المكتبة اللغوية

كفاية النحو في علم الإعراب

تصنيف

الإمام ضياء الدين المكي

موفق بن أحمد بن أبي سعيد الخوارزمي

(ت ٥٦٨ هـ)

تحقيق

محمد عثمان

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

الطبعة الاولى
1432هـ-2011

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية
526 شارع بورسعيد ـ القاهرة
25938411-25922620 / فاكس: 25936277
E-mail: alsakafa_aldinay@hotmail.com

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

الموفق المكى ، الموفق بن احمد المكى الخوازمى ، 1091-1172
كفاية النحو فى علم الاعراب / تصنيف ضياء الدين المكى موفق بن احمد بن ابى سعيد الخوارزمي ، تحقيق : محمد عثمان
طـ1 القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية ،2010
250 ص ، 24 سم
تدمك : 978-977-6381-251-0
1- اللغة العربي ـ النحو
ا- عثمان ، محمد (محقق)
ب- العنوان

ديوى: 145,1

رقم الايداع: 23853

كِفَايَةُ النَّحْوِ

فِي عِلْمِ الإِعْرَابِ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي جمع بين قلوب المتقين، وقد كانت وُحدانا، وألف بين نُفوس المخلصين فَصاروا خلانا، ونزع الغلَّ من صدور المؤمنين فباتوا أخْدانا، ومَنَّ عليهم بذلك وأنزل به قرآنا ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، نَحمدُه إذْ أَوْطَأنا من أوطانِ الألفة أَوْطانا، وتعاهدنا بلُطفِهِ أحيانًا فأحيانا، ونُصلي على رسوله محمدٍ أشرف الخلائق إنسانا، وعلى آله وأصحابه الذين كانوا أنصارًا للدين وأعوانا، وسلم تسليماً كثيرا.

وبعد:

فلقد شرف الله عز وجل لغتنا العربية بإنزال كتابه الكريم بها، وهو المعجزة الخالدة لنبينا صلى الله عليه وسلم بفصاحته وبلاغته، الذي أُمِرَ المسلمون بتلاوته، فهو دستورهم الأول، ولهذا توجَّب على العرب المسلمين المحافظة على لغتهم العربية، ونُدِبَ للمسلمين من غير العرب تعلُّمُ اللغة العربية؛ للإلمام بمعاني القرآن الكريم وفهم آياته وتدبُّرها.

وقد هبَّ علماؤنا الأوائل لخدمة اللغة العربية بصفة عامة والنحو بصفة خاصة، وذلك بوضعهم المؤلفات العديدة؛ ليتمكن المتعلّم من الاطلاع عليها والاستفادة منها، فيسهل عليه فهم كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، إلا أن متعلمي النحو ودارسيه قد واجهتهم صعوبات، نظرًا لكون النحوِ صورة للُغة العربية بجميع ظواهرها، وهي لغة غنية وواسعة، مما جعل بعض العلماء يسلكون طرقا متعددة لتسهيل علم النحو على المتعلمين.

ويعتبر كتاب " المفصل " للزمخشري من أمهات الكتب وأنفسها في تعليم النحو، وقد اعتنى العلماء بهذا الكتاب، فوضعوا له شروحا عدة، وقد اختصره الزمخشري في كتابه "الأنموذج" ليكون عونا للمبتدئين في فهم علم النحو.

وجاء الخوارزمي في هذا الكتاب الرائع **"كفاية النحو في علم الإعراب"** أو **" كفاية النحاة "** أو **" الكفاية في علم الإعراب "** فتفنن وأبدع، وسار على نهج أستاذه الزمخشري،

في تقسيم كتابه إلى أسماء وأفعال وحروف، وقدم علم النحو في كتاب سهل مبسط، يحتوي على كل الأبواب والفروع في علم النحو.

فهذا الكتاب وبحق كالأستاذ والمعلم لكل من أراد أن يرتِقي في أهم علوم اللغة العربية ألا وهو علم النحو.

وقد حاولنا جاهدين إخراج هذه الدرة اللغوية الثمينة في أزهى ثوب، وأبهى صورة، ونسأل الله التوفيق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين وصلّى الله وسلم على سيّد البلغاء من النـــاس مُحمّدِ بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

ترجمة المؤلف

الإمام ضياء الدين المكي

(حدود سنة ٤٨٤ - ٥٦٨ هـ)

اسمه ونسبه:

هو الإمام ضياء الدين الموفق بن أحمد بن أبي سعيد إسحاق المكي الخوارزمي، أبو المؤيد، المعروف بـ(أخطب خوارزم). فقيه، أديب، خطيب، شاعر.

ملاحظة حول لقبه: عرفه القرشي والفاسي بـ(خطيب خوارزم) والسيوطي بـ(أخطب خوارزم) والمرمى واحد، ومن عبر عنه بصيغة التفضيل يريد تبجيله ويعرب عن تضلعه في إنشاء الخطب.

علمه:

قرأ على أبيه وغيره، وأخذ علوم العربية من الزمخشري ولازمه وتخرج به حتى أصبح يقال له: "خليفة الزمخشري"، ورحل في طلب الحديث وطاف البلاد والعواصم الإسلامية ولقي المشايخ الكبار وسمع منهم، طوف في بلاد فارس والعراق والحجاز ومصر والشام وغيرها، ولم يشبع ذلك همته، فراسل بعض من لم يلقهم وكاتبهم واستجازهم فأجازوه وأجاز هو لهم.

قال الذهبي: كان أديباً، فصيحاً، مفوهاً، خطب بخوارزم دهراً، وأنشأ الخطب، وأقرأ الناس، وتخرج به جماعة.

قال القفطي: أبو المؤيد خطيب خوارزم أديب فاضل، له معرفة تامة بالأدب والفقه يخطب بجامع خوارزم سنين كثيرة وينشئ الخطب به. أقرء الناس علم العربية وغيره، وتخرج به عالم في الآداب. منهم أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي الخوارزمي.

قال الصفدي: كان متمكنا في العربية، غزير العلم، فقيها، فاضلا، أديبا، شاعرا، قرأ على الزمخشري، وله خطب وشعر.

شيوخه:

اقتصرت كتب التراجم في ذكر مشايخ المؤلف على الزمخشري، ومن التلاميذ المطرزي، ولكن لو نظرنا في كتبه لاستخرجنا الكثير والكثير من المشايخ والتلاميذ الذين روى عنهم المؤلف، ورووا عنه، ومن شيوخه:

١ - إبراهيم بن علي الرازي نزيل همدان.

٢ - أبو الحسن بن بشران العدل لقيه ببغداد وأخذ عنه الحديث.

٣ - أبو علي الحداد.

٤- أبو الفضل بن عبد الرحمن الحفر بندي، إجازة.

٥ - أبو القمر حمزة بن أبي طاهر، مكاتبة من همدان.

٦ - أبو المعالي المصري.

٧ - أبوه أحمد بن محمد ابن المؤيد المكي الحنفي.

٨ - أحمد بن أبي مسعود محمد الحافظ الأصفهاني، مكاتبة من أصفهان.

٩ - أحمد بن إسماعيل، سماعا منه بجرجان.

١٠ - أحمد بن محمد بن بندار.

١١ - أحمد بن محمد بن أحمد القمي المدني. سمع منه في طريق الحج.

١٢ - بكر بن محمد بن علي الزرنجري، مكاتبة من بخارى.

١٣ - جار الله محمود بن عمر الزمخشري، سمع منه وقرأ عليه بخوارزم.

١٤ - الحسن بن علي بن الحسن العماري، إجازة.

١٥ - حماد بن إبراهيم بن إسماعيل الصفار الوائلي البخاري، مكاتبة من بخارى.

١٦ - الحسن بن علي بن عبد العزيز المرغيناني، مكاتبة من بخارى.

١٧ - الحسن بن أحمد بن الحسين بن أحمد بن محمد العطار الهمداني المقري، إجازة.

١٨ - سعيد بن عبد الله بن الحسن المروزي الثقفي الشافعي الهمداني، مكاتبة من همدان.

١٩ - سعيد بن محمد بن أبي بكر الفقيمي، إجازة.

٢٠ - شهر دار بن شيرويه الديلمي، إجازة ومكاتبة من همدان.

٢١ – العباس بن محمد بن أبي منصور الغضاري الطوسي، مكاتبة من نيسابور.

٢٢ – عبد الحميد بن ميكائيل بن أحمد البراتقيني، قراءة عليه بخوارزم.

٢٣ – عبد الرحمن بن أميرويه الكرماني، قراءة عليه بخوارزم.

٢٤ – عبد الرحيم بن محمد بن أحمد الأصفهاني، مكاتبة من مرو.

٢٥ – عبد الكريم بن محمد السمعاني، مكاتبة من مرو.

٢٦ – عبد الملك بن أبي القاسم بن أبي سهل الكروخي الهروي، فقد لقيه وسمع منه بداره على شط دجلة ببغداد عند منصرفه من مكة المكرمة.

٢٧ – عبد الملك بن علي بن محمد الهمداني نزيل بغداد، إجازة.

٢٨ – عبد الواحد بن الحسن الباقرجي.

٢٩ – عثمان بن أحمد الإسفراييني، مكاتبة.

٣٠ – عثمان بن أحمد الصرام الخوارزمي، سماعا منه بخوارزم.

٣١ – علي بن أحمد بن حمويه الجويني البزدي.

٣٢ – علي بن أحمد الكرباسي الخوارزمي، إملاء عليه بخوارزم.

٣٣ – علي بن الحسن الغزنوي الملقب بالبرهان، فقد لقيه وسمع منه بداره ببغداد في رباط الميمون بمشرعة باب الأزج سلخ ربيع الاول سنة ٥٤٤ هـ راجعا من الحج.

٣٤ – علي بن أحمد العاصمي.

٣٥ – علي بن عمر بن إبراهيم العلوي الزيدي، فقد لقيه بالكوفة، كان يقرأ عليه وهو يسمع.

٣٦ – عمر بن أبي بكر الزرنجري، مكاتبة من بخارى.

٣٧ – عمر بن بكر بن علي ابن الفضل الزرنجري، مكاتبة من بخارى.

٣٨ – عمر بن محمد بن أحمد النسفي، مكاتبة من سمرقند.

٣٩ – الفضل بن سهل بن بشر الحلبي الإسفراييني، إجازة ببغداد.

٤٠ – فضل بن محمد الاسترآبادي.

٤١ – الفضل بن محمد الزيادي، إجازة.

٤٢ – المبارك بن محمد السقطي، قراءة عليه بدير العاقول.

٤٣ - محمد بن إبراهيم الوبري الخوارزمي.

٤٤ - أخوه محمد بن أحمد الملكي، قراءة عليه وإملاء.

٤٥ - محمد بن إسحاق السراجي الخوارزمي، قراءة عليه بخوارزم.

٤٦ - محمد بن الحسن البخاري، مكاتبة من بخارى.

٤٧ - محمد بن الحافظ أبي مسعود الأصبهاني، مكاتبة من أصبهان.

٤٨ - محمد بن الحسن بن أبي جعفر بن أبي سهل الزورقي، مكاتبة من مرو.

٤٩ - محمد بن أبي الربيع المازني المقري، قرأ عليه بخوارزم كتاب العالم والمتعلم لأبي حنيفة.

٥٠ - محمد بن الحسن الختني البخاري، مكاتبة من بخارى.

٥١ - محمد بن الحسين الاسترآبادي، سماعا منه بمدينة الرى.

٥٢ - محمد بن الحسين بن محمد البغدادي، مكاتبة من همدان.

٥٣ - محمد بن أبي جعفر الطائي، مكاتبة من همدان.

٥٤ - محمد بن جامع بن أبي نصر الصيرفي، مكاتبة من نيسابور.

٥٥ - محمد بن سمان بن يوسف الهمداني، مكاتبة.

٥٦ - محمد بن عبد الملك بن الشعار.

٥٧ - محمد بن عبيدالله بن نصر الزاغوني، لقيه ببغداد وسمع منه عند منصرفه من حج بيت الله الحرام.

٥٨ - محمد بن علي بن محمد بن المطهر بن المرتضى الحسيني، مكاتبة من الري.

٥٩ - محمد بن عمر بن أبي علي الجمحي، مكاتبة.

٦٠ - محمد بن محمد الشيحي الخطيب بمرو، مكاتبة من مرو.

٦١ - محمد بن ناصر بن محمد بن علي السلامي، لقيه ببغداد وسمع منه هناك.

٦٢ - محمد بن منصور بن علي المقري المعروف بالديواني، لقيه بالرى وسمع منه بداره في محلة نصرآباد.

٦٣ - محمود بن سليمان بن محمد الخيام الهمداني، مكاتبة من همدان.

٦٤ - مسعود بن أحمد الدهستاني، مكاتبة من دهستان.

٦٥ - منصور بن نوح الشهرستاني، لقيه بشهرستان وسمع منه من منصرفه من الحج غرة جمادى الآخرة سنة ٥٤٤ هـ.

تلاميذه:

١ - برهان الدين أبو المكارم ناصر بن عبد السيد المطرزي الخوارزمي، المولود سنة ٥٣٨ هـ والمتوفى في ٢١ جمادى الأولى سنة ٦١٠ أو ٦١١ هـ.

٢ - مسلم بن علي بن الأخت، فقد روى عنه كتاب " المناقب ".

٣ - طاهر بن أبي المكارم عبد السيد بن علي الخوارزمي، فإنه يروى عنه كتابه "المناقب ".

٤ - عبد الله بن جعفر بن محمد الحسني. فقد روى عنه كتابه " المناقب ".

٥ - محمد بن علي بن شهراشوب المازندراني المولود عام ٤٨٨هـ المتوفى سنة ٥٨٨هـ. وكانت بينه وبين المؤلف مكاتبات فقد كاتبه الموفق بأربعينه.

٦ - جمال الدين بن معين، فإنه روى عنه مقتله كما في " فرائد السمطين ".

٧ - ناصر بن أحمد بن بكر النحوي المتوفى سنة ٦٠٧ هـ فقد قرأ على المترجم له كما في " بغية الوعاة " ص ٢ - ٤.

٨ - أبو القاسم بن أبي الفضل بن عبد الكريم. فقد روى عنه إجازة.

٩ - ولده أحمد المؤيد ذكره السماوي في مقدمة مقتل الخوارزمي ص ٢ من الجزء الأول.

مؤلفاته:

١ - " مناقب الإمام أبي حنيفة ".

٢ - " رد الشمس لأمير المؤمنين ".

٣ - " الأربعون في مناقب النبي الأمين ووصيه أمير المؤمنين ".

٤ - كتاب " قضايا أمير المؤمنين ".

٥ - " مقتل أمير المؤمنين ".

٦ - " مقتل الإمام السبط الشهيد ".

٧ - " المسانيد على البخاري ".

٨ - " ديوان شعره " انظر كشف الظنون (١/٥٢٤). قال حاجي خليفة: ديوانه جيد وكان في الشعر في طبقة معاصريه.

٩ - " فضائل الإمام أمير المؤمنين علي " المعروف بـ(المناقب).

١٠- كتاب " **كفاية النحو في علم الاعراب** ": على نهج " المفصل " للزمخشري في الأسماء والأفعال والحروف، أو هو كشرح عليه، ذكره حاجي في " كشف الظنون " (١٤٩٨/٢). وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

ومن شعره:

لقد شقّ قلبي سهْمُ النَّوَى ... عَلَى أنّ موتي فِي خَدْشِهِ

أموتُ بتأفيف هجْر الحبيبِ ... فقِسْ كيفَ حالي لدى بطْشِهِ

إذا لم تَنَلْ لَظَى الصَّدْر من ... شآبيبِ وصْلٍ فمِنْ رَشِّهِ

ألا فانعش ذا هَوًى قد هَوَى ... ففي بطْشة المَنْعِ من نعشِهِ

وله أيضا في الإمام علي رضي الله عنه:

لله در أبي تراب إنه ... أسد الحراب وزينة المحراب

هو ضارب وسيوفه كثواقب ... هو مطعم وجفانه كجواب

هو قاصم الأصلاب غير مدافع ... يوم الهياج وقاسم الأسلاب

وله في الحسن بن سعيد بن عبد الله بن بندار:

هدى علم الدين المفخم شأنه ... له في عظامي والعروق دبيب

تشوقني الذكرى إليه فأنثني ... وأيسر ما بين الضلوع لهيب

أحن إليه حنة كلما دعت ... شآبيب دمع العين فهي تجيب

بعيد إذا قلبت طرفي نازح ... وإن لحظته فكرتي فقريب

يشيم لكشف الغامضات مهندا ... يطبق في أوصالها ويطيب

وفاته:

تضافرت نصوص أصحاب المعاجم على أن وفاته كان عام (٥٦٨هـ) ولكن صاحب " الفوائد البهية " أرخه بـ (٥٩٨ هـ) والظاهر أنه تصحيف وقد نقل هو نفسه عن السيوطي عام وفاته كما ذكرناه

مصادر الترجمة:

١ - " خريدة القصر وجريدة العصر "، للعماد الأصفهاني، قسم شعراء فارس.

٢ - " إنباه الرواة بأخبار النحاة "، للقفطي: ٣ / ٣٣٢.

٣ - " تاريخ الإسلام "، للذهبي.

٤ - " العقد الثمين "، للتقي الفاسي: ٧ / ٣١٠.

٥ - " الجواهر المضية في طبقات الحنفية ": ٢ / ١٨٨.

٦ - " بغية الوعاة "، للسيوطي: ٢/٣٠٨.

٧ - " هدية العارفين ": ٢ / ٤٨٢.

٨ - " أعلام الزركلي ": ١/٢١٥ و ٧ / ٣٣٣.

٩ - معجم المؤلفين" ٥٢/١٣.

١٠ - " تاريخ آداب اللغة العربية " لجرجي زيدان: ٣/٦٦.

وصف النسخة الخطية

اعتمدنا في تحقيقنا لهذا الكتاب على نسخة محفوظة في دار الكتب المصرية برقم (٥٥٢) في قسم النحو (تيمور).

وتقع في (١٧٢) لوحة، وفي الصفحة حوالي (١٩) سطرًا، وقد كتبت بخط نسخ واضح.

عملنا في الكتاب

سار عملنا في الكتاب وفق المنهج التالي:

١- نسخ المخطوط نسخا علميا دقيقا.

٢- مطابقة النص ومراجعته.

٣- ضبط الشواهد الشعرية ضبطا كاملا بالشكل، وتخريج بحورها.

٤- تخريج الآيات القرآنية وفق مواضعها من المصحف الشريف.

٥- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة وفق مواضعها من كتب السنة النبوية المطهرة.

٦- التعليق على المواضع التي تحتاج زيادة إيضاح، أو بسط مسألة، أو بيان مشكل.

٧- عزو الشواهد الشعرية إلى مصادرها.

٨- ترقيم النص حسب قواعد الترقيم الحديثة.

٩- صنع مقدمة حول المؤلف.

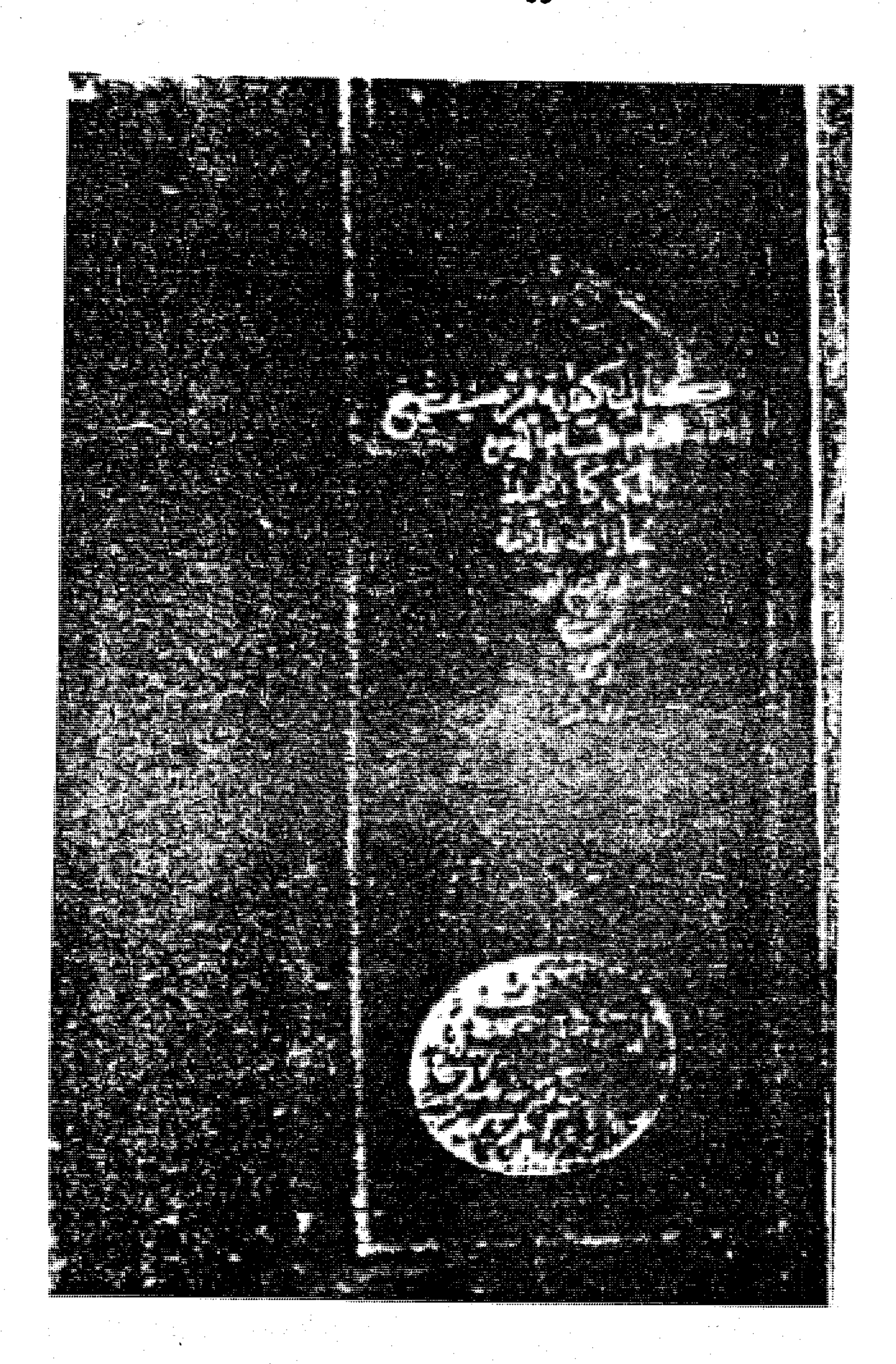
١٠- عمل فهارس تفصيلية لأبواب الكتاب.

وأخيرًا فهذا هو جهد المقل، والمرجو ممن يطلع على كتابنا فيجد فيه عيبًا أن يبادرنا بالنصيحة، والتصويب، فكل معرض للخطأ، ولا كمال إلا لله سبحانه وتعالى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

المحقق

صور النسخة الخطية

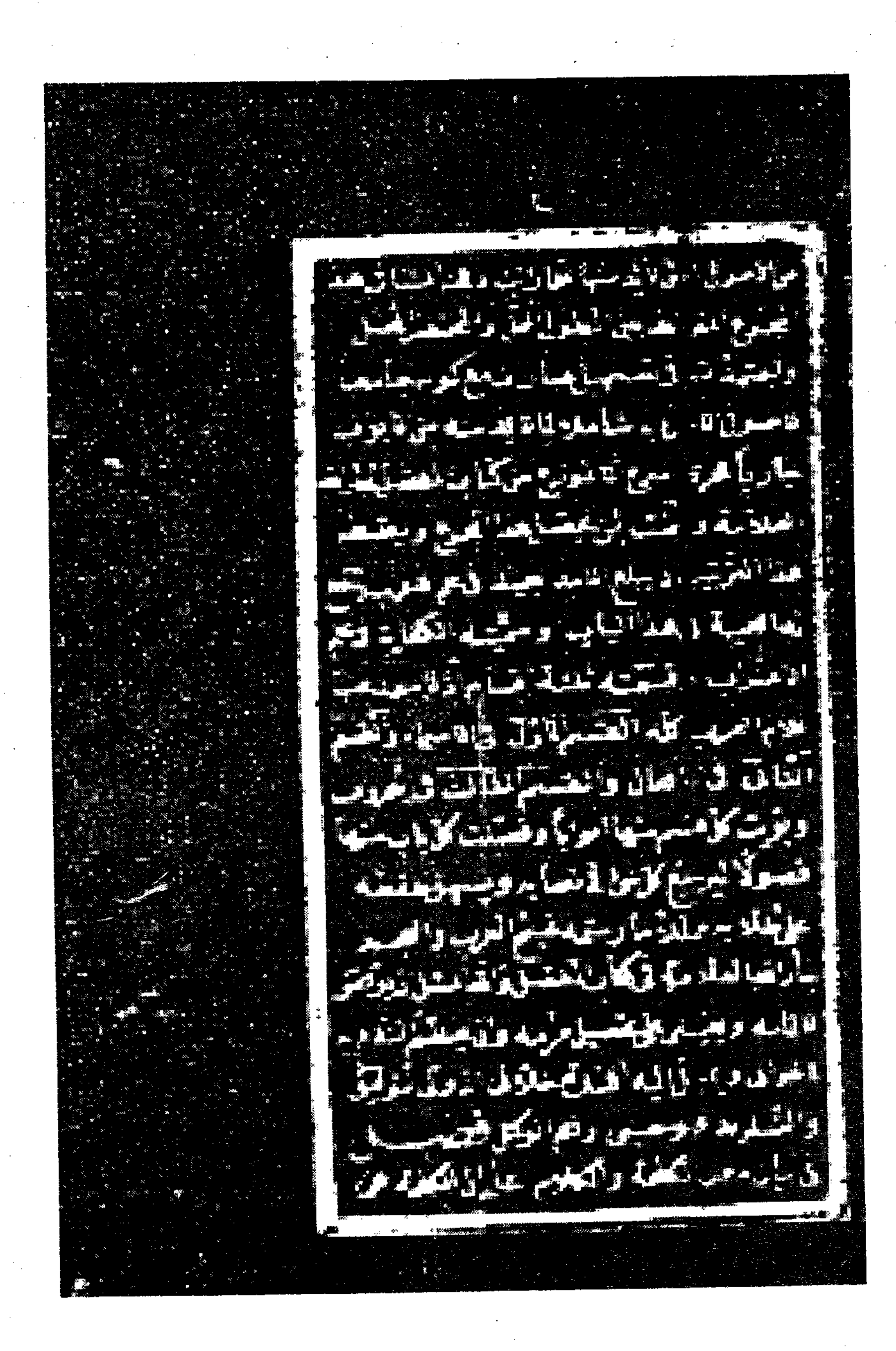


صور النسخة الخطية

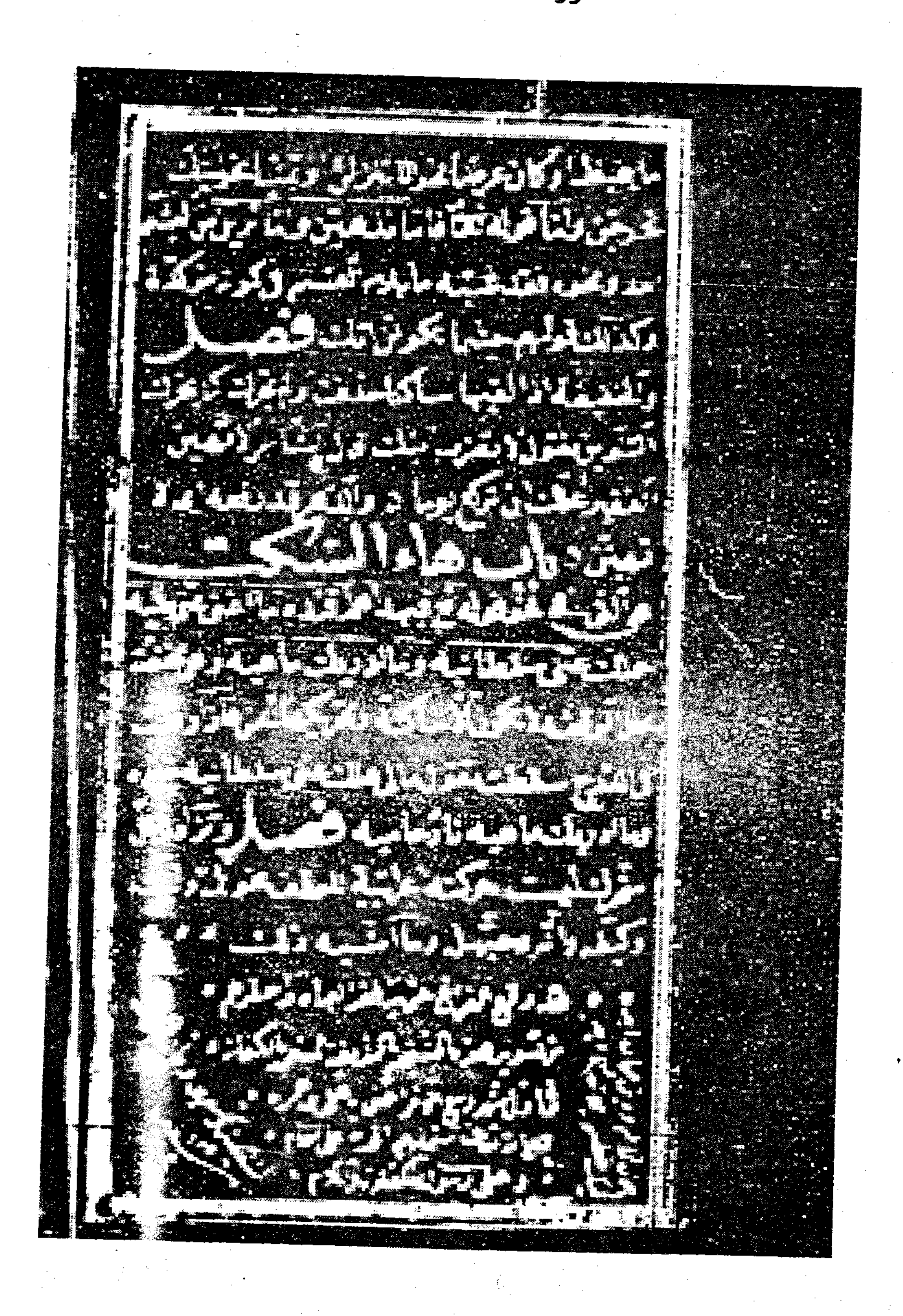


بسم الله الرحمن الرحيم

صور النسخة الخطية



صور النسخة الخطية



بسم الله الرحمن الرحيم

[مقدمة المصنف]

الحمد لله الذي تظاهرت علينا آلاؤه، وترادفت إلينا نعماؤه، حمدًا يستوجب زيادة فضله، ويستجلب مادة طوله، والصلاة على رسوله محمد الذي أسبغ به نعمه السوالف، وأكمل مِنَنه الروادف، وعلى آله الأخيار، وأصحابه الأبرار، مصابيح الدُّجَى والظلام، ونيابيع العلوم والأحكام، وسلم تسليمًا كثيرًا.

اعلم أن الحاجة إلى علم الإعراب ماسة لكل من يروم تحصيل علم من علوم الإسلام؛ من فقه أو كلام أو تفسير أو أخبار؛ لأنك لا تجد علما من هذه العلوم إلا وافتقاره إلى العربية بيِّن لا يدفع، وظاهر لا يخفى، فلا تجد كلامًا إلا وقوامه بعلم الإعراب، ولا يدفع العلم بذلك كل من دخل في باب الإنصاف، وسلم من الجور والاعتساف، وما صنفه العلماء في هذا الباب إما بطول كامل لا يطُولُ باعُ كلِّ أحدٍ فيه، ويقصر همته عن حفظه وتحصيله، وإما مختصر جامع العبارات مختصرة لا يضبط معانيها إلا من كانت له قوة تفضل على قوة المبتدئ، وحظ من علم الإعراب قبل تحصيل ذلك الكتاب، وإما مختصر غير جامع، قاصر عما تمس الحاجة إليه من الأصول التي لا بد منها.

فلما رأيت ذلك أنشأت هذا المجموع المتوسط بين المُطَوّلِ المُمِل، والمختصرِ المُخِل، واجتهدت في تسهيل عباراته، مع كونه جامعًا لأصول الإعراب، شاملا لما لا بد منه من الأبواب، جاريًا مجرى شرح "**الأنموذج**" من كتاب "**المفصل**" لجار الله العلامة[1]، وضمنت

---

(١) هو الزمخشري العلامة، كبير المعتزلة، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد، الزمخشري، الخوارزمي، النحوي، صاحب " الكشاف " و" المفصل ".

مفسر، محدث، متكلم، نحوي، لغوي، بياني، أديب، ناظم، ناثر، مشارك في عدة علوم. من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب.

انظر: المنتظم ١١٢/١٠، ومعجم البلدان ١٤٧/٣، ومعجم الأدباء ١٢٦/١٩- ١٣٥، واللباب ٧٤/٢، والكامل ٩٧/١١، وإنباه الرواة ٢٦٥/٣- ٢٧٢، ووفيات الأعيان ١٦٨/٥- ١٧٤، والمختصر في أخبار البشر ١٦/٣.

لمن يحصل هذا المجموع، ويضبط هذا الترتيب أن يبلغ الأمد البعيد في علم الإعراب، وتقع له الغنية في هذا الباب وسميته: " **كفاية النحو في علم الإعراب** "، وقسمته ثلاثة أقسام؛ إذ لا يبعد عنها كلام العرب كله:

١ – القسم الأول في الأسماء.

٢ – والقسم الثاني في الأفعال.

٣ – والقسم الثالث في الحروف[١].

وبوبت كل قسم منها أبوابًا، وفصلت كل باب منها فصولا ليرجع كل شيء في نصابه، ويسهل حفظه على طلابه، متمثلا ما رسمه جار الله العلامة في كتاب "**المفصل**".

والله أسأل أن يوفقني لإتمامه، ويعينني على تحصيل مرامه وأن يعظم النفع به لإخواني، ويميل إليه أفئدة خلاني، إنه ولي التوفيق والتسديد.

---

(١) زاد الزمخشري في المفصل قسم رابع، هو المشترك من أحوالها.

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل في بيان معنى الكلمة والكلام

اعلم أن الكلمة: هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع[١].

أعني: وضع أهل اللغة[٢]، وهي ثلاثة أنواع: اسم، نحو: رجل، وفعل، نحو: ضرب، وحرف، نحو: قد.

والكلام ما تركب من الكلمتين مستغنيًا في الإفادة عن غيره، ولا يكون ذلك إلا في المركب من اسمين؛ أحدهما حديث عن الآخر، نحو: زيد قائم، والله إلهنا، أو من فعل واسم، نحو: ضرب زيد، وبعث محمد، ويسمى الجملة، وما عدا ذلك مما يمكن تركيبه لا يكون كلامًا، نحو: أن يركب فعلان، أو حرفان، أو حرف مع فعل، أو اسم إلا في النداء؛ فإن المركب من حروف النداء، والمنادى يكون كلامًا، نحو: يا زيد، ويا عبد الله لقيامه مقام الفعل؛ لأن التقدير: أدعوك، أو أناديك.

---

(١) قال الخوارزمي في التخمير ١/٤٤: أَمَّا اشْتِرَاطُ اللَّفْظَةِ؛ فَلِئلا يَنْتَقِضَ الحَدُّ بالإشَارَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى المَعَانِيَ، كَعَقْدِ الحِسَابِ بالأَصَابِعِ، وَأَمَّا اشْتِرَاطُ الدَّالَّةِ؛ فَلِئَلا يَنْتَقِضَ الحَدُّ بالْمُهْمَلِ، وَأَمَّا اشْتِرَاطُ المُفردِ؛ فَلِئلا يَنْتَقِضَ الحَدُّ بِالْمُرَكَّبِ، مِنْ نَحْوِ المُضَافِ إِلَيْهِ مَعَ المُضَافِ، وَالْخَبَرِ مَعَ المُبْتَدَأ، وَالْفِعْلِ مَعَ الفَاعِلِ، وَأَمَّا اشْتِرَاطُ قَوْلِهِ: بِالْوَضْعِ؛ فَلِئَلا يَنْتَقِضَ الحَدُّ بِالمحرَّفِ، فَهَذَا شَرْحُ كَلامِه.

(٢) بعضهم يقولون المراد بكلمة الوضع، القصد أن يكون المتكلم قاصداً إفادة السامع، وبعضهم يقول لا ليس المقصود به القصد وإنما المقصود به أن يكون مما تعارف العرب على وضعه، يعني ما تأتي بكلمة ليست مشهورة عند العرب بأنها تفيد فائدة ديز تجتهد مثلا هذه لم يتواضع العرب على معرفة مثل هذا الكلام فهو كلام حتى لو أنه لو قلت أنه إن هاتين كلمتان متقابلتان ويمكن أن يقول واحد الأولى منهم مبتدأ والثاني خبراً، تكون مبتدأ والثانية خبراً لكنها ليست من الكلام الذي وضعه العرب، إذا لابد أن يقول ولعل هذا هو الأقوى في تفسير قوله الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع. شرح الآجرومية ١/٢٧.

القسم الأول: باب الاسم

الاسم[1]: ما دل على معنى في نفسه[2] غير مقترن بزمان مخصوص، وله علامات يُعرفُ بها:

فمنها: أن يصح الحديث عنه، نحو: قام زيد، وعمرو منطلق.

ومنها: أن يصح دخول حرف الجر عليه، نحو: بزيد، وإلى عمرو.

ومنها: أن يصح لحوق التنوين به، نحو: رجل، وفرس.

ومنها: أن يصح دخول الألف واللام عليه للتعريف، نحو: الرجل، والفرس.

ومنها: الإضافة إلى شيء، نحو: غلام زيد، وثوب عمرو؛ وهذه كلها من خصائص الاسم لا تكون في غيره.

فصل في الاسم: الاسم يتنوع أنواعًا كثيرة؛ فمنها: اسم الجنس، والعلم، والمعرب وتوابعه، والمبني، ومنها: المثنى والمجموع، ومنها: المعرفة والنكرة، والمذكر والمؤنث، والمصغر والمنسوب، وأسماء العدد، والأسماء المتصلة بالأفعال، وسيأتيك بيان تفصيلها إن شاء الله تعالى.

---

(١) قال ابن الحاجب في شرح المفصل ٣٢/١: سُمِّيَ هَذَا النَّوعُ اسْمًا مِنَ السُّمُوِّ، وَهُوَ الْعُلُوُّ؛ لأَنَّهُ رُفِعَ أَوْ عَلا كَالْعَلَمِ عَلَيْهِ، أَوْ لأَنَّهُ رَفَعَ مُسَمَّاهُ عِنْدَ ذِكْرِهِ إِلَى الأذْهَانِ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ مِنَ السِّمَةِ وَهِيَ الْعَلامَةُ، وَتَصْغِيرُهُ عَلَى سُمَيٍّ، وَجَمْعُهُ عَلَى أَسْمَاءٍ حُجَّةٌ وَاضِحَةٌ لِلْبَصْرِيِّينَ.

(٢) قال ابن الحاجب في شرح المفصل ٣٠/١: وَمَعْنَى قَوْلِهِ: (فِي نَفْسِهِ) أَنَّهُ يَسْتَقِلُّ بِالْمَفْهُومِيَّةِ، وَالْحَرْفُ لا يَسْتَقِلُّ بِالْمَفْهُومِيَّةِ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ نَحْوَ (مِنْ) وَ(إِلَى) مَشْرُوطٌ فِي وَضْعِهَا دَالَّةً عَلَى مَعْنَاهَا الإِفْرَادِيِّ ذِكْرُ مُتَعَلَّقِهَا، وَنَحْوُ (الابْتِدَاء)، وَ(الانْتِهَاء)، وَ(ابْتَدَأَ) وَ(انْتَهَى) غَيْرُ مَشْرُوطٍ فِيهِ ذَلِكَ.

وَقَدْ أُورِدَ عَلَى ذَلِكَ نَحْوُ: ذَوُو، وَأُولُو، وَأُوْلاتُ، وَالْمَوْصُولاتُ، وَقَابَ، وَقِيسَ، وَأَيٍّ، وَبَعْضٍ، وَكُلٍّ، وَفَوْقَ، وَتَحْتَ، وَأَمَامَ، وَقُدَّامَ، وَخَلْفَ، وَوَرَاءَ، فَإِنَّهَا لا تُسْتَعْمَلُ إِلا كَذَلِكَ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ حُرُوفًا، وَالْجَوَابُ أَنَّهَا وَإِنْ لَمْ تُسْتَعْمَلْ اتِّفَاقًا إِلا كَذَلِكَ فَذَلِكَ لِعَارِضٍ، لا أَنَّهَا مَشْرُوطٌ فِي وَضْعِهَا دَالَّةً عَلَى ذَلِكَ، لأَنَّ وَضْعَ (ذُو) بِمَعْنَى صَاحِبٍ، وَالْتُزِمَ ذِكْرُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لِكَوْنِهَا وُضِعَتْ لِيُتَوَصَّلَ بِهَا إِلَى الْوَصْفِ بِأَسْمَاءِ الْجِنْسِ، وَوَضْعُ (فَوْقَ) بِمَعْنَى مَكَانٍ لَهُ عُلُوٌّ عَلَى غَيْرِهِ، فَالْتُزِمَ ذِكْرُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لِيَتَّضِحَ الْمُسْتَعْلَى عَلَيْهِ؛ كَأَفْعَلَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُفَضَّلِ عَلَيْهِ، وَكَذَا الْبَوَاقِي، وَنَحْوُ (عَنْ) وَ(عَلَى)، وَالْكَافِ فِي الاسْمِيَّةِ يَجِبُ رَدُّهُ إِلَى ذَلِكَ بَعْدَ ثُبُوتِ الاسْمِيَّةِ بِخَصَائِصِهَا، وَإِنْ لَمْ يَقْوَ هَذَا التَّقْدِيرُ فِيهِ إِجْرَاءً لِلْبَابَيْنِ عَلَى مَا عُلِمَ مِنْ لُغَتِهِمْ فِيهِمَا.

باب اسم الجنس[١]

وهو ما وضع على شيء ويتناول ما أشبهه، وينقسم قسمين[٢]:

١ - اسم عين[٣]: كرجل، وفرس.

٢ - واسم معنى: كعلم، وجهل.

فاسم العين على ضربين:

١- اسم غير صفة، كرجل، وفرس، ودار، وثوب.

٢- واسم هو صفة[٤]، كراكب، وجالس، وصائم، وقائم، تقول: هذا رجل قائم، وغلام راكب.

واسم المعنى على ضربين أيضا:

١ - اسم غير صفة: كعلم، وجهل، وصيام، وقيام.

٢ - واسم هو صفة: كمفهوم، ومجهول، ومظهر، وضمير، تقول: هذا قول مفهوم، وكلام مضمر.

---

(١) قال الخوارزمي في التخمير ١/٤٨: اسمُ الجِنسِ: هُوَ مَا جَازَ إِطْلَاقُهُ عَلَى مَوْضُوعَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ بِالْمَعْنَى الْمُشْتَرَكِ بَيْنَهُمَا وَهُوَ نَفْسُ الرُّجُولِيَّة.

(٢) اسْمَ الْعَيْنِ وَاسْمَ الْمَعْنَى، فَالاسْمُ غَيْرُ الصِّفَةِ مِنَ الأَعْيَان؛ نَحْو: رَجُلٍ وَفَرَسٍ، وَمِنَ الْمَعَانِي: عَلَمٌ وَجَهْلٌ، وَالصِّفَةُ مِنَ الأَعْيَان؛ نَحْو: رَاكِبٍ وَجَالِسٍ، وَمِنَ الْمَعَانِي: مَفْهُومٌ وَمُضْمَرٌ، وَيَعْنِي بالصِّفَة مَا وُضِعَ لِذَاتٍ بِاعْتِبَارِ مَعْنًى هُوَ الْمَقْصُودُ، وَالاسْمُ غَيْرُ الصِّفَةِ بِخِلافِه، فَحَصَلَ مِنْ ذَلِكَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ مَثَّلَ لِكُلِّ قِسْمٍ بِمِثَالَيْنِ.

(٣) اسْمُ العَيْنِ: مَا لَهُ شَخْصٌ: كَرَجُلٍ، وَفَرَسٍ. وَاسْمُ المَعْنَى: مَا لَيْسَ لَهُ شَخْصٌ، وَهُوَ اسْمُ الحَدَثِ: كَعِلْمٍ، وَجَهْلٍ، وَيَنْضَمُّ إِلَيْهِ أَسْمَاءُ الأَزْمِنَة: كَالسَّاعَةِ، وَالْيَوْمِ، وَاللَّيْلَة.

قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ: فَالشَّخْصُ نَحْوَ: رَجُلٌ، وَفَرَسٌ، وَحَجَرٌ، وَبَلَدٌ، وَعَمْرٌو، وَبَكْرٌ، وَأَمَّا مَا كَانَ غَيْرَ شَخْصٍ، فَنَحْوَ: الضَّرْبُ، وَالأَكْلُ، وَالظَّنُّ، وَالعِلْمُ، وَالْيَوْمُ، وَالسَّاعَةُ.

(٤) وَالْمَعْنِيُّ بِهِ: مَا كَانَ دَالا عَلَى حَالٍ لِغَيْرِهِ وَهُوَ جَارٍ: كَرَاكِبٍ، أَلا تَرَى أَنَّ الرُّكُوبَ مَعْنًى حَالٌ لِغَيْرِهِ وَهُوَ جَارٍ؛ لأَنَّهُ يُقَالُ: رَجُلٌ رَاكِبٌ.

باب العلم

العلم: ما وضع على شيء بعينه لا يتناول ما أشبهه، وقد يكون ذلك مفردًا: كزيد، وعمرو، ومركبًا، نحو: تأبط شرا، ومعدي كرب، وقد يكون منقولا عن اسم جنس - وهو الغالب - كنسر، وأسد، وود، وإياس؛ فكل واحد من هذه الأسماء اسم جنس في الأول، فنقل عن الجنسية، ووضع على شخص بعينه.

وقد يكون العلم منقولا[1] عن فعل؛ إما ماض: كشعر وكعسب، وإما مضارع: كيزيد ويشكر، وإما أمر: كاصمت واطرقا، قال الراعي[2]: [البسيط]

---

(١) قال ابن الحاجب في شرح المفصل ١/٤٠: الْمَنْقُولُ مَا كَانَ مَوْضُوعًا لِشَيْءٍ قَبْلَ ذَلِكَ ثُمَّ سُمِّيَ بِه، وَالدَّلِيلُ عَلَى حَصْرِهِ فِي سِتَّةِ أَنْوَاعٍ أَنَّهُ لا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَنْقُولا عَنْ مُفْرَدٍ أَوْ لا، وَالثَّانِي هُوَ الْقِسْمُ السَّادِسُ، وَهُوَ الْمُرَكَّبُ عَلَى اخْتِلاف أَنْوَاعِه؛ كَقَوْلِكَ: (تَأَبَّطَ شَرًّا)، و(ذَرَّى حَبًّا)، و(شَابَ قَرْنَاهَا)، و(عَبْدُ اللَّه) وَشِبْهِه، وَإِنْ كَانَ مَنْقُولا عَنْ مُفْرَدٍ فَلا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ اسْمًا أَوْ فِعْلا أَوْ حَرْفًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ حَصْرُهَا فَلا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِه؛ فَإِنْ كَانَ اسْمًا فَلا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ صَوْتًا أَوْ لا، فَالصَّوْتُ هُوَ الْقِسْمُ الْخَامِسُ كَبَبَّهْ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ صَوْت فَلا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ صِفَةً أَوْ لا؛ فَإِنْ كَانَ صِفَةً فَهُوَ الْقِسْمُ الثَّالِثُ؛ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ صِفَة فَلا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ اسْمَ عَيْنٍ أَوْ اسْمَ مَعْنًى، فَإِنْ كَانَ اسْمَ عَيْنٍ فَهُوَ الْقِسْمُ الأَوَّلُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَهُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي، وَالْفِعْلُ هُوَ الْقِسْمُ الرَّابِعُ، وَالْحَرْفُ لَمْ يَجِدْهُ فَلَمْ يَذْكُرْهُ.

(٢) **الراعي النُّمَيري**: (٩٠ هـ / ٧٠٨ م): هو عُبَيد بن حُصين بن معاوية بن جندل، النميري، أبو جندل. من فحول الشعراء المحدثين، كان من جلّة قومه، ولقب بالراعي لكثرة وصفه الإبل وكان بنو نمير أهل بيت وسؤدد. وقيل: كان راعيَ إبلٍ من أهل بادية البصرة.

عاصر جريراً والفرزدق وكان يفضّل الفرزدق فهجاه جرير هجاءاً مُرّاً وهو من أصحاب الملحمات.

وسماه بعض الرواة حصين بن معاوية.

تحليل البيت: أصمت: اسمُ مَفازَة؛ سُمِّيَتْ بذَلكَ لأنَّ مِنْ حَقِّ سَالكِهَا لِفرطِ مَهَابَتِهَا أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِصَاحِبِه: اسْكُتْ؛ لِئَلا يَلْحَقَنَا الهَلاكُ، أَوْ كَأَنَّ إِنْسَانًا قَالَ لِصَاحِبِه: اصمُتْ لِنَبأَةٍ أَوْجَسَهَا، وَيُشْهَدُ لَهُ تَسْمِيَةُ الْمَفَازَةِ الأُخْرَى: أطرقا.

قَالَ الشَّيْخُ: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (اصْمُتْ) مِنْ بَابِ فَعَلَ يَفعلُ فَلَمْ يَبْلُغْنَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَمِنْ بَابِه، وَهُوَ فَعَل يَفْعُلُ، فَلَمَّا صَارَ اسْمًا وَغُيِّرَ عَنْ سِمَتِه، غُيِّرَ أَيْضًا عَنْ حَرَكَاتِه البِنَائيَّة.

أَشلى سَلُوقِيَّةً باتَتْ وَبَاتَ بِهَا بِوَحْشِ إِصْمِتَ فِي أَصْلابِهَا أَوَدُ

وقال الهذلي(١): [المتقارب]

=

سَلُوقُ: قَرْيَةٌ بِالْيَمَنِ، يُنْسَبُ إِلَيْهَا الدُّرُوعُ السَّلُوقِيَّةُ، وَالْكِلابُ السَّلُوقِيَّةُ، بَلَدٌ وَحْشٌ؛ أي: قَفْرٌ، كَذَا هُوَ فِي " الصِّحَاحِ ". فَوَحْشٌ هَاهُنَا لَيْسَ مِنَ الأَعْلَامِ.

الْبَاءُ فِي بِهَا تَتَعَلَّقُ بِبَائِتٌ، وَالضَّمِيرُ فِي بِهَا لِوَحْشِ اصمت، مُقَدَّمٌ عَلَى هَذَا الضَّمِيرِ مِنْ حَيْثُ النِّيَّةِ وَالتَّقْدِيرِ، وَهَذَا لأَنَّ مِنْ حَقِّ الْمَفْعُولِ غَيْرِ الصَّحِيحِ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمَعْطُوفَ عَلَى الفِعْلِ الَّذِي لَهُ ذَلِكَ الْمَفْعُولُ؛ إِذْ مِنْ حَقِّ الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْقَضِيَ بِجَمِيعِ أَذْيَالِه، ثُمَّ يَنْعَطِفُ عَلَيْهِ فِعْلٌ آخَرُ.

وَقَوْلُهُ: (فِي أَصْلابِهَا أَوَدُ)، صِفَةُ سَلُوقِيَّةٍ، وَكِلابُ الصَّيْدِ تَكُونُ كَذَلِكَ أَوسَاطُهَا مَخْرُوطَةَ الشَّكْلِ.

انظر: الديوان ٥٩/١.

(١) **هو أبو ذُؤَيب الهذلي:** (٢٧ هـ / ٦٤٨ م): هو خويلد بن خالد بن محرِّث أبو ذُؤيب من بني هذيل بن مدركة المضري. شاعر فحل، مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، وسكن المدينة واشترك في الغزو والفتوح، وعاش إلى أيام عثمان فخرج في جند عبد الله بن سعد بن أبي السرح إلى إفريقية سنة (٢٦ هـ) غازياً.

فشهد فتح آفريقية وعاد مع عبد الله بن الزبير وجماعة يحملون بشرى الفتح إلى عثمان، فلما كانوا بمصر مات أبو ذؤيب فيها. وقيل مات بإفريقية.

أشهر شعره عينية رثى بها خمسة أبناء له أصيبوا بالطاعون في عام واحد مطلعها: "أمن المنون وريبه تتوجع".

قال البغدادي: هو أشعر هذيل من غير مدافعة. وفد على النبي صلى الله عليه وسلم ليلة وفاته، فأدركه وهو مسجّى وشهد دفنه. له (ديوان أبي ذؤيب – ط).

الشرح: "أطرقا" -بفتح الهمزة وسكون الطاء وكسر الراء- اسم موضع من نواحي مكة من منازل كعب بن خزاعة قال أبو عمرو: "أطرقا" اسم لبلد بعينه. مأخوذ من فعل الأمر وفيه ضمير علامته الألف، كأن سالكه سمع نبأة فقال لصاحبيه. أطرقا "باليات" جمع بالية من البلى -بكسر الباء- يقال: بلي يبلى إذا خلق "الخيام" جمع خيمة وهي عند العرب بيت من عيدان، "الثمام" بضم الثاء -بزنة غراب- نبت ضعيف يحشى به خصائص البيوت ويستر به جوانب الخيمة. "العصي" بكسر العين جمع عصا. وأراد بها قوائم الخيمة.

المعنى: عرفت ديار المحبوبة على هذه المفازة قد بليت خيامها إلا ثمامها وعصيها فإنها بقيت وما بليت.

عَرَفْــتُ الــديارَ كَــرَقْمِ الــدَوا ةِ يَزبِرُهــا الكاتِــبُ الحِميَــرِيُّ
عَلَــى أَطرِقــا بالِيــاتُ الخِيــا مِ إلا الثُمــامُ وَإلا العِصِــيُّ

وقد يكون مرتجلا غير منقول عن شيء: كغطفان، وعمران، ومناة.

فصل: ومن حق العلم المفرد، كزيد، وعمرو أن لا يدخله لام التعريف وبعض العلم تدخله الألف واللام، وذلك على نوعين: لازم، وغير لازم.

فاللازم، نحو: النجم للثريا، والعيوق والسماك للكوكبين المخصوصين.

وغير اللازم، نحو: الحارث، والعباس، والمظفر، والفضل، والعلاء، مما كان صفة في أصله أو مصدرًا.

فصل: وقد يجرى العلم، نحو: زيد، وعمرو مجرى اسم الجنس على تأويل أنه واحد من الجماعة المسماة بهذا الاسم، فيضاف كما يضاف اسم الجنس، ويدخل عليه الألف واللام، قال الشاعر[1]: [الطويل]

=

الإعراب: "على أطرقا" جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الديار وأطرقا: مجرورة بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية، "باليات" حال ثانية من الديار، "الخيام" مضاف إليه، "إلا" أداة استثناء لأنه مستثنى من كلام تام موجب، ومن رفع فإنما عمد إلى أنه مبتدأ خبره محذوف والتقدير إلا الثمام باقية أو لم تبل أو نحو ذلك. "وإلا" الواو عاطفة إلا زائدة، "العصي" معطوف على الثمام. والقصيدة تروى مرفوعة القوافي وتروى ساكنتها فمن رواها ساكنة جاز لك عليه أن تجعلها على محملي "الثمام" في روايتيه، ومن رواها مرفوعة فإن كان الثمام مرفوعا فالأمر بين وإن كان منصوبا كان محمله على المعنى، وبيان ذلك أنه لما حكم على الديار بالبلى ثم استثنى منها الثمام كان كأنه قال: بليت الديار وبقي الثمام فاستساغ أن يعطف عليه بالرفع؛ لأنه مرفوع في المعنى وليس الرفع بالعطف على المعنى وإن كان المعطوف عليه غير مرفوع لفظا ببدع في كلامهم.

الشاهد: في "أطرقا" فإنه اسم علم منقول من فعل الأمر.

انظر: ديوان الهذليين ٦٤/١، وشرح القصائد السبع ٥٢٦/١.

(١) قال العيني: قائله رجل من طيئ، كذا قاله المبرد.

وقبله:

فإن تقتلــوا زيدا بزيد فإنما أقادكم السلطان بعــد زمان

عَلا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْـدِكُمْ ... بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّـفْرَتَيْنِ يَمَـانِي

فأضاف زيدا.

وقال الآخر[1]: [الرجز]

باعَـدَ أُمَّ العَمْـرِ مِـن أَسـيرِها ... حُرّاسُ أَبـوابٍ عَلـى قُصُـورِها

=

وقصته أن رجلا من طيئ يقال له: زيد من ولد عروة بن زيد الخيل، قتل رجلا من بني أسد يقال له: زيد، ثم أقيد به بعد، فقال شاعر طيئ في ذلك.

الشرح: "علا" من علا يعلو علوا، هذا في المكان، وأما في الشرف والرتبة، فيقال: على يعلي علاء وكلاهما متعد بمعنى: فاقه، "النقا" -بفتح النون والقاف- الحرب.

ويروى:

علا زيدنا يوم الحمى رأس زيدكم

الإعراب: "علا" فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر لا محل له من الإعراب، "زيد" فاعل و"نا" مضاف إليه من إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف، أي: علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم، "ويوم" ظرف زمان منصوب، و"النقا" مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة، "رأس" مفعول به، و"زيد" مضاف إليه وهو مضاف و"كم" مضاف إليه، "بأبيض" جار ومجرور صفة حذف موصوفها أي: بسيف أبيض، "ماضي الشفرتين" صفة لأبيض كلام إضافي، "يماني" صفة أخرى لأبيض.

الشاهد: في "زيدنا"، فإن فيه إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف. قال العيني: واستشهد به الزمخشري، وقال: أجرى زيدا مجرى النكرات، فأضافه كما أضيفت النكرات فقال: زيدنا وزيدكم.

انظر: الأشموني في شرحه للألفية ٢/ ٣٠٧، وابن يعيش ١/ ٤٤، وابن هشام في المغني ١/ ٥٠، والشاهد رقم ١١٨ من خزانة الأدب.

(١) قال في الدرر اللوامع ص٥٣ و لم أعثر على قائله، وفي شواهد المغني ص٦٠ قال: أنشده الأصمعي و لم ينسبه لأحد، وقيل لأبي النجم، قال الشيباني: اسمه المفضل.

الشرح: "أم العمر" يريد أم عمرو، "الحراس" جمع حارس وهو حرس السلطان و"القصور" جمع قصر "باعد" أبعد "الأسير" فعيل بمعنى مفعول معناه المتيم المستعبد بالعشق.

المعنى: أبعد المحبوبة عن أسيرها المتيم، يريد بذلك نفسه، حراس أبواب قصورها.

الشاهد: في قوله "أم العمرو" حيث دخلت أل الزائدة على العلم.

انظر: ابن هشام في المغني ١/ ٥، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٨٠، وابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٤٤، ٢/ ١٣٢، والإنصاف ١/ ١٩٨.

فأدخل الألف واللام على: عمر.

وقال آخر[1]: [الطويل]

رَأيتُ الوَليدَ بنَ اليزيــد مُبارِكًــا ... شَديدًا بِأحنــاءِ الخِلافَــةِ كاهِلُــه

وقال الأخطل[2]: [الطويل]

---

(١) البيت لابن ميادة واسمه الرماح بن أبرد، وهو شاعر مقدم من مخضرمي شعراء الدولتين وهو من قصيدة يمدح بها الوليد بن اليزيد بن عبد الملك بن مروان. وهو من الطويل.

الشرح: "رأيت" بمعنى أبصرت، ويجوز أن تكون بمعنى علمت، "الوليد" الوليد بن اليزيد بن عبد الملك بن مروان، "أعباء" جمع عبء -بكسر العين- أثقال، والمراد أمور الخلافة الشاقة، وروي أحناء جمع حنو -بكسر الحاء- وهو حنو السرج والقتب، وحنو كل شيء اعوجاجه، "كاهله" ما بين الكتفين.

المعنى: أبصرت هذا الرجل في حال كونه مباركا شديدا كاهله يتحمل أمور الخلافة الشديدة، شبهه بالجمل الحمول، وشبه الخلافة بالقتب وأراد أنه يحمل شديد أمور الخلافة.

الإعراب: رأيت بمعنى أبصرت فعل وفاعل، "الوليد" مفعول به، "ابن" صفة، "اليزيد" مضاف إليه، "مباركا" حال من المفعول أو مفعول ثان إذا جعلت رأيت بمعنى علمت، "شديدا" معطوف على مباركا بإسقاط حرف العطف، "بأعباء" جار ومجرور متعلق بقوله شديدا، وأعباء مضاف، و"الخلافة" مضاف إليه، "كاهله" فاعل شديد لأنه صفة مشبهة تعمل عمل الفعل، والهاء ضمير الوليد مضاف إليه.

الشاهد: في "الوليد بن اليزيد" حيث أدخل الشاعر فيهما الألف واللام بتقدير التنكير فيهما، وهي في الحقيقة زائدة، قاله العيني ١/ ٢٢٢.

انظر: الأشموني ١/ ٤٢، وابن هشام رقم ١١٩ في خزانة الأدب، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٢٤، والإنصاف ١/١٩٨.

(٢) **الأخطَل:** (١٩ - ٩٠ هـ / ٦٤٠ - ٧٠٨ م): هو غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة بن عمرو، أبو مالك، من بني تغلب. شاعر مصقول الألفاظ، حسن الديباجة، في شعره إبداع. اشتهر في عهد بني أمية بالشام، وأكثر من مدح ملوكهم. وهو أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصرهم: جرير والفرزدق والأخطل. نشأ على المسيحية في أطراف الحيرة بالعراق واتصل بالأمويين فكان شاعرهم، وتهاجى مع جرير والفرزدق، فتناقل الرواة شعره. وكان معجباً بأدبه، تياهاً، كثير العناية بشعره. وكانت إقامته حيناً في دمشق وحيناً في الجزيرة.

انظر: الديوان ١/١٨٨، وشرح ابن عقيل ١/١٢٨.

وَقَدْ كَانَ مِنهُم حَاجِبٌ وَابنُ أُمِّهِ ... أَبو جَندَلٍ وَالزَيدُ زَيدُ المَعَارِكِ

وهذا الضرب من الاستعمال قليل.

فصل

وكل مثنى أو مجموع من الأعلام فتعريفه بالألف واللام، نحو: الزيدان، والزيدون، إلا نحو: أبانين وعمايتين، وعرفات وأذرعات، فإن هذه الأسماء معرفة من دون حرف التعريف، وقالوا لكعب بن كلاب، وكعب بن ربيعة: الكعبان، ولعامر بن مالك، وعامر بن طفيل: العامران.

وَفِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه: (هَؤُلاءِ الْمُحَمَّدُونَ[1] بِالْبَابِ).

(١) الْمُحَمَّدُونَ: مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاطِب، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حُذَيْفَةَ، كَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يُكْرِمُهُمْ لِتَسْمِيَتِهِمْ بِمُحَمَّدٍ، فَأُتِيَ بِحُلَلٍ وَأَرَادَ إِعْطَاءَهَا لَهُمْ، فَدَعَاهُمْ، فَلَمَّا حَضَرُوا قِيلَ لَهُ: هَؤُلاءِ الْمُحَمَّدُونَ بِالْبَابِ، فَأَمَرَ لَهُمْ بِهَا، فَاخْتَارَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ لِمُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ خَيْرَهَا؛ لِكَوْنِه رَبِيبَهُ، فَتَمَثَّلَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بِقَوْلِه:

أَسَرَّكَ لَمَّا صَرَّعَ الْقَوْمَ نَشْوَةٌ ... خُرُوجِي مِنْهَا سَالِمًا غَيْرَ غَارِمِ

صَحِيحًا كَأَنِّي لَمْ أَكُنْ كُنْتُ مِنْهُمْ ... وَلَيْسَ الْخِدَاعُ مُرْتَضًى فِي التَّنَادُمِ

ثُمَّ أَمَرَهُ بِرَدِّهَا وَخَلْطِهَا وَتَغْيِيبِهَا، ثُمَّ كَانَ يُدْخِلُ يَدَهُ فَيُخْرِجُ وَاحِدَةً وَاحِدَةً بِاسْمٍ وَاحِدٍ وَاحِدٍ.

باب المعرب

المعرب[1]: هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا.

واختلاف الآخر على ضربين؛ إما بالحركات، وهي: الرفع، والنصب، والجر، وإما بالحروف.

فالاختلاف بالحركات في كل ما كان آخره صحيحًا، كزيد ورجل، تقول: جاءني زيد، ورأيت زيدا، ومررت بزيد.

أو كان آخره جاريًا مجرى الصحيح، وهو أن يكون آخره ياء أو واو ساكنًا ما قبلها كظبي، ودلو، تقول: هذا ظبي، ورأيت ظبيًا، ومررت بظبي.

والاختلاف بالحروف في ثلاثة مواضع:

أحدها: الأسماء الستة إذا كانت مضافة، وهي: (أبوه، وأخوه، وحموها، وهنوها، وفوه، وذو مال)؛ تقول: جاءني أبوه، ورأيت أباه، ومررت بأبيه، وفي القرآن: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا﴾ [الكهف: ٨٢]، ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦]، و ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ﴾ [يوسف: ٤].

وكذا البواقي، فتدل الواو في هذه الأسماء على الرفع، والألف على النصب، والياء على الجر، وإن تركت الإضافة فيها فإعرابها بالحركات، تقول: هذا أبٌ له، ورأيت أبًا له، ومررت بأبٍ له، وكذلك (أخ، وحم، وهن، وفم)؛ فأما (ذو) فإنها لا تستعمل إلا مضافة.

والثاني: التثنية، وجمع السلامة، وهو ما يسلم فيه بناء الواحد ونظمه.

---

(١) الإعراب في اللّغة: هو البيانُ؛ يُقال: (أَعْرَبَ الرّجلُ عمَّا في نفسه) أي: أَبانَ عَنْهُ.
وقيل: هو التّحسين، من قوله تعالى: (عُرُبًا أَتْرَابًا)؛ لأنّ العَرُوْبَ المُتحسِّنة للكلام؛ وقيل: العاشقة لزوجها.
وقيل فيه: التّغييرُ، من قولهم: (عَرِبَتْ مَعِدَةُ الفَصِيْلِ) إذا تَغَيَّرت؛ وأَعْرَبْتُها: إذا أَزَلْتُ فَسَادَهَا.
فالمُعْرَبُ: يتغيّر بتغيّر العوامِلِ الدّاخلة عليه لاختلاف المعاني مِنْ حَالٍ إلى حَالٍ؛ وهو أحسنُ في اللّفظ من العاري من الحركات الموجِبَةِ له.وذلك التّغييرُ يكون لفظًا في السّالم، وتقديرًا في المعتلّ.
انظر: مقاييس اللّغة (عرب) ٤/٢٩٩- ٣٠١، واللّسان (عرب) ١/٥٨٦- ٥٩٣، والأشموني ١/٤٧، وحاشية ياسين على التّصريح ١/٥٩.

تقول في التثنية: جاءني سلمان بالألف في حال الرفع، ورأيت مسلمين، ومررت بمسلمين بالياء المفتوح ما قبلها في حال النصب والجر[1].

وتقول في الجمع: جاءني مسلمون بالواو في حال الرفع، ورأيت مسلمين، ومررت بمسلمين، بالياء المكسور ما قبلها في حال النصب والجر كما في التثنية.

والثالث: (كلا): إذا أضيف إلى مضمر تقول: جاءني كلاهما بالألف في حال الرفع، ورأيت كليهما، ومررت بكليهما بالياء في حال النصب والجر، كما في التثنية، وإذا أضيف إلى المظهر كان في الأحوال كلها على صورة واحدة، تقول: جاءني كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين.

فصل: والاسم إذا كان في آخرة ألف مقصورة لم يظهر الإعراب في لفظه، وإنما يقدر في محله؛ لأن الألف لا يحتمل الحركة، وذلك نحو: العَصا، وسعدى.

وفي القرآن: ﴿هِيَ عَصَايَ﴾ [طه: ١٨]، و ﴿أَلْقِ عَصَاكَ﴾ [الأعراف: ١١٧]، و﴿اضْرِبْ بِعَصَاكَ﴾ [البقرة: ٦٠].

وتقول: جاءتني سُعْدَى، ورَأَيتُ سُعْدَى، ومررت بِسُعْدَى.

فإذا كان في آخره ياء متحرك ما قبلها لم يظهر فيه الإعراب في حالة الرفع والجر، وذلك نحو: القاضي، والداعي، تقول: جاءني القاضي، ومررت بالقاضي - بسكون الياء - لأن حركة الرفع الجر مستثقلة على الياء هاهنا.

وفي القرآن الكريم: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]، و﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ﴾ [البقرة: ١٨٦].

وأما في حال النصب فإنه يتحرك بالنصب؛ لأن النصب أخف الحركات، تقول: رأيت القاضي، وقال الله تعالى: ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١].

---

(١) هاهنا مسألة مُختلَفٌ فيها بين الأخفش وصاحب " الكتاب "، فذهب الأخفش إلى أن الألف والياء في التثنية إعرابٌ، وليس حروف إعرابٍ بدليل أنه يَنقلبُ. ومذهب سيبويه: أنّه حرفُ إعرابٍ وليس بإعرابٍ؛ لأنّ هذه الألف إنْ كانت رفعَ إعرابٍ، فأين حرفُ الإعراب؟

وكذا الخلافُ في جَمْعِ السلامة المُذكّر، ونحو: أخوك، وأبوك، وفُوك. [التخمير ١/ ٢٠٠]

فصل

والاسم المعرب على ضربين:

١ - ضرب يدخله الحركات الثلاث والتنوين، كرجل وزيد، ويسمى المنصرف.

٢ - ونوع يدخله الرفع والنصب ولا يدخله الجر مع التنوين، ويفتح في موضع الجر، كأحمد، ومروان، تقول: جاءني أحمد، ورأيت أحمد، ومررت بأحمد، ويسمى غير المنصرف، وإذا أضيف أو دخله الألف واللام دخله الجر، نحو: بأحمدكم، وبالأحمد.

فصل: وإنما منع غير المنصرف الجر مع التنوين لمشابهته الفعل من حيث أن الفعل فرع على الاسم، وكل واحد من الأسباب التي بها يمنع الاسم من الصرف موصوف بالفرعية، فإذا اجتمع في الاسم اثنان منها أشبه الفعل في كونه فرعا، فمنع الجر مع التنوين كما منع الفعل من ذلك.

فصل

وأسباب منع الصرف تسعة:

أولها: العلمية.

وثانيها: التأنيث اللازم الذي لا يفارقه، وهو على ضربين:

أحدهما: تأنيث لفظي.

والثاني: تأنيث معنوي.

فاللفظي: هو ما فيه علامة التأنيث، وهي: (التاء) التي تنقلب (هاء) في الوقف، نحو: طلحة، وحمزة، أو (ألف مقصورة، أو ممدودة)، نحو: بُشرَى، وسُعدَى، وصحراء، وحمراء.

والمعنوي: هو ما كان موضوعا على مؤنث، كزينب، وسعاد.

وثالثها: وزن الفعل، وهو أن يكون الاسم على وزن مختص بالفعل، أو غالب عليه.

فالمختص به، نحو: فعَّل، كشمَّر، أو فُعِلَ، كضُرِبَ، فإنه لا يكون إلا في الفعل، والغالب عليه، نحو: افعَلَ، كأحمَدَ، فإنه يكثر في الفعل ويقل في الاسم، وكذلك: يزيد، ويشكر، ويغوث، ويعوق، ونحو ذلك.

ورابعها: الوصفية، نحو: أحمر وأصفر.

وخامسها: العدل، وهو أن يكون الاسم على صيغة في الأصل فتعدله عنها إلى صيغة أخرى، نحو: عمر، وزفر، والأصل: عامر، وزافر، وفي الأعداد، نحو: ثلاث ورباع، الأصل: ثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة.

وسادسها: الجمع الذي لا يأتي زنته واحد، وهو ما كان ثالثه ألفا وبعدها حرفان متحركان، أو ثلاثة أوسطها ساكن، نحو: مساجد ومصابيح.

فإن كان آخر الحرفين ياء حذفتها في الرفع والجر، وتؤنث الاسم، تقول: هذه جوار، ومررت بجوار، وفي القرآن: ﴿وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١]، فأما في النصب فهو منصوب، تقول: رأيت جواري، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ﴾ [المرسلات:٢٧].

فإن كان أوسط الثلاثة متحركًا كان الاسم منصرفًا، نحو: صَيَاقِلَة، وزبانية؛ لأنه أتى على زنته واحد، ككراهية، وعلانية.

وسابعها: التركيب، وهو جعل الاسمين اسمًا واحدًا، نحو: معدي كرب، وحضرموت.

وثامنها: العجمة، وهو أن يكون الاسم أعجميًا ليس من أوضاع أهل اللغة العربية، وإنما يكون ذلك مانعًا من الصرف إذا كان في الأعلام خاصة، نحو: إبراهيم، وإسماعيل، وأما في أسماء الأجناس، فالعجمة لا تؤثر في منع الصرف، كاللِّجَام، والقِرَنْد، ونحوهما.

وتاسعها: الألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث، وهما كل ألف ونون كانتا زائدتين في الاسم فامتنع دخول تاء التأنيث عليهما كامتناعه في: حمراء وصحراء، ويكون ذلك في الأعلام كعثمان ومروان.

وفي فَعْلان الذي مؤنثه فَعْلَى، نحو: عَطْشَان وعَطْشَى.

متى اجتمع في الاسم سببان من هذه الأسباب التسعة، أو تكرر فيه واحد لم ينصرف إلا إذا اضطر الشاعر، فله أن يصرف ما لا ينصرف[1]: [الطويل]

---

(١) البيت لمهيار الديلمي: (٤٢٨ هـ / ١٠٣٧ م): هو مهيار بن مرزويه، أبو الحسن الديلمي. شاعر كبير في أسلوبه قوة وفي معانيه ابتكار، قال الحر العاملي: جمع مهيار بين فصاحة العرب ومعاني العجم. وقال الزبيدي: (الديلمي) شاعر زمانه فارسي الأصل من أهل بغداد، كان منزله فيها بدرب رباح، من الكرخ، وبها وفاته.

أَعِدْ ذِكرَ نعمانٍ أعِدْ إنّ ذكرَه هو المِسْكُ ما كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ

وقال آخر(١): [الطويل]

إِلَهي فَانْشُرْني عَلَى دينِ أَحْمَدٍ تَقِيًّا نَقِيًّا قانِتًا لَكَ أَخشَعُ

فصل: وكل علم لا ينصرف، كأحمدَ، ومروان، وطلحة، وسعاد، وعمر، وإسحاق إذا أنكرته أنصرف لبقائه على سبب واحد، تقول: هذا أحمد، ورأيت أحمدا آخر، ومررت بأحمد آخر، وربَّ مروان رأيته، وكم من طلحة لقيته؟ وعلى هذا القياس.

فصل

وما فيه سببان، وهو على ثلاثة أحرف: ساكن الأوسط، منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها القرآن، وذلك يكون في الاسم الأعجمي العلم، نحو: نوح ولوط، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [نوح: ١]، ﴿وَلُوطًا آتَيْنَاهُ حُكْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٤].

وفي المؤنث، نحو: هند ودعد، اجتمع في كل واحد من هذه الأسماء سببان إلا أن سكون الوسط قاوم أحد السببين.

وبعضهم يجريه على القياس ولا يصرفه نظرًا إلى السببين، وقد جمع الشاعر بين المذهبين لم تتلفع بفضل(٢): [المنسرح]

=

ويرى (هوار) أنه ولد في الديلم (جنوب جيلان على بحر قزوين) وأنه استخدم في بغداد للترجمة عن الفارسية.

وكان مجوسياً وأسلم سنة ٤٩٤هـ على يد الشريف الرضي. وتشيع وغلا في تشيعه وسب بعض الصحابة في شعره، حتى قال له أبو القاسم ابن برهان: يا مهيار انتقلت من زاوية في النار إلى أخرى فيها.

انظر: الديوان ١/١٩٠.

(١) نسب هذا البيت للإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه.

انظر: الديوان ١/١٠١.

(٢) يُنسب لجرير، ولعُبيد الله بن قيس الرّقيّات.

و (التلفّع): الالتحاف بالثّوب. و (الفضل): الزّيادة.

و (العلَب): جمع علبة؛ وهو: إناءٌ من جلد يشرب به الأعراب.

لَـــم تَتَلَفَّـــع بِفَضـــلِ مِئزَرَهـــا دَعدٌ وَلَم تُسْـقَ دَعْـدُ في الْعُلَـبِ

وأما نحو: واه وجور، وهما اسما بلدتين فإنه اجتمع فيها ثلاثة أسباب: العلمية، والعجمة، والتأنيث؛ فلا مقالة في امتناع الصرف، فإذا نكرهما فليس فيهما إلا الصرف لبقائهما على سبب واحد وهو التأنيث، وأما العجمة فقد مرَّ أنها لا تؤثر في غير الأعلام، وأما إذا كان أوسط الثلاثة متحركًا كان الاسم غير منصرف لا محالة، نحو: سَقَرَ، حكمه حكم سعاد في امتناع الصرف.

فصل

وأما نحو: حَذَامِ، وقَطَامِ، وهما اسما امرأتين ففيه مذهبان:

أحدهما: البناء على الكسر، وهي لغة أهل الحجاز، قال الشاعر(1): [الوافر]

=

فهو يصفها بأنها حضريّة رقيقة العيش، لا تلبس ما يلبسه الأعراب، ولا تشرب فيما يشربون.

والشّاهدُ فيه: صرفُ (دعْد) وترك صرفها في بيتٍ واحد؛ وكِلا الأمرين جائز، والمختار منع الصّرف عند سيبويه، والخليل، وجميع البصريّين، ويوجِب الزّجّاج منع صرفه.

انظر: الكتاب ٣/٢٤١، وأدب الكاتب ٢٨٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦٨، والخصائص ٣/٦١، ٣١٦، واللّسان (دعد) ٣/١٦٦، (لفع) ٨/٣٢١، والأشمونيّ ٣/٢٥٤، وملحق ديوان جرير ٢/١٠٢١، وملحق ديوان عبيد الله بن قيس الرّقيّات ١٧٨.

(١) هذا البيت قيل إنه لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية، وقد جرى مجرى المثل، وصار يضرب لكّل من يعتد بكلامه، ويتمسك بمقاله، ولا يلتفت إلى ما يقول غيره، وفي هذا جاء به الشارح، وهو يريد أن سيبويه هو الرجل الذي يعتد بقوله، ويعتبر نقله، لانه هو الذي شافه العرب، وعنهم أخذ، ومن ألسنتهم استمد.

اللغة: " حذام " اسم امرأة، زعم بعض أرباب الحواشي أنها الزباء، وقال: وقيل غيرها، ونقول: الذي عليه الادباء أنها زرقاء اليمامة، وهي امرأة من بنات لقمان بن عاد، وكانت ملكة اليمامة، واليمامة اسمها، فسميت البلد باسمها، زعموا أنها كانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام، وهي التي يشير إليها النابغة الذبياني في قوله: واحكم كحكم فتاة الحي إذ نظرت إلى حمام سراع وارد الثمد قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد الاعراب: " إذا " ظرف تضمن معنى الشرط " قالت " قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث " حذام " فاعل قال، مبني على الكسر في محل رفع " فصدقوها " الفاء واقعة في جواب إذا، وصدق: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو فاعل، وها: مفعول به " فإن " الفاء

إِذَا قَالَـــت حَـــذامِ فَصَـــدِّقُوهَا   فَــإِنَّ القَــولَ مَــا قَالَــتْ حَــذامِ

والثاني: الإعراب ومنع الصرف، وهي لغة بني تميم، وكذلك على هـذا الخـلاف: خصاف، مشتق من الخصف، وهو الهدم، وسكاب علم الفرسين، وقثام للضبع، وبراح للشمس، ونحوها، وهذه الأسماء معدولة، وأصلها: حاذمة وقاطمة، وعلى هذا القياس فهي في المؤنث لعمر، وزفر في المذكر.

فصل

وتكرر السبب يكون في موضعين في الجمع الذي هو: مساجد ومصابيح، وما فيه ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة، نحو: بشرى وصحراء؛ ألا ترى أنه ليس فيهما إلا سبب واحد، وهو الجمعية والتأنيث، وهما غير منصرفين، لكن الجمع لا يأتي على زنته واحد نزل منزلة جمعين، والتأنيث إذا كان بحرف لازم لا ينفصل بحال من الأحوال نُزِّل منزلة التأنيث.

=

للعطف، وفيها معنى التعليل، وإن: حرف توكيد ونصب " القول " اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة " ما " اسم موصول خبر إن، مبني على السكون في محل رفع " قالت " قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث " حذام " فاعل قالت، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الاعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، أي ما قالته حذام.

الشاهد فيه: الأرجح في المسألة ليس هو ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، بل الأرجح ما ذهب إليه ابن مالك، والرماني، وابن الطراوة من أن الاتصال أرجح في خبر كان وفي المفعول الثاني من معمولي ظن وأخواتها، وذلك من قبل أن الاتصال في البابين أكثر ورودا عن العرب، وقد ورد الاتصال في خبر " كان " في الحديث الذي رويناه لك، وورد الاتصال في المفعول الثاني من باب ظن في القرآن الكريم فيما قد تلونا من الآيات، ولم يرد في القرآن الانفصال في أحد البابين أصلا، وبحسبك أن يكون الاتصال هو الطريق الذي استعمله القرآن الكريم باطراد.

والشاهدُ فيه: (حَذَامِ) حيث جاء هذا الاسم مبنيًّا على الكسر على لغة الحجازيّين.

انظر: الكامل ٥٩١/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠١، والخصائص ١٧٨/٢، وأمالي ابن الشّجريّ ٣٦٠/٢، وشرح المفصّل ٦٤/٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٩٢/٢، واللّسان (رقش) ٣٠٦/٦، وأوضح المسالك ١٥٣/٣، والمقاصد النّحويّة ٣٧٠/٤، والتّصريح ٢٢٥/٢.

الكلام في إعراب الاسم[1]

اعلم أن إعراب الاسم على الرفع والنصب والجر، وكل واحد منها علم على معنى، فالرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة.

ذكر المرفوعات

اعلم أنها على ضربين؛ أصل، وملحق به.

فالأصل هو الفاعل، وما عداه من المرفوعات ملحق بينهما.

(١) الإعراب الذي يلحق الاسم المفرد السالم المتمكن وأعني بالتمكن ما لم يشبه الحرف قبل التثنية والجمع الذي على حد التثنية ويكون بحركات ثلاث: ضم وفتح وكسر فإذا كانت الضمة إعراباً تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها سميت رفعاً ن فإذا كان الفتحة كذلك سميت نصباً وإذا كانت الكسرة كذلك سميت خفضاً وجراً هذا إذا كنَّ بهذه الصفة نحو قولك: هذا زيد يا رجل ورأيت زيداً يا هذا ومررت بزيد فاعلم ألا ترى تغيير الدال واختلاف الحركات التي تلحقها.

فإن كانت الحركات ملازمة سمي الاسم مبنياً فإن كان مفهوماً نحو: (منذُ) قيلَ: مضموم ولم يُقل: مرفوع ليفرق بينه وبين المعرب وإن كان مفتوحاً نحو: (أين) قيل: مفتوح ولم يقل: منصوب وإن كان مكسوراً نحو: (أمس) و (حذام) قيل: مكسور ولم يقل: مجرور.

وإذا كان الاسم متصرفاً سالماً غير معتل لحقه مع هذه الحركات التي ذكرنا التنوين نحو قولك: هذا مسلم ورأيت مسلماً ومررت بمسلم وإنما قلت (سالم) لأن في الأسماء معتلا لا تدخله الحركة نحو: قفا ورحى تقول في الرفع: هذا قفا وفي النصب: رأيت قفاً يا هذا ونظرت إلى قفاً وإنما يدخله التنوين إذا كان منصرفاً. [الأصول: ١/٢٨]

باب الفاعل(١)

هو ما جُعِلَ الفعل حديثًا عنه مقدمًا عليه، نحو: خرج زيد، ولم يقم عمرو، وطاب الخبر، وهل يَضْرِبُ خالد؟

لا فرق في ذلك بين أن يكون الفعل مثبتًا أو منفيًا، أو أمرًا، أو نهيًا، أو استفهامًا؛ لأن الاعتبار في كون الفاعل فاعلا في علم النحو هو أن يسند الفعل إليه مقدمًا عليه لا أن يحدث شيئًا، وحقه الرفع، ورافعه ما أسند إليه، ويكون واحدًا لا غير.

فصل

ويكون الفاعل مظهرًا كما رأيت، ومضمرًا، نحو: ضربت، وضربنا، وضربوا، وضربن، وتقول: زيد ضرب، ويكون مسندًا إلى ضمير يرجع إلى زيد، وليس بسند إلى زيد؛ لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل؛ لأنه كالجزء من الفعل، ولهذا لا يجوز أن تقول:

---

(١) الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل.

ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله كان فاعلا في الحقيقة أو لم يكن كقولك: جاء زيدٌ ومات عمروٌ وما أشبه ذلك ومعنى قولي: بنيته على الفعل الذي بني للفاعل أي: ذكرت الفعل قبل الاسم لأنك لو أتيت بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم بالإبتداء وإنما قلت على الفعل الذي بني للفاعل لأفرق بينه وبين الفعل الذي بني للمفعول إذ كانوا قد فرقوا بينهما فجعلوا (ضرب) للفاعل مفتوح الفاء و (ضرب) للمفعول مضموم الفاء مكسور العين وقد جعل بينهما في جميع تصاريف الأفعال ماضيها ومستقبلها وثلاثيها ورباعيها وما فيه زائد منها فروق في الأبنية وهذا يبين لك في موضعه إن شاء الله.

وإنما قلت: كان فاعلا في الحقيقة أو لم يكن لأن الفعل ينقسم قسمين: فمنه حقيقي ومنه غير حقيقي والحقيقي ينقسم قسمين: أحدهما أن يكون الفعل لا يتعدى الفاعل إلى من سواه ولا يكون فيه دليل على مفعول نحو: قمت وقعدت والآخر أن يكون فعلا وأصلا إلى اسم بعد اسم الفاعل والفعل الواصل على ضربين: فضربٌ واصل مؤثر نحو: ضربت زيداً وقتلت بكراً والضرب الآخر واصل إلى الاسم فقط غير مؤثر فيه نحو: ذكرت زيداً ومدحت عمراً وهجوت بكراً فإن هذه تتعدى إلى الحي والميت والشاهد والغائب وإن كنت إنما تمدح الذات وتذمها إلا أنها غير مؤثرة.

ومنها الأفعال الداخلة على الإبتداء والخبر وإنما تنبيء عن الفاعل بما هجس في نفسه أو تيقنه غير مؤثرة بمفعول ولكن أخبار الفاعل بما وقع عنده نحو: ظننت زيداً أخاك. وعلمت زيداً خير الناس. [الأصول ٨٠/١]

الرجلان قام، والقوم خرج، وإنما تقول: قاما، وخرجوا، فتجيء بالضمير ظاهرًا، ولو كان الفعل مسندًا إلى ما تقدم عليه لما احتِيجَ إلى إظهار الضمير في المثنى والمجموع.

فصل

وقد يجيء الفاعل، ورافعه مضمر، يقال: من فعل هذا؟ فتقول: زيد، على تقدير: فعل زيد[1]، قال الله تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان:٢٥]، وقرئ: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ﴾ [النور: ٣٦]؛ أي: يُسَبِّحهُ رجال.

وكذلك تقول: هل زيد خرج؟ فزيد مرفوع بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر، التقدير: هل خَرَجَ زيد؛ إلا أنك لا تبرز الفعل الأول لاستغنائك بالثاني.

ومثله قوله: إن زيد جاءك فأكرمه، وإذا العالم دعاك فأجبه.

وعلى هذا القياس قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة:٦]، و ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١].

التقدير: وإن استجارك أحد من المشركين، وإذا انشقت السماء.

فصل

والملحق بالفاعل على خمسة أضرب:

الأول، والثاني: المبتدأ والخبر.

والثالث: خبر (إن) وأخواتها.

والرابع: خبر (لا) التي لنفي الجنس.

والخامس: اسم (ما، ولا) بمعنى ليس.

---

(١) قال الخوارزمي في التخمير ١٦١/١: هَذه المَسْأَلَةُ وَإِنْ كَانَ مُجْمَعًا عَلَيْهَا بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ فَفِيهَا نَظَرٌ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَنْ فَعَلَ؟ فَقِيلَ: زَيْدٌ. فَمَعْنَاهُ: زَيْدٌ فَعَلَ، لا فَعَلَ زَيْدٌ، فَزَيْدٌ مُرْتَفِعٌ بِأَنَّه مُبْتَدأٌ وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ، وَهَذَا لا يَكَادُ يَظْهَرُ لَكَ حَقَّ ظُهُورِهِ إلا إِذَا تَرجَمْتَ الكَلامَ بِغَيْرِ هَذه اللُّغَة، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى حَقِيقَة مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ السُّؤَالَ هَاهُنَا عَنِ الفَاعِلِ، لا عَنِ الفعْلِ؛ لأنَّ الفعْلَ مَعْلُومٌ، وَالْجَوَابُ يُطَابِقُ السُّؤَالِ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ هَاهُنَا بِالْفَاعِلِ، وَلَنْ يَكُونَ إِلا إِذَا كَانَ الاسمُ مُقَدَّمًا.

باب المبتدأ والخبر

المبتدأ[١]: كل اسم مجرد من العوامل اللفظية ليسند إليه الخبر، نحو: زيد منطلق، ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٨].

فزيد مجرد من العوامل اللفظية التي هي نحو: أنّ وكأنّ، وحسبت، وغيرها كالحروف، أو الأفعال التي تعمل في الأسماء، ولم يعمل فيه عامل لفظي، وإنما جئت به مجردًا من العوامل اللفظية لتسند إليه خبرًا فتجرده من العوامل اللفظية لإسناد الخبر إليه هو رافعهما معًا، وشبههما بالفاعل من حيث أن المبتدأ أسند إليه الخبر فهو مسند إليه.

كما أن الفاعل مسند إليه، والخبر جزء ثان من الجملة، كما أن الفاعل كذلك.

فصل

ومن حق المبتدأ أن يكون معرفة، وقد يجيء نكرة إذا كان في الكلام نوع فائدة، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١].

---

(١) المبتدأ كل اسم ابتُدى ليُبنى عليه كلامٌ. والمبتدأ والمبنيّ عليه رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه. فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسنَد ومسنَد إليه. واعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبنيّ عليه شيئاً هو هو، أو يكون في مكان أو زمان. وهذه الثلاثة يُذكر كل واحدٍ منها بعد ما يُبتدأ.

فأما الذي يُبنى عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق؛ ارتفع عبد الله لأنه ذُكر ليُبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبنيّ على المبتدأ بمنزلته.

وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدّماً مبنياً على المبتدأ، كما تؤخّر وتقدّم فتقول: ضرب زيداً عمرٌو، وعمرٌو على ضرب مرتفع. وكان الحدّ أن يكون مقدّماً ويكون زيد مؤخّراً. وكذلك هذا، الحدّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدّماً. وهذا عربي جيد. وذلك قولك تميميٌّ أنا، ومَشنوءٌ مَن يشنَؤك، ورجلٌ عبدُ الله، وخزٌّ صُفّتك.

فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله يقوم زيدٌ وقام زيد قبح، لأنه اسم. وإنما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفةً جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه؛ كما أنه لا يكون مفعولا في ضارب حتى يكون محمولا على غيره فتقول: هذا ضاربٌ زيداً وأنا ضارب زيداً ولا يكون ضاربٌ زيداً على ضربتُ زيداً وضربت عمراً. فكما لم يجز هذا كذلك استقبحوا أن يجري مجرى الفعل المبتدإ، وليكون بين الفعل والاسم فصيل وإن كان موافقاً له في مواضع كثيرة؛ فقد يوافق الشيء الشيءَ ثم يخالفه، لأنه ليس مثله. انظر: الكتاب ١/١١٧.

و(لعبد): مبتدأ، (مؤمن): صفته، و(خير): خبره.

ومنه قولهم: أَرَجُلٌ في الدار أم امرأة، وقولك: لي مال، وعليك دين، وقوله تعالى: ﴿لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [الأنفال: ٤]، ﴿وَفِي الأَرْضِ آيَاتٌ﴾ [الذاريات: ٢٠].

وفي كلامهم: شرٌّ أهرَّ ذا ناب. فابتدأوا بالنكرة، وفيه وجهان:

أحدهما: أن يكون شرٌّ فاعلا في المعنى على تقدير: ما أهرَّ ذا ناب إلا شر.

والثاني: أن يكون موصوفًا وصفته محذوفة على تقدير: شرٌّ بليغٌ أهرَّ ذا ناب.

ولو قلت: رجلٌ خارجٌ، وغلامٌ قاعدٌ لم يكن كلامًا؛ لأنك لا تفيد به السامع شيئًا لم يعلمه، والكلام وضع للإفادة.

فصل

ومن حقِّ الخبر أن يكون نكرة، وقد يجيئان معرفتين، وذلك نحو: زيد المنطلق، وقولُه الحقُّ، والله إلهنا، والإسلام ديننا، ومنه قولك: أنتَ أنت، وقول أبي النجم[1]: [الرجز]

---

(١) **أبو النجم العجلي:** (١٣٠ هـ / ٧٤٧ م): هو الفضل بن قدامة العجلي، أبو النجم، من بني بكر بن وائل. من أكابر الرجّاز ومن أحسن الناس إنشاداً للشعر. نبغ في العصر الأموي، وكان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان وولده هشام.

قال أبو عمرو بن العلاء: كان يترل سواد الكوفة، وهو أبلغ من العجاج في النعت.

والمعنى: شعري الآن هو شعري المشهور المعروف بنفسه لا شيء آخر.

والشاهد فيه: (وشعري شعري) حيث وقع المبتدأ و الخبر معرفتين؛ فأنت مخيّرٌ في جعلك أيهما شئت المبتدأ.

قال البغدادي في الخزانة: وعدم مغايرة الخبر للمبتدأ إنما هو للدلالة على الشهرة أي: شعري الآن هو شعري المشهور المعروف بنفسه لا شيء آخر، استشهد به صاحب الكشاف عند قوله تعالى: (والسابقون السابقون) على أن المراد: السابقون من عرفت حالهم وبلغك وصفهم كما في شعري شعري، أي: شعري ما بلغك وصفه وسمعت ببراعته وفصاحته، وصح إيقاع أبي النجم خبرًا لتضمنه نوع وصفية واشتهاره بالكمال، والمعنى أنا ذلك المعروف الموصوف بالكمال وشعري هو الموصوف بالفصاحة.

انظر: إيضاح الشّعر ٣٥٣، والخصائص ٣/٣٣٧، وأمالي ابن الشّجريّ ١/٣٧٣، والمرتجل ٣٧٧، وشرح المفصّل ١/٩٨، ٩/٨٣، والإرشاد إلى علم الإعراب ١٢٣، والمغني ٤٣٤، والخزانة ١/٤٣٩، والدّيوان ٩٩.

لِلَّهِ دَرِّي مِمَّا يُجِنُّ صَدري أَنا أَبو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي

فصل

والخبر على ضربين: مفرد وجملة؛ فالمفرد على ضربين:

أحدهما: خال عن الضمير الراجع إلى المبتدأ، نحو: زيد غلامك، وعمرو أخوك.

والثاني: متضمن للضمير، نحو: زيد منطلق، وعمرو ذاهب؛ التقدير: منطلق هو.

والجملة على أربعة أضرب:

أحدها: أن تكون من فعل، أو فاعل، نحو: زيد قام، والله خلق، وعمرو ذهب أخوه.

والثاني: أن تكون من مبتدأ وخبر، نحو: زيد أبوه منطلق، وعمرو أخوه ذاهب.

والثالث: أن تكون من شرط وجزاء، نحو: زيد إن تُكْرِمهُ يُكرِمك، وزيد إن تُعطِه يَشكُرك.

والرابع: أن تكون ظرفًا، نحو: خالدٌ في الدار، والصلاةُ في المسجد، والخروجُ يوم الجمعة.

فصل: ولا بد في الجملة الواقعة خبرًا من ذكر يعود إلى المبتدأ كما رأيت، فلو قلت: زيد قام عمرو لم يكن كلامًا، وأما قولك: زيد في الدار، أو نحوه فمعناه: استقرَّ فيها أو مستقر، وكذلك: الحمد لله، والسلامُ عليك، معناه: الحمدُ حاصلٌ لله، والسلامُ ثابتٌ عليك.

فالخبر في الحقيقة: هو هذا المضمر، وفيه ضمير يرجع إلى المبتدأ؛ فإذا قلت: زيدٌ في الدار فالتقدير: استقرَّ هو في الدار.

فصل: وقد يكون الضمير الراجع إلى المبتدأ معلومًا فيُستَغْنَى عن ذكره، نحو قولهم: السَّمْنُ منوانِ بدرهمٍ، والبُرُّ الكُرُّ بستين درهمًا، التقدير: السمنُ منوانِ منه بدرهم، والبُرُّ الكُرُّ منه بستين درهمًا، وفي القرآن: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ﴾ [الشورى:٤٣] (ولِمَنْ) مبتدأ، و (إن ذلك لمن عزم الأمور) جملة وقعت خبرًا له، وليس فيها ضمير يرجع إليه، والتقدير: إن ذلك منه.

فصل: ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ لقولك: منطلقٌ زيد، ومقيمٌ أنا، و مشنوءٌ من يَشنُؤك، وفي القرآن: ﴿سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ [الجاثية: ٢١].

وقد أوجبوا تقديم الخبر إذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفًا، نحو: في الدار رجلٌ، ولي مالٌ، ﴿وَفِي الأَرْضِ آيَاتٌ﴾ [الذاريات: ٢٠] ﴿يَقُولُونَ سَلامٌ عَلَيْكُمُ﴾ [النحل:٣٢]، ﴿وَوَيْلٌ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٧٩].

فقدموا المبتدأ النكرة على الظرف، وإنما فعلوا ذلك في مثل هذه الأدعية تركًا على حالها إذا كانت منصوبة، وكذلك أوجبوا تقديم الخبر في قولهم: أين زيد، وكيف زيد، ومتى ألقاك؟ لأن في (أين) معنى الاستفهام، وكذلك: (كيف، ومتى)، وللاستفهام صدر الكلام.

فصل: ويجوز حذف أحدهما عند الدلالة، ومما حذف فيه المبتدأ قول من رأى الهلال: فالهلال الله؛ أي: هو الهلال.

وقولك: إذا رأيت شخصًا من بعيد: عبد الله، وفي القرآن: ﴿مَتَاعٌ قَلِيلٌ﴾ [آل عمران: ١٩٧]؛ أي: ذلك متاع، وفي القرآن: ﴿أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ﴾ [الحج:٧٢]؛ أي: هي النار، وقوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨] يحتمل أمرين:

إما أن يكون المبتدأ محذوفا، فالتقدير: فأمري صبرٌ جميلٌ، أو يكون الخبر محذوفًا؛ أي: فصبرٌ جميلٌ أجملُ.

فصل

ومما حُذفَ منه الخبر قولهم: خرجتُ فإذا السبعُ؛ أي: فإذا السبع حاضرٌ، وكذلك قول ذي الرمة[1]: [الطويل]

---

(١) **ذو الرُّمَّة**: (٧٧ - ١١٧ هـ / ٦٩٦ - ٧٣٥ م): هو غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي، من مضر. من فحول الطبقة الثانية في عصره، قال أبو عمرو بن العلاء: فتح الشعر بامرئ القيس وختم بذي الرمة.

كان شديد القصر دميماً، يضرب لونه إلى السواد، أكثر شعره تشبيب وبكاء أطلال، يذهب في ذلك مذهب الجاهليين وكان مقيماً بالبادية، يختلف إلى اليمامة والبصرة كثيراً، امتاز بإجادة التشبيه.

قال جرير: لو خرس ذو الرمة بعد قصيدته (ما بال عينيك منها الماء ينسكب) لكان أشعر الناس.

أيا ظَبيَةَ الوَعساءِ بَـينَ جُلاجِـلٍ   وَبَـينَ النَقـا أأنـتِ أم أُمُّ سـالِمِ

التقدير: أأنت ظبية، ومن ذلك قولهم: لولا زيد لكان كذا.

التقدير: لولا زيد موجود لكان كذا، ولكان كذا، جواب (لولا) سد مسد الخبر للمبتدأ.

وقوله تعالى: ﴿وَاللائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: ٤]، واللائي: مبتدأ، وخبره محذوف، التقدير: فعدتهن ثلاثة أشهر؛ فحذف الجملة بأسرها لدلالة الكلام عليها قبله، وهو قوله تعالى: ﴿وَاللائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ﴾ [الطلاق: ٤].

ومن ذلك قولهم: كل إنسان وَهَمُّهُ، وكل رجل وَصَنيعتُهُ؛ أي: حرفته.

التقدير: كلّ إنسان وهمُّهُ، وكل رجل وحرفتُه مقرونان.

فصل

المبتدأ إذا كان متضمنًا لمعنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره[1]، كقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ

=

عشق (ميّة) المنقرية واشتهر بها. توفي بأصبهان، وقيل: بالبادية.

الشرح: الوعساء: الارض اللينة ذات الرمل، وجلاجل – بجيمين، أو بمهملتين –: اسم مكان بعينه، والنقا: التل من الرمل، وأم سالم: كنية محبوبته مية.

أراد: (أأنت) فثقل عليه تحقيق الهمزتين ففصل بينهما بالألف وكذلك الباقي.

انظر: الديوان ١٢٣/١، والكتاب لسيبويه ١٦٨/٢.

(١) قال الزمخشري في المفصل في مبحث المبتدأ والخبر: "وإذا تضمن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول الفاء على خبره وذلك على نوعين: الاسم الموصول، والنكرة الموصوفة إذا كانت الصلة أو الصفة فعلا، أو ظرفًا كقول الله تعالى: (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ)، وقوله: (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ)، وكقولك: "كل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم".

فإذا دخلت "ليت" أو"لعل" لم تدخل الفاء بالإجماع.

وفي دخول "إن" خلاف بين الأخفش وصاحب الكتاب".

يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٢٧٤]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]، وقولك: كُلُّ رجلٍ يأتيني فله درهمٌ، أو في الدَّارِ فله درهمٌ.

فصل

وقد يجيء للمبتدأ خبران[1] فصاعدًا، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤ - ١٦].

فصل

أما خبر (إن) وأخواتها، وخبر (لا) التي لنفي الجنس، واسم (ما، ولا) بمعنى: ليس؛ فيأتيك بيانها في أبواب الحروف إن شاء الله تعالى.

=

قال ابن يعيش ١/ ١٠١: "فالأخفش يحمل الفاء في ذلك كله على الزيادة والأول أظهر؛ لأن الزيادة على خلاف الأصل".

(١) قال ابن الحاجب في الإيضاح ١/٢٠١: الأَخْبَارُ الْمُتَعَدِّدَةُ عَلَى قِسْمَيْنِ: قِسْمٍ لا يَسْتَقِلُّ الْمَعْنَى فِيهِ إِلا بِالْمَجْمُوعِ، وَقِسْمٍ يَسْتَقِلُّ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا، فَنَبَّهَ عَلَى الْقِسْمَيْنِ، وَمَا يُورَدُ عَلَى نَحْوِ: (حُلْوٌ حَامِضٌ) مِنْ أَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَمِيرٌ فَفَاسِدٌ؛ لأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ كُلٌّ خَبَرًا عَلَى حِيَالِه، وَإِنْ كَانَ فِي أَحَدِهِمَا فَتَحَكُّمٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَأَفْسَدُ.

وَالْجَوَابُ: نَقُولُ بِالْقِسْمِ الأَوَّلِ، وَلا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ كُلٌّ خَبَرًا عَلَى حِيَالِه؛ لأَنَّ الْمَقْصُودَ جَمْعُ الطَّعْمَيْنِ، فَالضَّمِيرَانِ عَلَى أَصْلِهِمَا، وَالْمَعْنَى: أَنَّ فِيهِ حَلاوَةً وَفِيهِ حُمُوضَةً، وَكَانَ الْقِيَاسُ جَمْعَهُمَا بِالْعَطْفِ، إِلا أَنَّ خَبَرَ الْمُبْتَدَأ مِنْ نَحْوِ: عَالِمٍ وَعَاقِلٍ سَائِغٌ فِيهِ الأَمْرَانِ مَعَ الاسْتِقْلالِ، فَكَانَ هَذَا أَجْدَرَ، وَتَضَمَّنَا بِاعْتِبَارِ مَعْنَى مُزٍّ ضَمِيرًا آخَرَ يَعُودُ عَلَى الابْتِدَاءِ.

وَاسْتَشْهَدَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ (١٤) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ (١٥) فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ) [البروج:١٤-١٦]، عَلَى أَنَّ الْمُبْتَدَأَ لَهُ خَبَرَانِ فَصَاعِدًا؛ لأَنَّ (هُوَ) مُضْمَرٌ، فَلا يَكُونُ مَوْصُوفًا، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهُ خَبَرًا عَنْهُ، فَقَدْ مَثَّلَ بِمَا هُوَ مُتَعَيِّنٌ لِمَا ذَكَرَهُ.

الكلام في المنصوبات

اعلم أنها على ضربين: أصل، وملحق به؛ فأصل هو المفعول، وهو خمسة أضرب: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له.

باب المفعول المطلق[1]

هو المصدر، نحو: ضربت ضربًا؛ إنما سُمِّيَ المصدر مصدرًا؛ لأن الفعل يصدر عنه، وينقسم قسمين:

أحدهما: مبهم، نحو: ضربت ضربًا، وجلست جلوسًا، لا تعين نوعًا من الضرب، والجلوس معلومًا.

والثاني: مؤقت محدود[2]، نحو: ضربت ضربةً، وجلست جلسةً، تريد: المرة الواحدة.

وفي القرآن: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، وقال: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤].

ويثنى هذا الضرب المؤقت ويجمع، فيقال: ضربت ضربتين وضربات.

وتقول: ضُربَ الضَّرْبُ الذي تعلمُ، والضربةُ التي رأيت فتعرفه، قال الله تعالى: ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ﴾ [الشعراء: ١٩].

---

(١) قال الخوارزمي في التخمير ١٤٩/١: المَفْعُولُ المُطْلَقُ هُوَ المَنْصُوبُ فِي قَوْلِكَ: ضَربتُ زَيدًا ضربًا. سُمِّيَ المَفْعُولَ المُطْلَقَ؛ لأنَّ مِنْ حَقِّه ألا يُقَيَّدَ بحَرْف مِنْ حُروف الجَرِّ تَقْيِيدَ سَائِر المَفَاعِيلِ؛ لأنَّهُ مَفْعُولٌ فَحَسبُ، وَالْحَدَثَان؛ بِمَعْنَى الحَادِثِ، وَلِذَلِكَ يُقَالُ: هَذَا حَدَثٌ مِنْ أَحْدَاثِ الدَّهْرِ، وَكَذَلِكَ يُقَالُ: حَدَثَان الدَّهرِ.

قَالَ الغُورِيُّ: وَأَحْدَاثُ الأَسْمَاءِ المَصَادِرُ وَرُبَّمَا سَمَّاهُ الفِعْلَ؛ لأنَّه فِي الحَقِيقَة فِعلٌ، كَمَا أَنَّه فِي الحَقِيقة حَادِثٌ.

(٢) المُؤَقتُ فِي الأَصْلِ هُوَ الَّذِي حُدَّ وَقْتُهُ، ثُمَّ جُعِلَ عِبَارَةً عَنِ المَحْدُود، وَقْتًا كَانَ أَوْ غَيْر وَقت. (ضربًا) فِي قَوْلِنَا: ضَرَبْتُ مُبْهَمٌ لاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ ضَربةً واحدةً، أَوْ تَكُونَ فَوْقَ ذَلِكَ، بِخِلافِ ضَرْبتُه ضَربةً وَضَرْبَتَيْنِ، فَكُلُّ وَاحدةٍ مِنْهُمَا مَحْدُودَةٌ.

فصل

وقد يُنْصَبُ الاسم على المصدرية، وليس من لفظ الفعل، وإنما هو بمعناه، وذلك على نوعين: مصدر، وغير مصدر.

١ - فالمصدر، كقوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلا﴾ [المزمل: ٨]، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧].

فـ (تبتيلا): مصدر، ولكن ليس بمصدر تَبَتَّل، وكذلك: نباتًا ليس بمصدر أَنْبَت.

ومثله: قعدتُ جلوسًا، وحبستُ منعًا، قال الله تعالى: ﴿فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةً﴾ [النور: ٦١].

و(الجلوس) ليس بمصدر قعد، و(المنع) ليس بمصدر حبس، و(التحية) ليس بمصدر تَسَلَّمَ.

٢ - وأما غير المصدر، فنحو قولك: ضربتُه أنواعًا من الضرب، فـ (أنواعًا) منصوب على المصدرية وليس بمصدر، وإنما هو في معناه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً﴾ [النساء: ٩٥]، وكذلك قولهم: ضربتُه أَيَّ ضرب، وأَيَّما ضرب.

وفي القرآن: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ [الحج: ٧٨]، ويقال: ضربتُه سوطًا، ويُثَنَّى ويُجْمَعُ، ويقال: ضربته سوطَيْنِ وأسواطًا.

ومن ذلك قولهم: رَجَعَ القَهْقَرِيْ، وهو نوع من الرجوع، وَقَعَدَ القُرْفُصاءُ، وهو نوع من القعود، واشتَمَل الصماء، وهو نوع من الاشتمال، وقوله تعالى: ﴿أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣].

فصل: ويقع الصفة مصدرًا، نحو قولهم: قمتُ قائمًا، التقدير: قمتُ قيامًا.

قال الفرزدق[1]: [الطويل]

---

(١) **الفَرَزْدَق**: (٣٨ - ١١٠ هـ / ٦٥٨ - ٧٢٨ م): هو همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، أبو فراس. شاعر من النبلاء، من أهل البصرة، عظيم الأثر في اللغة. يشبه بزهير بن أبي سلمى وكلاهما من شعراء الطبقة الأولى، زهير في الجاهليين، والفرزدق في الإسلاميين. وهو صاحب الأخبار

أَلَم تَرَني عاهَدتُ رَبّي وَإِنَّني ... لَبَينَ رِتاجٍ قائِمٌ وَمَقامِ
على حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً ... وَلا خارِجاً مِن فِيَّ زورُ كَلامِ

أي: لا يخرج خروجًا من فيَّ زور الكلام.

فصل

وينصب المصادر بأفعال مضمرة، وهي في ذلك على ثلاثة أنواع:

أحدها: ما يستعمل إظهار فعله وإضماره.

وثانيها: ما لا يستعمل إظهاره.

وثالثها: ما لا فعل له أصلا.

فالأول: كقولك للقادم من سفره: خَيْرَ مَقدَمٍ؛ أي: قدمتَ خيرَ مقدمٍ.

وكقولك لمن يتردد في عداته ولا يفي بها: مواعيدَ عرقُوبٍ، وهو اسم رجل مِخْلافٌ للمواعيد؛ أي: تَعِدَ مواعيدَ عَرقوب.

والثاني: كقوله تعالى: ﴿فَتَعْسًا لَهُمْ﴾ [محمد: ٨]، ﴿فَبُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤١]، ﴿فَسُحْقًا لأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١١].

وكقولك: بؤسًا لك، وعجبًا لك، وحملا لك، وشكرًا لك لا كفرًا.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤] التقدير: فاضْرِبُوا.

وقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [محمد: ٤]؛ أي: فَإِمَّا تمنونَ منًّا أو تَفْدُونَ فداءً.

=

مع جرير والأخطل، ومهاجاته لهما أشهر من أن تذكر. كان شريفاً في قومه، عزيز الجانب، يحمي من يستجير بقبر أبيه. لقب بـ(الفرزدق) لجهامة وجهه وغلظه. وتوفي في بادية البصرة، وقد قارب المائة

والشاهد فيه: في قوله " خارجا " فإنه عند سيبويه مصدر حذف عامله، وتقديره: لا أشتم مسلما الدهر ولا يخرج خروجا من فمي زور كلام، وكان عيسى بن عمر يجعل خارجا اسم فاعل، ويقول: إنما قوله " لا أشتم " حال، فأراد عاهدت ربي في هذه الحال وأنا غير شاتم ولا خارج من فمي زور كلام. وأيد ابن هشام ما ذهب إليه سيبويه.

انظر: الكامل في اللغة ١/١٠٢، وخزانة الأدب ١/٢٢٣.

وقوله تعالى: ﴿صُنْعَ اللَّهِ﴾ [النمل: ٨٨]؛ أي: صُنْعُ ذلك صُنْعُ الله، و ﴿وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا﴾ [لقمان: ٩]، و﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ [البقرة:١٣٨]، وكذلك قولهم: اللهُ أكبرُ دعوةَ الحقِّ؛ أي: أدعوه دعوةَ الحقِّ، وهذا عبدُ الله حقًّا؛ أي: حَقَّ ذلك حقًّا، وقال الأحوص[1]: [الكامل]

أَصْبَحْتُ أَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنَّنِي قَسَماً إِلَيْكَ، مَعَ الصُّدُودِ لأَمْيَلُ

أي: أقسم قسمًا.

ومن ذلك قولهم: لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ وحَنَانَيْكَ؛ أي: أُلَبِّيكَ تلبية بعد تلبية، ومنه: سبحان الله، ومعاذ الله.

وهذه المصادر وأمثالها منصوبة بأفعال مضمرة، لا يستعمل إظهارها.

والنوع الثالث، نحو: ويلك، وويحك، وبهرًا لك، وآفة لك؛ دعاء بالهلاكة، هي ونحوها ما لا فعل لها أصلا.

---

(١) **الأحوص الأنصاري:** (١٠٥ هـ / ٧٢٣ م) هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري. من بني ضبيعة، لقب بالأحوص لضيق في عينه، شاعر إسلامي أموي هجّاء، صافي الديباجة، من طبقة جميل بن معمر ونصيب، وكان معاصراً لجرير والفرزدق. وهو من سكان المدينة. وفد على الوليد بن عبد الملك في الشام فأكرمه ثم بلغه عنه ما ساءه من سيرته فردّه إلى المدينة وأمر بجلده فجلد ونفي إلى دهلك (وهي جزيرة بين اليمن والحبشة) كان بنو أمية ينفون إليها من يسخطون عليه. فبقي بها إلى ما بعد وفاة عمر بن عبد العزيز وأطلقه يزيد بن عبد الملك، فقدم دمشق ومات بها، وكان حماد الراوية يقدمه في النسيب على شعراء زمنه.

الشرح: يقول: أصبحت أمنحك الصدود ووالله إني إليك لأميل. وهم يحذفون اليمين وهم يريدونها ويبقون جوابها. وفيه نظر من وجهين: الأول أن الجملة ليست جواب قسم محذوف. والثاني: أن المؤكد لا يحذف.

وجعل ابن السراج في الأصول التوكيد من جهة الاعتراض فقال: قوله قسماً اعتراض وجملة هذا الذي يجيء معترضاً إنما يكون تأكيد للشيء أو لدفعه لأنه بمنزلة الصفة في الفائدة يوضح عن الشيء ويؤكده.

انظر: الديوان ١/١٥٢، والخزانة ٢/٤٤.

باب المفعول به[1]

وهو الذي يقع عليه فعل الفاعل، نحو: ضربَ زيدٌ عمرًا، ومَنَعَ بكرٌ خالدًا، وذكرتُ الله وعبدته.

وهو الذي يفرق بين المتعدي وغير المتعدي؛ إذ لا يكون لغير المتعدي، نحو: ذهبتُ، وخرجتُ، وسائر المفاعيل يكون للمتعدي وغير المتعدي، ويكون واحدًا فصاعدًا إلى الثلاثة، كما سيأتيك بيانها إن شاء الله تعالى.

فصل: ويجوز تقديم المفعول به على الفاعل، نحو: ضربَ زيدًا عمرو، وفي القرآن: ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلا دِمَاؤُهَا﴾ [الحج: ٣٧].

وعلى الفعل، نحو: زيدًا ضربتُ، قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، و ﴿كُلا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ [الأنعام: ٨٤].

فصل

وقد يجيء المفعول به منصوبًا بفعل مضمر[2]، وهو على ضربين:

ما يستعمل إظهاره، وما لا يستعمل إظهاره.

فأما ما يستعمل إظهاره فهو كقولك لِمَنْ كان يُحدثُك فقطع حديثه: حديثك؛ أي: هات حديثك.

وكقولك لمن يفعل أفاعيل البخلاء: أكلُّ هذا بخلا؛ أي: يفعله بخلا.

ومنه قولك من أراد مكة: مَكّةَ والله؛ أي: تقصُد مكّة.

وتقول في الرامي الذي سدَّدَ سهمه للقرطاس: والقرطاس والله؛ أي: تصيبُ القرطاسَ.

وتقول لمن رأى الرؤيا: خيرًا؛ أي: رأيت خيرًا؛ وكذلك: خيرًا لنا وشرًا لأعدائنا.

---

(١) سُمّيَ المَفْعُولَ به؛ لأنّهُ هُوَ الّذي وَقَعَ فِعْلُكَ عَلَيْه، وَكُلُّ فِعْلٍ لَهُ هَذَا المَفْعُولُ فَهُوَ مُتَعَدٍّ، وَكُلُّ فِعْلٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، فَهُوَ غَيْرُ مَتَعَدٍّ. [التخمير: ١٦٢/١]

(٢) شَأْنُ المَفْعُول به شَبيهٌ بشَأْن المَفْعُول المُطْلَق، وَذَلكَ أَنَّ المَفْعُولَ المُطْلَقَ كَمَا يَكُونُ عَامله مُظهرًا، أَو مُضمرًا، ثُمَّ المُضْمَرُ قَدْ يَكونُ مِمَّا يُسْتَعْمَلُ إِظْهَارُه، وَقَدْ لا يَكُونُ مِمَّا يُسْتَعْمَلُ. كَذلكَ المَفْعُولُ به.

ومنه قول ابن قيس الرقيات[1]: [الخفيف]

لَـــنْ تَرَاهَـــا وإن تَأَمَّلْـــتَ إلا   وَلَهَـــا في مَفَـــارِقِ الـــرَّأْس طِيـــا

أي: إلا وترى لها في مفارق الرأسِ.

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [البقرة: ١٣٥]؛ أي: بل نَتَّبـــع مِلَّـــةَ إبراهيم حنيفا.

وعن بعض العرب: أنه قيل له: لم أفسدتم مكانكم؟

فقال: الصبيان بأبي؛ أي: لِمَ الصبيان.

فصل

وما لا يستعمل إظهار فعله ويلزم إضماره؛ فمن ذلك قولك في التحـــذير: إِيَّـــاكَ والأسد؛ التقدير: اتق نفسك من أن تتعرض للأسد، واتق الأسد أن يهلكك.

وفي الحديث: " **إِيَّاكَ وَمَا يُعْتَذَرُ مِنْهُ** "[2]، وكذلك: " **إِيَّاكُمْ وَالْغَيْبَةَ** "[3].

ومنه قولك: رأسك والحائط؛ أي: اتق رأسك من أن تصدم الحائط، واتـــق الحـــائط يصدم رأسك.

---

(١) انظر: الخصائص ٤٢٩/٢، ومغني اللبيب ٧٩١/١.

(٢) أخرجه الحاكم (٣٦٢/٤، رقم ٧٩٢٨) وقال: صحيح الإسناد. والبيهقى فى كتـــاب الزهـــد (٨٦/٢، رقم ١٠١). وأخرجه أيضًا: الرويانى (٥٠٤/٢، رقم ١٥٣٨)، والـــديلمى (٣٢/٣، رقـــم ٤٠٦٩) قال المناوى (٣٢٩/٤): قال الحاكم صحيح وتعقبه الذهبى بأن فيه محمد بـــن ســـعد وهـــو مضعف. وقال السخاوى: فيه أيضًا محمد بن حميد مجمع على ضعفه.

ورواه العسكري في الأمثال عن سعد بن أبي وقاص أن رجلا قال: يا رسول الله؛ أوصني وأوجـــز فقال: "عليك باليأس مما في أيدي الناس؛ فإنه الغنى، وإياك والطمع؛ فإنه الفقر الحاضر، وصل صلاتك وأنت مودع وإياك وما يعتذر منه".

وأخرجه أيضًا: القضاعى (٩٣/٢، رقم ٩٥٢)، والطبرانى فى الأوسط (٣٥٨/٤، رقـــم ٤٤٢٧)، وقال الهيثمى (٢٢٩/١٠): رواه الطبرانى فى الأوسط وفيه من لم أعرفهم.

(٣) أخرجه الطبرانى فى الأوسط (٣٤٨/٦، رقم ٦٥٩٠) قال الهيثمى (٩٢/٨): فيه عباد بن كثير الثقفى وهو متروك.

وابن أبى الدنيا فى الصمت (١١٨/١، رقم ١٦٤)، وهناد فى الزهد (٥٦٥/٢، رقم ١١٧٨).

وتقول: إياي والشر؛ أي: نَحِّني عن الشرِّ، ونحِّ الشرّ عني.

وتقول: شأنك؛ أي: الزمه، وأهلك والليل؛ أي: بادرهم قبل الليل، وعذيرك؛ أي: احضر عذيرك.

وتقولون: حسبك خيرا لك؛ أي: حسبك ما أتيت، واقصد خيرا لك، وانته أمرًا قاصدًا؛ أي: انته عن ذلك، وآت أمرًا قاصدًا، ومنه قوله تعالى: ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ [النساء: ١٧١]؛ أي: انتهوا عن التثليث، واقصدوا خيرًا لكم، وهو الخطاب للنصارى.

ومنه قولك في الدعاء: أهلا وسهلا ومرحبًا؛ أي: أتيت أهلا لا أجانب، ووطئت سهلا من الأرض لا حزنًا - بالفتح والسكون، دعاء بالسهولة - وأصبت مرحبًا لا ضيقًا، بالتشديد.

فصل

ومما يستعمل مَثْنَى قولهم: الأسد الأسد؛ أي: احذره، وكذلك: الجدار الجدار، وتقول: الصبي الصبي؛ أي: لا تُوطِئهُ، وأخاك أخاك؛ أي: الزمه.

هذا ونحوه ما دام يستعمل مثنى يلزم إضمار عامله، وإن أفرد لم يلزم إضماره؛ بل كان مخيرًا بين إضمار العامل وإظهاره.

وتقول: احذر الأسد، ولا تقرب الجدار، ولا توطئ الصبي، والزم أخاك.

فصل [في المنادى]

ومن المنصوب الذي يلزم إضمار عامله المنادى[1]؛ فإنك إذا قلت: يا عبد الله كان التقدير: أريد، أو أعني: عبد الله، ولكنه حذف الفعل لكثرة الاستعمال، وصار قولك: يا بدلا منه، وقام مقامه.

وإنما ينتصب المنادى إذا كان مضافًا، نحو: يا غلام زيد، ويا رسول الله، و ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٣٠].

أو كان مضارعًا للمضاف، وهو أن يكون متعلقًا بشيء به يتم معناه، نحو: يا خيرًا من زيد، ويا ضاربًا زيدًا، ويا حسنًا وجهه، و ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠].

أو كان نكره، كقول الأعمى: يا رجلا خذ بيدي.

وأما إذا كان المنادى مفردًا غير مضاف معرفة، فإنه يكون مضمومًا ومحله النصب، نحو: يا زيد، ويا رجل أقبل، وفي القرآن: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ﴾ [سبأ: ١٠]، ﴿وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي﴾ [هود: ٤٤]، والمنادى المفرد المعرفة بمنزلة كاف الخطاب في: أناديك وأعنيك، ولهذه العلة يُبْنَى على الضم، ولم يبن على الكسر لئلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم، ولا على الفتح لئلا يلتبس بالحركة الإعرابية، ولا على السكون؛ لأن السكون هو الأصل في البناء اللازم، وبناء المنادى عارض، لأنه معرب قبل النداء فَبُنِيَ على الضم لتمكنه قبل النداء، وأما قول الشاعر[2]: [الوافر]

---

(١) قال الخوارزمي: مَذْهَبُ النَّحَوِيِّينَ أَنَّ الْمُنَادَى مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ، لا بِحَرْفِ النِّدَاءِ، وَذَلِكَ الفِعْلُ الْمُضْمَرُ بَيْنَ حَرْفِ النِّدَاءِ وَبَيْنَ الْمُنَادَى، وَهَذَا لأَنَّهُ لَمَّا تَلَفَّظَ بِحَرْفِ النِّدَاءِ عُلِم أَنَّه يُرِيدُ إِنْسَانًا، فَقِيلَ لَهُ: مَنْ تُرِيدُ؟

فَقَالَ: رَجُلا، أَوْ غُلامَ زَيْد، وَلَكِنَّهُ حُذِفَ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ، وَلِذَلِكَ أَوْرَدَ الشَّيْخُ الْمُنَادَى فِي بَابِ الْمَنْصُوبِ باللازِمِ إِضْمَارُهُ، وَمَا أَبْرَدَ هَذَا الْمَذْهَبَ؛ بَلْ مَا أَبْطَلَهُ؟! وَهَذَا لأَنَّهُ لَوْ كَانَ الفِعْلُ مُضْمَرًا هَاهُنَا لَكَانَ كَلامًا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ، وَشَيْءٌ مِنْهُ لَيْسَ بِكَلامٍ، فَيَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ. [التخمير: ١/١٦٦]

(٢) قائله: الأحوص الأنصاري، واسمه عبد الله بن محمد بن عاصم بن صعصعة، وهو شاعر مجيد من شعراء الدولة الأموية. الأحوص الذي في مؤخر عينه ضيق.

سَـــلامُ اللَـــهِ يـــا مَطَـــرٌ عَلَيهـــا ... وَلَيسَ عَلَيـــكَ يـــا مَطَـــرُ السَـــلامُ

وإنما دخل التنوين على (مطر)، وهي المفرد المعرفة لضرورة الشعر، فلا يقاس عليه غيره.

فصل

وإذا وصفت المنادى المضموم بصفة نظرات إن كانت مفردة جاز فيها وجهان:

الرفع حملا على اللفظ، والنصب حملا على الموضع، نحو: يا زيد الظريف.

وكذلك إن عطفت عليه اسمًا مفردًا يكون فيه الألف واللام جاز في المعطوف وجهان: الرفع والنصب، نحو: يا زيد الحارث، قال الله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠]، (والطير) قُرِئ بالنصب والرفع.

وكذلك التأكيد: يا تميم أجمعون وأجمعين، وعطف البيان، نحو: يا غلام بشرو بشرًا، وأما البدل فحكمه حكم المنادى، تقول: يا زيدُ، زيد بالضم لا غير؛ لأن البدل في حكم تكرير العامل، تقديره: يا زيد يا زيد.

وإن كانت الصفة مضافة لم يجز إلا النصب، نحو: يا زيد ذا المال.

وكذلك البدل، وعطف البيان، والتأكيد، والمعطوف إذا كانت مضافة حكمها حكم الصفة، تقول في البدل: يا زيد أخا عمرو.

=

الشرح: "يا مطر" مطر اسم رجل، وكان دميما أقبح الناس وكانت امرأته من أجمل النساء وأحسنهن وكانت تريد فراقه ولا يرضى مطر بذلك، فأنشد الأحوص قصيدة تتضمن هذا البيت يصف فيه أحوالهما.

الإعراب: سلام: مبتدأ "الله" مضاف إليه "يا": حرف نداء "مطر" منادى مبني على الضم في محل نصب، ونون لأجل الضرورة "عليها" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ "وليس" فعل ماض ناقص "عليك" متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم على الاسم "يا مطر" حرف نداء ومنادى "السلام" اسم ليس تأخر عن الخبر.

الشاهد: في قوله "يا مطرٌ" فإنه منون في غير محله. فقيل: إنه ضرورة.

انظر: ابن عقيل في المنادى ٢/ ١٩٥، وابن هشام في المغني ٢/ ٢٥ وشرحه للألفية ٢/ ١١٨، والسيوطي في الهمع ١/ ١٧٣، والشاهد السادس بعد المائة في الخزانة، والإنصاف ١/ ١٩٥.

وعطف البيان: يا عمرو صاحب بشر، إذا كان معروفًا به، وهو أشهر من عمرو، وفي التأكيد: يا خالد نفسه، ويا تميم كلهم وكلكم.

وفي المعطوف: يا زيدٌ وعبدُ الله، ويا عمرو وغلامه.

وأما إذا كان المعطوف غير مضاف نحو: يا زيد وعمرو، الأعلام، فحكمه حكم المنادى كالبدل المفرد، تقول: يا زيد وعمرو، بالضم لا غير.

فصل

وإذا وصفت المنادى بابن وابنة؛ فإنه ينظر إن كان المنادى علمًا، والذي أضيف إليه الابن كذلك فتحت المنادى مع ابن، نحو: يا زيد بن عمرو، ويا هند بنت عاصم لكثرة وقوعه بين العلمين في الاستعمال، وإن كان أحدهما غير علم ضممت المنادى ونصبت الابن، نحو: يا زيد ابن أخينا، ويا رجل ابن زيد، ويا هند ابنت عَمِّنا، ويا رجل ابن أخينا.

فصل

وإذا وقع الابن بين العلمين في غير النداء، فإنه ينظر إن كان صفة حذف التنوين من الموصوف، نحو: جاءني زيد بن عمرو، ورأيت زيد بن عمرو، ومررت بزيد بن عمرو، إلا في ضرورة الشعر، كقول الشاعر(١): [الرجز]

جاريةٌ من قيس بنِ ثَعلَبَةِ   قبّاءُ ذات سُرَّةٍ مقعّبة

ممكورةُ الأعلى رِداحُ الحجبَةِ   كأنها حليةُ سيف مذهبة

وإن كان خبرًا ولم يكن صفة نونت المبتدأ لا غير، تقول: زيد بن عمرو، وهند ابنة عاصم.

وأما إذا لم يقع بين العلمين، فالتنوين لا غير، نحو: جاءني زيد ابن أخينا.

---

(١) من أرجوزة للأغلب العجلي يقصد به امرأة من العرب اسمها " كلبة " وقد عناها بقوله "جارية". وكانت بينه وبينها مهاجاة وفي الأرجوزة فحش كثير.

وقيس بن ثعلبة بن عكابة قبيلة عظيمة معروفة.

انظر: سيبويه ٢/ ١٤٨، والمقتضب ٢/ ٣١٥، والخصائص ٢/ ٣٩١، وابن الشجري ١/ ٣٨٢، وابن يعيش ٢/ ٦، والمقرب ١٤٧، والخزانة ١/ ٣٣٢، وهمع الهوامع ١/ ١٧٦

فصل: واعلم أن الابن إذا وقع بين العلمين في النداء؛ فإنه ينبغي أن لا يثبت همزته في الخط؛ فإن لم يقع بين العلمين أثبتها فيه، فهي ساقطة في كلا الحالين لفظًا، تقول: يا زيد بن عمرو، بإسقاطها في الخط، ويا زيد ابن أخينا، ويا رجل ابن عمرو بإثباتها فيه.

وأما في غير النداء فتسقط الهمزة في الخط حيث تسقط التنوين من الاسم الواقع قبل الابن، تقول: جاءني زيد بن عمرو، بإسقاط الهمزة في الخط، وجاءني زيد ابن أخينا، بإثباتها في الخط.

وكذلك إذا وقع خبرًا، تقول: زيد ابن عمرو، فتثبت الهمزة في الخط.

فصل

وأما قولهم: يأيها الرجل؛ فـ (أي) هو المنادى، وهو مفرد معرفة، كزيد وعمرو، إلا أنه مبهم لا بد له من صفة حتى يكون له معنى؛ فالرجل صفة له، والهاء مقحمة بينهما للتنبيه، ويوصف بشيئين:

أحدهما: ما فيه الألف واللام، نحو: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ [الأنفال: ٦٤]، و ﴿يَأَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر: ٢٧].

والثاني: اسم الإشارة، نحو: يا أيهذا، قال ذو الرمة[1]: [الطويل]

ألا أَيهذا البـاخِعُ الوَجـدُ نَفَسـهُ بِشَيءٍ نَحَتهُ عَـن يَدَيـهِ المَقـادِرُ

ولا يجوز في صفته إلا الرفع؛ لأنه المقصود بالنداء.

فصل

واسم الإشارة حكمه إذا كان منادى حكم؛ أي: في أنه مبهم لا بد له من صفة إلا أنه لا يوصف إلا بما فيه الألف، نحو: يا هذا الرجل، ويا هؤلاء الرجال.

---

(١) **الشرح:** (الباخع): القاتل. و(الوَجد): شدّة الشّوق. و(نحته): صرفته. و(المقادر): المقادير.
والشّاهدُ فيه: (أيهذا الباخع) حيث وصف المبهَم الّذي هو (أيّ) باسم الإشارة، ووصف اسم الإشارة بما فيه (أل) وهو (الباخع).

انظر: المقتضب ٢٥٩/٤، وشرح المفصّل ٧/٢، وشرح الكافية الشّافية ٣١٩/٣، وابن النّاظم ٥٧٦، واللّسان (بخع) ٥/٨، (نحا) ٣١٢/١٥، والمقاصد النّحويّة ٢١٧/٤، والأشمونيّ ١٥٢/٣، والدّيوان ١٠٣٧/٢.

قال عبيد بن أبرص[1]: [الكامل]

يا ذا المُخَوِّفُنا بِمَقتَلِ شَيخِهِ   حُجرٍ تَمَنِّيَ صاحِبِ الأحلامِ

ويجوز لك أن تسكت باسم الإشارة، فتقول: يا هذا، ولا يجوز ذلك في: (أي) لو قلت: يا أي، وتسكت لم يكن كلامًا.

فصل

واعلم أن حروف النداء لا يدخل على ما فيه الألف واللام إلا في اسم الله تعالى وحده، فيقال: يا الله، بقطع الهمزة؛ لأن الألف واللام لا يفارقانه لكونهما عوضا من الهمزة في: (إله) فصارتا كبعض حروفه الأصلية، قال الشاعر[2]: [البسيط]

مِنْ أجْلِكِ يَا الّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي   وأَنْتِ بَخيلَةٌ بالوَصْلِ عَنِّي

فشُبِّه (يا التي) بـ (يا الله) وهو شاذ لا يقاس عليه.

فصل

وقالوا في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: يا غلامي، بإثبات الياء، وهو الأصل، قال الله تعالى: ﴿يَا عِبَادِ لا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ [الزخرف: ٦٨]، ويا غلام، بحذفها للتخفيف.

قال الله تعالى: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، ويا غلاما بقلبها ألفا.

قال الله تعالى: ﴿يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، و ﴿يَا أَسَفَى عَلَى يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤]، ﴿يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلانًا خَلِيلا﴾ [الفرقان:٢٨].

---

(١) **عَبيد بن الأبرَص:** (٢٥ ق. هـ / ٥٩٨ م): هو عبيد بن الأبرص بن عوف بن جشم الأسدي، أبو زياد، من مضر. شاعر من دهاة الجاهلية وحكمائها، وهو أحد أصحاب المجمهرات المعدودة طبقة ثانية عن المعلقات. عاصر امرؤ القيس وله معه مناظرات ومناقضات، وعمّر طويلا حتى قتله النعمان بن المنذر وقد وفد عليه في يوم بؤسه.

وكان قومه هم الذين قتلوا حجرا، والد امرئ القيس وكان امرؤ القيس جادا في الأخذ بثار أبيه.

انظر: الديوان ١/١٣٠، والكتاب ١/١٣٠، وخزانة الأدب ٢/١٨٦

(٢) هذا من الشواهد الخمسين التي وردت في كتاب سيبويه و لم يعرف لها قائل.

انظر: سيبويه ١/ ٣١٠، والخزانة ١/ ٣٥٨، والإنصاف ٢٠٩، وابن يعيش ٢/ ٨، وهمع ١/ ١٧٤.

وقالوا في الدعاء: يا ربا تجاوز عني، وفي الوقف: رباه، وغلاماه، يلحقون الهاء بعد الألف للوقف خاصة.

فصل: وقالوا: يا ابن عمي، ويا ابن أمي، ويا ابن عم، وابن أم، جعلوا الابن مع المضاف إليه كاسم واحد.

وأما يا أبتِ ويا أُمَّتِ، والتاء فيها (تاء التأنيث) عُوِّضتْ عن ياء المتكلم، ولهذا تنقلب هاء في الوقف، فيقال: يا أبه ويا أمه، ويقولون: يا أبتا، فيجمعون بين التاء والألف.

فصل

ويقولون في المندوب: وازيداه، ويا زيداه، والهاء للوقف لا غير، ولك أن تقول: وازيدا، ويقولون: واأمير المؤمنينا.

فصل: وتلحق المنادى اللام الجارة مفتوحة للاستغاثة والتعجب، فالاستغاثة كقول عمر: يا لله للمسلمين، بفتح اللام في: (الله)، وكسرها في: (المسلمين) فرقا بين المدعو والمدعو إليه، قال الشاعر[1]: [الطويل]

عجوز علتها كبيرة في ملاحة   أقاتلتي يا للرجال عجوز

وكقولهم في التعجب: يا للدواهي، وكقولهم: يا لك بهجة، ويا لها قصة، ونحو ذلك لجار الله العلامة:

محمد إن تصف أدنى خصائصه   فيا لها قصة في شرحها طول

فصل

ويجوز حذف حرف النداء إذا كان المنادى علمًا، قال الله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩].

أو مضافا، نحو: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وتقول: أيها الرجل، وأيتها المرأة.

وقوله تعالى: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١]

وقد التزم حذفه في: (اللهم)؛ لأن الجيم عوض عنه.

---

(١) انظر: أساس البلاغة ٣٩٨/١.

فصل [في الترخيم]

ومن خصائص النداء الترخيم[١]، وهو حذف آخر المنادى، وله شرائط:

(١) الترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة الأعلام تحقيقاً ولا يكون ذلك إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر ولا يكون في مضاف إليه ولا مضاف ولا في وصف ولا اسم منون في النداء ولا يرخم مستغاث به إذا كان مجروراً لأنه بمترلة المضاف ولا يرخم المندوب هذا قول سيبويه والمعروف من مذاهب العرب.

والترخيم يجري في الكلام على ضربين: فأجود ذلك أن ترخم الاسم فتدع ما قبل آخره على ما كان عليه وتقول في: حارث: يا حار أقبل فتترك الراء مكسورة كما كانت.

وفي مسلمة: يا مسلم أقبل وفي جعفر: يا جعف أقبل تدع الفتحة على حالها وفي يعفر: يا يعف أقبل وفي برثن: يا برث أقبل تترك الضمة على حالها وفي هرقل أقبل تدع القاف على سكوها والوجه الآخر أن تحذف من أواخر الأسماء وتدع ما بقي اسماً على حياله نحو: زيد وعمرو فتقول: في حارث يا حار وفي جعفر يا جعفُ أقبل وفي هرقل: يا هرق أقبل.

وكذلك كل اسم جاز ترخيمه فإن كان آخر الاسم حرفان زيدا معا حذفتهما لأهما بمترلة زيادة واحدة وذلك قولك: في عثمان: يا عثم وفي مروان يا مرو أقبل وفي أسماء يا أسم أقبلي وكذلك كل ألفين للتأنيث نحو: حمراء وصفراء وما أشبه ذلك.

إذا سميت به وكذلك ترخيم رجل يقال له: مسلمون تحذف منه الواو والنون وكذلك رجل اسمه مسلمان قال سيبويه: فأما رجل اسمه بنون فلا يطرح منه إلا النّون لأنك لا تصير اسماً على أقل من ثلاثة احرف ومن قال يا حار قال يا بني فإن رخمت اسما آخره غير زائد إلا أن قبل آخره حرفاً زائداً وذلك الزائد واو ساكنة قبلها ضمة أو ياء ساكنة قبلها كسرة أو ألف ساكنة حذفت الزائد مع الأصلي وشبه بحذف الزائد ولم يكن ليحذف الأصل ويبقى الزائد وذلك قولك في منصور: يا منص أقبل تحذف الراء وهي أصل وتحذف الواو وهي زائدة وفي عمار يا عمَّ أقبل وفي رجل اسمه عنتريس: يا عنتر أقبل فإن كان الزائد الذي قبل حرف الإعراب متحركاً ملحقاً كان أو زائداً جرى مجرى الأصل.

فأما الملحق فقولك في قَنَوّر: يا قنو أقبل وفي رجل اسمه هبينح يا هبي أقبل لأن هذا ملحق بسفرجل وسنبين لك هذا في موضعه من التصريف إن شاء الله.

وأما الزائد غير الملحق فقولك في رجل سميته بحولايا وبردرايا يا حولاي أقبل ويا بردراي أقبل لأن الحرف الذي قبل آخره متحركاً فأشبهت الألف التي للتأنيث الهاء التي للتأنيث فحذفت الألف وحدها كما تحذف الهاء وحدها لأن الهاء بمترلة اسم ضم إلى إسم ولا يكون ما قبلها ألا مفتوحاً والهاء لا

أحدها: أن يكون الاسم علمًا.

والثانية: أن يكون غير مضاف.

والثالثة: أن لا يكون مندوبًا ولا مستغاثًا.

والرابعة: أن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف، تقول في: حارث، وأسماء، وعثمان، ومنصور، وعمار: يا حارِ، ويا أسمَ، ويا عثمَ، ويا منصُ، ويا عمَّ.

ثم فيه وجهان:

أحدهما: أن يترك ما قبل المحذوف على ما كان عليه، فيجعل المحذوف كالثابت في التقدير، كما رأيت من قولك في حارث: يا حارِ.

والثاني: أن تجعل ما بقي من الاسم بعد الترخيم اسما برأسه فتضم، فتقول: يا حارُ، وقرئ في مالك: (يا مالُ)، على الوجهين.

فصل: وإذا كان آخر الاسم تاء التأنيث فإنه يرخم في النداء، وإن لم يكن علمًا زائدًا على ثلاثة أحرف، تقول في: ثبه وشاة: يا ثب أقبلي، ويا شا ارتعي، وتقول في المركب، نحو: بخت نصَّر، وسيبويه، وفي المسمى نخمسه عشر: يا بخت، ويا سب، ويا خمسة، بحذف آخر الاسم بكامله.

فصل

وقد يحذف المنادى فيقال: يا بؤس لزيد، المعنى: يا قوم بؤس لزيد.

قال الشاعر[1]: [البسيط]

=

تحذف إلا وحدها كان ما قبلها أصلياً أو زائداً أو ملحقاً أو منقوصاً وحذف الهاء في ترخيم الاسم العلم أكثر في كلام العرب من الترخيم فيما لا هاء فيه وكذلك إن كان اسماً عاماً غير علم. [الأصول: ١/٢٣٠]

(١) هو من شواهد سيبوبه المجهولة القائل.

الشاهد فيه: هو دخول حرف النداء على جملة اسمية، فيكون المنادى محذوفا تقديره: (يا قوم) أو (يا هؤلاء).

قال سيبويه ١/ ٣٢٠: "فيا: لغير اللعنة" وهو ما ذهب إليه المصنف من أن المنادى محذوف.

يَـا لعنَـةُ الله والأقـوامِ كُلِّهـم والصالحينَ على سِمَعانَ مِـن جَـارِ

وفي القرآن: ﴿أَلا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾ [النمل: ٢٥] في قراءة من قرأ بالتخفيف؛ أي: ألا يا قوم اسجدوا.

فصل

ومما يجيء في كلامهم منصوبًا بعامل مضمر قولهم: إنا معشر العرب نفعل كذا، ونحن آل فلان كرماء؛ التقدير: نذكر ونعني معشر العرب، وآل فلان كرماء.

قال الله تعالى: ﴿لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

وقال تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، وفي الحديث: " **إِنَّا معشرَ الأنبياء فينا بَكْءٌ** "(١)؛ أي: قله كلام، ومنه قولهم: سبحان الله العظيم، والحمد لله الحميد، والملك لله أهل الملك، ويقال فيه: أنه نصب على المدح.

وكذلك قالوا: أتانا زيد الفاسق الخبيث، وقرئ قوله تعالى: ﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤] بالنصب، وهو نصب على الشتم والذم.

قالوا: إنا معاشر الصعاليك لا قوة بنا على المروة، ومررت به المسكين، قوله تعالى: ﴿الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾ [الحج: ٢٨]، وهو نصب على الترحم.

والعامل في جميع ذلك فعلٌ مضر على ما ذكرت، والتقدير: ما أشرت إليه من نحو قولك: نذكر، أو نعني، أو نخص، أو نحوها من الأفعال.

=

انظر: سمط اللآلي ٥٤٦، أمالي الشجري ١/ ٣٢٥، ٢/ ١٥٤، الإنصاف ١١٨، شرح ابن يعيش ٢/ ٢٤، ٨/ ١٢٠، العيني ٤/ ٢٦، همع الهوامع ١/ ٧٤، ٢/ ٢٠، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٥٩٣.

(١) ذكره ابن فارس في مقاييس اللغة (بكو) ١/٢٦٧، بلفظ " إنّا مَعْشَرَ الأنبياء بِكاءٌ "، والقيرواني في زهر الأداب (١/١٠٦).

فصل

ومما ينصب بالعامل اللازم إضماره، وهو ما أضمر عامله على شريطة التفسير، ومعنى ذلك: أنك تضمر الفعل بشرط أن تجيء في الكلام بفعل يفسر ذلك المضمر، كقولك: زيدا ضربته، والله أحمده، كأنك قلت: ضربت زيدا ضربته، وأحمد الله أحمده؛ إلا أنك لا تبرز الفعل الأول لاستغنائك عنه بتفسيره.

وفي القرآن: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩] التقدير: وقدرنا القمر قدرناه، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا﴾ [الذاريات: ٤٧]، ﴿وَالأَرْضَ فَرَشْنَاهَا﴾ [الذاريات: ٤٨].

فصل

ومن ذلك قولك: زيدا مررت به، وعمرا ضربت غلامه، التقدير: جاوزت على طريقي زيدا، مررت به، وأهنت عمرا ضربت غلامه، ولك أن تقول: زيد مررت به، وعمرو ضربت غلامه بالرفع، وهو أجود وإن عطفت هذه الجملة على جملة فعليه، فالمختار هو النصب، تقول: رأيت عبد الله، وزيدا مررت به، وفي القرآن: ﴿فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠]، التقدير: أضل فريقًا حق عليهم الضلالة، أو خذل فريقًا، وقال أيضًا: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١]، التقدير: وأوعد الظالمين أعد لهم.

فصل

ومما كان المختار فيه النصب هو أن يقع بعد حرف الاستفهام، كقولك: أعبد الله، ضربته وأزيدا ضربت غلامه، وفي القرآن: ﴿أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ﴾ [القمر: ٢٤]، التقدير: أتعظم بشرا منا.

وكذلك إذا وقع بعد (إذا)، كقولك: إذا عبد الله تلقاه فأكرمه.

أو بعد (حيث)، كقولك: حيث زيدا تجده فاضربه.

أو بعد (حرف النفي)، نحو: ما زيدا ضربته.

قال جرير[1]: [الوافر]

فَلا حَسَبًا فَخَرْتَ بِهِ لِتَيْمٍ　　وَلا جَدًّا إِذَا ازْدَحَمَ الجُدودُ

أي: فلا عظمت حسبًا.

وذلك كقولك: إن زيدا رأيته يكرمك، قال الشاعر[2]: [الكامل]

لا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ　　وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

---

(١) جَرير: (٢٨ - ١١٠ هـ / ٦٤٨ - ٧٢٨ م) هو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي بن بدر الكلبي اليربوعي، أبو حزرة، من تميم. أشعر أهل عصره، ولد ومات في اليمامة، وعاش عمره كله يناضل شعراء زمنه ويساجلهم فلم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل. كان عفيفاً، وهو من أغزل الناس شعراً.

انظر: الديوان ١/١٥٥، وخزانة الأدب ٣/٢٦، والمفصل ١/٧٦، وشرح الرضي على الكافية ١/٤٥٨.

(٢) **قائله**: النمر بن تولب، (١٤ هـ /٦٣٥ م): وهو النمر بن تولب بن زهير بن أقيش، ينتهي نسبه إلى عوف بن وائل بن قيس بن عبد مناة. شاعر جاهلي أدرك الإسلام وهو كبير فأسلم وعُد من الصحابة وروى حديثاً عن الرسول وكان له ولد يدعى ربيعة، وأخ يدعى الحرث بن تولب (سيد مُعظّم في قومه)، ونشأ بين قومه في بلاد نجد ثم نزلوا ما بين اليمامة وهجر. توفي في آخر خلافة أبو بكر الصديق. وما عرف له في المدح إلا قصيدة واحدة مدح فيها الرسول وكذلك كان هجاؤه نادراً وكان شعره صادقاً وألفاظه سهلة جميلة.

الشرح: البيت من كلمة للنمر بن تولب يجيب فيها امرأته وقد لامته على التبذير، وكان من حديثه أن قوما نزلوا به في الجاهلية، فنحر لهم أربع قلائص، واشترى لهم زق خمر، فلامته امرأته على ذلك، ففي هذا يقول: قالت لتعذلني من الليل: اسمع، سفه تبيتك الملامة فاهجعي لا تجزعي لغد، وأمر غد له، أتعجلين الشر ما لم تمنعي قامت تبكي أن سبات لفتية زقا وخابية بعود مقطع اللغة: " لا تجزعي " لا تحزني، والجزع هو: ضعف المرء عن تحمل ما يترل به من بلاء، وهو أيضا أشد الحزن " منفس " هو المال الكثير، وهو الشيء النفيس الذي يضن أهله به " أهلكته " أذهبته وأفنيته " هلكت " مت.

الشاهد: البيت من شواهد النحاة في باب الاشتغال على نصب "منفسا" بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، أو رفعه بفعل محذوف أيضا تقديره هلك.

انظر: الكتاب ١/١٣٤، والمقتضب ٢/٧٦، ٧٨، والديوان ١/٣٥٧.

فصل

ويحذف المفعول به كثيرًا، ويكون على نوعين:

أحدهما: أن يحذف لفظًا ويراد معنى[1]، نحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الرعد: ٢٦]؛ أي: ويقدره.

وقوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ﴾ [الواقعة: ٦٣]، ﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ﴾ [الواقعة: ٦٨]؛ أي: تحرثونه وتشربونه، ونحو هذا كثير.

والثاني: أَنْ يُحْذَفَ فَلا يُرَادُ؛ بَلْ يُتْرَكُ نَسيًا مَنْسيًا، كأن فعله غير متعد، نحو قولهم: فلان يعطي ويمنع، وقوله تعالى: ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، و ﴿يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥].

وقوله تعالى: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ [الأحقاف: ١٥]، فجعل الفعل في مثل هذا الكلام كأنه غير متعد لإفادة العموم، وعلى ذلك قول ذي الرمة[2]: [الطويل]

وَإِن تَعتَذِر بِالَمحلِ عَن ذي ضُروعِها … إِلى الضَيفِ يَجرَح في عَراقيبِها نَصلي

---

(١) وَذَلِكَ: أن يَكُونَ عَلَيْهِ سِوَى نَفْسِ الفِعْلِ دَلِيلٌ آخرُ، ألا تَرَى أنَّ قَوْلَه: (وَيقدر) كَمَا يَقْتَضِي المَفْعُولَ، مِنْ حَيْثُ إِنَّه فعلٌ مُتَعدٍّ، فَكَذَلِكَ يَقْتَضِيه مِنْ حَيْثُ إِنَّ (يقدر) قَدْ وَقَعَ فِي مُقَابَلتِه يَبْسُطُ، وَيَبْسُطُ لَهُ مَفْعُولٌ، وَهُوَ الرِّزْقُ، فَكَذَلِكَ يَقْدِرُ. [التخمير ١/ ٣١٠]

(٢) انظر: الديوان ١/ ٢٣، وخزانة الأدب ٢/ ١١١، وشرح ديوان الحماسة ٢/ ١٩.

باب المفعول فيه[1]

---

(١) المفعول فيه ينقسم على قسمين: زمان ومكان أما الزمان فإن جميع الأفعال تتعدى إلى كل ضرب منه معرفة كان أو نكرة وذلك أن الأفعال صيغت من المصادر بأقسام الأزمنة كما بينا فيما تقدم فما نصب من أسماء الزمان فانتصابه على أنه ظرف وتعتبره بحرف الظرف أعني.

(في) فيحسن معه فتقول: قمت اليوم وقمت في اليوم فأنت تريد معنى (في) وإن لم تذكرها ولذلك سميت إذا نصبت ظروفاً لأنها قامت مقام (في) ألا ترى أنك إذا قلت: قمت اليوم ثم قيل لك: أكن عن اليوم قلت: قمت فيه وكذلك: يوم الجمعة ويوم الأحد والليلة وليلة السبت وما أشبه ذلك وكذلك: نكراتها نحو قولك: قمت يوماً وساعة وليلة وعشياً وعشيةً وصباحاً ومساءً.

فأما سحر إذا أردت به سحر يومك وغدوة وبكرة هذه الثلاثة الأحرف فإنها لا تتصرف تقول: جئتك اليوم سحر وغدوة وبكرة يا هذا وسنذكرها في موضعها فيما يتصرف وما لا يتصرف إن شاء الله.

وكل ما جاز أن يكون جواب (متى) فهو زمان ويصلح أن يكون ظرفاً.

للفعل يقول القائل: متى قمت فتقول: يوم الجمعة ومتى صمت فتقول: يوم الخميس ومتى قدم فلان فتقول: عام كذا وكذا وكل ما كان جواب متى فالعمل يجوز أن يكون في بعضه وفي كله يقول القائل: متى سرت فتقول: يوم الجمعة فيجوز أن يكون سرت بعض ذلك اليوم ويجوز أن يكون قد سرت اليوم كله (وكم).

من أجل أنها سؤال عن عدد تقع على كل معدود والأزمنة مما يعد فهي يسأل بها عن عدد الأزمنة فيقول القائل: كم سرت فتقول: ساعة أو يوماً أو يومين ولا يسأل (بكم) إلا عن نكرة (ومتى) لا يسأل بها إلا عن معرفة أو ما قارب المعرفة يقول القائل: كم سرت فتقول: شهرين أو شهراً أو يوما ولا يجوز أن تقول: الشهر الذي تعلم ولا اليوم الذي تعلم لأن هذا من جواب (متى).

وأما قولهم: سار الليل والنهار والدهر والأبد فهو وإن كان لفظه لفظ المعارف فهو في جواب (كم) ولا يجوز أن يكون جواب (متى) لأنه إنما يراد به التكثير وليست بأوقات معلومة محدودة فإذا قالوا: سيرَ عليه الليل والنهار فكأنهم قالوا: سيرَ عليه دهراً طويلا وكذلك الأبد فإنما يراد به التكثير والعدد وإلا فالكلام محال.

وذكر سيبويه: أن المحرم وسائر أسماء الشهور أجريت مجرى الدهر والليل والنهار وقال لو قلت: شهر رمضان أو شهر ذي الحجة كان بمنزلة يوم الجمعة أو البارحة ولصار جواب (متى) فالمحرم عنده بلا ذكر (شهر) يكون في جواب (كم) فإن أضفت شهراً إليه صار في جواب (متى) وحجته في ذلك استعمال

هو الظرف الذي يقع فيه الفعل، وهو على ضربين؛ زمان ومكان، فالزمان نحو قولك: خرجت يوم الجمعة، وصمت شهرًا، والمكان، نحو: جلست أمامك، ووقفت وراءك؛ وكلاها قسمان.

مبهم: وهو ما ليس له حد محصور ولا نهاية معلومة، كالحين، والوقت، والجهات الستة.

ومؤقت: وهو ما له حد محصور ونهاية معلومة، كاليوم، والليل، والدار، والسوق، والزمان، كله ينتصب على الظرفية مبهمًا كان أو مؤقتًا، نحو: خرجت وقتًا من الأوقات ولقيته بكرة، ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦]، ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، و ﴿قُمِ اللَّيْلَ﴾ [المزمل: ٢].

وأما المكان فلا ينصب منه إلا المبهم، نحو: ﴿لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ﴾ [الإسراء: ٧٦]، ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]، ﴿وَيَذَرُونَ وَرَاءَهُمْ يَوْمًا ثَقِيلا﴾ [المزمل:٢٧].

=

العرب له لذلك قال: وجميع ما ذكرت لك مما يكون مجرى على (متى) يكون مجرى على (كم) ظرفاً وغير ظرف.

وبعض ما يكون في (كم) لا يكون في (متى) نحو: الدهر والليل والنهار.

واعلم: أن أسماء الأزمنة تكون على ضربين: فمنها ما يكون اسماً ويكون ظرفاً ومنها ما لا يكون إلا ظرفاً.

فكل اسم من أسماء الزمان فلك أن تجعله اسماً وظرفاً إلا ما خصته العرب بأن جعلته ظرفاً وذلك ما لم تستعمله العرب مجروراً ولا مرفوعاً.

وهذا إنما يؤخذ سماعاً عنهم فمنْ ذلك: (سحر) إذا كان معرفة غير مصروف تعني به: سحر يومك لا يكون إلا ظرفاً وإنما يتكلمون به في الرفع والنصب والجر و بالألف واللامُ أو نكرة وكذلك تحقير سحر إذا عنيت: سحر يومك لم يكن إلا ظرفاً.

تقول: سير عليه سحيراً وتصرفه لأن (فعيلا) منصرف حيث كان.

ومثله ضحي إذا عنيت: ضحى يومك وصباحاً وعشية وعشاء إذا أردت: عشاء يومك فإنه لم يستعمل إلا ظرفاً وكذلك: ذات مرة وبعيدات بينَ وبكراً وضحوة إذا عنيت ضحوة يومك وعتمة إذا أردت: عتمةِ ليلتك وذات يوم وذات مرة وليل ونهار إذا أردت: ليل ليلتك ونهار نهارك وذو صباح ظرف. [الأصول: ١/١٦٠]

ولا بد في المحدود المؤقت من (في)، نحو: صليت في المسجد، وقعدت في السوق، ولو قلت: صليت المسجد وقعدت السوق لم يجز، وقالوا: دخلت البيت شاذ، فلا يقاس عليه غيره، ولو قلت: جلست البيت قياسًا عليه لم يجز.

فصل

والأسماء التي تنتصب على الظرفية من الزمان والمكان على ضربين: ضرب يجوز أن يخرج عن كونه ظرفًا فيستعمل اسمًا مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا كسائر الأسماء، وضرب يلزم الظرفية فلا يستعمل اسمًا.

فمثال ما يستعمل اسما من الزمان قولك: مضى اليوم، وزجيت اليوم، و لم أر مثل هذا اليوم، وكذلك الليلة والشهر والسنة، ونحو ذلك.

ومن المكان نفس المكان، تقول: أتسع المكان، ووسعت المكان، وجلست على المكان، وكذلك تقول: هذا قدامه، وذلك أمامه، وإن كان أحق بالظرفية.

ومثال ما لا يستعمل إلا ظرفًا من الأزمنة قولهم: خرجنا ذا صباح، وسرت ذات ليله، ولقيته ذات مرة، وكذلك: سرت سحرًا إذا أردت سحرًا بعينه، ورأيت عَشِيَّة وعشاء، وبُكْرَةً ومساء إذا أردت عشيه يومك وبكرته ومساء.

ومن الأمكنة قولهم: جلست وسط الدار، وعند زيد، وهذه الأسماء وأمثالها لا يستعمل إلا ظرفًا، ولو قلت: خرجت في ذات مرة، أو في بكرة، أو جلست في وسط الدار، أو في عند زيد لم يجز.

فصل

وقد يجعل المصدر ظرفًا، فيقال: كان ذلك مقدم الحاج، ويراد: وقت قدومهم، وخلافة فلان، ولقيته صلاة العصر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ﴾ [الطور: ٤٩].

باب المفعول معه[١]

هو الذي يُنصب بعد الواو التي بمعنى: مع، إذا تضمن الكلام فعلا، أو معنى، نحو قولك: ما صنعت وأباك؛ أي: ما تصنع مع أبيك، وفي القرآن: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]؛ أي: مع شركائكم.

ومعنى الفعل في قولك: ما شأنك وزيدا ومالك وعمرا، المعنى: ما تصنع معه.

ومنه: حَسْبُك وزيدا درهم؛ أي: يكفيك معه درهم.

وإذا لم يكن في الكلام فعل أو معناه لم ينتصب الاسم، وإن كان الواو بمعنى: مع.

تقول: أنت أعلم وربك، وما أنت وزيد، وكيف أنت، وقصعة من ثريد ليس في مثل هذا الكلام إلا الرفع، قال الشاعر[٢]: [الوافر]

وَكُنْتُ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمَ قَيْسٍ فَمَا القَيْسِيُّ بَعْدَكَ وَالْفَخَارُ

---

(١) اعلم: أن الفعل إنما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسط الواو والواو هي التي دلت على معنى (مع) لأنها لا تكون في العطف بمعنى (مع) وهي ها هنا لا تكون إذا عمل الفعل فيما بعدها إلا بمعنى (مع) ألزمت ذلك ولو كانت عاملة كان حقها أن تخفض.

فلما لم تكن من الحروف التي تعمل في الأسماء ولا في الأفعال وكانت تدخل على الأسماء والأفعال وصل الفعل إلى ما بعدها فعمل فيه.

وكان مع ذلك أنها في العطف لا تمنع الفعل الذي قبلها أن يعمل فيما بعدها فاستجازوا في هذا الباب إعمال الفعل ما بعدها في الأسماء وإن لم يكن قبلها ما.

يعطف عليه وذلك قولهم: ما صنعت وأباك ولو تركت الناقة وفصيلَها لرضَعها.

قال سيبويه: إنما أردت: ما صنعت مع أبيك ولو تركت الناقة مع فصيلها والفصيل مفعول معه والأب كذلك والواو لم تغير المعنى ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها.

ومثل ذلك كـ(ما زلت وزيداً) أي: ما زلت بزيد حتى فَعَلَ فهو مفعول به فقد عمل ما قبل الواو فيما بعدها والمعنى معنى الباء ومعنى (مع) أيضا يصلح في هذه المسألة لأن الباء يقرب معناها من معنى مع إذ كانت الباء معناها الملاصقة للشيء ومعنى (مع) المصاحبة ومن ذلك: ما زلت أسير والنيل واستوى الماء والخشبة أي مع الخشبة وبالخشبة وجاء البرد والطيالسة أي مع الطيالسة. [الأصول ١/١٧٨]

(٢) انظر: الكتاب لسيبويه ١/٦١، وشرح نهج البلاغة ١٥/١٩٠.

باب المفعول له[1]

هو علة الفعل والغرض الذي لأجله يفعل، ولا يكون إلا مصدرًا من غير لفظ الفعل العامل فيه، نحو قولك: ضربته تأديبًا، وفعلت ذلك مخافة الشر، وقعدت عن الحرب جنبًا، وفي القرآن: ﴿يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، وقوله تعالى: ﴿خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ٢٤٣].

قال حاتم[2]: [الطويل]

وَأَغْفِرُ عَوراءَ الكَرِيمِ ادِّخارَهُ ... وَأُعْرِضُ عَنْ شَتمِ اللَّئيمِ تَكَرُّما

فصل

وفيه ثلاثة شرائط:

أحدها: أن يكون مصدرًا.

والثاني: أن يكون فعلا للفاعل الذي علل فعله به.

والثالث: أن يكون مقارنًا لفعله في الوجود كما ترى في نحو قولك: ضربته تأديبًا له، وجئتك إكرامًا لك.

فإن فات شيء من هذه الشرائط الثلاثة لم يجز أن ينصب، ولكن تجيء باللام وتقول: جئتك للسمن واللبن؛ لأن السمن واللبن ليسا بمصدر، وتقول: أتيتك لإكرامك إياي، أو لإكرامك الزائر؛ فتجيء باللام؛ لأن الإكرام ليس بفعلك، وكذلك تقول: خرجت اليوم

---

(١) قَالَ جَارُ الله: (الْمَفْعُولُ لَهُ: هُوَ عِلَّةُ الإِقْدَامِ عَلَى الفِعْلِ، وَهُوَ جَوَابٌ لمه، وَذَلِكَ قَولك: فَعَلْتَ كَذَا مَخَافَةَ الشَّرِّ، وَادِّخارَ فُلانٍ، وَضربتُه تَأْدِيبًا لَهُ، وَقَعَدْتُ عَنِ الحَرْبِ جُبْنًا، وَفَعَلْتُ ذَلِكَ أَجلَ كَذَا، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿حَذَرَ المَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]).

(٢) **حاتم الطائي:** (٤٦ ق. هـ / ٥٧٧ م): هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي القحطاني، أبو عدي. شاعر جاهلي، فارس جواد يضرب المثل بجوده. كان من أهل نجد، وزار الشام فتزوج من ماوية بنت حجر الغسانية، ومات في عوارض (جبل في بلاد طيء).

وهذا البيت من قصيدة طويلة لحاتم الطائي تحدث فيها عن الكرم وكثير من مكارم الأخلاق التي يتحلى بها الإنسان.

انظر: الديوان ٥٦/١، والكامل ٧٧/١، وأسرار العربية ١٧٣/١، واللمع ٥٩/١.

لمخاصمة زيدا أمس؛ لأن المخاصمة لم تقارن الخروج في الوجود، ولو حذفت اللام في مثل هذه المواضع ونصبته لم يجز.

فصل

وقد يكون معرفة ونكرة، وجمعهما العجاج في قوله[1]: [الرجز]

يَركَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمهورِ مَخافَةً وَزَعَلَ المَحبورِ

وَالهَولَ مِن تَهَوُّلِ الهُبورِ

فصل

الملحق بالمفعول سبعه أضرب: الحال، والتمييز، والمستثنى بلا، والخبر في باب كان، والاسم في باب إن، واسم لا لنفي الجنس، وخبر ما، ولا بمعنى: ليس.

---

(١) **العجاج:** (٩٠ هـ / ٧٠٨ م): هو عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي أبو الشعثاء. راجز مجيد، من الشعراء، ولد في الجاهلية وقال الشعر فيها، ثم أدرك الإسلام وأسلم وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك ففلج وأقعد، وهو أول من رفع الرجز، وشبهه بالقصيد، وكان بعيداً عن الهجاء وهو والد رؤبة الراجز المشهور.

وهذه الأبيات يصف الشاعر فيها ثورًا وحشيًّا، فيقول: يركب لِنشاطه وقوّته كُلّ عاقرٍ من الرّمل - وهو الّذي لا يُنْبِتُ.

الشرح: (الجمهور): المُتراكِبُ؛ لخوفه من صائد أو سَبُعٍ، أو لزَعَلِه وسُروره؛ و(الزّعل): النّشاط. و(المحبور): المسرور. و(التّهوُّل): أن يعظمَ الشيء في نفسك حتى يهُولك أمره. و(الهبور): جمع هَبْر؛ وهو ما اطمأنّ من الأرض وما حوله مرتفع؛ فلأنّها مكمن للصّائد فهو يخافها فيعدل عنها إلى كلّ عاقر.

والشّاهد فيه: (مخافةً، وزعل، والهول) حيث جمع بين النّكرة - مخافة -، والمعرّف بالإضافة - زعل المحبور -، والمعرّف باللام - الهول - ونصبها على المفعول له.

انظر: الكتاب ٣٦٩/١، وتحصيل عين الذّهب ٢٢٩، وأسرار العربيّة ١٧٨، وشرح المفصّل ٥٤/٢، وشرح الرّضيّ ١٩٣/١، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٥٨٥/١، والخزانة ١١٤/٣، ١١٦، والدّيوان ٢٣٣، ٢٣٤.

باب الحال[1]

والحال: هي بيان هيئه الفاعل في حال وقوع الفعل منها، والمفعول به في حال وقوع الفعل به، نحو: جاء في زيد راكبًا، فراكبًا بيان هيئة زيد في حال وقوع المجيء منه، قال الله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص: ٢١].

وتقول: زيدا ضربته مجردًا من ثيابه، وقولك: مجردًا من ثيابه بيان هيئه المضروب في حال وقوع الضرب به، قال الله تعالى: ﴿وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ٥٩].

وقال أيضا: ﴿كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٤]، وتقول: ضربت زيدًا قائمًا، تجعل قولك: قائمًا حالا من أيهما شئت من الضمير، أو من زيد تقول: رأيته راكبين، فجعل (راكبين) حالا منهما معًا، وتقول: لقيته مصعدًا ومنحدرًا، تجعل (مصعدًا) حالا من أحدها، و (منحدرًا) حال من الآخر.

وشبه الحال بالمفعول من حيث أنها جاءت بعد مضيٍّ الجملة كالمفعول، فهي فضلة في الكلام كما أن المفعول كذلك.

فصل

والعامل في الحال إما فعل كما رأيت، أو معنى فعل، كقولك: هذا زيد منطلقًا، فقولك: (هذا) هو العامل في قولك: (منطلقا)؛ كأنك تقول: أشير إليه منطلقًا، وفي القرآن: ﴿هَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]، و ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾ [الأعراف:٧٣].

وتقول: ما شأنك قائمًا، وما لك واقعًا، وفي القرآن: ﴿وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا﴾ [النحل:٥٢]؛ أي: دائمًا، وقال: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩].

---

(١) الحالُ وصفٌ فضلةٌ يُذكرُ لبيانِ هيئَةِ الاسمِ الذي يكونُ الوصفُ له، نحو "رجعَ الجندُ ظافراً. وأدِّبْ ولدَكَ صغيراً. ومررتُ بهند راكبةً. وهذا خالدٌ مُقبلا".

(ولا فرق بين أن يكون الوصف مشتقاً من الفعل، نحو "طلعت الشمس صافية"، أو اسماً جامداً في معنى الوصف المشتق، نحو "عدا خليل غزالا" أي مسرعاً كالغزال.

ومعنى كونه فضلة أنه ليس مسنداً اليه. وليس معنى ذلك أن هيصح الاستغناء عنه اذ قد تجيء الحال غير مستغنى عنها. [جامع الدروس ٦٧/١]

فصل

وحق الحال أن تكون نكرة كما رأيت، ولو قلت: جاءني زيد الراكب لم يجز، وحق ذي الحال أن يكون معرفة، ولو قلت: جاءني رجل راكبًا لم يجز؛ فإن تقدمت الحال على ذي الحال جاز تنكيره، نحو: جاءني راكبًا رجل، قال الشاعر(١): [الوافر]

لِعَــزَّةَ موحِشًــا طَلَــلٌ قَــدِيمٌ   عَفَاهَــا كُــلُّ أَسْــحَمَ مُسْــتَدِيمُ

فصل

والجملة تقع حالا أسمية كانت أو فعلية، تقول: جاءني زيد وهو راكب، ولقيت عمرا وهو قائم، وفي القرآن: ﴿أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ﴾ [الأعراف: ٩٧].

وقال تعالى: ﴿إلا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٢].

وكذلك تقول: جاءني زيد يسرع، وسمعت عمرا يقول، فيقع الفعل المضارع حالا، قال الله تعالى: ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦].

وكذلك فعل الماضي يقع حالا إلا أنه لا بد من أن يكون معه (قد) ظاهرة أو مقدرة، نحو: رأيته قد ركب فرسه، وفي القرآن: ﴿وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ﴾ [المائدة: ٦١]، وقال الله تعالى: ﴿اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٨].

---

(١) **قائله**: كثير عزة. ينظر ديوانه ص ٥٠٦.

وقد وقع الخلط بينه وبين بيت آخر لذي الرمة أوله: (لمية موحشا طلل قديم).

وقال البغداديّ في الخزانة ٣/٢١١: "وهذا البيت من رَوى أوّله: (لِعَزَّةَ مُوحِشًا)، قال هو لكثيّر عزّة؛ ومَن رواه: (لِمَيَّةَ مُوْحِشًا) قال: إنّه لذي الرُّمّة؛ فإنّ (عَزّة) اسم محبوبة كثيّر، و (مَيّة) اسم محبوبة ذي الرُّمّة".

الشرح: (موحشًا): اسم فاعل من أوحش المترل إذا خلا من أهله، والمراد: القَفْرُ الّذي لا أنيس فيه. و(طلل): هو ما بقي شاخصًا من آثار الدّيار.

والشاهد: نصب (موحشا) على الحال من (طلل) وهو نكرة وسوغا ذلك تقديمه عليها.

انظر: شواهد سيبويه ٢/١٢٣– هارون، ومعاني القرآن للفراء ١/١٦٧ والخصائص ٢/٤٩٢ والأمالي الشجرية ١/٢٦ وأسرار العربية ص ١٤٧ وشرح المفصل ٢/٦٤ والعيني ٣/١٦٣ والتصريح ٢/٣٧٥ وشرح الأشموني ١/١٧٤ والخزانة ٣/٢١١.

فصل: وليس بواجب في أن يكون في الجملة التي تقع حالا ذكر ضمير يرجع إلى ذي حال كما كان ذلك واجبًا في الجملة الواقعة خبرًا للمبتدأ، تقول: أتيتك وزيد قائم، ولقيتك والجيش قادم.

فصل

وقد يقع المصدر حالا، نحو: قتلته صبرا، ولقيته فجأة وعيانا، التقدير: قتلته مصبورًا؛ أي: محبوسًا، ولقيته مفاجئًا ومعاينًا، وكذلك قوله: كلمته مشافهة؛ أي: مشافهًا، وأتيته ركضًا وعدوًا؛ أي: راكضًا وعاديًا، وفي القرآن: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وأخذت منه سمعًا؛ أي: سامعًا.

فصل

وقد ينصب الحال بعامل مضمر، فمن ذلك قولهم للمرتحل: راشدًا مهديًا، ومصاحبًا معافًا؛ أي: اذهب معافًا؛ أي: اذهب راشدًا، وتقول للقادم من حجه: مبرورًا؛ أي: قدمت مبرورا، ومن ذلك قولهم: أخذته بدرهم فصاعدًا، أو فزايدًا، التقدير: فذهب الثمن صاعدًا أو زائدًا.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾ [القيامة: ٤]؛ أي: بلى نجمع عظامه قادرين.

باب التمييز[1]

هو رفع الإبهام عما يحتمل وجوهًا لبيان المقصود منها، ويجيء ذلك بعد تمام الكــلام، وبعد تمام الاسم؛ فمثال الأول قولك: طاب زيدٌ نفسًا، لما قلت: طاب زيد احتمل إسـناد الطيب إلى زيد وجوهًا، فإذا قلت: (نفسًا) بينت أنه المقصود، قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ طِبْنَ

---

(١) الأسماء التي تنتصب بالتمييز والعامل فيها فعل أو معنى فعل والمفعول هو فاعل في المعنى وذلك قولك: قد تفقأ زيد شحماً وتصبب عرقاً وطبت بذلك نفساً وامتلأ الإناء ماءً وضقت به ذرعاً فالماء هو الذي ملأ الإناء والنفس هي التي طابت والعَرَق هو الذي تصبب فلفظهُ لفظ المفعول وهـو في المعـنى فاعل.

وكذلك: ما جاء في معنى الفعل وقام مقامه نحو قولك: زيد أفرهم عبداً وهو أحسنهم وجهاً فالفاره في الحقيقة هو العبد والحسن هو الوجه إلا أن قولك: أفره وأحسن في اللفظ لزيد وفيه ضميره والعبـد غير زيد والوجه إنما هو بعضه إلا أن الحسن في الحقيقة للوجه والفراهة للعبد فإذا قلت: أنت أفره العبيد فأضفت فقد قدمته على العبيد ولا بدّ من أن يكون إذا أضفته واحدا منهم.

فإذا قلت: أنت أفره عبد في الناس فمعناه: أنت أفره من كل عبد إذا أفردوا عبداً عبداً كما تقـول: هذا خير إثنين في الناس أي: إذا كان الناس اثنين اثنين.

واعلم: أن الأسماء التي تنصب على التمييز لا تكون إلا نكرات تدل على الأجناس وأن العوامل فيها إذا كن أفعالا أو في معاني الأفعال كنت بالخيار في الاسم المميز إن شئت جمعته وإن شـئت وحَّدتـه تقول: طبتم بذلك نفساً وإن شئت أنفساً قال الله تعالى: (فإن طبن لكم عن شيء منه نفسـا) وقـال تعالى: (قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا) فتقول على هذا: هو أفره الناس عبيداً وأجود الناس دوراً.

قال أبو العباس: ولا يجوز عندي: عشرون دراهم يا فتى والفصل بينهما أنك إذا قلت: عشرون فقد أتيت على العدد فلم يحتج إلا إلى ذكر ما يدل على الجنس.

فإذا قلت: هو أفره الناس عبداً جاز أن تعني عبداً واحداً فمن ثم اختير وحسن إذا أردت الجماعة أن تقول: عبيداً وإذا كان العامل في الاسم المميز فعلا جاز تقديمه عند المازني وأبي العباس وكان سيبويه لا يجيزه والكوفيون في ذلك على مذهب سيبويه فيه لأنه يراه.

كقولك: عشرون درهماً وهذا أفرههم عبداً فكما لا يجوز: درهماً عشرون ولا: عبداً هذا أفـرههم لا يجوز هذا ومن أجاز التقديم قال: ليس هذا بمترلة ذلك لأن قولك: عشرون درهماً إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من فعل. [الأصول: ١/١٩١]

لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء: ٤]، وقولك: زيدا أحسن منه وجهًا، وقال أيضا: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا﴾ [المائدة: ٥٠]، و ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا﴾ [مريم:٧٤]، كذلك: تفقأ شحمًا، ﴿وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [مريم: ٢٦]، وامتلاء الإناء ماء.

قال الله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [مريم: ٢٦].

وقد يجيء المميز مجموعًا، قال الله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]، ومعنى تمام الاسم: أن يكون الاسم على حال يمتنع معها إضافته، وذلك إذا كان فيه تنوين، نحو: عندي راقود خلا ورطل زيتًا، أو كان فيه نون تثنيه، أو جمع، نحو: منوان سمنًا، وقفيزان بُرًّا، وعشرون درهمًا.

قوله تعالى: ﴿وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ [الأحقاف: ١٥]، أو كان مضافًا إلى شيء، نحو: لي ملؤ الإناء عسلا، وما في السماء قدر كفٍ سحابًا.

وقوله تعالى: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة: ٩٥]، ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، ويكون مجموعًا، قال الله تعالى: ﴿بالأَخْسَرِينَ أَعْمَالا﴾ [الكهف:١٠٣].

وشُبِّه التمييز بالمفعول؛ لأن موقع المميز في جميع الأمثلة كموقع المفعول، فقولك: امتلاء الإناء ماء، كقولك: ضرب زيد عمرا، في أن موقع (ماء) كموقع (عمرو)، وكذلك: راقود خلا، كضارب زيدا، ومنوانِ سمنا، كضاربان زيدا، وعشرين درهما، كضاربون زيدا، ولي سلاء الإناء عسلا، كضرب زيد عمرا.

فصل

ولا يجوز تقديم المميز على الاسم الذي ينتصب عنه بالإجماع لضعفه في العمل، لو قلت: درهما عشرون، أو سمنًا منوان لم يجز.

وكذلك إذا انتصب المميز عن الفعل عند سيبويه؛ لأن المميز فاعل في المعنى، ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل.

وعند المبرد: يجوز تقديمه على الفعل قياسًا على سائر المنصوبات، وأنشد المبرد[1]: [الطويل]

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

(نفسا) منصوب بتطيب على التميز.

والرواية عند سيبويه: وما كان نفسي بالفراق تطيب.

فصل

وقد يحذف التنوين ونون التثنية من الاسم فيضاف إلى المميز، تقول: عندي رطل زيتٍ، وراقود خلٍّ، ومنوان سمنٍ.

وأما نون الجمع والإضافة فلا زمان لا يزولان؛ لأنك لا تقول: عشرون درهم، ولا ملؤ عسل.

(١) اختلف في قائله والراجح أنه للمخبل السعدي "هامش كتاب سيبويه ١/ ١٠٨، الخصائص ٣٨٤/٢، المقتضب ٣/ ٣٦" ونقل أبو الحسن أنه لأعشى همدان وأن الرواية في الديوان:

أتؤذن سلمى بالفراق حبيبها ولم تك نفسي بالفراق تطيب

"العيني ٣/ ٢٣٥".

المعنى: ما ينبغي لليلى أن تهجر محبها وتتباعد عنه، وعهدي بها والشأن أن نفسها لا تطيب بالفراق ولا ترضى عنه.

الإعراب: " أتهجر " الهمزة للاستفهام الانكاري، تهجر: فعل مضارع " ليلى " فاعل " بالفراق " جار ومجرور متعلق بتهجر " حبيبها " حبيب: مفعول به لتهجر، وحبيب مضاف وها: مضاف إليه " وما " الواو واو الحال، ما: نافية " كان " فعل ماض ناقص، واسمها ضمير الشأن " نفسا " تمييز متقدم على العامل فيه، وهو قوله " تطيب " الآتي " بالفراق " جار ومجرور متعلق بتطيب " تطيب " فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ليلى، والجملة من تطيب وفاعله في محل نصب خبر " كان ".

الشاهد فيه: قوله " نفسا " فإنه تمييز، وعامله قوله " تطيب ". وقد تقدم عليه والأصل " تطيب نفسا " وقد جوز ذلك التقدم الكوفيون والمازني والمبرد، وتبعهم ابن مالك في بعض كتبه، وهو في هذا البيت ونحوه عند الجمهور ضرورة، فلا يقاس عليه.

باب الاستثناء(١)

الاستثناء: هو إخراج الشيء من حكمٍ دخل فيه هو وغيره، نحو: جاءني القوم إلا زيدا؛ أخرجت زيدا من حكم المجيء، ولولا الاستثناء لكان داخلا فيه.

والكلام الذي يقع الاستثناء على ضربين: موجب، وغير موجب.

١ - فالموجب: هو ما لم يكن نفيًا، ولا نهيًا، ولا استفهامًا.

٢ - وغير الموجب: ما كان من واحد هذه الثلاثة.

فإذا كان الكلام موجبًا، فالمستثنى لا يكون إلا منصوبًا، نحو: جاءني القوم إلا زيدا.

---

(١) الاستثناءُ هو إخراجُ ما بعدَ "إلا" أو إحدَى أخواتها من أدوات الاستثناءِ، من حكم ما قبلَهُ، نحو "جاءَ التلاميذُ إلا عليّاً".

والمُخرَجُ يُسمّى "مستثنى"، والمُخرَجُ منه "مُستثنى منه".

وللاستثناءِ ثماني أدوات، وهي "إلا وغيرٌ وسِوًى (بكسر السين. ويقال فيها أيضاً سُوًى - بضم السين - وسَواءٌ - بفتحها) وخَلا وعَدا وحاشا وليسَ ولا يكونُ".

المُستثنى قسمانِ مُتَّصلٌ ومنقطعٌ.

فالمُتّصلُ ما كانَ من جنس المُستثنى منه، نحو "جاءَ المسافرون إلا سعيداً".

والمُنقطعُ ما ليسَ من جنس ما استثنِيَ منه، نحو "احترقت الدارُ إلا الكُتُبَ".

٢- الاستثناء استفعالٌ من "ثَناهُ عن الأمر يثنيه" إذا صَرَفَهُ عنه ولواه. فالاستثناءُ صرفُ لفظِ المُستثنى منه عن عمومه، بإخراج المستثنى من أن يتناولهُ ما حُكِمَ به على المستثنى منه. فإذا قلتَ "جاءَ القومُ، ظُنَّ أنَّ خالداً داخلٌ معهم في حكم المجيءِ أيضاً، فإذا استثنيتَهُ منهم، فقد صرفتَ لفظَ "القوم" عن عُمومه باستثناء أحدِ أفرادهِ - وهو خالدٌ - من حكم المجيءِ المحكومِ به على القوم. لذلك كان الاستثناءُ تخصيصَ صفة عامّة بذكر ما يَدُلُّ على تخصيص عمومها وشُمولها بواسطة أداة من أدوات الاستثناء.

فإذا علمتَ هذا، علمتَ أن الاستثناء من الجنس، هو الاستثناءُ الحَقيقيُّ، لأنه يُفيدُ التخصيص بَعدَ التّعميم، ويُزيلُ ما يُظَنُّ من عُموم الحكم. وأما الاستثناءُ من غير الجنس فهو استثناءٌ لا معنى له إلا الاستدراكُ، فهو لا يُفيدُ تخصيصاً، لأن الشيءَ إنما يُخصّصُ جنسَهُ. فإذا قلتَ "جاءَ المسافرون إلا أَمتعتَهُم"، فلفظ "المسافرين" لا يتناول الأمتعةَ، ولا يدلُّ عليها. وما لا يَتناولهُ اللفظُ فلا يحتاجُ إلى ما يخرجُهُ منهُ. لكنْ إنما استثنيتَ هُنا استدراكاً كيلا يُتوهم أن أَمتعَتَهُم جاءَت مَعهم أيضاً، عادةَ المسافرين. فالاستثناءُ المتَّصلُ يُفيدُ التّخصيصَ بعدَ التعميم، لأنهُ استثناءٌ من الجنس. والاستثناءُ المُنقطعُ يُفيدُ الاستدراكَ لا التّخصيصَ، لأنه استثناءٌ من غير الجنس. [جامع الدروس: ٩٦/١]

وخرج أصحابك إلا عبد الله، و ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾ إِلا أَصْحَابَ الْيَمِينِ﴾ [المدثر: ٣٨ - ٣٩]، وشبه المستثنى بالمفعول من حيث أنه فضلة في الكلام.

فصل

وإذا كان الكلام غير موجب لم يَخلُ إما أن يجيء الاستثناء بعد تمام الكلام أو قبله، ومعنى تمام الكلام هو: أن يكون الحكم الذي تريد الاستثناء منه متعلقًا بمذكور؛ فإن جاء بعد تمام الكلام جاز لك في المستثنى وجهان:

أحدهما: أن تنصب بـ (إلا)، فتقول: ما جاءني أحد إلا زيدا، وما رأيت أحدًا إلا زيدا، وما سرت بأحدٍ إلا زيدا.

الثاني: أن تجعله بدلا مما قبله وتتبعه في إعرابه مرفوعًا كان أو منصوبًا أو مجرورًا، وهذه الموجه هو الفصيح، وتقول: ما جاءني أحد إلا زيد، وما رأيت أحدًا إلا زيدا، فتنصب زيدا على البدل لا بـ (إلا)، وما مررت بأحدٍ إلا زيد.

قال الله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلا قَلِيلٌ مِنهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، فـ (قليل) بدل من الوارد في: (فعلوه).

وقال الله تعالى أيضًا: ﴿وَلا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلا امْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١]؛ فإن جاء الاستثناء قبل تمام الكلام كان ما بعد (إلا) معمول الفعل، ولم يكن لـ (إلا) فيه عمل، تقول: ما جاءني إلا زيد، فزيد مرفوع بجاءني، وتقول: ما رأيت إلا زيدا، وما مررت إلا بزيد، و ﴿قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلا اللَّهُ﴾ [النحل: ٦٥]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلا رَجُلا مَسْحُورًا﴾ [الإسراء: ٤٧]، ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلا بِاللَّهِ﴾ [هود:٨٨]، وفي الاستفهام: ﴿وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

والحاصل أن (إلا) في الاستثناء على وجهين:

أحدهما: أن تعمل لفظًا ومعنى.

الثاني: أن تعمل معنى لا لفظًا.

ففي الكلام الموجب يعمل لفظًا ومعنى على كل حال، وفي الكلام غير الموجب قبل تمام الكلام يعمل معنى لا لفظًا على كل حال، وبعد تمام الكلام يحتمل وجهين.

فصل

إن قدم المستثنى على المستثنى منه لم يجز إلا النصب، تقول: ما جاءني إلا أخاك أحمد، وما مررت إلا زيدا بأحمد، قال الشاعر[1]: [الطويل]

وَمَا لِيَ إِلا آلَ أَحْمَدَ شِيعةٌ ... وَمَا لِيَ إِلا مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ

إذ البدل لا يتقدم على المبدل، وكذلك إذا كان الاستثناء منقطعًا، فالمختار فيه النصب.

ومعنى الاستثناء المنقطع: أن يكون المستثنى من غير الجنس المستثنى منه، نحو: ما جاءني أحد إلا خسارًا، قال الله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ [النساء:١٥٧].

وبعضهم يجوزون فيه أن يكون بدلا فيرفع، والأول هو الوجه.

فصل

ونقول إذا ثنيت المستثنى، نحو: ما أكل أحمد إلا الخبز إلا زيدا، فتنصب (زيدا) لا غير؛ لأن النفي قد انتقض بـ (إلا)، فصار الكلام موجبًا، والاستثناء من الكلام الموجب لا يكون إلا منصوبًا، فجرى مجرى قولهم: كل الناس أكلوا الخبز إلا زيدا، وكذلك تقول: ما أتاني إلا زيد إلا عمرا، فترفع أحد الاسمين لإسناد الفعل إليه فتنصب الآخر لمجيئه مستثنى من الكلام الموجب، ومحصول المعنى في هذا الكلام: كل الناس سوى زيد تركوني إلا عمرا.

---

(١) **قائله:** الكميت: وهو الكميت بن زيد بن الأخنس الأسديّ، ويكنى أبا المستهلّ: كوفيّ مقدَّم، عالمٌ بلغات العرب وبأيّامها؛ وهوشاعرُ الهاشميّين، وكان خطيبًا، فارسًا، شُجاعًا؛ وكان شديد التّكلُّف للشّعر، كثير السّرقة له.

والشّاهد فيه: (وما لي إلا آل أحمد) حيث نصب (آل) وهو مستثنى لتقدُّمه على المستثنى منه؛ ومثلُه قوله: (وما لي إلا مذهب الحق مذهبُ).

انظر: المقتضب ٣٩٨/٤، والكامل ٦١٤/٢، والجمل ٢٣٤، واللّمع ١٢٤، والتّبصرة ٣٧٧/١، والإنصاف ٢٧٥/١، وشرح المفصّل ٧٩/٢، وابن النّاظم ٢٩٨، وأوضح المسالك ٦٤/٢، والمقاصد النّحويّة ١١١/٣، وشرح هاشميّات الكميت ٥٠.

فصل

وقد أوقعوا الفعل موقع الاسم المستثنى في قولهم: أنشدتُك بالله إلا فعلت كذا، والمعنى: ما أطلب منك إلا فِعْلَك، وكذلك أقسم عليك إلا فعلت، وعن ابن عباس: (بالإيواء والنَّصرِ منكم إلا جلَستُم) أي: بحق الإيواء والنصر لا أطلب منكم إلا جلوسكم.

فصل: ويحذف المستثنى تخفيفًا، وذلك نحو قولك: هذا زيد ليس إلا، وليس غير، التقدير: ليس إلا هو، وليس هو غير ذلك.

فصل

وفي (غير) اعلم أن أصل (غير) أن يكون صفة تابعًا لما قبله في الإعراب، كقولك: جاءني رجل غير زيد، ورأيت رجلا غير زيد، ومررت برجل غير زيد، ومعناه المغايرة في الذات وفي الصفة، ثم إنهم يجعلونه بمعنى (إلا)، فيفيدون به الاستثناء، ويكون حكمه في ذلك حكم الاسم المواقع بعد (إلا) في الإعراب نقول: جاءني القوم غير زيد، فتنصبه لا غير؛ لأن الكلام موجب، وتقول: ما جاءني أحد غير زيد وغير زيد، وما مررت بأحد غير زيد وغير زيد؛ لأنه جاء بعد تمام الكلام، وتقول: ما جاءني غير زيد، فترفعه لا غير، قال الله تعالى: ﴿لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥]، بالرفع والنصب والجر.

فالرفع على أنه صفة للقاعدين، والجر على أنه صفة للمؤمنين، والنصب على الاستثناء من القاعدين.

فصل

وأصل (إلا): أن يكون للاستثناء كما رأيت، ثم أنه يكون صفة بمعنى: (غير) نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]؛ أي: آلهة غير الله، قال الشاعر[1]: [الوافر]

---

(١) **قائله:** عمرو بن معد يكرب، ويُنسب إلى حضرميّ بن عامرٍ الأسديّ.

المعنى: كلّ أخوين غير الفرقدين لا بدّ أن يفترقا بسَفرٍ أو موت.

و(الفرقدان): نجمان قريبان من القطب لا يفترقان.

وَكُـــلُّ أَخٍ مُفَارِقُـــهُ أَخُـــوهُ   لَعَمْـــرُ أَبِيـــكَ إِلا الفَرْقَـــدَانِ

و(إلا) صفة كل أخ، ومنه الحديث: " **الناس كلهم موتى إلا العــالِمُون**..."(١) إلى آخره.

ولكنه إذا كان بمعنى (غير)، فإنه لا يستعمل إلا تابعًا لشيء بخلاف (غير)، ولو قلت: لو كان فيهما إلا الله لم يجز، بل لا بد من أن يكون الموصوف مذكورًا، ولو قلت: لو كان فيهما غير الله جاز لك.

فصل

واعلم أن الاسم الذي يأتي بعد (إلا) يبدل ما قبله على وجهين لفظًا ومحلا، فالإبدال لفظًا، كما مضى من قولك: ما جاءني أحد إلا زيد.

فالإبدال محلا، كقولك: ما جاءني من أحد إلا زيد، فقولك: من أحد جار ومجـرور محلهما الرفع على الفاعلية، فأبدلت زيدا منهما محلا، وكذلك: لا أحد في الدار إلا عبـد الله، رفعت عبد الله على أنك حملته على محل: لا أحد، وهو الرفع على الابتداء، ومثله: لا إله إلا الله، ونحوه كذلك تقول: ما رأيت من أحد إلا زيدا، أبدلت من الجار والمجرور حملا

=

والشّاهد فيه: (إلا الفرقدان) حيث استعمل (إلا) بمعنى (غير).

واستشهد به النُّحاة على نعت (كلّ) بقوله: (إلا الفرقدان) على تقدير (غير).

وفيه ردٌّ على المبرّد الّذي زعم أنّ الوصف بـ(إلا) لم يجيء إلا فيما يجوز فيـه البـدل؛ فـ(إلا الفرقدان) صفة ولا يمكن فيه البدل.

انظر: الكتاب ٣٣٤/٢، والمقتضب ٤٠٩/٤، والإنصاف ٢٦٨/١، وشرح المفصّل ٨٩/٢، ورصف المباني ١٧٧، والجنى الدّاني ٥١٩، وتذكرة النُّحاة ٩٠، والمغني ١٠١، ٧٣٩، والهمع ٢٧٣/٣، والخزانة ٤٢١/٣، والدّيوان ١٧٨.

(١) نص الحديث: " الناس كلهم موتى إلا العالمون، والعالمون كلهم هلكى إلا العاملون، والعاملون كلهم غرقى إلا المخلصون، والمخلصون على خطر عظيم ".

قال الصغاني: هذا الحديث مفترى ملحون والصواب في الإعراب: العـالمين والعـاملين. انظـر: "الموضوعات" (٢٠٠). وأورده الشوكاني في "الفوائـد المجموعـة" (٧٧١). والفـتني في "تـذكرة الموضوعات" (٢٠٠).

على محلهما، وهو النصب على المفعولية، وتقول: ليس زيد بشيء إلا شيئًا، ولا يعبأ بـه، تحمل شيئا على محل بشيء، وهو النصب على الخبرية، قال طرفه(١): [السريع]

أَبَنِي لُبَينى لَسْتُمُ بِيَدٍ   إلا يَداً لَيسَتْ لَها عَضُدُ

وتقول: ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به، بالرفع لا غير؛ لأن عمل (ما)، يبطل إذا انتقض النفي بـ (إلا)، فلم يجز فيه إلا الرفع على الابتدائية.

فصل

وللاستثناء كلمات أخر، وهي: (لا يكون، وليس، وعدا، وخلا، وحاشا، وسوى، ولا سيما).

فالمستثنى بـ (لا يكون، وليس، وعدا، وخلا) منصوب أبدا، نقول: جاءني القوم لا يكون زيدا، وليس زيدا، وأتاني الناس عدا زيدا، وخلا زيدا، ومن الناس من يجر بـ (عدا، وخلا)، فيقولون: جاءوني خلا زيد، وعدا زيد، والنصب هو الوجه.

وأما (ما خلا، وما عدا) فليس فيهما إلا النصب، تقول: جاءوني ما خلا زيدا، وما عدا زيدا، قال لبيد(٢): [الطويل]

---

(١) نُسب هذا البيت لأوس بن حجر، ويوجد في ديوانه ١٨/١.
وقال الزبيدي في تاج العروس (خبل) ٣٨٩/٢٨: وليس فيه شاهد، وأنشدَه في المُفَصَّل على الصِّحَّة، إلا أنه نَسبه إلى طَرَفَةَ، وهو لأوْس.

(٢) لبيد بن ربيعة العامريّ، كان من شعراء الجاهليّة وفرسانها، أدرك الإسلام فأسلم ثم قدِم الكوفة وأقام بها إلى أنْ مات وهو ابن مائة وسبع وخمسين سنة في أوّل خلافة معاوية.

الشاهد: استشهد النحاة بقوله: ما خلا الله حديث وردُ بنصب لفظ الجلالة بعد خلا فدل ذلك على أن الاسم الواقع بعد ما خلا يكون منصوبا، وذلك لأن ما هذه مصدرية، وما المصدرية لا يكون بعدها إلا فعل، ولذلك يجب نصب ما بعدها على أنه مفعول به، وإنما يجوز جره إذا كانت حرفا، وهي لا تكون حرفا معى سبقها الحرف المصدري.

واستشهدوا به أيضا على توسط المستثنى بين جزأي الكلام في قوله: ألا كل شيء ما خلا الله باطل، يريد ألا كل شيء باطل ما خلا الله.

ورد في حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَّاعِرٌ؛ كَلِمَةُ لَبِيْدٍ:... - من غير ذكر الشّطر الثّاني من البيت - في صحيح البخاريّ، كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشّعر والرّجز

أَلا كُلُّ شَيءٍ ما خَلا اللَّهَ باطِلُ ... وَكُلُّ نَعيمٍ لا مَحالَةَ زائِلُ

سِوَى جنة الفردوس إن نعيمها ... يدوم وأن الموت لا شك نازل

وهذه كلها أفعال وفاعل كل واحد منها مضمر، التقدير: لا يكون بعضهم زيدا، وكذلك: (ليس، وعدا، وخلا)، والمراد بهذا الكلام: نفسي بعضهم أن يكون زيدا.

فصل

والمستثنى بـ (حاشا[1]، وسوى، وسواء) مجرور كالمستثنى بـ (غير)، تقول: هلك الناس، حاشا زيد، وجاؤوني سوى زيد، وسواء زيد.

=

والحداء وما يُكره منه، ٦٤/٨، و صحيح مسلم، كتاب الشّعر، ١٧٦٨/٤، و سنن التّرمذيّ، كتاب الأدب، باب ما جاء في إنشاد الشّعر، ١٤٠/٥، و سنن ابن ماجه، كتاب الأدب، باب الشّعر، ١٢٣٦/٢.

انظر: ديوانه ص ٢٥٦، وجواهر الأدب ص ٣٨٢، وخزانة الأدب ٢/٢٥٥-٢٥٧، وديوان المعاني ١١٨/١، وسمط اللآلي ص ٢٥٣، وشرح الأشموني ١١/١، وشرح التصريح ٢٩/١، وشرح شذور الذهب، ص ٣٣٩، وشرح شواهد المغني ١٥٠/١، ١٥٣، ١٥٤، ٣٩٢، وشرح المفصل ٧٨/٢، والعقد الفريد ٢٧٣/٥، ولسان العرب ٣٥١/٥، رجز، والمقاصد النحوية ١/ ٥، ٧، ٢٩١، ومغني اللبيب ١٣٣/١، وهمع الهوامع ٣/١، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢١١، وأوضح المسالك ٢٨٩/٢، والدرر ١٦٦/٣، ورصف المباني ص ٢٦٩، وشرح شواهد المغني ٥٣١/٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٣، ص ٣٦٣، وشرح قطر الندى ص ٢٤٨، واللمع ص ١٥٤، وهمع الهوامع ٢٢٦/١.

(١) (حاشا) هو حرف جرٌّ عند سيبويه، وفعل عند الكِسائيّ والمازِنِيّ، وفعل لا فاعل له عند الفرّاء، وتارةً فعلا، وتارة حرف جرٌّ عند المبرّد.

وهو حرفٌ فيه معنى الاستثناء، تقول: أتاني القومُ حاشا زيدٍ، فموضعُ الجارِّ مع المجرور نصبٌ.

وكذلك (خَلا) في قول بعضهم، تقول: ما أتاني القومُ خَلا عبد الله، فإن أدخلت (ما) عَلَى (خَلا)، فقلت: ما خَلا عَبْدَ الله، نَصَبْتَ (عبدَ الله)، ولم يَجُزْ فيه غيرُ ذَلِكَ، وكان موضعها وما بعدها نصبًا).

قَالَ الشَّيْخ الإِمَام أَبو بَكْر الجرجاني: اعلم أنك إِذَا قُلْت: أتاني القومُ حَاشَا زيدٍ، فإِنَّ حَاشَا حَرْفُ جرٍّ؛ كالباء فِي قَوْلكَ: مَرَرْتُ بزيدٍ، وقد أوصل الفعْلَ إلى زيد، كَمَا أَوْصَلَ الباء فِي قَوْلكَ: مَرَرْتُ بزيد، إلا أنه ضُمِّنَ معنى الاستثناء، وكانَ هَذَا تنبيهٌ عَلَى أَنَّ الأصل فِي قَوْلكَ: جاءني القومُ إلا زيدًا، الجرُّ، وإِنَّ

وبعضهم ينصب بـ (حاشا) فيقولون: جاؤوني حاشا زيدا.

وأما المستثنى بـ (لا سيما) فجائز فيه الجر والرفع، نحو: لا سيما زيد، ولا سيما زيد.

قال امرؤ القيس[1]: [الطويل]

أَلا رُبَّ يَومٍ لَكَ مِنهُنَّ صالِحٌ وَلا سِيَّما يَومٍ بِدارَةِ جُلجُلِ

يروى مجرورا ومرفوعا.

فصل

وأما خبر كان، واسم (إن)، واسم (لا) لنفي الجنس، وخبر (ما، ولا)، بمعنى: ليس، فسنذكر في مواضعها إن شاء الله تعالى.

=

امتناعَهُم من ذَلِكَ لأجل دُخُولِ إلا عَلَى القبيلين، فلما جعلوا (حاشا) مُختَصًّا بالأسماء كَانَ حرف جر يتوسط بين الفعل والاسم كسائر حروف الجرِّ.

فإذًا قد ظهر في هَذَا الموضع تعدِّي الفعل إلى المستثنى؛ لأنَّ حاشا إِذَا كَانَ حرف جرٍّ، وكانَتْ حروف الجرّ لا يكون لها بُدٌّ من أن تَجيءَ معديَّة الأفعال إلى الأسماء، ومُعْطِيَةً إيَّاها - أعني: الأفعال -، ملابسةَ الاسم ومباشرته عَلَى وَجْه من الوجوه، لم يَبْقَ شبهةٌ في أنَّ الفعل الذي وقع الاستثناء منه قد تعدَّى إلى الاسم الْمُستَثْنَى، إلا أنه تَعَدَّ عَلَى حدِّ السَّلْب.

انظر: الإنصاف، المسألة السّابعة والثّلاثون، ١/٢٧٨، وشرح المفصّل ٢/٨٤، ٨٥، ٨/٤٨، ٤٩، وجواهر الأدب ٤٢٦، والجنى الدّاني ٥٥٨.

(١) هو: امرؤ القيس بن حُجْر بن عمرو الكِنْديّ، شاعر جاهلي من أهل نجد، من شعراء الطّبقة الأولى، ومن أشهر شعراء العربيّة، بل أشهر شعراء العرب على الإطلاق، كان أبوه ملك أسد وغطفان وأمه أخت المهلهل الشاعر.

(دَارَةُ جُلْجُلٍ): موضع.

والشّاهد فيه: (ولا سِيَّمَا يَوْمٌ) حيث يجوز في (يوم) الرّفع على أنّه خبرٌ لمبتدأ محذوف، ويجوزُ فيه - أيضًا -: الجرّ على الإضافة، والنّصب على التّمييز.

انظر: شرح المفصّل ٢/٨٦، وشرح التّسهيل ٢/٣١٨، وشرح الكافية الشّافية ٢/٧٢٥، واللّسان (سوا) ١٤/٤١١، والجنى الدّاني ٣٣٤، والمغني ١٨٦، والمساعد ١/٥٩٧، والهمع ٣/٢٩٣، والخزانة ٣/٤٤، ٤٥١، والدّرر ٣/١٨٣، والدّيوان ١٠.

ذكر المجرورات

اعلم أن الاسم لا يكون مجرورا إلا بالإضافة، والمقتضى[1] للجر هو الإضافة كما أن المقتضى للرفع هو الفاعلية، وللنصب هو المفعولية.

والعامل في الجر هو حرف الجر أو معناه؛ فحرف الجر كقولك: مررت بزيد، وزيد في الدار، وحروف الجر نذكر بعده إن شاء الله تعالى.

ومعنى حرف الجر، كقولك: غلام زيد، وخاتم فضة، المعنى: غلام لزيد، وخاتم من فضة.

باب الإضافة[2]

الإضافة: أن تجمع بين الاسمين، فتجر الثاني منهما بالأول، وتُسقط التنوين من الأول، كما رأيت من قولك: غلام زيد، وخاتم فضة.

والإضافة على نوعين: معنوية ولفظي، ويقال للمعنوية: الحقيقة، واللفظية: غير الحقيقي.

فالمعنوية هي التي تفيد تعريفًا في المضاف، كقولك: دار عمرو، أو تخصيصًا، كقولك: غلام رجل، وهذه لا يخلو في الأمر العام من أن يكون بمعنى اللام، نحو: غلام زيد، ودار عمرو، ومال خالد، ﴿وَأَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةٌ﴾ [الزمر: ١٠] المعنى: غلام لزيد.

---

(١) قال الخوارزمي في التخمير ٣٠٢/١: كَأَنَّهُ يَعْنِي بِالْمُقْتَضِيَةِ لِلجَرِّ وَالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ: الْمُقْتَضِيَة لِنَفْسِ الإعْرَابِ فِي الجَرِّ وَالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، تَقُولُ: الفَاعِلِيَّةُ، وَالمَفْعُولِيَّةُ، وَالإضَافَةُ، هِيَ الْمُقْتَضِيَةُ لِلإعْرَابِ، وَالعَامِلُ لِلنَّصْبِ وَالرَّفْعِ: الفِعْلُ، وَالجَرِّ: الحَرْفُ.

(٢) الإضافة هي: إمالة الشّيء إلى الشّيء ونسبته إليه؛ فالأوّل: مُضاف، والثّاني: مُضافٌ إليه، ويترّلان بالتّركيب الإضافي مترلة الاسم الواحد؛ ولذلك سقط التّنوين من الأوّل؛ لأنّه لا يكون حشوً الكلمة؛ فالاسم الأوّل مُعْربٌ بما يقتضيه العامل، والثّاني مجرورٌ به دائمًا.

وفي الاصطلاح هي: إسناد اسمٍ إلى غيره، على تتريل الثّاني من الأوّل مترلة تنوينه، أو ما يقوم مقام تنوينه. شرح الشّذور ٣٠٦.

وقيل: نسبة تقييديّة بين اسمين توجب لثانيهما الجرّ.

انظر: الهمع ٢٦٤/٤، والصّبّان ٢٣٧/٢.

أو يكون بمعنى: (من)، كقولك: خاتم فضة، وسوار ذهب، وثياب سندس، وباب ساج، وهي إضافة شيء إلى أصله، ويقع الاسم الثاني على الأول، فيقال في الخاتم: أنه فضة، وفي السوار: أنه ذهب.

فصل

الإضافة اللفظية(١): هي التي توجد صورته لأجل التخفيف، والمعنى على الانفصال، وهي إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، نحو: هذا ضارب زيد، وراكب فرس، وبائع الدار، التقدير: ضارب زيدا، وراكب فرسا، وبائع الدار، فالمجرور منصوب في التقدير.

وإضافة اسم المفعول إلى فاعله، نحو: زيد معمور الدار، ومؤدَّبُ الخُدَّام، التقدير: معمورٌ داره، ومؤدبٌ خُدَّامُهُ.

وكذلك إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها، نحو: زيدٌ حسنُ الوجه، وكريمُ الأصل، التقدير: حسنٌ وجهُه، وكريمٌ أصلُه، فالمجرور مرفوع في التقدير.

وهذا هو معنى الانفصال، ولا تفيد هذه الإضافة إلا تخفيفًا.

فصل

وإذا كانت الإضافة معنوية فإن المضاف يتعرف إذا كان المضاف إليه معرفة، كقولك: غلامُ زيدٍ، ودارُ خالدٍ، ولهذا لا يجوز دخول الألف واللام عليه، فلو قلت: الغلام زيد لم يجز؛ لأن التعريف قد حصل بالإضافة فاستغنى عنها، ولما كانت الإضافة غير الحقيقة في تقدير الانفصال لم يتعرف المضاف بالمضاف إليه، وإن أضيف إلى المعرفة تقول: مررت برجلٍ ضارب زيد، وبرجلٍ معمور الدار، وجاءني رجلٌ حسن الوجه، فوقع صفة للنكرة، وفي القرآن: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥].

فلو كانت الإضافة حقيقية لما جاز أن يقع صفة للنكرة؛ لأن الصفة تتبع الموصوف تعريفًا وتنكيرًا على ما يجيء بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

---

(١) الإضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ هِيَ الَّتِي يَجْرِي وُجُودُهَا مَجْرَى عَدَمِهَا؛ ألا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ، ثُمَّ فَكَكْتَ الإِضَافَةَ فَقُلْتَ: هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا، فَالمَعْنَى بَاقٍ، وَلَوْ قُلْتَ: هَذَا غُلامُ زَيْدٍ، ثُمَّ فَكَكْتَ الإِضَافَةَ فَقُلْتَ: هَذَا غُلامٌ زَيْدٌ؛ لَمْ يُجَزْ وَلَمْ يُفِدْ أَصْلًا، فَضْلًا مِنْ أَنْ يَتَقَرَّرَ فِيهِ مَعْنَى الإِضَافَةِ. [التخمير: ٣٠٣/١]

فصل: وتقول في الإضافة اللفظية: مررت بزيد الحسن الوجه، وهما الضاربا زيد، وهم الضاربوا زيد، فتدخل الألف واللام على المضاف؛ لأنه في التقدير منفصل، فلم يتعرف بالإضافة إلى المعرفة فأُحتِج في تعريفه إلى الألف واللام، وفي القرآن: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [الحج: ٣٥].

ولا يجوز أن تقول: الضارب زيد؛ لأن هذه الإضافة لا تفيد الخِفّة، كما أفادهما في المثنى والمجموع؛ إذ لا فرق بين قولك: الضاربُ زيدٍ، وبين قولك: الضاربُ زيدًا في عدم إفادة التخفيف.

والإضافة اللفظية إنما تُرادُ بها الخفة حَسْبُ، وتقول: الضارب الرجل، بالإضافة، وإنما جاز ذلك تشبيهًا بالحسنِ الوجهِ من حيث أن كل واحد منهما صفة، ومضاف إلى ما فيه الألف واللام، وإلا فالقياس أن لا يجوز.

فصل

واعلم أن إضافة اسم الفاعل إلى المفعول إنما تكون غير الحقيقة إذا أُرِيدَ به الحال والاستقبال، كقولك: مررتُ برجلٍ ضاربُ زيدٍ الآن أو غدًا، فأما إذا أُرِيدَ به الزمان الماضي، أو زمان مستمر غير معين؛ فإن الإضافة تكون حقيقة، كقولك: مررتُ بزيد ضاربِ عبدِه أمسِ، فتجعل قولك: ضاربَ عبده صفة للمعرفة؛ لأنه تعرف بإضافته إلى المعرفة وعلى هذا قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [فاطر: ١]، المراد بقوله: ﴿فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ الزمان الماضي، فالإضافة حقيقية، ولهذا وقع صفة لله تعالى.

وكذلك تقول: مررت بزيد مالك العبيد، فتجعل قولك: مالك العبيد صفة للمعرفة؛ لأنك لا تريد به زمانًا معينًا، فالإضافة حقيقية، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ [غافر: ٣]، ولم يرد كونه (غافرا) زمانًا معينًا، فالإضافة حقيقية، ولهذا وقعت هذه الأوصاف صفات لله تعالى، ومثله قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] هو صفة لله تعالى، وفي قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

ولما كان معنى قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]؛ أي: يبلغ الكعبة كانت الإضافة غير حقيقية، ولهذا وقع صفة للنكرة.

فصل

وكل اسم إذا أضيف إلى المعرفة إضافة معنوية، فإنه يتعرف كما مرَّ إلا نحو (غير، ومثل، وشبه)؛ فإن هذه الأسماء لا يتعرف، وإن أضيف إلى المعارف، ولهذا تقع صفات للنكرة، تقول: مررتُ برجلٍ غيرِكَ، ومثل زيد وشبهه، وفي القرآن: ﴿وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨]، وقال الله تعالى أيضًا: ﴿أَمْ لَهُمْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [الطور:٤٣]، ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ﴾ [الطور: ٣٤].

فصل: والذي لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه هو أن تأخذ الاسمين المعلقين على عينٍ واحدٍ، أو على معنى واحد، فتضيفَ أحدهما إلى الآخر، كالليث والأسد، والحبس والمنع، ونحوهما، فتقول: لَيْث أسد، وحبس منع؛ فذلك محال.

وأما قولك: جميع القوم، وكل الناس، وعين الشيء ونفسه، فليس من ذلك؛ لأن المضاف في نحو هذا الكلام وإن كان هو المضاف إليه في المعنى إلا أنه قبل الإضافة يقع على كل شيء فتخصص بالإضافة بخلاف الليث والأسد، ونحوهما.

فصل: ولا يجوز إضافة الموصوف إلى الصفة، ولا إضافة الصفة إلى الموصوف لما فيه من إضافة الشيء إلى نفسه، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [يوسف: ١٠٩]، و ﴿بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾ [القصص: ٤٤]، فالإضافة على تقدير: ولدار الحياة الآخرة، وجانب المكان الغربي، ومثله قولهم: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وبقلة الحمقاء، التقدير: صلاة الساعة الأولى، ومسجد الوقت الجامع، وبقله الحبة الحمقاء، فلولا هذا التقدير لما جازت الإضافة.

فصل: وتضاف أسماء الزمان إلى الفعل غير أن الفعل إن كان ماضيًا يُبْنَى اسم الزمان على الفتح كما جاء في آخر الحديث: " **خَرَجَ من ذُنُوبه كيومَ ولدته أمه** "[1]، وإن كان مضارعًا يكون اسم الزمان معربًا، قال الله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة:١١٩]، التقدير: هذا يوم نفع الصادقين، تقول: جئتك إذا جاء زيد؛ أي: وقت

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٤٢١/١، رقم ١٣٢٨)، والبيهقى فى شعب الإيمان (٣٠٧/٣، رقم ٣٦١٥). وأخرجه أيضًا: الطيالسى (ص ٣٠، رقم ٢٢٤)، والنسائى (١٥٨/٤، رقم ٢٢١٠).

مجيء زيد، وأتيتك إذا طلعت الشمس، وما رأيتك مذ دخل الشتاء، قال الشاعر[1]: [الكامل]

حَنَّت نَوارُ وَلاتَ هَنّا حَنَّتِ ... وَبَدا الَّذي كانَت نَوارُ أَجَنَّتِ

و(هَنَّا) بمعنى: الحنين، فإضافة إلى الفعل، وتضاف أيضًا إلى الجملة الابتدائية، تقول: كان ذلك زمن الحجاج أمير، وإذ الخليفة عبد الملك، وكذلك المكان يضاف إلى الفعل، نحو: اجلس حيثُ جلسَ زيد.

وإلى المبتدأ والخبر، نحو: اجلس حيث زيدٌ جالسٌ.

فصل

ويضاف (أيٌّ) إلى الاثنين فصاعدًا إذا أضيف إلى المعرفة، كقولك: أيُّ الرجلين عندك؟ وأيُّ الرجال المهذب؟ وأيُّهما وأيُّهم، وأيُّ من رأيت أفضل؟ وأيُّ الذين لقيتَ أكرمُ؟

ويزاد عليهما (ما)، كقولك: أيَّما الرجلين لقيت، قال الله تعالى: ﴿أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨].

وإذا أضيف إلى النكرة، فإنه يضاف إلى الواحد والاثنين والجماعة، نحو: أيُّ رجلٍ، وأيُّ رجلين، وأيُّ رجال؟ وأيُّ امرأة، وأيَّه امرأة؟

---

(١) **قائله**: شبيب بن جعيل -بضم الجيم وفتح العين- وهو ابن النوار بنت عمرو بن كلثوم. وكان بنو قينة الباهليون أسروا شبيبا هذا في الحرب وقعت بينهم وبين تغلب فأرنت أمه النوار فقال هذا، وقال ابن بري هو لحجل -بفتح الحاء وسكون الجيم- ابن فضلة -بفتح فسكون- وكان سبى النوار بنت عمرو بن كلثوم.

الشرح: "حنت" من الحنين وهو الشوق وتوقان النفس، "نوار" -بفتح النون والواو المخففة- من أسماء النساء وهو اسم أم الشاعر، وهو مبني على الكسر في لغة جمهور العرب، وبنو تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف، "لات" يعني ليس.

المعنى: حنت هذه المرأة في وقت ليس وقت الحنين وظهر الذي كانت أجنته من المحبة والعشق.

انظر: ابن الناظم ص٣٢، والأشموني ١/ ٦٦، وداود وابن هشام في المغني ٢/ ١٥٠، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٧٨، والشاهد رقم ٢٨٣ في خزانة الأدب.

وفي القرآن: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان: ٣٤]، وقرئ[1]: (بِأَيَّةِ أَرْضٍ تَمُوتُ).

فصل

وقد أُضِيفَ المسمى إلى اسمه، وذلك في نحو قولهم: سِرْنَا ذاتَ ليلةٍ، وذات يومٍ، ولقيته ذات مرة، التقدير: سِرْنَا مدة صاحبة هذا الاسم الذي هو ليلة، وكذلك: خرجنا إذا صباحٍ؛ أي: وقتًا صاحب هذا الاسم الذي هو الصَّبَاحُ.

قال الشاعر[2]: [الوافر]

عزمتُ علـى إقامـةِ ذي صَبَاحٍ — لأمـر مـا يُسَـوَّدُ مَـنْ يَسُـودُ

وقال كميت[3]: [الطويل]

إلَـيكُم ذَوِي آلِ النَّبِـيِّ تَطَلَّعَـت — نَوَازِعُ من قَلبِـي ظِمـاءٌ وأَلبَـبُ

(١) قال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٣/١٩٩: من العرب من يقول: (بأية أرض)، فمن قال: (بأي أرض)، قال: تأنيث (الأرض) يكفي من تأنيث (أي)، ومن قال: (بأية أرض)، قال: (أي) تنفرد وتأتي بغير إضافة لو قال: جاءتني امرأة، قلت: أية.

(٢) نسبه أبو محمد الأعراب في فرحة الأديب إلى أنس بن مدركة الخثعمي، وذكر قصته "الخزانة ١/٤٧٦".

ونسبه صاحب اللسان مادة "صبح" إلى أنس بن نهيك. ولم ينسب في كتاب سيبويه ١/ ١١٦.

(٣) **الشرح**: الألبب، جمع لب، وفك الإدغام في الجمع شاذ، وظماء جمع ظمآن، وهذا البيت من قصيدة طويلة من جيد شعر الكميت بن زيد، في مدح آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، هي من أول ما قال من الشعر، أولها:

طربت وما شـوقا إلى البيض أطرب — ولا لعبـا مني وذو الشيب يلعب

إلى أن قال: ولكن إلى أهـل الفضائل — والتقى وخـير بني حواء، والخير يطلب

وإضافة ذوي آل النبي من إضافة المسمّى إلى الاسم أي: يا أصحاب هذا الاسم.

أراد بهذا الردّ على من زعم أنّ ذا في مثله وكذا في الأبيات الآتية زائد.

وهذا كلّه ملخص من كلام ابن جنّي في الخصائص وغيره وإن كان موجوداً في المفصّل وشروحه.

انظر: خزانة الأدب ٤/٢٨٥، والخصائص ٣/٢٧، وشرح الرضي على الكافية ٢/٢٤٠.

المعنى: إليكم يا أصحاب هذا الاسم الذي هو (آل الذي)، وكذلك قولهم: داره ذات اليمين وذات الشمال بمعنى: جهة صاحبة هذا الاسم الذي هو اليمين والشمال.

فصل

ويحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه إذا لم يكن في الكلام التباس، وذلك نحو قولهم: ما كلُّ سوداء تمرةً، ولا بيضاء شحمةً؛ التقدير: ولا كل بيضاء، قال أبو دؤاد[1]: [المتقارب]

أَكُـلُّ امـرِئٍ تَحسَـبينَ امـرءًا وَنـارٍ تَوَقَّـدُ بِاللَيـلِ نـارا

التقدير: تحسبين كل نار توقد بالليل نارا؛ أي: نار القرى، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] لا إشكال أن نفس القرية لا تُسألُ، وإنما السؤل أهلها، التقدير: وأسأل أهل القرية.

فصل

ويحذف المضاف إليه أيضًا، نحو قولهم: كان ذلك بحينئذ، ويومئذ، التقدير: حين إذ كان كذا، فهو مضاف إلى هذه الجملة وهو محذوف، تقول: مررتُ بكلٍ قائمًا، التقدير: بكُلّهم، قال الله تعالى: و﴿كُلا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا﴾ [الأنعام: ٨٤]؛ أي: كُلّهم، ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [الزخرف: ٣٢]؛ أي: فوق بعضهم، و﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦]، ومثله قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]؛ أي: من قَبلِ كلِّ شيء ومن بعد، وكذلك من فوق ومن تحت، ويقولون: فَعَلْتُه أَوَّلُ؛ أي: أول كل شيء، والمضاف إليه محذوف في مثل هذه المواضع.

(١) البيت لأبي دؤاد الأيادي في: كتاب سيبويه ٦٦/١، والأصمعيات ١٩١/١، وشرح المفصل ٢٦/٣، وشرح عمدة الحافظ ٥٠٠/١، وخزانة الأدب ٥٩٣/٩، وقيل لعدي بن زيد. ينظر: الكامل ٣٧٦/١، ١٠٠٢/٢. وبلا نسبة في: المحتسب ٣٩٧/١، ورصف المباني ٣٤٨/١، ومغني اللبيب ٣٨٢/١، وشرح ابن عقيل ٣٩/٢ وشرح الأشموني ٢٧٣/٢، وهمع الهوامع ٤٣٠/٢.

ذكر التوابع

اعلم أن التوابع هي الأسماء التي لا يعرب إلا على سبيل التبعية لغيرها، وهي خمسة أضرب: تأكيد، وصفة، وبدل، وعطف بيان، وعطف بحرف.

هذه الأسماء داخلة تحت أحكام غيرها في الإعراب؛ فالعامل في المتبوع هو العامل في التابع.

باب التأكيد

هو تكرير الاسم بلفظه أو بمعناه.

فاللفظ كقولك: رأيت زيدًا زيدًا.

والمعنى كقولك: جاءني زيدٌ نفسُه وعينُه، والقوم أنفسهم وأعيانُهم، والرجلان كلاهما، والقوم كلُّهم، والرجال أجمعون، ورأيت النساء جُمَع.

فصل

وفائدةُ التأكيدِ[1]: تقرير المؤكد لينتفي عن السامع الشك، ويزول عنه الشبه فيما يراد بالكلام، وإذا قلت: جاءني زيد جاز أن يظُنَّ السامع أنه جاءك من يقوم مقام زيد، لا زيد بعينه، فيكون إسناد المجيء إليه مجازًا، كقوله تعالى: ﴿فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا﴾ [الحشر: ٢].

تقول: زيدٌ ذهب هو نفسُه، أو عينُه، والقومُ حضروا هم أنفسهم، أو أعيانهم، والنساء حضرن هن أنفسهنَّ، أو أعيانهنَّ.

وإن كان المضمر منصوبًا أو مجرورًا، فإنه يؤكد بالمظهر من دون هذه الشرائط، تقول: رأيته نفسه، ومررت به نفسه.

---

(١) قال الخوارزمي في التخمير ٣٥٣/١: التأكيد لِدَفْعِ التُّهْمَة؛ ألا ترى أنّك إذ قلتَ: (جاءَني الخَليفَةُ)، خفتَ أن يتّهِمَكَ السامع بأنْ بالغتَ أو سَهَوْتَ، أو نَسِيْتَ أو كَذَبْتَ، فأ[...]تَهُ بقولك: (نَفْسُهُ) دَفْعًا لهذه التُّهْمَة.

الضَّميرُ (به) في قوله: وما عَلِقَ به للمُؤَكِّدِ وتوَهَّمت، معطوفًا على قوله: فقد قرَّرْتَ. الفاء في قوله: (فأَزَلْتَه) للتَّعْقِيبِ.

فصل

ويؤكد الاثنان بـ (كلا)، تقول: جاءني الرجلان كلاهما، ورأيت الرجلين كليهما، ويستعمل غير تأكيد، فيقال: جاءني كلاهما، قال الله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣].

والجمع يؤكد بـ (كل)، كما رأيت من قولك: جاءني القوم كلهم، ويستعمل غير تأكيد أيضًا، تقول: جاءني كلهم، وهو مفرد اللفظ، مجموع المعنى، كما أن (كلا) مفرد اللفظ، مثنى المعنى، قال الله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥]؛ أي: آتيه هو، وقال تعالى أيضًا: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧].

فأفرد الضمير المراجع إلى (كل)، تارة نظرًا إلى لفظ، وجمعه أخرى نظرًا إلى معناه، وقال تعالى أيضًا: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]؛ أي: أتت هي؛ فأفرد الضمير المراجع إلى (كلتا) نظرًا إلى لفظه، قال تعالى: ﴿أَوْ كِلاهُمَا فَلا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣]، فثنى الضمير نظرًا إلى معناه.

فصل

ولا يستعمل (كلا) إلا مضافًا، وحق ما يضاف إليه أن يكون معرفه ومثنى، أو ما هو في معنى المثنى، كقول الشاعر[١]: [الوافر]

فَإِنَّ اللهَ يَعْلَمُنِي وَوَهْبًا ... وَيَعْلَمُ أَنْ سَيَلْقَاهُ كِلانَا

وقول الآخر[٢]: [الرمل]

---

(١) انظر: التخمير ٤٦٣/١.

(٢) قائله: هو عبد الله بن الزبعرى أحد شعراء قريش المعدودين، وكان في أول الدعوة الإسلامية مشركا يهجو المسلمين ثم أسلم. والبيت من كلمة له يقولها وهو مشرك يوم أحد، وهو من الرمل.

الشرح: "مدى" غاية ومنتهى، "وجه" جهة، "وقبل" -بفتح القاف والباء- له عدة معانٍ منها المحجة الواضحة.

المعنى: يقول: إن للخير وللشر غاية ينتهي إليها واحد منهما، وكل منهما أمر واضح لا يخفى على أحد.

إنَّ لِلخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى ... وَكِلا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقُبَل

وذلك إشارة إلى الخير والشر، ونظيره قوله تعالى: ﴿لا فَارِضٌ وَلا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨].

فصل

و(أجمعون) لا يكون إلا تأكيدًا، تقول: جاءني القوم أجمعون، قوله تعالى: ﴿لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأعراف: ١٨]، ولو قلت: جاءني أجمعون لم يجز كما جاز: جاءني كلهم، ويجمع بينهما، كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠].

و(أكتعون) لا يكون إلا تأكيدًا أيضًا إلا أنه لا يجيء إلا تابعًا لـ (أجمعون)، تقول: جاءني القوم أجمعون أكتعون، ولو قلت: جاءني القوم أكتعون لم يجز.

و(أتبعون)، و(أبصعون) حكمها حكم (أكتعون).

فصل

ولا يؤكد النكرة بـ (كلا، وكل، وأجمعون)، ولا يقال: جاءني رجلان كلاهما، ورأيت قومًا كلهم، ولا أجمعين.

ولا يؤكد المفرد بـ (كل، وأجمع)، وأما قولك: قرأت الكتاب كله، وسرت النهار أجمع، والليلة جمعاء، فالقصد فيه إلى أجزاء الكتاب والنهار والليل، وإلا لم يجز.

=

الشاهد: في "وكلا ذلك" حيث أضاف "كلا" إلى مفرد لفظا وهو "ذلك"؛ لأنه مثنى في المعنى لعوده على اثنين.

انظر: ابن الناظم ١٦١، وابن عقيل ٢/ ٤٨، وابن هشام ٢/ ٢٠٣، وداود، والأشموني ٢/ ٣١٧، والسيوطي ص٧٦، وفي همعه ٢/ ٥٠، وابن يعيش ٣/ ٣.

باب الصفة[1]

هي الاسم الذي يقع على بعض أحوال الذات.

وهي إما أن يكون حلية كطويل أو قصير، أو فعلا كضارب ومضروب، أو غريزية كعاقل وكريم، أو نسبا كهاشمي وبصري، أو يكون وصفًا بذو، نحو: ذو مالٍ، وذواتُ مالٍ.

فصل: ويقع المصدر صفة للمبالغة، نحو: هذا رجل عدل، وصوم، وزور، ومررت برجل حَسْبُكَ؛ أي: مُحْسِبكِ، وتقول: مررتُ برجلٍ أيّ رجل، وأيّما رجلٍ؛ أي: كامل في الرجولية.

فصل

ويقع الجملة الخبرية صفة للنكرة، تقول: مررتُ برجلٍ وجههُ حسنٌ، ورأيت رجلا أعجبني كرمُهُ.

فقولك: وجهه حسن جملة من مبتدأ وخبر وقعت صفة لرجل، وكذلك: أعجبني كرمه جملة فعلية وقعت صفة لرجل، قال الله تعالى: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [التحريم: ٦]، وقال تعالى أيضًا: ﴿أَمَنَةً نُعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، قال الشاعر[2]: [الرجز]

---

(١) قال الخوارزمي في التخمير ٣٥٩/١: الصِّفَةُ: هي الاسمُ الجاري على ما قَبْلَهُ، كنحو التَّفرِقَة، ثُمَّ الوَصْفُ إمَّا لازمٌ وإما غير لازم؛ فاللازمُ إمَّا مَحْسُوسٌ كالطويل والقصير، وإمَّا غير مَحسوسٍ، وهو إمَّا مِنْ قِبَلِ نَفْسِه كالعاقل والأحمق، وإمَّا من قِبَلِ أصلِهِ كالشَّريفِ والوَضِيع.

أو غير اللازم أيضًا، إمَّا محسوسٌ كالقائم والقاعد، وإما غير محسوسٍ، وهو إمَّا من أمْثَالِه كالمُكْرَمِ والمُهانِ، وإمَّا لا من أمثاله، وهو إمَّا كسَبيٌّ وإمَّا غيرُ كَسبِيٍّ، فالكسبيُّ كالفقير والغنيِّ، وغير الكَسْبيِّ كالصحيح والسقيم.

(٢) قال العيني: ذكره المبرد ونسبه إلى راجز لم يعين اسمه، وقيل: لرؤبة بن العجاج وقد نزل ضيفا بقوم وطال انتظاره للطعام حتى جاء الليل، ثم أتوه بلبن قليل خلطوه بماء كثير، حتى صار لونه مثل لون الذئب في الزرقة.

اللغة: "جن" ستر الناس، "اختلط" كناية عن انتشاره واتساعه، "مذق" هو اللبن الممزوج بالماء.

حتى إذا جَنَّ الظلام واختلط جاءوا بِمَذْقٍ هل رأيت الذئب قطٌّ

فقوله: هل رأيت الذئب جملة وقعت صفة لمذق، فالتقدير: جاءوا بمذقٍ مقولٍ عنده، هذا القول؛ أي: يقال عنده: هل رأيت الذئب، ونظيره في هذا قول أبي الدرداء: إني وجدتُ الناس أُخبرَ تَقْلِه؛ أي: مقولا فيهم هذا القول، والجملة لا تقع صفة إلا للنكرة؛ لأن الجملة نكرة.

فصل

والصفة توافق الموصوف في الإعراب والإفراد، والتثنية والجمع، والتعريف، والتذكير والتأنيث؛ إلا إذا كانت الصفة راجعة في الحقيقة إلى شيء هو من سبب الموصوف، نحو قولك: مررت برجل كريم أبوه، فكريم صفة لرجل، وهو في الحقيقة صفة لأبوه.

وكذلك قولك: رأيت رجلا ضار بأغلامه، ومررت برجل حسن وجهه.

فإذا كانت الصفة كذلك فإنها توافق الموصوف في الإعراب، والتعريف والتنكير، ولا توافقه في: الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث.

تقول: مررت بامرأة حسن وجهها، فـ (حسنٌ) صفة لامرأة، وهو مذكر؛ لأنه صفة لوجهها، وفي القرآن: ﴿أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء: ٧٥].

فصل

ويترك الموصوف وتقام الصفة مقامه إذا كان أمره يغني عن ذكره، كقوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ﴾ [الصافات: ٤٨]؛ أي: نساء قاصرات الطرف.

=

المعنى: يصف الراجز بالشح والبخل قوما نزل بهم ضيفا، فانتظروا عليه طويلا حتى أقبل الليل بظلامه، ثم جاءوه بلبن مخلوط يشبه الذئب في لونه؛ لكدرته وغبرته.

الشاهد فيه: "بمذق هل رأيت الذئب قط" فإن الظاهر يشعر بوقوع الجملة الاستفهامية نعتا للنكرة وهو "مذق" وليس كذلك، بل جملة الاستفهام معمولة لقول محذوف هو الواقع نعتا، والتقدير: جاءوا بمذق مقول فيه هل رأيت؟

انظر: الأشموني ٣٦٩/ ٢، وابن هشام ١٢٤/ ٢، وابن عقيل ١٥٠/ ٢، والسيوطي ص٩٣، والمكودي ١١٤. وذكره السيوطي في همع الهوامع ١١٧/ ٢، والشاهد ٧٦ في الخزانة.

وكما قال الشاعر[1]: [الوافر]

أنا ابـنُ جَـلا وَطَـلاعِ الثَنايـا مَـتى أَضَـعِ العِمامَـةَ تَعرِفـوني

أي: أنا ابن رجل جلا أمره.

---

(١) **قائله:** هو سحيم بن وثيل اليربوعي، وقيل: المثقب العبدي، وقيل: أبو زيد. ونسبه بعضهم إلى الحجاج بن يوسف الثقفي. وليس بصحيح، وإنما أنشده على المنبر لما قدم الكوفة واليا عليها.

المعنى: أنا ابن رجل كشف الأمور ومقتحم صعاها متى أضع على رأسي عمامة الحـب تعرفـون شجاعتي.

الإعراب: "أنا" مبتدأ "ابن" خبره "جلا" مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، وهو علم منقول من الفعل، أو "جلا" فعل ماض وفاعله يعود على "رجل" مقدر بعد ابن مضـاف إليـه، والجملة صفة لرجل المقدر. أي: أنا ابن رجل جلا الأمور "وطلاع" معطوف على ابن "الثنايا" مضاف إليه "متى" اسم شرط جازم "أضع" فعل مضارع مجزوم فعل الشرط "العمامة" مفعول به "تعرفوني" فعل مضارع جواب الشرط وعلامة جزمه حذف النون وواو الجماعة فاعله والنون للوقاية ويـاء المتكلم مفعول به لتعرفوا.

الشاهد: قوله: "جلا" فقد استدل به عيسى بن عمر على أنه علم منقول من الفعل الماضي.

انظر: الأشموني ٥٣١/ ٢، وابن هشام ٣٤٥/ ٣، وذكر في القطر ص٨٤، وسيبويه ٧/ ٢، وابـن يعيش ٦١/ ١.

باب البدل[1]

وهو على أربعه أضرب:

أحدها: بَدَلُ الكلِّ من الكلِّ، كقوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦ – ٧]، فقوله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ بدل من: ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾.

والثاني: بدل البعض من الكلِّ، نحو: رأيتُ قومك أكثرهم، وضربتُ زيدًا رأسه، وجعلتُ متاعك بَعضَهُ فوقَ بعضٍ.

والثالث: بدل الاشتمال، نحو: سُلِبَ زيد ثوبه، وأعجبني عمرو حُسْنه، أو عِلْمه، ونحو ذلك مما يتصل به، ومنه قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ ﴿٤﴾ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾ [البروج: ٤ – ٥].

﴿النَّارِ﴾ بدل من: ﴿الأُخْدُودِ﴾، وهو بدل اشتمال؛ لأن الأخدود مشتمل على النار، وكذلك قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

فـ ﴿قِتَالٍ﴾ بدل من: ﴿الشَّهْرِ﴾، وهو بدل الاشتمال؛ لأن الزمان مشتمل على ما فيه.

والرابع: بدل الغلط، كقولك: مررت برجل حمارٍ، أردت أن تقول: بحمار، فسبَقَكَ لسانك إلى رجل، ثم تداركته قلت: حِمارٍ، وهذا الضرب لا يكون في كلام فصيح صادرا من رؤية وفطانة.

---

(١) البَدَلُ هو التّابعُ المقصودُ بالحُكمِ بلا واسطةٍ بينهُ وبينَ متبوعهِ نحو "واضعُ النحوِ الإمامُ عليٌّ".

(فعليٌّ تابع للامام في إعرابه. وهو المقصود بحكم نسبة وضع النحو اليه. والإمام انما ذكر توطئة وتمهيداً له، ليستفاد بمجموعهما فضلُ توكيد وبيان، لا يكون في ذرك أحدهما دون الآخر. فالإمام غير مقصود بالذات، لأنك لو حذفته لاستقلّ "عليٌّ" بالذكر منفرداً، فلو قلت "واضع النحو عليٌّ"، كان كلاماً مستقلا. ولا واسطة بين التابع والمتبوع.

أما ان كان التابع مقصوداً بالحكم، بواسطة حرف من أحرف العطف، فلا يكون بدلا بل هو معطوف، نحو "جاء علي وخالد" وقد خرج عن هذا التعريف النعت والتوكيد أيضاً، لأنهما غير مقصودين بالذات وانما المقصود هو المنعوت والمؤكد).

فصل

والبدل: هو الذي يُعتمد عليه في الكلام، ويكون هو المقصود من الحديث، ويكون المبدل منه كالتوطئة والبساط لذكر المُبَدّل، فيفيد المتكلم بذكر مجموعهما زيادة تبيين وتأكيد للكلام؛ فإذا قلت: رأيتُ القومَ ثُلُثَيْهم، أو رأيت القوم أكثرهم فإنما تريد: ثُلثي القوم وأكثرهم، وكذلك قولك: سُلب زيدٌ ثوبه، تريد: سُلِبَ ثوب زيد، وعلى هذا الباب كله.

فصل

والبدل يكون في حكم تكرير العامل، ومعنى ذلك: أن العامل في المبدل منه يكون في التقدير داخلا على البدل، وقد جاء ذلك صريحًا في قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٥].

فقوله تعالى: ﴿لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ بدل من: ﴿لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا﴾، واللام في: ﴿لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا﴾ هي التي في: ﴿لِمَنْ آمَنَ﴾.

وكذلك قوله تعالى: ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ﴾ [الزخرف: ٣٣]، فقوله تعالى: ﴿لِبُيُوتِهِمْ﴾ بدل: ﴿لِمَنْ يَكْفُرُ﴾، وهو من بدل الاشتمال.

فصل

والبدل يفارق التأكيد والصفة من حيث أنهما تتمان لما يتبعانه غير مستقلين بأنفسهما، والتأكيد تتمة المؤكد، والصفة تتمة الموصوف، وليس كذلك البدل؛ لأنه مستقل بنفسه بدليل أنه في حكم تكرير العامل.

فصل

وقد تبدل المعرفة من النكرة، كقوله تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَاطِ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢ – ٥٣] وكذلك تُبدل النكرة من المعرفة، كقوله تعالى: ﴿بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ [العلق: ١٥ – ١٦]، إلا أنه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا إذا كانت النكرة موصوفة، كما ترى من قوله تعالى: ﴿نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ [العلق: ١٦].

فصل

ويبدل المضمر من المضمر، نحو: رأيتك إياك، ومررتُ بك بك.

ويبدل المضمر من المظهر، نحو: رأيت زيدا إياه، ومررتُ بزيد به.

ويبدل المظهر من المضمر الغائب، نحو: رأيته زيدا، ومررت به بزيد، وصرفت وجوهها أولها؛ أي: وجوه الإبل.

ولا يبدل المظهر من المضمر المتكلم ولا المخاطب، لا تقول: بي الفقير مررت.

فتجعل (الفقير) بدلا من (الياء)، ولا تقول: (عليك الكريم المعوَّل)؛ فتجعل (الكريم) بدلا من (الكاف).

باب عطف البيان(١)

هو الاسم الذي يكشف عن المراد بالاسم المذكور ويُبيِّنُهُ، وهو اسم غير صفة، تقول: جاءني أخوك زيد، ورأيت صاحبك عمرا.

قال الله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ مِنْ رَحْمَتِنَا أَخَاهُ هَارُونَ نَبِيًّا﴾ [مريم: ٥٣]، ﴿وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ [الأعراف: ٦٥].

وقال الشاعر(٢): [الهزج]

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ ... مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلا دَبَرْ

فاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كانَ فَجَرْ

أراد: عمر بن الخطاب.

---

(١) هو أن تجري الأسماء الجامدة مجرى المشتقة في الإيضاح إذا كان الثاني أعرف من الأوّل كقولك: مررت بزيد أبي عبد الله، إذا كان بالكنية أعرف وبأبي عبدالله زيد إذا كان الاسم أعرف، وليس هو ههنا ببدل؛ لأنه كالموصوف في التعريف والتنكير وجميع ما ذكرناه في الصفة، وليس البدل كذلك.

وفي بعض المواضع يجوز أن يكون عطف بيان وأن يكون بدلا، وفي بعضها يتعين أحدُهما كقولك: جاءني زيد أبو محمد يحتملها، وفي قولك: يا أيّها الرجل زيد، يتعين أن يكون عطف بيان، وفي قولك: يا أخانا زيداً إنْ نصبت كان بياناً، وإن أردت البدل ضممت: (زيداً)؛ لأن حرف النداء يقدر عوده مع البدل. [اللباب ٣٣٣/١]

(٢) نسبه ابن حجر في الإصابة إلى عبد الله بن كيسبة - بفتح الكاف وسكون المثناة التحتية وفتح المهملة بعدها باء موحدة - النهدي. ذكره المرزباني في معجم الشعراء قال: وكيسبة أمه، ويقال: اسمه عمرو، وقيل: لأعرابيّ، وقيل: لرؤبة وليس في ديوانه.

وهو أول رجز قاله أعرابي لعمر بن الخطاب رضي الله عنه.

والشّاهدُ فيه: (أبو حفص عمر) حيث جاء قولُه: (عمر) عطف بيان على قوله: (أبو حفص).

انظر: الفائق في غريب الحديث والأثر (١٩/٤) والنهاية في غريب الحديث والأثر (٧٨٥/٣) وشرح المفصّل (٧١/٣) وشرح الكافية الشّافية (١١٩١/٣) وابن النّاظم (٥١٤/١) وأوضح المسالك (٣٢/٣) وابن عقيل (٢٠١/٢) والمقاصد النّحويّة (١١٥/٤) والتّصريح (١٢١/١)، والخزانة (١٠٤/٥) والعيني (١١٥/٤) والإصابة (٩٣/٣) والإيضاح في علوم البلاغة (١٥١/١) ومعاهد التنصيص (٢٧٩/١) وخزانة الأدب (٢٢٢/٥).

فصل

الفصل بين البدل وعطف البيان شيئان:

أحدهما: أن البدل يكون في حكم تكرير العامل كما مر، وعطف البيان لا يكون كذلك.

وفائدة المسألة تظهر في قول المرار[1]: [الوافر]

أنا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرًا   عَلَيْهِ الطَّيرُ تَرقُبُهُ وُقوعا
إِلَيكُم يا لِئَامَ النَّاسِ إِنِّي   نُشِعْتُ العِزَّ في أَنفي نُشوعا

فـ (بشر) عطف البيان لـ (البكري) وليس ببدل منه؛ لأنه لو كان بدلا، والبدل في حكم تكرير العامل لكان (التارك) في التقدير داخلا على (بشر)، وهذا غير جائز كما مر في: الضارب زيد.

والثاني: أن المقصود من الحديث في عطف البيان هو الأول، فيذكر الثاني بيانًا له بخلاف البدل، والمبدل منه.

---

(١) **قائله:** هو المرار الأسدي -من قصيدة يفتخر فيها بأن جده قَتَل بشر بن عمرو- زوج الخرنق أخت طرفة بن العبد.

اللغة: "التارك" اسم فاعل من ترك، "البكري" المنسوب إلى بكر بن وائل، "ترقبه" تنتظره.

المعنى: يصف نفسه بالشجاعة وأنه ابن الذي ترك البكري بشرا مجندلا في العراء، مثخنا بالجراح في حالة يرثى لها، تنتظر الطير خروج روحه لتهبط عليه وتنهش من جسده، فهو شجاع من نسل شجاع.

الإعراب: "أنا" مبتدأ، "ابن" خبر، "التارك" مضاف إليه، "البكري" مضاف إلى التارك من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، "بشر" عطف بيان على البكري، "عليه" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، "الطير" مبتدأ مؤخر والجملة في محل نصب إما مفعول ثان للتارك، وإما حال من البكري، "ترقبه" فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه والهاء مفعول، والجملة في محل نصب حال من الطير، "وقوعا" حال من الضمير المستتر في ترقبه.

الشاهد فيه: "التارك البكري بشر" فإن "بشر" يتعين فيه أن يكون عطف بيان على "البكري"، ولا يجوز أن يكون بدلا.

انظر: الكتاب ١٨٢/١، وشرح المفصّل ٧٢/٣، ٧٣، والمقرّب ٢٤٨/١، وشرح عمدة الحافظ ٥٥٤/١، وابن النّاظم ٥١٨، وأوضح المسالك ٣٦/٣، وابن عقيل ٢٠٤/٢، والتّصريح ١٣٣/٢، والهمع ١٩٤/٥، والخزانة ٢٨٤/٤، وشعره ــ ضمن شعراء أمويّون ــ ٤٦٥/٢.

باب العطف بالحروف

هو نحو: جاءني زيد وعمرو، ورأيت زيدا وعمرا، ومررت بزيد وعمرو؛ تشترك بين الاسمين في الإعراب بتوسط حرف، وحروف العطف تذكر بعد في مكانها.

فصل

ويعطف المضمر المنفصل على المظهر(١)، نحو: جاءني زيد وأنت، ورأيت عمرا وإياك، قال الله تعالى: ﴿وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ [النساء: ١٣١].

ويعطف عليه المظهر أيضًا، تقول: ما جاءني إلا أنت وزيد، وما رأيت إلا إيَّاكَ وعمرا.

وأما المتصل، فإنه لا يمكن أن يعطف ولكن يعطف عليه، إلا أنه يشترط في المرفوع أن يؤكد بالمضمر المنفصل حتى يعطف عليه، تقول: اذهب أنت وزيد، قال الله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥].

لو قلت: ذهبت وزيد لم يجز؛ لأن ضمير الفاعل كالجزء من الفعل فالعطف عليه كالعطف على بعض الكلمة، وتقول: ذاهبوا هم وقومك، وخرجنا نحن وبنو تميم، وفي القرآن: ﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ﴾ [الشعراء: ٩٤].

---

(١) قال الخوارزمي في التخمير ٣٨٤/١: المُنفَصِلُ من الضَّمير يُعطفُ ويُعطفُ عليه؛ ألا ترى أنَّ قولَكَ: جاءني زيد وأنتَ، قد عُطِفَ فيه الضمير المنفصل المرفوع، أعني: أنتَ، على المُظهر وهو زيد، وكذلك: دَعوتُ عمرًا وإيَّاك، قد عُطِفَ فيه الضمير المنصوب وهو إيَّاك على المظهر، أعني: عمرًا، وأمَّا مُتَّصِلُهُ، فالبَتَّة لا يكون مَعْطُوفًا لِعَدَمِ الإمْكَان، ولكنَّه يُعطفُ عليه بشرط، وذلك أن يُؤكَّدَ بالمُنْفَصِلِ، تقول: ذَهبتَ أنتَ وزيد، فزيد إنَّما جاز عَطفُه على الضمير في ذَهبتَ؛ لأنَّه تأكَّد ذلك بالضمير المُنفصلِ وهو أنتَ، وهذا لأنَّ الفاعل لا سيَّما المُضمر منه؛ لشِدَّةِ اعْتِنَاقِ الفِعْلِ إيَّاه، صار بمنزلة الجزء منه:

ضَمَمْتُهَا ضَمَّةً عُدْنَا بِهَا جَسَدًا   فَلَوْ رَأَتْنَا عُيُونٌ مَا خَشِينَاهَا

والجُزءُ من الفعل لا يُعطَفُ على الاسم، فإذا تأكَّدَ بالضَّمير المُنْفَصِلِ، امْتَازَ عن الفعل، وذَهَبَ عن كَوْنِهِ جُزْءًا، واسْتَبَدَّ اسْمًا، فحينئذٍ يُعْطَفُ عليه، ثُمَّ ذلك القُبْحُ على مراتب، فالأَقْبَحُ العَطْفُ على المستتر، نحو: اذْهَبْ وزَيْد، والقبيح: ذَهَبْتُ وزيد، وللمائل عن القبيح قليلا: ذَهَبَا وزيدٌ.

وأما المنصوب فإنه يعطف عليه من دون هذا الشرط، تقول: ضربته وزيدا، وفي القرآن: ﴿فَنَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ﴾ [الشعراء: ١٧٠].

وأما المجرور فيعطف عليه، ولكن بإعادة الجار في المعطوف تقول: مررت به وبزيد، وسلمت عليه وعلى عمرو، ولا يقال: مررت به وزيد.

ولذلك قالوا: أن قراءة قوله تعالى(١): (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأرْحَامِ) [النساء:١] بالجر عطفًا على الضمير ليست بقوية ولا سديدة.

---

(١) قرأ إبراهيم، وحمزة: (والأرحامِ) بالخفض، وقد تكلم النحويون في ذلك، فأما البصريون فقال رؤساؤهم: هو لحن لا تحل القراءة به، وأما الكوفيون فقالوا: هو قبيح و لم يزيدوا على هذا و لم يذكروا علة قبحه فيما علمته، وقال سيبويه: لم يعطف على المضمر المخفوض لأنه بمنزلة التنوين، وقال أبو عثمان المازني: المعطوف والمعطوف عليه شريكان لا يدخل في أحدهما إلا ما دخل في الآخر، فكما لا يجوز: مررت بزيد وبك، وكذا لا يجوز: مررت بك وزيد، وقد جاء في الشعر، كما قال:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

وكما قال:

وما بينها والكعب غوط نفانف

وقال بعضهم: (والأرحام) قسم، وهذا خطأ من المعنى والإعراب؛ لأن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على النصب، روى شعبة، عن عون ابن أبي جحيفة، عن المنذر بن جرير، عن أبيه قال: كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم، حتى جاء قوم من مصر حفاة عراة، فرأيت وجه النبي صلى الله عليه وسلم يتغير لما رأى في فاقتهم، ثم صلى الظهر وخطب الناس، فقال: " يا أيها الناس اتقوا ربكم والأرحام، ثم قال: تصدق رجل بديناره تصدق رجل بدرهمه تصدق رجل بصُاع تمره "، وذكر الحديث، فمعنى هذا على النصب لأنه حضهم على صلة أرحامهم، وأيضا فلو كان قسما كان قد حذف منه، لأن المعنى: ويقولون بالأرحام؛ أي: ورب الأرحام، ولا يجوز الحذف إلا أن لا يصح الكلام إلا عليه، وأيضا فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم: " من كان حالفا فليحلف بالله "، فكما لا يجوز أن تحلف إلا بالله، كذا لا يجوز أن تستحلف إلا بالله، فهذا يرد قول من قال: المعنى: أسألك بالله وبالرحم، وقد قال أبو إسحاق: معنى (تساءلون به): تطلبون حقوقكم به، ولا معنى للخفض على هذا، والرحم مؤنثة، ويقال: رَحِمٌ، ورِحِمٌ، ورِحْمٌ، ورَحْمٌ، (إن الله كان عليكم رقيبا)، قال ابن عباس: أي: حفيظا، قال أبو جعفر، يقال: رقب الرجل وقد رقبته رقبة ورقبانا. [إعراب القرآن للنحاس ١/١٩٨]

باب المبني[1]

هو الذي لا يؤثر في آخره عمل وعامل، نحو: كم، وأين، وهؤلاء، وسبب بنائه مناسبة غير المتمكن، وهو الحرف، أو الفعل بوجه من الوجوه، وذلك نحو أن يتضمن معنى الحرف، نحو: كم، وكيف، وأين؛ هذه الأسماء متضمنة لمعنى حرف الاستفهام، أو يشابهه كالمبهم، نحو: ذا، والذي؛ فإنه يشابه الحرف من حيث أنه لا يفيد حتى ينضم إليه شيء كالحروف، أو يقع موقعه كـ (تراك، ونزال) وقعا موقع: اترك، وانزل.

أو يقع موقع ما أشبهه كالمنادى المفرد المعرفة، نحو: يا زيد؛ فإنه وقع موقع كاف الخطاب، ونحو ذلك من المناسبات والبناء على السكون هو القياس، وإنما يحرك المبني لسبب، والسكون في البناء يسمى وقفا، والحركات تسمى ضمًا وفتحًا وكسرًا.

فصل

الأسماء المبنية أنواع:

فمنها المضمران، ومنها الأسماء الإشارة، ومنها الموصولات، ومنها الأسماء والأفعال، ومنها بعض الظروف، ومنها بعض المركبات، ومنها الكنايات.

---

(١) المبني من الأسماء ينقسم على ضربين: فضرب مبني على السكون نحو: كم ومن وإذ وذلك حق البناء وأصله وضرب مبني على الحركة فالمبني على الحركة ينقسم على ضربين: ضرب حركته لإلتقاء الساكنين نحو أين وكيف وضرب حركته لمقاربته التمكن ومضارعته للأسماء المتمكنة نحو (يا حكم) في النداء وجئتك من علُ وجميع هذا يبين في أبوابه إن شاء الله.

فأما الإعراب الذي وقع في الأفعال فقد بينا أنه إنما وقع في المضارع منها للأسماء وما عدا المضارعة فمبني والمبني من الأفعال ينقسم علّى ضربين: فضرب مبني على السكون والسكون أصل كل مبني وذلك نحو: اضرب واقتل ودحرج وانطلق وكل فعل تأمر به إذا كان بغير لام ولم يكن فيه حرف من حروف المضارعة نحو: الياء والتاء والنون والألف فهذا حكمه.

وأما الأفعال التي فيها حروف المضارعة فيدخل عليها اللام في الأمر وتكون معربة مجزومة بها نحو: ليقم زيد وليفتح بكر ولتفرح يا رجل وأما ما كان على لفظ الأمر مما يستعمل في التعجب.

فحكمه حكمه نحو قولك: أكرم بزيد و (أسمع بهم وأبصر) وزيد ما أكرمه وما أسمعهم وما أبصرهم.
والضرب الثاني مبني على الفتح وهو كل فعل ماض كثرت حروفه أو قلت نحو: ضرب واستخرج وانطلق وما أشبه ذلك. [الأصول ١/٣٥]

فصل في المضمرات

فهي على ضربين؛ متصل بكلمة لا ينفك عنها، ومنفصل.

فالمتصل كالكاف، والهاء في: ضربك وضربه، والتاء في: ضَربت، وهو على ضربين؛ بارز كما رأيت، ومستكن، وهو الذي يكون منويًا غير مذكور لفظا، نحو: زيد ضـــرب، ففي (ضرب) ضميرًا رجع إلى: (زيد)، ويكون المستكن لازمًا في أربعة أفعال، نحو: أَفْعَلُ، ونَفْعَلُ، وتَفْعَلُ للخطاب، وافعَل للأمر.

ومعنى اللزوم: أن هذه الأفعال لا تسند أبدًا إلى ظاهر ولا إلى ضميرًا بارز، وأما (أنا) في قولك: أفعل أنا، فهو تأكيد للضمير المستكن.

وكذلك: (نحن، وأنت) في: ففعل نحن، وتفعل أنت، وافعل أنت.

فصل

ويكون المتصل مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا.

فالمرفوع ضمير الفاعل، نحو: فعلتُ وفعلنا، وفعلتَ، وفعلتما، وفعلـــتم، وفعلـــتن، وافعلا، وافعلوا، وافعلن، وافعلي.

وكذلك: يفعلان، ويفعلون، وتفعلين، وتفعلن، ويفعلن.

والمستكن في: زيد فَعَلَ، وهند فَعَلَتْ.

والمنصوب ضمير المفعول، نحو: رأيتكَ، ورأيتكِ، ورأيتكما، ورأيتكم، ورأيـــتكن، ورأيته، ورأيتها، ورأيتهما، ورأيتهم، ورأيتهن، ورأيتني، ورأيتنا.

والمجرور صورته صورة المنصوب، نحو: غلامه، ومررت به، إلى آخوهـــا لا فـــرق بينهما إلا أن ضمير المتكلم وهو (الياء) إذا كان منصوبًا يُعمد بنون تلحق الفعل قبله يكون عمادًا له، نحو: خلقني، ورزقني.

وكذلك: إنني، وكأنني، ولكنني، وليتني، ولعلني، ولا يُعمَد بذلك إذا كان مجـــرورًا، تقول: غُلامي، ومُرَّبي، وقال لي، إلا في أشياء معدودة، وهي: مني، وعني، ولدني، وقدني، وقطني.

فصل

والضمير المنفصل يكون مرفوعًا ومنصوبًا، ولا يكون مجرورًا له[1].

فالمرفوع: أنا، ونحن، وهو إلى هم، وهي إلى هن، وأنتَ إلى أنتم، وأنتِ إلى أنتن.

والمنصوب: إياي، وإياك، وإياكما، وإيانا إلى إياكن، وإياه إلى إياهن.

فصل

وما دام يمكن تعدية الفعل إلى الضمير المتصل، فإنه لا يُعَدَّى إلى المنفصل لكن المتصل أخصر، ولا تقول: ضربَ أنت، ولا ضربتُ إياك.

وإنما يُعدَّى إليه إذا فصل بينهما، أو يُقدم الضمير عليه فيتعذّر الوصل، نحو: ما ضرب زيدا إلا أنت، وما ضربت إلا إياك، و ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥].

---

(١) قال الخوارزمي في التخمير ٣٩٦/١: اعلم أنّ الضَّمير المُنفصِل له مرفوعٌ ومنصوبٌ، ولا مجرور له، وذلك لأنّ الضَّمير المرفوع والمنصوب ممّا يقعُ إلى فَصْلِه عن الفعل، وتقديمِه عليه للحاجَةِ، وذلك نحو: ما أكرمني إلا أنتَ، وإيَّاك أعني واسمعي يا جارة.

بخلاف المجرور، فإنّه لا يقع مُنفصلا عمّا اتّصل به، ولا مُقدَّمًا عليه، وذلك لأنّ انجرار الاسم إمّا بحرف الجر وإمّا بالإضافة، والمجرور بحرف الجر كما لا يتقدّمُ على الجار، لا يَنفصلُ عنه، وهكذا المُضاف إليه، فبعدَ ذلك لو وُضِعَ المُنفَصِلُ المجرور، لا يخلو من أن يُوضعَ بموضع الوصل أو بموضع الفصل، ووَضْعُه لكلِّ الموضعيْن مُمتنعٌ، فيمتنعُ الوَضْعُ رأسًا.

أمّا أنّه لا يجوز أن يُوضعَ بموضِعِ الوَصْلِ؛ فلأنّ الحاجة قد اندفَعَت بأدْنى الضَّميرَيْن وهو المُتَّصِل، وأمّا أنّه لا يجوز أن يُوضعَ بموضع الفصل؛ فلأنّ موضعَ الفصل في المجرور لا وجود له.

وممّا عسى أن يقعَ إليه في هذا الفصل حاجةٌ، أنّ الواو والياء في هو وهي، من نفس الاسم عند أكثر البصريين، وقال الكوفيون وبعض البصريِّين: الواو والياء فيهما زيادتان، واحتجَّ الكوفيون وبعض البصريين بأنّهما لا تَسقُطان في التَّثْنِيَة والجمع، قالوا: والذي أحوجَهم إلى ذلك، أن الكناية لمّا انفصلت، احتاجوا فيها إلى ابتداء ووَقْف، والابتداء لا يكون إلا بالمُتحرِّك، والوَقْفُ لا يكون إلا على السَّاكن، والحرفُ الواحدُ لا يكون ساكنًا ومتحرِّكًا في حالةٍ واحدةٍ، فزادُوا عليهما واوًا صِلةً لضمَّةِ الهاء من هو، ويا صلةً لكسرة الياء من هي.

حُجَّة أكثر البصريين؛ ثباتُهما في الوَقْفِ والخَطِّ، وتحركُهما في الوصل، وإنّما سقطتَا من التثنية والجمع، وذلك: هُمَا وهُمْ؛ لأنّهما بُنيتَا على غيرِ لفظٍ واحدٍ، مثل: أنا، ونحن، وما أشبه ذلك.

فصل

وإذا اجتمع الضميران نُظِر؛ فإن كانا متصلين قُدِّمَ ضمير المتكلم على ضمير المخاطب والغائب، نحو: ضربتك، وأعطانيك زيد، ﴿وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلا الشَّيْطَانُ﴾ [الكهف: ٦٣]، ويقدم ضمير المخاطب على الغائب، نحو: أعطاكه زيد وأعطَيْتكهُ.

قال الله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: ٢٨]، وقال أيضًا: ﴿أَدَعَوْتُمُوهُمْ﴾ [الأعراف:١٩٣]، فإذا انفصل الثاني لم يلزم هذا التقدم، نقول: أعطيته إياك، فقدمت الغائب على المخاطب، وأعطيتكه إياه.

فصل

الضمير المنفصل المرفوع يتوسط بين المبتدأ والخبر إذا كان الخبر معرفة، فيقال: زيد هو المنطلق، قال الله تعالى: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، أو كان مضارعًا للمعرفة في امتناع دخول حرف التعريف عليه.

نحو: زيد هو أفضل من عمرو، وعمرو هو خير من خالد، ويسمى فصلا، وفائدته توكيد الجملة.

فصل

ويُقَدَّمُ قبل الجملة ضمير يسمى ضمير الشأن والقصة[1]، فيقال: هو زيد منطلق؛ أي: الشأن والحديث في هذا الكلام: هو زيد منطلق، وفي القرآن: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

ويجيء متصلا بارزًا، ومستكنًا:

فالبارز نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ﴾ [الحج:٤٦].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾ [طه: ٧٤]؛ أي: أن الشأن والحديث والقصة.

---

(١) قَالَ جَارُ اللهِ: (ويُقدِّمون قَبْلَ الجملة ضميرًا يُسمى ضمير الشأن والقصة، وهو المجهول عند الكوفيِّين، وذلك نحو قولك: هو زيد مُنطلقٌ؛ أي: الشأن والحديث زيد منطلق..).

والمستكن نحو قوله تعالى: ﴿مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ١١٧]، ففي (كاد) ضمير الشأن[١].

فصل

الشائع الكثير الاستعمال في الضمير الواقع بعد (لولا) أن يقال: لولا أنت، ولولا أنا، وفي القرآن: ﴿لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١].

ومنهم من يقول: لولاك، ولولاي. [وقال ابن ابي ربيعة][٢]:

أَوْمَتْ بكفَّيْهَا من الهَوْدَجِ ... لولاك هذا العام لم أَحْجُجِ

قال يزيد بن الحكم[٣]: [الطويل]

وَكَمْ مَوْطِنٍ لولايَ طِحْتُ كما هوى ... بأَجْرَامِهِ من قُلَّةِ النِّيقِ مُنهوَى

---

(١) قال الخوارزمي في التخمير ٢/٧٨: في (كاد) ضمير الشأن والقصد على أنه اسم كاد، (يزيغ قلوب فريق منهم) خبر كاد.

فَإِنْ سَأَلْتَ: أصل إضمار الشأن والقصة في الابتداء نحو قوله: (هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) [الإخلاص: ١]، وقوله تعالى: (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا) [الأنبياء:٩٧]، ثم يَدْخُلُ على المبتدأ الذي هو ضمير القصة، العوامل الداخلة على المبتدأ. أَجَبْتُ: لَمَّا لَزِمَ الخبر لها، أشْبَه العوامل الداخلة على المبتدأ.

قال الشيخ أبو علي الفارسي: كأنّه قال: من بَعْدِ ما كاد قلوبُ فريقٍ منهم يَزيغُ، لكنّه قدَّمَ يزيغ كما قدَّم خبر كان، كما في قوله تعالى: (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) [الروم: ٤٧]، كما يُقدَّمُ الضمير في ضَرَبَ غُلامه زيد، لما كان النِّيَّة فيه التأخير، ويكون التقدير: كاد قلوب فريق منهم تزيغُ، وهذا لأنَّ (كاد) إذا كان بغير (أنْ) بمنزلة (كان).

(٢) انظر: الصناعتين ١/١١٤، وعيار الشعر ١/١٤٣، والموشح ١/١٦٩.

(٣) من قصيدة جيدة ليزيد بن الحكم بن أبي العاصي الثقفي، فيها عتاب لأخيه عبد ربه، وأولها:

تكاشرني كرها كأنك ناصح ... وعيناك تبدي أن صدرك لي دوي

لسانك لي حلو وغيبك علقم ... وشرك مبسوط وخيرك منطوي

انظر: كتاب سيبويه ٢/٣٧٤، والأغاني ٦/٤٧٩، وأمالي القالي ١/٦٨، وسر صناعة الإعراب ١/٣٩٥، وشرح المفصل ٣/١١٨، وخزانة الأدب ٣/١٢٦، ٥/٣٢٩، والدرر ٤/١٧٥ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/١٩٩، ورصف المباني ٢٩٥، وجواهر الأدب ٣٩٧.

فصل في أسماء الإشارة

وهي: (ذا)، وهو للمذكر، وللمثنى (ذان) في حال الرفع، و (ذين) في حال الجر والنصب[1].

ويجيء (ذان) في الأحوال كلها في بعض اللغات، ومنها قوله تعالى: ﴿إِنْ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣]، ويقرئ[2]: (إن هذين).

وللمؤنث: تا، وتي، وته، وذي، وذه، وتان، وتين لمثناه، وأولي، وأولاء، بالمد والقصر لجمعهما، ويستوي أولو العقل وغيرهم، وفي القرآن: ﴿هَأَنْتُمْ أُولاءِ﴾ [آل عمران:١١٩].

---

(١) أبو الحسن الأخفش: إنّ قولهم: ذا من مُضاعف الياء، وذلك أن سيبويه حكى فيه الإمالة، فإذا جازت فيه، حُمِل على انقلاب الألِفِ فيه عن الياء في الأمر الأكثر، وإذا ثبت أن الألف ياء، لم يجز أن تكون اللام واوًا؛ لأنَّه ليس في الكلام مثل (عَيُوت)، فإذا لم يجز أن تكون واوًا، ثَبتَ أنه ياء، وأنه من باب حَيَيْتُ وعَيَيْتُ.

قال الشيخ أبو علي الفارسي: وأما قولهم: (ذا) فليس من الأصوات، ولكنَّه من الأسماء المظهرة؛ ألا ترى أنَّه قد وُصِفَ به، وحُقِّر في نحو: مررتُ بذا الرَّجُل، وزيد ذا، وذَيًّا.

(ذان) ليس بتثنية (ذا)، وإنَّما هو اسمٌ موضوع لُمثَّناه، كالنساء لجمع المرأة، وذلك أنه لو كان تثنيَة (ذا) لقيل: (ذا أن) بقلب ألف التثنية همزة؛ لأنّ ألف (ذا) لا يجوز إلغاؤُه، ولا يجوز أيضًا إلغاء ألف التثنية. مَن لم يسوِّ في تثنية (ذا) بيْن النصب والجر، فعلى القياس؛ لأنَّه ساوَى التثنية صورةً ومعنًى، ومن سوَى فعلى الحَاقِ المُثنَّى بالواحِد.

(٢) قرأ أبو عمرو: (إن هذين) بالياء؛ لأن تثنية المنصوب والمجرور بالياء في لغة فصحاء العرب، وأبو عمرو مستغن عن إقامة دليل على صحتها، كما أن القارئ في قول الله جل وعز: (قال رجلان من الذين يخافون) مستغن عن الاحتجاج على منازعه إن نازعه في صحة قراءته.

وقرأ الباقون: (إن هذان لساحران) بالألف.

وحجتهم: أنها مكتوبة هكذا في (الإمام) مصحف (عثمان)، وهذا الحرف في كتاب الله مشكل على أهل اللغة، وقد كثر اختلافهم في تفسيره، ونحن نذكر جميع ما قال النحويون، فحكى أبو عبيدة، عن أبي الخطاب، وهو رأس رؤساء الرواة: أنها لغة كنانة، يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد، يقولون: أتاني الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان. [حجة القراءات ١/٤٥٥]

قال جرير[(١)]: [الكامل]

ذُمَّ المَنازِلَ بَعدَ مَنزِلَةِ اللِوى وَالعَيشَ بَعدَ أُولَئِكَ الأَقوامِ

فصل

ويلحق بأوائلها حرف التنبيه، وهو (ها) نحو: هذا، وهذان، وهاتا، وهاتان، وهؤلاء.

وبأواخرها كاف الخطاب، نحو: ذاك، ويزاد فيها اللام، فيقال: ذلك وذانك، بالتخفيف والتشديد، وفي القرآن: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ﴾ [القصص: ٣٢].

وقرئ بالتخفيف والتشديد[(٢)].

---

(١) **اللغة:** " ذم " فعل أمر من الذم، ويجوز لك في الميم تحريكها بإحدى الحركات الثلاث: الكسر، لانه الاصل في التخلص من التقاء الساكنين، فهو مبني على السكون وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف، لان الفتحة أخف الحركات، وهذه لغة بني أسد، والضم، لاتباع حركة الذال، وهذا الوجه أضعف الوجوه الثلاثة " المنازل " جمع منزل، أو منزلة، وهو محل النزول، وكونه ههنا جمع منزلة أولى، لانه يقول فيما بعد " منزلة اللوى " - واللوى - بكسر اللام مقصورا موضع بعينه " العيش " أراد به الحياة.

المعنى: ذم كل موضع تنزل فيه بعد هذا الموضع الذي لقيت فيه أنواع المسرة، وذم أيام الحياة التي تقضيها بعد هذه الايام التي قضيتها هناك في هناءة وغبطة.

الشاهد فيه: قوله " أولئك " حيث أشار به إلى غير العقلاء، وهي " الأيام " ومثله في ذلك قول الله تعالى: (إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولا) [الإسراء:٣٦] وقد ذكر ابن هشام عن ابن عطية أن الرواية الصحيحة في بيت الشاهد والعيش بعد أولئك الاقوام وهذه هي رواية النقائض حين جرير والفرزدق، وعلى ذلك لا يكون في البيت شاهد، لان الاقوام عقلاء، والخطب في ذلك سهل، لان الآية الكريمة التي تلوناها كافية أعظم الكفاية للاستشهاد بها على جواز الاشارة بأولاء إلى الجمع من غير العقلاء.

انظر: الديوان ٦١٣/١، والعقد الفريد ١٢٢/١، والكامل ٢٦٧/١، وخزانة الأدب ٤١٣/٥.

(٢) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: (فذانِّك) بالتشديد. وقرأ الباقون بالتخفيف.

قال الزجاج: كأن (ذانِّك) بالتشديد تثنية (ذلك)، و(ذانِك) بالتخفيف تثنية (ذاك)، يكون بدل اللام في (ذلك)، تشديد النون في (ذانك).

وقال بعض النحويين: إنما شددت النون في الاثنين للتأكيد ؛ لأنهم زادوا على نون الاثنين نونا، كما زادوا قبل كاف المشار إليه لاما للتأكيد، فقالوا في (ذاك): (ذلك)، فلما زادوا في (ذاك) لاما زادوا في

وتاك، وتيك، ويقال: تلك، وذيك، وأولاك، وأولئك.

ويذكر ويؤنث، وفي القرآن: ﴿كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ﴾ [مريم: ٩].

ويثنى ويجمع، وفي القرآن: ﴿ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ [يوسف: ٣٧]، و﴿فَـذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ [يونس: ٣٢]، و ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي﴾ [يوسف: ٣٢].

فصل

ومن ذلك قولهم: (هُنا) إذا أشار إلى القريب من الأمكنة، و (هَنا) إشارة إلى البعيد منها، وكذلك (ثَمَّ) قال الله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥].

وتلحق بـ (هُنا، وهَنا) حرف التنبيه وكاف الخطاب، فيقال: (هَاهُنا وهُناك، ويقال: هَنالك، كما يقال: ذلك، وفي القرآن: ﴿وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ﴾ [غافر: ٨٥].

=

(ذانك) نونا أخرى، فقالوا: (ذانك)، وقال آخرون: إن الأصل في (ذانك): (ذا انك) بألفين، فحذفت الألف، وجعل التشديد عوضا من الألف المحذوفة التي كانت في (ذا)، ومن العرب من إذا حذف عوض، ومنهم من إذا حذف لم يعوض، من عوض آثر تمام الكلمة، ومن لم يعوض آثر التخفيف، ومثل ذلك في تصغير (مغتسل) منهم من يقول: (مغيسل) فلا يعوض، ومنهم من يقول: (مغيسيل) فيعوض من التاء ياء. [حجة القراءات ١/٥٤٥]

فصل في الموصولات

منها: (الذي) للمذكر، و (اللذان) لمثناه في حال الرفع، وفي القــرآن: ﴿وَاللَّــذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ﴾ [النساء: ١٦].

و(اللذين) في حال النصب والجر، وفي القرآن: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِــنَ الْجِنِّ وَالإِنْسِ﴾ [فصلت: ٢٩].

ولمجموعه (الذين)، ويحذف النون من المثنى والمجموع، قال الفرزدق[1]: [الكامل]

أَبَنِــي كُلَيْــبٍ إِنَّ عَمَّــيَّ اللَّــذَا　　　قَــتَلا الْمُلُــوكَ وَفَكَّكَــا الأَغْــلالا

وفي القرآن: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩].

و (التي) في المؤنث، و (اللتان) لمثناه، ولمجموعه: (اللاتي واللات، فاللواتى واللائــي، واللاء)، وفي القرآن: ﴿وَاللاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ﴾ [النساء: ١٥]، ﴿وَاللائِي يَئِسْــنَ مِــنَ الْمَحِيضِ﴾ [الطلاق: ٤].

---

(١) قاله الفرزدق يفخر على جرير، ونسبه الصاغاني في العباب إلى الأخطل يهجو جريرا.

الشرح: "بنو كليب" قبيلة جرير، "عمّيّ": قيل المراد هما: أبو حنش قاتل شرحبيل، وعمرو بــن كلثوم قاتل عمرو بن هند، "والأغلال" جمع غل وهو الحديد الذي يجعل في الرقبة.

المعنى: يفتخر على جرير بأن قومه شجعان، وأن عميه قتلا ملكين عظيمين وخلصا الأسرى مــن أغلالهم.

الإعراب: "أبني" الهمزة للنداء وبني منادى منصوب لأنه مضاف، "كليب" مضاف إليه، "إن" حرف توكيد ونصب، "عمّيّ" اسم إن وأصله عمين لي فلما أضيف إلى ياء المتكلم سقطت نون التثنية، "اللذا" اسم موصول خبر إن، "قتلا" فعل ماض وألف الاثنين فاعله، "الملوك" مفعول به والجملة لا محل لها صلة الموصول، "وفككا" الواو عاطفة فككا فعل وفاعله، "الأغلالا" مفعول به والجملة عطف على ما قبلها.

الشاهد: في "اللذا" حيث حذف نون اللذان تخفيفا إذ أصله اللذان قتلا الملوك وهو لغة بني الحارث بن كعب وبعض بني ربيعة.

انظر: ابن هشام ١/ ٩٩، والسيوطي في همع الهوامع ٤٩/١، وابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ١٥٤، والشاهد ٤٩٩ في خزانة الأدب، وكتاب سيبويه ج١ ص٩٥.

ومنها: **الألف واللام** بمعنى: الذي، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ﴾ [الحديد: ١٨]؛ أي: إن الذين اصَّدَّقوا واللاتي اصَّدَّقْن، ولهذا عطف عليه الفعل، وقيل: ﴿وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا﴾ [الحديد: ١٨].

ومنها: (ما) بمعنى: الذي، نحو: عرفتُ ما عرفته، و ﴿لا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ٢]، وكذلك: (من) نحو: جاءني من عرفته، و﴿كَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ شَكَرَ﴾ [القمر: ٣٥].

ومنها: (أي) نحو: ضربت أيهم في الدار؛ أي: الذي في الدار منهم.

ومنها: (ذا) بمعنى الذي في قولهم: ماذا صنعت بمعنى: أي شيء الذي صنعت، وفي القرآن: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٥]؛ فجوابه في هذا الوجه بالرفع، قال لبيد[1]: [الطويل]

أَلا تَسأَلانِ المَرءَ ماذا يُحاوِلُ ... أَنَحبٌ فَيُقضى أَم ضَلالٌ وَباطِلُ

فصل

في (ماذا) وجه آخر هو أن يكون بمترله اسم واحد، كأنه قيل: أي شيء صنعت، وجوابه في هذا الوجه النصب، وقرئ قوله تعالى: ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩] بالرفع والنصب؛ الرفع على الوجه الأول، والنصب على الوجه الثاني.

فصل

والموصول هو ما لا بد له في تمامه من جملة فيها ذكر يرجع إليه، كقولك: جاءني الذي أبوه منطلق، ومن عرفته ووجدت ما طلبته.

ويحذف الراجع إليه نحو قول القائل: ما أنا بالذي قائل لك شيئا.

أي: هو قائل، ونحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ [الأعراف:٤٤]؛ أي: ما وعد، كما رأيت في قوله تعالى: ﴿لا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ٢]، وأمثاله كثيرة.

---

(١) انظر: الديوان ١/١٣١، وأمالي المرزوقي ١/١٢٠، والمعاني الكبير ١/٢٩١.

فصل

و(ما) إذا كانت اسما فهي على وجوه:

أحدهما: أن تكون موصولة كما رأيت.

والثاني: أن تكون نكرة موصوفة، كقوله تعالى: ﴿هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [ق: ٢٣]؛ أي: هذا شيء عتيد.

والثالث: أن تكون نكرة غير موصولة ولا موصوفة، نحو قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، أي: فنعم شيئا هي.

وقولهم في التعجب: ما أحسن زيدا، التقدير: شيء أحسن هو زيدا، قال الله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥].

والرابع: أن يكون للاستفهام، نحو: ما عندك؛ أي: أي شيء عندك، ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ [طه: ١٧].

ويحذف (ألفها) في هذا الوجه إذا دخل عليها حرف الجر، وذلك: ﴿فِيمَ كُنْتُمْ﴾ [النساء: ٩٧]، وبِمَ تأمروني، وبِمَ خلق، و﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]، و﴿أَنْ تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٣]، وحتّام تلهو، وإلام يرجع، وعلام تعول، وتقلب أيضا هاء، كما جاء في حديث أبي ذؤيب: (قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلُّوا بالإحرام، فقلت: مَهْ؟! فقيل: مات رسول الله).

والخامس: أن يكون للشرط والجزاء، كقولك: ما تصنع أصنع، ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [المزمل: ٢٠].

وتقلب في هذا الوجه ألفها هاء عند إلحاق (ما) المزيدة، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، وهو مذهب البصريين.

وعند بعضهم: أن (مه) اسم الفعل الذي بمعنى: اكفف، و(ما) للجزاء، كأنه قيل: اسكت واكفف، ﴿تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢] الآية، وهي في هذه الوجوه كلها مبهمة تقع على كل شيء.

فصل

وأما (من) فهي في جميع وجوهها إلا أنها لا تكون نكرة غير موصوفة، بل تكون موصولة، نحو: جاءني من عرفته.

وتكون للشرط والجزاء، نحو: من يكرمني أكرمه.

وتكون موصوفة كقول الشاعر[1]: [الرمل]

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا صَدْرَهُ   قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطَعْ

أي: رُبَّ إنسان.

وتكون للاستفهام، نحو: ﴿مِنْ عِنْدِكَ﴾ [النساء: ٧٨]، و ﴿مَنْ فَعَلَ هَذَا بِآلِهَتِنَا﴾ [الأنبياء: ٥٩]، وتقع على الواحد والاثنين والجمع، والمذكر والمؤنث، ولفظها مفرد مذكر، ويحمل الضمير الراجع إليه تارة على لفظه، وتارة على معناه، وفي القرآن: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ﴾ [محمد: ١٦]، وقال: ﴿فَمَنِ اتَّقَى وَأَصْلَحَ فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الأعراف: ٣٥]، ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا﴾ [الأحزاب: ٣١].

بتذكير أول الفعل، وتأنيث الثاني، وهي مختصة في جميع وجوهها بالعقلاء لا يتناول غيرهم.

---

(١) **قائله**: سويد بن أبي كاهل اليشكري، من قصيدة طويلة وردت في المفضليات ص ١٩٨.

والشاهد فيه: وقوع (مَنْ) نكرة لدخول (رُبَّ) عليها.

وقال البغدادي في الخزانة: جملة (أنضجت) في موضع جر على أنها صفة لـ(من) لأنها نكرة بمعنى إنسان بدليل دخول رب عليها. وأورده صاحب الكشاف عند قوله تعالى: (إن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبداً) على أن من فيها نكرةٌ موصوفة بالظرف؛ لأنها وقعت بعد كل كوقوعها بعد رب في البيت. قال ابن هشام في المغني: زعم الكسائي أن (من) لا تكون نكرةً إلا في موضع يخص النكرات. ورد بقوله: فكفى بنا فضلا على من غيرنا.

انظر: الأمالي الشجرية ١٦٩/٢ والمرتجل ٣٠٧ وشرح المفصل ١١/٤ ومغني اللبيب ص ٤٣٢ والهمع ٩٢/١ والأشموني ١٥٤/١ والخزانة ١٢٣/٦.

فصل

و(أي) كمن في جميع وجوهها.

تقول في الاستفهام: أيهم حضروا، قوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾ [النمل:٣٨]، وفي الشرط والجزاء: أيُّهم يأتني أكرمه.

وفي الموصولة: عرفت أيهم أفضل، وهي في هذا الوجه مبنية على الضم عند سيبويه إذا جاءت صلتها ناقصة كما رأيت؛ لأن التقدير: أيهم هو أفضل، وفي القرآن: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩]، وأنشد أبو عمرو[1]: [المتقارب]

إذا ما أتيت بني مالك فسَلِّم على أيُّهم أفْضَلُ

فإذا جاءت صلتها كاملة فالإعراب، تقول: عرفت أيُّهُم هو أفضل بالنصب، والموصوفة هي التي في: يأيها الرجل، وقد مر حكمها في باب الإضافة.

---

(١) **قائله**: غسان بن وعلة بن مرة بن عباد أحد شعراء المخضرمين.

الشرح: "أيهم أفضل" يريد: الذين هو أفضل منهم.

الشاهد: في "أي" فإنها موصولة مبنية على الضم لأنها مضافة محذوف صدر صلتها وغير الموصولة لا تبنى ولا يصلح هنا.

انظر: الأشموني ٧٧١، وابن عقيل ١/ ٩٢، وابن هشام ١/ ١٠٨، وأيضا ذكره في مغني اللبيب ٧٢/١، وذكره ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٧٣، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٨٤، والشاهد ٤٣٠ في خزانة الأدب، وابن الناظم ص٣٨، والإنصاف ٢/ ٤٢٣.

فصل في أسماء الأفعال

منها: رُويدًا زيدا؛ أي: أَمْهِلهُ.

ويقع صفة، نحو: ساروا سيرًا رويدًا، وفي القرآن: ﴿أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا﴾ [الطارق:١٧]، التقدير: أمهلوا إمهالا رويدًا.

قال الشاعر[1]: [البسيط]

مَهْلا بني عَمِّنا عَنْ نَحْتِ أَثْلَتِنَا ... سِيرُوا رُوَيْداً كما كُنْتُمْ تَسِيرُونَا

أي: سيروا سيرًا رويدًا.

ومنها: هَلُمَّ زيدا؛ أي: أحضره وقربه.

وفي القرآن: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ﴾ [الأنعام: ١٥٠]، ويكون (هلمَّ) بمعنى: تعال.

وفي القرآن: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨] لا يثنى ولا يجمع، وعند بعضهم: يثنى ويجمع ويؤنث، فيقولون: هَلُمَّ، هَلُمَّا، هَلُمُّوا، هَلُمِّي، هَلُمْنَ.

ومنها: هاتِ الشيء؛ أي: أعطيه.

وفي القرآن: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١١١].

ومنها (ها) بمعنى: خذ، ويلحقها الكاف، فيقال: هاك.

ويثنى ويجمع ويؤنث، فيقال: هاكما، هاكم، هاكن.

وتوضع الهمزة موضع الكاف، فيقال: هاء، هاؤما، هاؤُم، هاؤنَّ.

وفي القرآن: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩].

ومنها: حَيَّهَل، نحو: حَيَّهل الثريد؛ أي: آتيه.

وفيه لغات: حيهلْ بالوقف، وحيهلَ بالبناء على الفتح، وحيهلا بالتنوين، وحيهلا بالألف.

---

(١) انظر: الحماسة ١/٣٨، والكامل في اللغة ٢/١٩٨، وتاج العروس (أثل) ٢٧ ٤٣١.

وقال المُناوِيّ في التَّوْقِيف: نَحَتَ أَثْلَةَ فُلان: إذا اغْتابَهُ ونَقَصَه، وهو لا تُنْحَتُ أَثْلَته، أي لا عَيبَ فيهِ ولا نَقْص. والأَثْلَةُ: قُربَ المَدِينَة على ساكِنِها أفضَلُ الصَّلاةِ والسَّلامِ.

ويقال: حيهلا بزيد، وفي الحديث قول ابن مسعود[١]: (**إذا ذُكِرَ الصَّالحونَ فحيهلا بعمر**).

ويستعمل (حَيَّ) وحده بمعنى: أسرع، ومنه قول المؤذن: حَيَّ على الصلاة.

ومنها: (بَلْهَ) نحو: بَلْهَ زيدًا؛ أي: دعه، ويقال: بَلْه زيد، بالإضافة كما قيل: ترك زيد، قال الشاعر[٢]: [الطويل]

تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا ... بَلْهَ الأكُفَّ كأنَّها لمْ تُخْلَقِ

رُوِيَ منصوبًا ومجرورًا.

ومنها: (تَراكِ)؛ أي: أَتْرُك، ومَناعِ؛ أي: أَمْنَع، ونظارِ؛ أي: أَنْظُر، ونَزالِ؛ أي: أَنْزِل، قال الشاعر[٣]: [الكامل]

فَدعوا نَزالِ وَكُنتَ أَوَّلَ نازِلٍ ... وَعَلامَ أَركَبُهُ إِذا لَم أَنزِلِ

ومنها: (صَهْ)؛ أي: اسكت، و(مَهْ)؛ أي: أكنف، و(أيهِ)؛ أي: حَدِّثْ، ويلحقها التنوين للتنكير، فيقال: صه، ومه، وإيه.

ومنها: (قَدْكَ، وقَطْكَ)؛ أي: اكتف، وقَدْني، وقَطْي؛ أي: حَسْبي.

ومنها (هَيْتَ)؛ أي: أسرع، قال الله: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣].

---

(١) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (١/٢٦٨، رقم ٣٥٣).

(٢) **قائله:** هو كعب بن مالك الأنصاري يصف السيوف.

اللغة: "تذر" تترك وتدع "الجماجم" -جمع جمجمة- وهي عظام الرأس "بله الأكف" أي: اتركها ولا تذكرها في كلامك لأنها طائحة لا محالة.

الشاهد: قوله: "بله الأكف" حيث استعمل بله اسم فعل أمر ونصب ما بعده على أنه مفعول به.

انظر: الأشموني ٤٨٨/ ٢، وابن هشام في الشذور ص٤١٤، وفي المغني ١٠٥/ ١، وشرح المفصل ٤٧/ ٤، والشاهد ٤٥٦ في الخزانة.

(٣) **قائله:** ربيعة بن مقروم الضبي.

المعنى: أنهم تنادوا عند الحرب وقالوا نزال، فكنت أول النازلين، ولأي شيء أركب فرسي إذا لم أنزل عند دعائي للنزال.

انظر: ديوان الحماسة ١/١٤، والأصول في النحو ١/٤٥٥، والإنصاف ٢/٥٦٣.

وكذلك: هَيْكَ، وهَيَّكَ، وهَيَّاكَ؛ أي: أسرع فيما أنت فيه.

قال الشاعر[١]: [الرجز]

فَقَد دَجــــــا اللَيلُ فَهَيّا هَيَّا

ومنها: (**إليك**)؛ أي: تنحَّ، يقال: إليك عني.

ومنها: (**دَعْ**)؛ أي: انتَعِشْ واثبُتْ، يقال: دَعًا لك.

ومنها: (**أمين وآمين**) بمعنى: استَجِبْ بالمد والقصر.

ومنها: (**هيهات**) بمعنى: بَعُدَ، وفي القرآن: ﴿هَيْهَــاتَ هَيْهَــاتَ لِمَــا تُوعَــدُونَ﴾ [المؤمنون:٣٦].

ومنها: (**شَتَّان**) زيد وعمرو؛ أي: افترقا وتباينا، وقد يقال: شَتَّان ما بينهما.

ومنها: (**سرعان**)؛ أي: سرع، يقال: سرعان ذا إهالةٍ وإهالــةً تميــز، ووشــكان ذا خروجًا؛ أي: قَرُبَ.

ومنها: (**أُفٌّ**)، بمعنى: أتضجر، وفي القرآن: ﴿فَلا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌّ﴾ [الإسراء: ٢٣].

وينوَّن، فيقال: أفٌّ لك، وأوه بمعنى: أتوجَّعُ.

ومنها: (**دونك**) زيدا؛ أي: خذه، وعندك زيدا؛ أي: أمسكه ولا تخله، وعليك زيدا؛ أي: الزمه، وفي القرآن: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]؛ أي: الزموا صلاحها، وعليَّ زيدا؛ أي: أحضره، ويقال: عَلَيَّ به بمعنى: آتني به.

ومنها: (**حذرك**) زيدا، وحذارك؛ أي: احذروه.

ومنها: (**مكانك**)؛ أي: لا تبرح، وفي القرآن: ﴿ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ﴾ [يونس: ٢٨]؛ أي: لا تبرحوا حتى تنظروا ما يُفْعَلُ بكم.

ومنها: (**أمامك**): إذا حذرته شيئًا من بين يديه؛ أي: انظر، أو أورثه أن يتقدم.

ومنها: (**وراءك**): إذا بصرته شيئا؛ أي: انظر إلى خلقك.

---

(١) هذا الرجز ينسب لابن ميادة في الخزانة ٤/ ٦٠، واللسان (جلذ)، ولم ينسب في كتاب سيبويه ١/ ٢٨.

فصل

يقال: (**إيهًا**) في الكف، و (**ويهًا**) في الإغراء، و (**واهًا**) في التعجب، ويقال: واهًا ما أطيبه.

ويقول المتندم والمتعجب: وَيْ، نحو: وَيْمَا أغفله، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢].

ويقال عند رد المحتاج: (مِضٌّ)، وهو الإنكار باللسان، قال الشاعر[1]: [الرجز]

سألتها الوصل فقالت مِضٌّ ... وحرَّكَتْ لي رأسها بالنَّغْض

ويقال عند الإعجاب: بخٍ، وعند التكرار: أخٍ، قال الشاعر[2]: [المتقارب]

رَوَافِدُهُ أعظم الرَّافِدَاتِ ... بَخٍ لَكَ بَخٌّ لِبَحْرٍ خِضَمّْ

قال العجاج[3]: [الرجز]

فانْثَنَتِ الرِّجْلُ فصَارَتْ فَخَّا ... وصارَ وَصْلُ الغَانِيَاتِ أَخّا

بالكسر والفتح.

---

(١) قال الليث: المِضُّ: أن يقول الإنسان بطرف لسانه شبه " لا "، وهو " هيج " بالفارسية.

وقال الفراء: مِضٌّ كقول القائل: " لا " يقولها بأضراسه، فيقال: ما علّمك أهلك إلا مِضّ ومِضّ، وبعضهم يقول: إلا مضًّا، يُوقع الفعل عليها.

انظر: تهذيب اللغة (ضرس) ١٤٤/٤، والمفصل ٢٠٦/١.

(٢) لم أقف على قائله، انظر: خزانة الأدب ٣٨٦/٦، والمخصص ١٩.

(٣) نسبه بعضهم للعجاج، والأشهر أنه لامرأة من العرب قالته لزوجها بعد أن كبر. ورد عليها زوجها برجز آخر، والقصة في خزانة الأدب.

انظر: الخزانة ٣٨٨/٦، والمفصل ٢٠٧/١.

فصل في الظروف[1]

منها: الغايات[2]، نحو: قبل، وفوق، وبعد، وتحت، وقدام، وأمام، ووراء، وخلف، وأسفل، ودون، ومن عل.

ويقال: ابدأ بهذا أول، وأصل هذه الأسماء أن يكون مضافة، نحو: قبل ذلك، وبعده، فقطع عنها ما تضاف إليه فصِرْنَ حدودًا يُنْتَهَى إليها، فلهذا سُمِّيت غايات، وإنما تكون كذلك إذا كان المضاف إليه المحذوف منويا في الكلام، فإن لم يُنْوَ كانت معربة، نحو: قبل وبعد، وفوق وتحت[3].

---

(١) قال أبو علي الفارسي: الظروفُ مِنَ المكانِ ليست كالظروفِ مِنَ الزمانِ في أن جميعَ الأفعالِ تتعدى إِلَى جميع ضروبها، وَإِنَّمَا يتعدى الْفِعْلُ الَّذِي لا يَتَعَدَّى إِلَى مَا كَانَ مِنْهَا مُبْهَمًا، ومعنى المبهمِ أَنْ لا تكونَ لَهَا نهاية معروفة ولا حدودٌ محصورةٌ، فمن ذَلِكَ الجهاتُ السِّتُّ، فَأَمَّا مَا لم يكن منهم مُبهمًا فإن الْفِعْلَ الَّذِي لا يَتَعَدَّى إِلَيْه، كَمَا لا يَتَعَدَّى إِلَى غيرِ ذَلِكَ من أَسْمَاء الأشخاصِ المؤقتة، تقولُ: قُمتُ أَمَامَكَ، وسرتُ وَرَاءَكَ، وَخَلْفَكَ، وَيَمِينَكَ، وَيَسْرَتَكَ، وَشَامَةَ زَيْدٍ، وَكَذَلِكَ عِنْدَ؛ لأَنَّهَا أَشَدُّ إيهامًا من خلف وَبَابه.

وأما مَا كَانَ مِنَ الأماكنِ مخصوصًا، فإن الْفِعْلَ الَّذِي لا يَتَعَدَّى إِلَيْه، لا تقولُ: أقمتُ بَغْدَاد، وَلا قعدتُ السوقَ، ولا قمتُ المسجدَ؛ لأنَّ هَذِهِ الأماكنَ مخصوصةٌ كزيدٍ وعمرٍو، وينفصلُ بعضها من بعض بصورٍ وَخُلُقٍ، فَهِيَ فِي ذَلِكَ كالأناسي ونحوهم مِنَ الْجُثَثِ المخصوصة، فَكَمَا لا يتعدَّى الْفِعْلُ الَّذِي لا يتعدى إِلَى الأناسي، كَذَلِكَ لا يتعدى إِلَى مَا كَانَ مِنَ الأماكنِ بمعناهم فِي الاختصاصِ. [المقتصد: ٢/٢٠]

(٢) الغاية اسمٌ إضافيٌّ اقْتُضِبَ عنه المضاف إليه، ونُوِيَ فيه، وبُنِيَ على الضمِّ، فإنَّه يُسمَّى غاية، وذلك مثل: (قَبْلُ وبَعْدُ) في قوله: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، فإنَّهما اسمان إضافيَّان، وقد اقتُضِبَ عنهما المضاف إليه، ونُوِيَ فيهما، وبُنِيَا على الضَّمِّ، أمَّا أنَّهما اسمان فظاهرٌ، وأما أنَّهما إضافيَّان فكذلك؛ لأنَّ القَبْلِيَّة والبَعْدِيَّة لا بُدَّ وأن تكون بالإضافة إلى شيء، وأما أنَّه نُوِيَ فيهما فكذلك؛ لأن المُراد به: من قَبْلِ الأشياء ومن بعدها، وأمَّا بناؤُهما على الضَّمِّ فظاهرٌ. [التخمير ١/٤٧٤]

(٣) ما الفرق بيْن ما إذا نُوِيَ المضاف إليه فيها، وبين ما إذا لم يُنْوَ، لأنظر هل نُوِيَ المضاف إليه هاهنا أم لا؟ إنَّه إذا قيل: جئتُ قَبلُ، فمعناه: في الزمان المُتقدِّم على هذا الزمان، وإذا قلت: جئت قبلا، فمعنا: في زمانٍ من الأزمنة المُتقدِّمة على هذا الزَّمان. [التخمير ١/٤٧٤]

كما قال الشاعر(١): [الوافر]

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلا أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الفُرَاتِ

وقرئ(٢): (لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ) [الروم: ٤](٣).

فصل

وشبه (حَيْثَ) بالغايات لملازمتها الإضافة، ولا يضاف إلا إلى الجملة، كقولك: اجلس حيثُ زيدٌ جالسٌ، وفي القرآن: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:١٨٢].

وقد أضيف إلى المفرد في قوله(٤): [الرجز]

---

(١) قال العيني: قائله عبد الله بن يعرب، والصواب أنه ليزيد بن الصعق.

الشرح: "ساغ لي الشراب" حلا ولان وسهل مروره في الحلق، "أغص" مضارع من الغصص وهو في الأصل انحباس الطعام في المريء ووقوفه في الحلق، واستعمل ههنا في موضع الشرق، "الماء الحميم" هو الذي تشتهيه النفس، وفي غير هذا الموضع يطلق على الماء الحار، ويروى: الماء الفرات.

المعنى: لما أدركت ثأري هدأت نفسي وطاب خاطري، وكنت قبل ذلك أتألم من أسهل الأشياء وألذها.

الشاهد: في "قبلا"، حيث أعرب منونا؛ لأنه قطع عن الإضافة لفظا ومعنى.

انظر: ابن الناظم ص١٣٦، وابن عقيل ٢/ ٥٦، والأشموني ٢/ ٣٢٢، والشاطبي، وابن هشام ٢/٢١٣، والمكودي ص٩١، والسيوطي في الهمع ١/ ٢١٠، وابن يعيش ٤/ ٨٨، والشاهد رقم ٦٩ من الخزانة.

(٢) حكى الكسائي عن بعض بني أسد: (لله الأمر من قبل ومن بعد) الأول مخفوض منون، والثاني مضموم بلا تنوين، وحكى الفراء: (من قبل ومن بعد) مخفوضين بغير تنوين. [إعراب القرآن للنحّاس: ٣/١٨٠]

(٣) قال الخوارزمي في التخمير ١/٤٧٥: فَإِنْ سَأَلْتَ: فهل يَحسُنُ هذا المعنى في قوله تعالى: (لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ)، على قراءة من قرأه نكرة مُنوَّنَةً؟

أَجَبْتُ: نعم؛ لأنَّ ذلك الزمان المنكّر هو ذلك الزمان الواقع قبلَ وُجُودِ الأشياء وبعد الأزل؛ لأن ذلك الزمان كأنَّه جُزءٌ من الأزمنة التي فيها قيامُ أمر الله تعالى.

(٤) لم أقف على قائله.

والشّاهد فيه: إضافة (حيث) إلى المفرَد؛ وهذا نادرٌ عند جمهور النُّحاة، وأجازه الكسائيّ.

أَمَا تَرَى حيثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا ... نَجْمًا يُضِيء كالشِّهابِ سَاطعًا

أي: مكان سهيلٍ، وروى ابن الأعرابي بيتًا آخر(١): [الطويل]

ونحن قتلنا بالحجاز معقلا ... وقد كان منَّا حِيثُ لي العمائم

ويتصل به (ما)، فيصير للمحازاة، نحو: حيثما تَكُنْ أَكُنْ.

فصل

ومنها: (مُنْذُ) إذا كان اسما، وله معنيان:

أحدهما: أول المدة، كقولك: ما رأيته مُنْذُ يوم الجمعة؛ أي: أول المدة التي انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة.

والثاني: جميع المدة، نحو: ما رأيته منذ يومان؛ أي: مدة انتفاء الرؤية يومان جميعًا.

وكذلك: (مُذْ)، وهي في الأصل: مُنْذُ، حُذِفَ النون منه.

فصل

ومنها: (لَدَى)، ومعناه معنى: عِندَ، نحو: ﴿هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [ق: ٢٣]، إلا أن بينهما فرقًا، وهو أنك إذا قلت: عندك كذا فالمراد به: أنه في مِلكِكَ سواء حضرك أو غائب عنك.

وقوله: (لَدَيَّ)، كذا لا يكون إلا لما حضرك، وتقول: لَدُنْ، ولَدى، ولدًا، حكمها أن تكون مضافة، نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦].

وقد نصبت بها العرب: (غُدوَةً) تشبيهًا لنونها بالتنوين في نحو: عندي رطلٌ زيتًا، لما رأوها تُنزَع عنها وتُثبَتُ، كقول الشاعر(٢): [الطويل]

لَدن غُدوةً حتَّى ألاذَ بِخُفِّها ... بَقِيَّة مَنقُوصٍ من الظِّلِّ قَالِصُ

=

انظر: إيضاح الشّعر ٢٠٧، وشرح المفصّل ٤/٩٠، وشرح الكافية الشّافية ٢/٩٣٧، والمغني ١٧٨، وابن عقيل ٢/٥٤، والمقاصد النّحويّة ٣/٣٨٤، والهمع ٣/٢٠٦، وشرح شواهد المغني ١/٣٩٠، والأشمونيّ ٢/٢٥٤، والخزانة٧/٣.

(١) انظر: الخزانة ٦/٥٠٦.

(٢) انظر: المفصل ١/٢١٥، والتخمير ١/١٧٢.

يعني: سار من الغداة إلى الظهر.

فصل

ومنها: (**إِذْ، وإِذَا**)؛ فـ (إِذْ) لِمَا مَضَى من الزمان، و(إِذَا) لما يستقبل منه، وهما مضافتان أبدًا، إلا أن (إذ) يضاف إلى الجملة الفعلية، وإلى الجملة الأسمية، نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ وَإِذْ أَنْتُمْ أَجِنَّةٌ﴾ [النجم: ٣٢].

و(**إذا**) لا يُضافُ إلا إلى الجملة الفعلية، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴿١﴾ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾ [الليل: ١ - ٢].

وفي (**إذا**) معنى المجازاة، قال تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا﴾ [النور: ٦١]، قال الشاعر(١): [البسيط]

نَارًا إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقِدِ

ولهذا لم يضف إلا إلى الجملة الفعلية.

وأما (**إذ**) فإنه لا يجاري بها إلا إذا وصلت بـ (ما)، كقول العباس بن مرداس(٢): [الكامل]

---

(١) **قائله:** الفرزدق، وانظر: الديوان ٢١٦/١.

الشاهد فيه: من حيث إن قوله تقد، فعل مضارع مجزوم والكسرة للروي، وهكذا أورده سيبويه ٤٣٤/١ ويرويه بعضهم: إذا ما خبت نيرانهم...والصواب ما هنا.

(٢) **العَبَّاسِ بنِ مِرداسٍ:** (١٨ هـ / ٦٣٩ م): هو العباس بن مرداس بن أبي عامر السُلَمي، من مُضَر، أبو الهيثم. شاعر فارس، من سادات قومه، أمُّه الخنساء الشاعرة. أدرك الجاهلية والإسلام، وأسلم قُبيل فتح مكة، وكان من المؤلفة قلوبهم ويُدعى فارس العُبَيْد، وهو فرسه، وكان بدوياً قحاً، لم يسكن مكة ولا المدينة وإذا حضر الغزو مع النبي صلى الله عليه وسلم، لم يلبث بعده أن يعود إلى منازل قومه وكان يترل في بادية البصرة وبيته في عقيقها، وهو واد مما يلي سفوان، وأكثر من زيارة البصرة، وقيل: قدم دمشق وابتنى بها داراً. وكان ممن ذمّ الخمر وحرّمها في الجاهلية. مات في خلافة عمر.

والعباس: اسم منقول من الرجل الكثير العبوس، وكذلك مرداس منقول، لأن المرداس الحجر، والمردس الذي يردس به، أي يرمى به، ويصدم، ويلقى به في البئر، ليتحفص به الماء.

والأبيات من أبيات وجهها إلى النبي صلى الله عليه وسلم تحدث فيها عن غزوة حنين ويذكر مواقفه وبلاءة هو وقومه في هذه الغزوة.

إذ ما دخلت على الرَّسُولِ فقُلْ لـهُ   حَقّاً عليـكَ إذا اطْمَـأَنَّ المَجْلِـسُ
يا خيرَ مَن رَكِبَ المَطِيّ ومَنْ مَشَى   فوقَ التُّـرابِ إذا تُعَـدُّ الأنْفُـسُ
بك أسلمَ الطاغوت واتُّبِعَ الهـدى   وبك انجلَى عنا الظـلام الحِنْـدِسُ

وقد يقعان للمفاجأة، كقولك: بينا زيد قائم إذ رأى عمرا، وبينما نحن بمكان فلان إذ فلان قد طلع علينا، وخرجت فإذا زيد في الباب، وفي القرآن: ﴿أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُـمْ مُبْلِسُونَ﴾ [الأنعام: ٤٤]، وقال الشاعر[1]: [الطويل]

وَكُنْتُ أُرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَـيِّدًا   إِذَا أَنَّـهُ عَبْـدُ القَفَـا واللَّهَـازِمِ

ويجاب الشرط بـ (إذا) كما يجاب بالفاء، وفي القرآن: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَـيِّئَةٌ بِمَـا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].

=

انظر: خزانة الأدب ٩/٣١، والكامل في اللغة ١/٧٦، والكتاب لسيبويه ١/١٨٨.

(١) هو من شواهد سيبويه التي لم ينسبوها، وقال سيبويه قبل أن ينشده ج١ ص٢٧٤: "وسمعت رجلا عن العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به". ا. هـ.

الشرح: "اللهازم" جمع لهزمة -بكسر اللام والزاي- وهو طرف الحلق، ويقال هي عظم ناتئ تحت الأذن و"عبد القفا واللهازم" كناية عن الخسة والدناءة والذلة وذلك لأن القفا موضع الصفع، واللهزمة موضع اللكز.

المعنى: كنت أظن زيدا سيدا كما قيل، فإذا هو يتبين لي من أمره أنه ذليل خسيس.

الإعراب: "كنت" فعل ماض ناقص والتاء اسمه، "أُرى" بزنة المبني للمجهول ومعناه أظـن فعـل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه، "زيدا" مفعوله الأول، "سيدا" مفعول ثان وجملة أرى في محل نصب خبر كان، "إذا" فجائية، "أنه" حرف توكيد ونصب والهاء اسمه، "عبد" خبره ،"القفا" مضـاف إليـه واللهازم معطوف عليه.

الشاهد: في "إذا أنه" حيث جاز في همزة "أن" الوجهان. فأما الفتح فعلى تقديرها مـع معموليهـا بالمفرد وإن كان المفرد محتاجا إلى مفرد آخر لتتم بها جملة على الراجح، وأما الكسر فلتقـديرها مـع معموليها جملة وهي في ابتدائها.

انظر: ابن الناظم ص٦٧، وابن عقيل ١/ ٢٠٤، وابـن هشـام ١/ ٢٤٣، والمكـودي ص٤٠، والأشموني ١/ ١٢٨، وابن يعيش في شرح المفصل ٤/ ٩٧، والشاهد رقـم ٨٤٦ في خزانـة الأدب، وسيبويه ج١ ص٤٧٢، والخصائص ٢/ ٣٩٩.

فصل

ومنها (الآن)، وهو للزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم، وهو آخر ما مضى من الوقت وأول ما يأتي منه، قال الله تعالى: ﴿ءَالآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [يونس: ٩١]، وقد وقعت في أول أحوالها بالألف واللام، فخالفت نظائرها وهو علة بنائها.

و**(متى)** وهو سؤال عن الزمان، نحو: متى كان كذا، ومتى هذا الوعد.

و**(أين)**، وهو سؤال عن المكان، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦].

ويتضمنان معنى الشرط والجزاء، نحو: متى فأتني أكرمك، وأين تجلس أجلس، ويتصل بهما (ما) المزيدة، نحو: متى خرجتَ خرجتُ، وأينما خرجتُ خرجتَ، وقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨].

و**(أيان)** بمعنى: متى، نحو: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [الأعراف:١٨٧].

و**(لَمَّا)**، نحو: لما دعاني أجَبْتُه بمعنى: حين، وهي لوقوع الثانية من الجملة عند وقوع الأول، قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾ [هود: ٥٨].

فصل

ومنها: (أمس)، وهو متضمنة معنى لام التعريف مبنية على الكسر عند الحجازيين، وبنو تميم يعربونها ويمنعونها الصرف للعملية والعدل عن الألف واللام، فيقولون: ذهب أمس بما فيه، وما رأيته مذ أمس.

قال الشاعر[1]: [الرجز]

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا   عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا

---

(١) من مشطور الرّجز، وينسب للعجّاج.

و(السّعالي) جمع سعلاة: أُنثى الغول، أو ساحرة الجن.

والشّاهدُ فيها: إعراب (أمس) إعرابَ ما لا ينصرف؛ فهو مجرورٌ بـ(مُذْ)، وعلامة جرِّه الفتحة.

انظر: نوادر أبي زيد ٥٧، وشرح الملحة ٣٦٦، وأسرار العربيّة ٣٢، وشرح المفصّل ١٠٧/٤، وشرح الشّذور ٩٧، والمساعد ٥٢٠/١.

فصل

ومنها: (**كيف**)[١]، ومعناها: السؤال عن الحال، نحو: كيف زيد؛ أي: على أي حال، وكذلك (أنّى)، أو معناه معنى كيف، قال الله تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة:٢٢٣].

و(**قَطُّ**)، وهو للزمان المُضي على سبيل الاستغراق، نحو: ما رأيته قطُّ، كما تقول: ما رأيته البتة.

و(**عَوْضُ**) لزمان الاستقبال، نحو: لا أفعلُه عوضُ، كما تقول: لا أفعله أبدًا؛ ولا يستعملان إلا في وضع النفي، قال الشاعر[٢]: [الطويل]

رَضيعَي لِبانٍ ثَديَ أُمٍّ تقاسما ... بِأَسحَمَ داجٍ عَوضُ لا نَتَفَرَّقا

---

(١) قال الخوارزمي في التخمير ١/١٧٩: الذي يدلُّ على أنَّ (كيف) اسم حكاية؛ قطرب عن بعض العرب: (على كيف تَبيعُ الأحْمَرَيْن): وهُمَا اللَّحمُ والخَمْرُ، ومنه: (أهلكَ الرَّجُلَ الأحْمَرَان)، و(كيف) تُنظِّمُ الأحوال كلّها، كما أن (أين) تُنظِّمُ الأماكن كلّها، كما أنّه لا يُجازَى بكيف إلا عند ابن كيسان. قال أبو سعيد السيرافي: أما ابن كيسان فعدَّها من الشُّروط.

وجه ابن كيسان: القياس، ولذلك جاز لك أن تقول: كيف تكون أكونُ، وَجْهُ سائر النحويين ما ذكرنا، من أنَّ السؤال عن حال الشيء ليس له رُتب ليترتَّب عليه في الخارج فِعلٌ، بخلاف السؤال عن المكان، فإنّه له رُتب ليترتَّب عليه في الخارج فِعلٌ.

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ١/ ٢٧٥، وأدب الكاتب ١/ ٢٦٦، والأغاني ٥/٧٩، والخصائص ١/٢٦٥، وشرح المفصل ٤/١٠٧-١٠٨، ومغني اللبيب ٢٧٦،٢٠٠، وخزانة الأدب ٧/١٢٦، والدرر ٣/١٣٣، وبلا نسبة في الإنصاف ١/٣٧٤.

فصل في المركبات(١)

نحو: أحد عشر، وثلاثة عشر... إلى تسعة عشر.

الأصل: ثلاثة وعشرة، فحذفت الواو، وجعلا اسمًا واحدًا، فبُنِيَ لتضمن معنى الحرف، وهكذا الحكم في هذه المركبات، نحو قولهم: وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ(٢)؛ أي: في فتنة تموج بأهلها، وهو جاري بَيْتَ بَيْتَ؛ أي: ملاصقان، ولقيته كَفَّةَ كَفَّةَ، ووقع بَيْنَ بَيْنَ؛ أي: بَيْنَ هذا وبَيْنَ هذا، وأتيتك صباح مساء، ويوم يوم؛ أي: كُلَّ صباح ومساء، وكل يوم ويوم، وتركوا البلاد حَيْثَ بَيْتَ؛ أي: هباءً منثورًا.

وتفرقوا شغَرَ بغَرَ؛ أي: منتشرين في البلاد هائجين، وشَذَرَ مَذَرَ؛ أي: متفرقين متبذِّرين، قد تضمن الثاني من هذه المركبات معنى الحرف فبُنِيَا معًا.

فصل

وأما نحو: مَعْدِي كرب ففيه وجهان:

أحدهما: التركيب ومنع الصرف، نحو: هذا معد يكرب.

والثاني: الإضافة؛ فإذا أضيف جاز في المضاف إليه الصرف وتركه، نحو: هذا معدي كرب، وكذلك: بعلبك وحضرموت، ونظائرها(٣).

---

(١) قَالَ جَارُ اللهِ: «المُركَّبات: هي على ضربيْن؛ ضربٌ يقتضي تركيبُه أن يُبنى الاسمان معًا، وضربٌ لا يقتضي تركيبه إلا بناء الأول منهما. فمن الضَّرب الأول نحو العَشرةِ مع ما نيَّفَ عليها، وقولُهم: وَقَعُوا في حَيص بَيص، ولقيتُه كَفةً كفةً، وصَحرة بَحرة، وهو جاري بَيْتَ بَيْتَ، ووقع بَيْنَ بَيْنَ، وأتيتُك صبْاح مساءَ، ويومَ يومَ، وتفرَّقُوا شَغَر بَغَر، وشَذَر مَذَر، وخُدع مدع، وتركوا البلاد حَيثُ بَيثُ، وحَاثَ بَاثَ، ومنها الخَازَ بازَ. والضرب الثاني قولهم: أفعلَ ذلك بادِئَ بدِءٍ، وذهبوا أيدي سَبأ، ونحو: معدي كرب، وبعلبك، وقالي قلا».

(٢) (بَيص) أصله: بَوَصَ، فقُلبت الواو ياءً؛ طلبًا للمُشاكلة والازْدِوَاجِ.

(٣) قال الخوارزمي في التخمير ٤٩٨/١: فَإِنْ سَأَلْتَ: فلم مُنِعَ صرف (موت) و(بك)، من حضرموت وبعلبك؟

أَجَبْتُ: لأن ذلك مُؤنَّث، إلا أنه لم يظهر فيه التاء، فهو في تقدير التاء، فكأنَّه حضرموتَه وبعلبكَّه، وموته وبكَّه فيهما التأنيث المُستحكِمُ بالعَلَمِيَّةِ.

فصل في الكنايات[1]

وهي: كَمْ، وكَذا، وكَيْتَ، وذَيْتَ.

(**فكم، وكذا**) كنايتان عن العدد على سبيل الإبهام.

(**وكَيْتَ، وذَيْتَ**) كنايتان عن الحديث والقصة، تقول: كم مالك؟ وكم رجل عندي.

وله كذا درهما، وكان من القصة كَيْتَ وكَيْتَ، ومن الحديث ذَيْتَ وذَيْتَ، ولا يستعمل (ذَيْتَ وكَيْتَ) إلا مكررة.

فصل

و(كم) على وجهين: استفهامية، وخبرية[2].

فالاستفهامية: تنصب الاسم على التمييز مفردا، نحو: كم درهما عندك، ومحلها الرفع على الابتداء؛ أي: أيٌّ عدد من الدراهم حاصلٌ عندك.

وكم رجلا رأيت، محلها النصب على المفعولية؛ أي: أيَّ عددٍ من الرجال رأيت، وعلى كَمْ جِذْعًا بُنِيَ بيتُك، محلها الجَرُّ.

والخبرية: تجر الاسم على الإضافة مفردًا أو مجموعًا، نحو: كم غلامٍ لك؛ أي: كثير من الغلمان لك، وكم رجالٍ عندي، ومحلها الرفع على الابتداء، وكم غلامٍ ملكت، وكم

---

(١) الكنايَةُ: ذِكرُ مُجمل وإرادَة مُفصَّلٍ، وكَمْ: بُنِيَ لجريها مجرى همزة الاستفهام وقد مضى، كذا: بُنِيَ لأنَّه في الأصل اسم إشارةٍ، وأسماء الإشارة مَبنيَّةٌ لجريها مجرى اللام المُعرِّف.

أمَّا تعريف معناه، فقد قال الإمام عبد القاهر الجرجاني - رحمه الله تعالى -: عندي كالعَدَد درهمًا، كيت: كِنايَة عن الجملة، والجملة من حيثُ وهي جملة مَبنيَّة، فكذلك ما فيه معنى الجملة، كم مالُكَ؟ كم: هي الاستفهامية ومُميِّزها محذوفٌ، كم رجل عندي هي الخبرية. [التخمير: ١/٤٩٩]

(٢) اعلم أنَّ الخبر مُقدَّمٌ على الاستفهام، تقول: أفي الدَّارِ زيد وضَربَ عمرو، فالخَبَرُ بحُكمِ تقدُّمها أصابت حُكم المرتبة الأولَى، وهو خبر المُميِّز المجموع.

ثم الإخبارُ عن القليل يكون أيضًا عن الكثير، فأعطيت حُكم المرتبة الثالثة أيضًا، وهو المُميِّز المُفرد، فعلى هذا قولُك: كم رَجُلٍ عندي، أكثر من قولك: رِجالٍ، ولمَّا استولَت الخبريَّة على المرتبَتَيْن، لم يَبقَ للاستفهاميَّة إلا النَّصبُ.

رجالٍ رأيت، ومحلها النصب على المفعولية، وبكم رجلٍ مررت، وعلى كم رجالٍ سلمتُ، ومحلها الجر.

فصل

وقد يُحْذَفُ المميز، ويقال: كم مالك؛ أي: كم درهمًا مالك، وكم دينارًا مالك، وكم غلمانك؛ أي: كم نفسًا غلمانك، وكم سرتَ؛ أي: وكم فرسخًا سرتَ، وكم جاءك فلان؛ أي: كم مرة جاءك.

ويجوز أن يكون (كم) في هذه الوجوه خبرية، فيكون المحذوف مجرورًا.

فصل

ويرجع الضمير إلى (كم) مفردا حملا على اللفظ، ومجموعًا حملا على المعنى، تقول: كم رجلٍ رأيته، وكم رجالٍ رأيتهم، وكم امرأةٍ لقيتها، وكم امرأةٍ لقيتهن، ويقع بعدها (ومن) إذا كانت خبرية، قال الله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٦]، وقال الله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأعراف: ٤].

فصل

و(كَأَيِّنْ)[1] معناها: كم الخبرية، والأكثر أن يستعمل مع (مِنْ)، قال الله تعالى: ﴿فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الحج: ٤٥]، ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ﴾ [آل عمران:١٤٦].

ويقال: كإٍ، وكأي، وكاءٍ، وكَيا.

---

(١) زَعَمُوا أنَّها مُركَّبةٌ من كاف التَّشبيه ومن (أيٍّ)، قيل: الاستفهامية، وحُكِيَتْ فصارت كـ (يَزِيْد) مُسمًّى به، يُحْكَى ويُحكم على مَوْضعِهِ بالإعراب. وقال ابن عصفور: الكَافُ فيها زائـدةٌ لا تتعلَّقُ بشيء. وأجاز ابن خروف أن تكون مركَّبة من كافِ التي هي اسم، ومن (أَيِّن): اسم على وزن فَيْعِل، ولم يُستعمل هذا الاسم مفردًا، بل مُركَّبًا مع كاف التَشبيه، وهو مبني على السكون من حيث استُعْمِلَ في معنى (كَمْ). وقال بعض أصحابنا: ويحتمل أن تكون بَسِيطة. انتهى. وهذا الذي كنت أذهبُ إليه قبل أن أَقِف على قول هذا القائل. و(كَأَيِّن) الذي يظهر من استعمال كلام العرب أنَّها خبريَّة، تدلُّ على التكثير، وتمييزها يَكْثُرُ جَرّه بـ (مِنْ)، قال الله تعالى: (وَكَأَيِّن مِّنْ نَبِيٍّ)، (وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ)، وأخطأ ابن عصفور في قوله: أنَّه يَلْزَمُ تمييزها (مِنْ). [الارتشاف: ١٥١/١]

باب المثنى

هو ما أُلْحِقَ آخره ألف ونون مكسورة في حال الرفع، أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة في حال الجر والنصب، نحو: جاءني رجلان، و ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ﴾ [الحج:١٩]، ورأيت الرجلين، ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠]، ومررت برجلين؛ فيكون الألف والياء علامة لمعنى التثنية، والنون عوضًا من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد، وتسقط النون عند الإضافة، نحو: غلاما زيد، و﴿إِنَّا رَسُولا رَبِّكَ﴾ [طه: ٤٧]، وليست ثوبي عمرو.

وكذلك الألف إذا لاقاها ساكن، تقول: غلاما الحسين، وثوبا ابنك، بسقوط ألف التثنية في اللفظ، وهي ثابتة في الخط، فيحرك الياء بالكسر، نحو: غلامي الرجل، وثوبي ابنك.

فصل

والاسم إذا كان في آخره ألف نُظِر، فإن كان ثلاثيًا رُدّت ألفه في التثنية إلى أصلها وهو الواو، والياء، كقولك: قفوانِ، وعصوان، وفتيان، ورحيان، وإذا كان زائدا على ثلاثة أحرف نحو: أَعْشَى، وحُبْلَى، وحُبَارى، ومصطفى، فإن ألفه لا تقلب إلا ياء، فيقال: أعْشيانِ، وحُبليانِ، وحُبارِيانِ، ومصطفيان.

فصل

وإذا كان في آخره همزه نُظِرْ؛ فإن كانت منقلبة عن ألف التأنيث، كحمراء، وصحراء، قُلِبَتْ واو، نحو: حمراوان، وصحراوان.

وإن لم يكن كذلك لم تُقْلَبُ، تقول في: قراءٍ، ورداءٍ، وحرباءٍ: قرآن، وردآان، وحرباآن، وكذلك الحكم في نظائرها.

فصل: وما كان آخره محذوفًا كأخ، وأب، ودم، ويد؛ فإنه يرد إلى الأصل في التثنية، ولا يرد أيضا في بعض، تقول: أخوان، وأبوان، ودمان، ويذان، وقد جاء: يديان، ودميان.

فصل: ويجعل الاثنان على لفظ الجميع، كقولك: ما أحسن رؤسهما، وما أعظم بطونهما، قال الله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤].

وهذا إنما يكون في الأشياء المتصلة؛ لأنه لا يلتبس على السامع لكون المضاف إليه مثنى، وفي المنفصل يلتبس فالمنفصلة فإنك تقول فيها: ما أحسن فرسيهما وداريهما.

فصل

وقد يُثَنَّى الجمع على تأويل الجماعتين والفرقتين، فيقال[1]: [الطويل]

لنا إبــــلان [فيهما ما عَلِمتُمُ]

وفي الحديث: " **مَثَلُ المنافقِ كمَثَل الشاة العَائِرة[2] بين الغَنَمَيْن** "[3].

قال الشاعر[4]: [البسيط]

لأصْبحَ الحيُّ أوبَـادًا ولم يَجِـدُوا   عند التَّفـرُّقِ في الهَيْجـا جِمَـالَيْنِ

---

(١) منسوب لشاعر إسلامي اسمه شعبة بن نمير، وقال بعضهم: إنه بيت مفرد، وأورد آخرون معه بعض الأبيات.

انظر: خزانة الأدب ٥٣٠/٧، والمحكم والمحيط الأعظم ٦٧/٧، واللسان (نكب) ٧٧٠/١.

(٢) "العائرة": أى المترددة الحائرة.

(٣) أخرجه مسلم (٢١٤٦/٤، رقم ٢٧٨٤)، والنسائى (١٢٤/٨، رقم ٥٠٣٧)، وأحمد (١٤٣/٢، رقم ٦٢٩٨).

(٤) **قائله**: عمرو بن عداء الكلبي، وكان معاوية بن أبي سفيان أرسل ابن أخيه: عمرو بن عقبة بن أبي سفيان ساعيا على صدقات بني كلب فأخذ منهم أكثر مما يلزمهم.

انظر: خزانة الأدب ٥٤٤/٧، واساس البلاغة ٨/٢، وشرح الرضي على الكافية ٣٦٣/٣.

باب المجموع

وهو على وجهين:

مُصَحَّح: وهو ما صح فيه بناء واحده.

ومُكَسَّر: وهو ما كسر فيه بناء الواحد.

فالأول: ما أُلْحِقَتْ آخره واو، ونون مفتوحة في حال الرفع، أو ياء مكسورة ما قبلها، ونون مفتوحة في حال الجر والنصب، نحو: جاءني مسلمون وهم مؤمنون، ورأيت مسلمين وكانوا مؤمنين، ومررت مسلمين، ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨].

فتكون الواو، والياء علامة لمعنى الجمع والنون عوض من الحركة والتنوين كما في التثنية.

وهذا الجمع للمذكر، ويختص بأولي العلم في أسمائهم وصفاتهم، نحو: الزيدون والمسلمون، وأما ما جاء في نحو: ثِبونَ، وقِلونَ، وسِنونَ، ومِيُونَ، فقد قالوا في التأويل: أن الواو، والنون في هذه الأسماء عوض من اللام المحذوفة منها، وكذلك: أرضون، وحرون، وأوزن، والواو والنون فيها عوض من التاء المقدرة في الواحدة فتخصيصهم هذه الأسماء بالواو والنون تعويض لهما مما حذف منها.

فصل

وتسقط النون عند الإضافة، نحو: هؤلاء صَالِحُو قومك، ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ﴾ [السجدة: ١٢] ورأيت صالحي قومك: ﴿مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٣]، وكذلك الواو والياء تسقطان عند ملاقاة الساكن، نحو: هؤلاء صالحوا القوم.. و ﴿أَنَّهُمْ مُلاقُو اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ومررت بصالحي القوم، والمقيمي الصلاة.

فصل

قد يجعل إعراب الجمع بالياء والنون، في النون إعراب المفرد، وتكون (الياء) حينئذ لازمة له في الأحوال كلها، قالوا: أتت عليه سنين، قال الشاعر[1]: [الطويل]

---

(١) **قائله**: للصمة بن عبد الله الطفيل شاعر إسلامي بلوي من شعراء الدولة الأموية. من قصيدة ذكرها العيني في المقاصد النحوية ١/ ١٧٠، وقد ذكره ابن الشجري في أماليه، ولم ينسبه ٢/ ٥٣،

دَعاني من نجدٍ فإنَّ سِنينَهُ لَعبْنَ بنا شِيبًا وشَيَّبْنَنا مُردا

فأثبت (النون) في سنين حالة الإضافة، ونصبه بأن.

فصل

وأما المؤنث فيجمع بالألف والتاء، نحو: هنداتٍ، وصالحاتٍ، وقانتاتٍ، ويكون لأولي العلم وغيرهم، نحو: ثمراتٍ وحجراتٍ.

ويستوي بين الجر والنصب في جمع المؤنث بناء على المذكر، نحو: رأيت مسلماتٍ، ﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾ [الجاثية: ٢٢]، ومررت بمسلمات، و ﴿فِي السَّمَوَاتِ﴾ [البقرة:١١٦].

ويقال للجمع المصحح: جمعُ السلامة؛ أي: سلم فيه بناء الواحد.

فصل

وأما الجمع المكسر، فنحو: رجالٍ، وأفراسٍ، ودرهم ودينار، ويعم ذوي العلم وغيرهم كما رأيت، وينقسم قسمين: جمع قِلَّةٍ، وجمع كَثْرَةٍ.

فجمع القلة للعشرة فما دونها، وأمثلته:

أَفْعُل: كـ (أَكْلُب، وأَغْلُس).

وأَفْعَال: كـ (أَفْرَاخ، وأَثْوَاب، وأَنْهَار).

وأَفْعِلَة: كـ (أَلْسِنَة، وأَجْرِبَة).

وفِعْلَة: كـ (غِلْسة، وإِخْوة).

وكذلك كل جمع مصحح بالواو، والنون، أو بالألف والتاء، هو جمع قلة، وما عدا ذلك جمع كثرة.

وقد يجيء جمع السلامة، ويراد به: جمع الكثرة على سبيل المجاز.

=

وكذا فعل ابن يعيش في شرح المفصل ٥/ ١١. والبيت في اللسان مادة "سنه"، وفي المفصل نسب الزمخشري البيت إلى سحيم.

انظر: ابن الناظم ص١٩، وابن هشام ١/ ٤١، وابن عقيل ١/ ٣١، والأشموني ١/ ٣٧، والمكودي ١/ ١٢.

فصل

ومثال (فَعْلَةٍ) إذا كان اسما، نحو: ثمرة، وحجرة، وركعة، وسجدة، إذا جمع بـــالألف والتاء فإنه يحرك عينها في الجمع، نحو: ثمرات، وجمرات، وركعات، وسجدات، وكذلك: غُرفات، وسدرات في: غرفة، وسدرة، وإذا كان صفة، نحو: ضَخْمَة، وعَبْلَة لم يحرك عينها في الجمع، نحو: ضَخْمَاتٍ، وعَبْلاتٍ.

وكذلك إذا كانت العين معتلة، نحو: بيضاتٍ، وجوزاتٍ، وعوراتٍ.

وكذلك في: دِيْماتٍ، ودُولاتٍ في: ديمة، ودولةٍ.

فصل

ومثال (فواعل) يكون جمع فاعل، إذا كان اسما غير صفة، نحو: كاهل، وكواهـــل، وحائط، وحوئط.

أو كان صفة مؤنث، نحو: حائض وحوائض، وطالق وطوالق.

أو صفة مذكر غير عاقل، نحو: جمل بازل، وجمال بوازل، وسيف قـــاطع، وســـيوف قواطع، وأما قولهم: فوارس، وهوالك فلا يقاس عليها.

ويكون جمع (فاعلة) اسما أو صفة، نحو: كاثبة وكواثب، وضاربة وضوارب.

فصل

وما فيه ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة إذا كانت اسما، نحو: أنثى وصحراء، فإنـــه يجمع على: فِعالٍ، وفَعالى، نحو: إِنَاثٍ، وصَحَارى.

وإذا كانت صفة جمع على: فِعَال، نحو: عَطْش وعِطَاش، وبَطْحَاء وبِطَـــاحٍ، وعلـــى فَعَالى، نحو: حَرْمى وحَرَامِي، وحُبْلَى وحُبَالَى.

وعلى فُعْلٍ، نحو: حَمْرَاء وحُمْرٍ، وسَوْدَاء وسُودٍ.

وعلى فُعَلٍ، نحو: الكُبْرى والكُبَرِ، والصُّغْرَى والصُّغَر.

ويقال: حبليان، وصفريات، وصحراوات؛ إذ أريد به أدنى العدد.

فصل

وقد يقع الاسم المفرد على الجنس ثم يميز منه الواحد بإلحاق التاء. وذلك نحو: تمر وتمرة، وبطيخ وبطيخة، وسفرجل وسفرجلة؛ وإنما يكثر هذا في الأشياء المخلوقة دون المصنوعة.

وأما نحو: سَفِين وسفينة، ولَبِن ولبنة، فلا يُقَاسُ عليه.

فصل

ويقع الاسم المفرد على الجمع، وليس بجمع تكسير، فيقال له: اسم جمع، نحو: رَكْبٍ، وسفرٍ، وحَاجٍ، وسامرٍ، وعَمَد، وضَأْن، ومَعْز.

قال الله تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]، ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ﴾ [التوبة: ١٩]، ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا﴾ [المؤمنون: ٦٨]، ﴿فِي عَمَدٍ مُمَدَّدَةٍ﴾ [الهمزة:٩]، و ﴿مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣].

وكذلك: قَوْمٌ وقوام، وأدم، وفُرْهَة، وحلق، وخَدَمٌ، وسَرَاة، وتُوأم، ورُخَال، ونظائرها.

فصل: وقد يكون الجمع من غير لفظ الواحد، وذلك نحو: إبلٍ، وغنمٍ، ونسوةٍ، والواحد: بعير، وشاة، وامرأة.

وكذلك ما جاء مبنيًا على غير واحده المستعمل نحو: أراهِطَ، وأباطيل، وأحاديث.

فصل: والمحذوف من المفرد يرد عند التكسير، وذلك نحو قولهم في جمع شَفَةٍ، واستٍ: شِفاةٌ، واستاةٌ.

وفي جمع شاةٍ، ويدٍ: شياة، وأَيْدٍ ويَدِيّ.

فصل

فيجمع الجمع، فيقال: أَكالِبُ وأساوِرُ، وأناعيمُ في أكلُبٍ، وأسورةٍ، وأنعام.

ويقال: حُمرات، وجمالات، وطُرُقات، وبُيُوتات في: حُمرٍ، وجِمَالٍ، وطُرقٍ، وبُيُوتٍ.

باب المعرفة والنكرة

المعرفة: ما دل على شيء بعينه، وهي على خمسة أضرب:

أولها: العلم، نحو: زيد، وعمرو.

والثاني: المضمر، نحو: أنت، وهو.

الثالث: المبهم، وهو شيئان: أسماء الإشارة، نحو: ذا، ونا، والموصولات، نحو: الذي، والتي.

والرابع: ما دخل عليه حرف التعريف، نحو: الرجل، والفرس.

والخامس: ما أُضِيفَ إلى أحد من هذه الأشياء إضافة حقيقية.

فصل

وأعرف الأشياء المضمر(١)، ثم العلم، ثم المبهم، ثم المعرَّفُ بالألف واللام، وأما المضاف إلى أحد هذه الأشياء فيعتبر حاله بما يضاف إليه، فالمضاف إلى المضمر أعرَفُ من المضاف إلى العلم، وعلى هذا القياس، وأنواع المضمر أعرفها المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب.

والنكرة: ما كان شائعًا في جِنْسِه لا يدل على شيء بعينه، نحو: جاءني رجل، وركبتُ فرسًا، ولبستُ ثوبًا.

---

(١) قال الخوارزمي في التخمير ١/٥٥٤: أما المُضمر فإنه أعرف المعارف، وهذا لأنه كما زَعَموا بمنزلة وَضْعِ اليَدِ ولا تعريف فوقه. وأمَّا العَلَمُ والمُبهم؛ فلأن كلّ واحدٍ منهما وإن لم يَكُن له وَضْعُ اليد، لكنَّ العَلَم موضوع لشيءٍ بعَيْنِه، بخلاف المبهم.

وأما المبهم والدَّاخل عليه حرف التعريف؛ فلأن أحد نوعيْه يقتضي المشار إليه، إما في الخارج وإمَّا مذكورًا سابقًا، ولا كذلك الدَّاخل عليه حرف التعريف، والنوع الثاني منه يقتضي الصِّلة، ولا كذلك المعرف باللام.

أمَّا الدليل على أن المضاف يُعتبر أمرُه بما يُضاف، فلأنَّه عدَّ ما أُضيفَ إليه المُعرَّفُ باللام بمنزلة المُعرَّف باللامِ، وذلك قولُهم: نِعْمَ أخُو العَشِيرة أنتَ، ورئيس صاحب الرَّجُل عبد الله، وتقول: هو الحَسَنُ وَجْهُ العبد، كما تقول: هو الحسن الوَجْه، ولا تقول: هو الحسنُ وَجْهُ.

باب المذكر والمؤنث

المذكر: ما خلا من العلامات الثلاث، وهي:

(التاء) في نحو: غرفة، وتمرة.

و (الألف) في: حُبْلَى، وحمراء.

و (الياء) في نحو: هذي.

والمؤنث ما كان فيه إحدى هذه الثلاث.

والتأنيث على ضربين(١): حقيقي، وغير حقيقي.

فالحقيقي كتأنيث المرأة، والحُبْلى، ونحوهما من الحيوان.

وغير الحقيقي كتأنيث الظلمة، والبشرى، ونحوهما مما يتعلق بالوضع من غير أن يكون مسماه حيوانًا مؤنثًا.

فصل

والتأنيث الحقيقي أقوى من التأنيث غير الحقيقي، ولذلك وجب تأنيث (فِعْلة) سواء كان مسندًا إلى ظاهر الاسم، أو إلى ضميره، نحو: خرجتِ المرأة، والمرأة خرجتْ، وسارتِ الناقة، والناقة سارتْ.

ولو قلت: جاءني هند لم يجز، وإن فصل بينهما جاز، نحو: جاءني اليوم هِندٌ، وإذا كان التأنيث غير الحقيقي لم يلزم تأنيث الفعل إذا كان مسندًا إلى ظاهر الاسم، نحو: طلعتِ الشمس، وطلع الشمس.

فإن فصل بينهما حَسُنَ أن تقول: طلع اليوم الشمس، قال الله تعالى: ﴿فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ﴿وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩].

وإن كان الفعل مسندًا إلى الضمير، فإلحاق العلامة هو الوجه، نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: ١]، ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [التكوير: ١].

---

(١) المُؤنَّثُ الحقيقي إذا أُسْنِدَ إلى ظاهر الفِعل ولم يَفصِل بينهما فاصل، فإنَّه في السَّعة لا يجوز إلا إلحَاقُ العلامة به. وأمَّا المُؤنَّثُ المَجازِيُّ، فإنَّه يَجُوزُ فيه إلحَاقُ العلامة وتَركُها، إلا أنَّ الاختيارَ أن تُلحقَ بالفِعل علامة التأنيث، إذا لم يَفصِل بين الفِعْل وبين ذلك المُؤنَّث المَجازي فاصِلٌ. [التخمير ١/٥٥٦]

فصل

و(التاء) تُقَدَّر في بعض الأسماء، ولا يخلو؛ إما أن تقدر في الثلاثي، نحو: أرضٍ، وشمسٍ، أو في الرباعي، نحو: عناقٍ، وعقربٍ.

ففي الثلاثي يظهر أمرها في الإسناد، نحو: ﴿وَإِذَا الأَرْضُ مُدَّتْ﴾ [الانشقاق: ٣]، و﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾، وفي التصغير، نحو: أُرَيْضَة، وشُمَيْسَة.

وفي الرباعي لا يظهر إلا بالإسناد، نحو: دجَنَتِ العناق، ولسعتهُ العقرب.

فصل

ويكون دخول (التاء) للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفة، كضاربة، ومضروبة، وللفرق بين اسم الجنس وواحده، كتمرة وتمر، ونخلة ونخل، وقد يكون للمبالغة في الوصف، نحو: رجل علامة، وفروقة، وراوية.

وقوله تعالى: ﴿بَلِ الإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾ [القيامة: ١٤].

وقد يكون لتأكيد معنى الجمع، كحجارة، وذكورة، وصياقلة، وقشاعمة.

فصل

ويستوي المذكر والمؤنث في: فَعُول، ومفْعَال، يقال: رجل ضَروبٌ، وامرأة ضروبٌ، وكذلك يقال: رجل مِفضالٌ، وامرأة مِفضالٌ، ومِطعامٌ، وفي القرآن: ﴿يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا﴾ [هود: ٥٢].

وفي: فَعِيل بمعنى: مفعول، يقال: رجل قَتِيل وجريح، وامرأة قَتِيل وجَرِيح، وفي القرآن: ﴿مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨].

وقد يكون فَعِيل بمعنى: فاعل؛ فيشبه بالذي بمعنى: مفعول، فيذكر في موضع التأنيث، قال الله تعالى: ﴿وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ [هود: ٨٣]، ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

فصل

ويقولون: امرأة حائضٌ، وطامثٌ، ومُرضِع، على تأويل: إنسان، أو شخص حائض.

ويقولون في عكسه: غلام ربعة ويفعة على تأويل النفس.

فصل

وكل جمع مؤنث إلا جمع السلامة، بالواو والنون، وتأنيثه غير حقيقي، ولذلك جاز أن تقول: قال الرجل، وجاء المسلمات، ومضى الأيام.

ولك أن تقول في الإسناد إلى ضميره: الرجال فَعَلَتْ وفعلوا، والمسلمات جاءتْ وجِئْن، والأيام مَضَتْ ومَضَيْنَ.

قال الشاعر[1]: [الكامل]

وَإِذا العَذارى بِالدُخانِ تَقَنَّعَت   وَاستَعجَلَت نَصبَ القُدورِ فَمَلَّتِ

فصل

والقوم يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ، قال الله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى﴾ [الأعراف: ١٤٨]، و﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [الشعراء: ١٠٥].

والناسُ، والرهطُ، والأنامُ، والبشرُ مذكر، لو قلت: خرجتِ الناسُ، وجاءتني بشرٌ، لم يجز.

وأما نحو: الغنم، والخيل، والإبل، وأمثالها فهي مؤنثة.

فصل

واسم الجنس الذي بينه وبين واحده التاء للفرق، كنخلة ونخل، وسحابةٍ وسحاب، يُذَكَّرُ ويؤنث، قال الله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧].

وقال أيضا: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]، وقال: ﴿وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١٢].

فجمع الصفة حملا على المعنى، وقال الله تعالى: ﴿يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ﴾ [النور: ٤٣]، فأفرد الضمير حملا على اللفظ.

---

(١) انظر: الخزانة ٨/٣٦، والمفصل ١/٢٥٠.

باب المصغر

الاسم إذا صغر ضُمَّ صدره(١)، وفُتِحَ ثانيه، وأُلْحِقَ ياء ثالثة ساكنة(٢)؛ فإن كان على ثلاثة أحرف كفَلْسٍ، فمثاله في التصغير: فُعَيْلٌ كفُلَيْسٍ، وإن كان على أربعة أحرف كَدِرْهم، فمثاله: فُعَيْعِل، كدُرَيْهِم.

وإن كان على خمسة أحرف كدينار، فمثاله: فُعَيْعِيل كدُنَيْنِير.

وقالوا في إجْمَال: أُجَيمال، وفي حُبْلَي: حُبَيْلَى، وفي حمراء: حُمَيْراء، وفي سكران: سُكَيْرَان للمحافظة على ألف الجمع، وألف التأنيث، والألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث.

والخماسي لا يصغر إلا على استكراه، ويُحذفُ الحرف الخامس في التصغير.

تقول في فَرَزْدَق: فُرَيْزِدْ، وفي سَفَرْجَل: سُفَيْرِج.

فصل: وتاء التأنيث المقدرة في الثلاثي تثبت في التصغير، نحو: أُرَيْضَة، وأُذَيْنة، وعُيَيْنة في: أرض، وأذن، وعين، إلا ما شذَّ، نحو: عُرَيْب، وعُرَيْس في: عَرْب، وعُرْس.

---

(١) ضَمُّ أوَّلُ المُصغَّر؛ لأنَّ الضمَّ من انضمام الشَّفتيْن، وإذا انضمَّت الشَّفتان صَغُرَ المَخرَج، فجعلوا الحركة الصُّغْرَى لأوَّل المُصغَّر لتُشاكلَ معناه.

قال النحويون: المُصغَّر يتضمَّن المُكبَّرَ ويدلُّ عليه، فأشبَهَ فِعل ما لم يُسمَّ فاعله، حيث يدلُّ على الفاعل، ويَشهَدُ لذلك قولُهم في تصغير بَيتٍ ومَيت بَضمِّ أوَّله وكَسْرِه، وكذلك القول في تصغير شيءٍ، وشيخ، وغير، وأشباهها.

وهكذا يُقال في شدّ الحبل -بالضم والكسر - وقُرئ: ﴿وَلَوْ رِدُّوا لَعَادُوا﴾ [الأنعام:٢٨] على الوَجْهَيْنِ، وإنَّما لم يَنكسِر ثانيه، كما في فِعل ما لم يُسمَّ فاعلُهُ؛ لأنَّه لو كُسِرَ لأوْهَمَ وزن فُعِل، وليس في الأسماء وَزْنٌ على وزن فُعِلَ إلا دُئِل، ومن كان يُؤمن بالله واليوم الآخر فلا يَقفَنَّ مواضعَ التُّهم، وإنَّما زِيدَ حرفٌ ثالثٌ؛ لئلا يَشتبِهَ بفَعِل الذي هو من أَبْنِيَة المُبالغة. [التخمير ١/٥٧١]

(٢) قال الخوارزمي في التخمير ١/٥٧١: فَإِنْ سَأَلْتَ: فلِمَ كان ذلك الحرف الثَّالث هو الياء؟

أَجَبْتُ: لأن الحرف الثالث في فِعل ما لم يُسمّ فاعلُه ينقلب ياءً، إذا كان حرف علّة، كقولك: رُمِي وعُزِي، إذا كان الفِعل زائدًا على ثلاثة أحْرُف، فإنَّه يَنكَسِرُ فيه الثالث، وهاهنا لم يُمكِن الكَسْر؛ لأنَّ آخر الكلمة ممَّا يَجري عليه الإعراب، فأُقحم فيه الياء، ومِن ثَمَّ قلبت هُذَيل الألِف الواقعة في آخر الاسم، إذا أُضيف إلى ياء المُتكلِّم لَمَّا لم يقدِرُوا عليه الكَسر.

وفي الرباعي لا تثبت التاء، في التصغير تقول في عقرب، وعناق: عُقيرب، وعُنَيِّق، إلا ما شذ نحو: قُدَيْدِمَة في: قُدَّام، ورُيِّئة في: وراء.

فصل: وكل اسم ثلاثي حذف منه حرف، وكان على حرفين رُدَّ المحذوف إليه في التصغير، فاء كان، أو عينًا، أو لامًا، تقول في عِدَّة وَشِة: وعيدة ووشية.

وفي مُذ إذا كان اسما: مُنَيْذ، وفي دم وجر: دُمي وجُريح.

فصل

وتقول في اسم، وابن: سُمَيٌّ، وبُنَي، فتردَّ المحذوف إذ الأصل: سمو، وبنو، ويستغنى عن الهمزة لتحريك أول الكلمة، تقول في بنت، وأخت: بُنيّة، وأُخيّة، وفي ناس، وميت: نُوَيْس، ومُيَيْتٍ، وفي ميزان: مُوَيزِين، وفي قيل، وباب، وناب: قُوَيْل، وبُوَيْب، ونُيَيْب؛ ترجع إلى الأصل.

فصل: والواو إذا وقعت ثالثة في وسط الكلمة، نحو: أسود، وجدول، فالمختار قلبها ياء، نحو: أُسَيِّد، وجُدَيل، ومنهم من يقول: أسيود، وجديول.

وإن وقعت في آخر الكلمة وجب قلبها ياء، كقولك في عروة وعصا: عُرَيَّة، وعُصَيَّة.

فصل: وإذا اجتمع ياء التصغير ياءان حذفت الأخيرة، تقول في أَحْوَى، ومعاوية: أُحَيّ، ومُعيَّة، وتقول في منطلق، ومضارب: مطيلق، ومضيرب؛ يحذف أحد الزائدتين.

وفي نحو: عنكبوت، ومقشعر: عُنَيْكِب، وقُشَيْعر، يحذف كل زائدة.

فصل

وجمع القلة يحقر على بنائه، تقول في أكلب: أكيلب، وفي أجمال: أُجَيْمَال، وفي أَجْرِبَة: أُجَيْرِبة، وفي غِلمَة: غُلَيْمَة.

وأما الجمع الكثرة، ففي تصغيرها وجهان:

أحدهما: أن يُرَدَّ إلى واحدة فيصغر ثم يجمع جمع السلامة، تقول في شعراء: شُوَيْعِرُون، وفي مساجد: مُسَيْجِدَات.

والثاني: أن يرد إلى جمع قلة، إن كان له جمع قلة، تقول في غلمان: غُلَيمة، وفي فتيان: فُتية، وفي أذلاء: أُذيلة، وإن شئت قلت: غُليمون، وفتيون، وذليلون.

وحكم اسم الجمع في ذلك حكم المفرد، تقول في قوم، ورهط: قويم، ورهيط، وفي إبل، وغنم: أبيلة، وغنيمة.

فصل: والأسماء المركبة يحقر الصدر منها، تقول في بُعلبكِ، وحضرموت: بُعيْلبك، وحُضيرموت.

وفي اثنا عشر، وخمسة عشر: ثُنَيا عشر، وخُمَيسة عشر.

فصل

وتحقير الترخيم هو: أن تحذف الزائدة التي في الكلم حتى يرجع إلى أصله ثم يصغر، تقول في أزهر، وحارث: زُهَيْر، وحُرَيْث، وفي أسود، وقرطاس: سُوَيْد، وقُرَيْطِس.

فصل: وتحقير الأسماء المبهمة يخالف تحقير سائر الأسماء، وذلك أنهم يتركون أوائلها غير مضمومة، ويلحقون بأواخراها ألفات علامة للتصغير، فيقولون في ذا، وتا: ذيا، وتيا، وفي المثنى: ذيان، وتيان، وفي الأولى وأولاء: أوليا، وأولياء، ويقولون في الذي، والتي: اللذيا، واللتيا، وفي الذين، واللاتي: اللذيون، واللتيات.

فصل

ومن الأسماء ما لا يصغر كالضمائر، وأين، ومتى، وكيف، وحيث، وعند، ومع، وغير، وحسب، وأمس، وغدا، والبارحة، ومن، وما، وأيام الأسبوع، كيوم السبت، ويوم الأحد، واسم الفاعل، واسم المفعول إذا كانا عاملين.

ومنها ما جرى من كلامهم مصغرا، وترك مكبرة، نحو: كُميت، وجُميل، وهو طائر صغير، وأشباه ذلك.

باب المنسوب[1]

هو الاسم الذي أُلْحِقَ بآخره ياء مشددة، مكسورة ما قبلها علامة النسبة[2]، كما ألحقت التاء علامة للتأنيث، تقول في النسبة إلى هاشم: هاشمي، وإلى أبطح: أبطحي.

وكما انقسم التأنيث إلى حقيقي وغير حقيقي، وكذلك النسب ينقسم إلى حقيقي وغير حقيقي.

فالحقيقي: ما كان مؤثرًا في المعنى.

وغير الحقيقي: ما يتعلق باللفظ فقط، نحو: كُرسِيّ، وبرديٌّ.

وكما جاءت التاء للفرق بين اسم الجنس وواحده، فكذلك الياء، نحو: رُومِي وروم، ومجوسيٌّ ومجوس، وأشباه ذلك.

فصل

واعلم أن في النسب ضروبًا من التغيير، وهو على ضربين؛ منها ما يطَّرد، ومنها ما لا يطَّرد.

في المطرود: حذف تاء التأنيث من الاسم، كقولهم في النسبة إلى البصرة، والكوفة، ومكة: بصريٌّ، وكوفيٌّ، ومكيٌّ.

وحذف نون التثنية والجمع، كقولهم في النسبة إلى المسمى هندان: هندي، وزيدون: زيديّ، ومن ذلك: قنسريٌّ، ونصيبيٌّ في النسبة إلى: قنسرين، ونصيبين، وهما موضعان.

---

(١) النَّسب: يكون إذا قصد بإضافة الرّجل إلى أب، أو قبيلة، أو بلد، أو صناعة، أو مذهب، أو نِحْلَة؛ كُسِر آخر ذلك الاسم، وأولي ياء مشدّدة تكونُ حرف إعرابه، كقولك: (مصرِيّ) و (تميمِيّ) و(بصرِيّ) و(كسائِيّ) و (حنبلِيّ). وتشديد الياء للفرق بين ياء النّسب، وياء المتكلّم.

ويصير الاسم المنسوب إليه صفةً بعد ما كان علَمًا، وإذا صار المنسوب إليه صفة عَمِلَ عَمَلَ الفعل وارتفع به الاسم الظّاهر، كقولك: (مررتُ برجلٍ هاشميٍّ أبوه)، وكقولك: (مررت برجلٍ قائم أخوه). [انظر: ملحة الإعراب ٦٣/١، وعلل النحو ٥٢٩/١، واللمحة في شرح الملحة ٦٧٧/٢]

(٢) قال الخوارزمي في التخمير ٥/٢: فَإِنْ سَأَلْتَ: فلم انكسر ما قبل ياء النسبة؟

أَجَبْتُ: تَشْبِيْهًا لِيَاءِ النسبة بِيَاءِ الإِضَافَة، ولهذا كان المُتَقَدِّمُونَ مِنَ النحاة يترجمون باب النسبة بباب الإضافة، ومن ثَمَّ اشتركا في اللفظ وهو الياءُ وانكسارُ المضافِ إلا أنَّه شَدَّدَ بياءِ النسبة لكونها لازمةً بخلافِ الإِضَافَة.

فصل

ومما يطرد قولهم في: نَمِر، ودَئِل، ونحوهما من الثلاثي المكسورة العين: نَمَرِيّ، ودُئَلِيّ، بفتح العين.

وفي الرباعي المكسورة العين لا يطر، يقولون في: يَثْرِب، وتَغْلِب: يَثْرِبي، وتَغْلِبيّ بالكسر، وهو الكثير، وقالوا بالفتح تشبيهًا بالثلاثي.

فصل

وقالوا في النسبة إلى ثقيفة: ثقفيّ، وإلى حنيفة: حنفيّ، وإلى شنؤة: شنئي، فحذفوا الياء والواو مع التاء، وكذلك قالوا في الفريضة والصحيفة: فَرضِيّ وصَحَفِيّ، وقالوا في المضاعف نحو: شديدة، وفي المعتل العين نحو: طويلة: شديدي، وطويلي بإثبات الياء، وكذلك قالوا في: سلمة: سليمي، وهو قبيلة من الأزد.

وفي سليقة: سيلقي، وفي عميرة: عميري، وهو بطن الكلب، وهي قبيلة، وفي المعتل اللام، نحو: على وغنى وضربة: عَلَوِيٌّ وغَنَوِيٌّ وضَرَوِيٌّ.

فصل: وقالوا في سُعَيْد، ونُمَيْر، وقُشَيْر: سُعديّ، ونُمَيْرِيّ، وقُشَيْرِيّ بإثبات الياء.

وفي قُرَيش وهُذَيل وجُهَينة: قُرَشيّ وهُذَلِيّ وجُهنِيّ بحذفها.

وفي المعتل اللام نحو: قصيّ وأميَّة: قُصَوِيّ، وأُمَوِيٌّ، وقال بعضهم: أميي.

فصل

والاسم إذا كان في آخره ألف لم يخل إما أن يكون ثالثة أو رابعة أو خامسة فصاعدا، فإن كانت ثالثة كألف عصا ورحى قُلِبَت واوا، نحو: عَصَوِيّ، ورَحَوِيّ.

فإن كانت رابعة لم تخل إمّا أن تكون منقلبة كألف أعشى ومري ونحوهما، أو زائد كألف حُبْلَى ودُنْيَا، ونحوهما.

فإن كانت منقلبة قلبت واوا، نحو: أعشوي، ومرموي، ونحوها، وإن كانت زائدة ففيها وجهان؛ الحذف وهو الأحسن، نحو: حُبلي، ودنييّ.

والثاني: القلب، نحو: حُبْلَوِيّ، ودُنْيَوِيّ، ويقولون أيضا: دُنياوِيّ، وإن كانت الألف خامسة فصاعدا كألف حُبَارَى، وقَبَعثرى، ففيها الحذف لا غير، نحو: حباريّ، وقبعثريّ.

فصل

وإن كان في آخره ياء مكسور ما قبلها لم يخل إما أن تكون ثالثة أو رابعة أو خامسة فصاعدًا.

وإذا كانت ثالثة كياء عمي، وشجي قلبت واوا كألف عصا، نحو: عَمَوِيّ، وشجويّ، وإن كانت رابعة كياء قاض، وحانية، ففيها وجهان:

الحذف، وهو الأحسن، نحو: قاضيّ، وحَانِيّ.

والقلب، نحو: قاضوِيّ، وحانوِيّ، قال الشاعر(١): [الطويل]

فَكَيْفَ لَنَا بِالشرْبِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَنَا ... دَرَاهِمُ عِنْدَ الحَانَوِيِّ ولا نَقْدُ

وإن كانت خامسة فصاعدًا كياء المشترى والمستسقى، ففيها الحذف لا غير، نحو: مشتريّ ومستسقيّ.

فصل

وما في آخره ألف ممدودة لم يخل إما أن يكون منصرفًا كرداءٍ، وكساءٍ، وحرباءٍ، وعلباءٍ، أو غير منصرف كحمراءَ، وصفراءَ، وخنفساءَ، وزكرياء.

فإن كان منصرفًا قيل: كِسَائِيٌّ، وعِلْبَائِيٌّ بإثباتها، وقلبها جائز، نحو: كساويّ، وعلباويّ، وإن كان غير منصرف فالقلب لا غير، نحو: حمراويّ، وزكرياويّ.

فصل

وتقول في نحو: أب وأخ: أبوي وأخوي، وفي غدٍ ودمٍ وحرٍّ: غدويّ ودمويّ ودميّ، وحريّ وحرحيّ.

---

(١) **قائله:** هو الفرزدق، وقيل: هو لأعرابي، وقيل: لذي الرمة.

اللغة: "دراهم" ويروى: دنانير، ويروى: دنانيق.

الشاهد: قوله: "الحانوي" فإنه نسبه إلى الحانية تقديرا، وقلبت الياء واوا كما في النسبة إلى القاضي قاضوي.

وقال سيبويه: والوجه الحاني؛ لأنه منسوب إلى الحانة، وهي بيت الخمار.

انظر: الأشموني ٧٢٨/ ٣، وسيبويه ٧١/ ٢، وابن يعيش ١٥١/ ٥، والمحتسب لابن جني ١٣٤/ ١.

وفي بنت وأخت مذهبان:

أحدها: بنويّ وأخويّ.

والثاني: بنتيّ، وأختيّ.

فصل

وإذا نُسب إلى الجمع رد إلى الواحد، كقولك في الفرائض، والصحائف، والمساجد: فرضيّ، وصحفيّ، ومسجديّ.

وأما الأنصاريّ، والأنباريّ، والأعرابيّ؛ فإن هذه الجموع جرى مجرى القبائل، فنسب إليها، ومنه: المعافري، والمدائني.

فصل

وقد يُبنَى ما فيه معنى النسب على فَعَّال، وفاعل من غير إلحاق ياء النسب، كقولهم: عَوَّاج، وتَمَّار، وثَوَّاب، ولابن، وتامر، ودارع، ونابل إلا أن بينهما فرقا، وهو أن فَعَّالا لا يكون إلا لمن يتخذ الشيء حرفة وصناعة.

وفاعل لمن يكون له ذلك الشيء، أو يكون معه.

فصل

ومما جاء من التغيير من غير أن يطرد قولهم في النسبة إلى البادية: بدوي، وإلى العالية: عُلويّ، وإلى العظيم الأنف: أُنافِيّ، وإلى العظيم الرقبة: رُقبانِيّ، وإلى رمل: رمليّ، وإلى الدهر: دُهْرِيّ، بضم الدال، وهو الرجل المسن، وإلى طيئ: طائيّ، وإلى جذيمة: جُذَمِيّ، وإلى خراسان: خراسنيّ أو خُرسيّ، وإلى رُوحاء: رُوحائيّ، هذه وأمثالها تسمع ولا يقاس عليها.

باب أسماء العدد

هي نحو: واحد واثنين وثلاثة إلى العشرة، ومن العشرة إلى المائة، ومنها إلى الألف، ولها أحكام مخصوصة لا بد من معرفتها.

فمن ذلك: أن حكمها في التذكير والتأنيث من الثلاثة إلى العشرة مخالف لحكم سائر الأسماء، وهو أن تاء التأنيث جُعِلَتْ فيها علامة للتذكير، وسقوطها علامة للتأنيث، فقيل: ثلاثة رجال، وثلاث نسوة، وعشرة رجال، وعشر نسوة.

وأما الواحد والاثنان فهما على القياس، تقول: واحد واثنان في المذكر، وواحدة واثنتان في المؤنث.

فصل

والاسم الذي يميز به الأعداد على ضربين؛ مجرور بإضافة العدد إليه، ومنصوب؛ فالمجرور ضربان:

أحدهما: مفرد، وهو مميز المائة والألف، نحو: مائه درهم، وألف رجل، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥]، فسنين بدل من ثلاث مائة، وليس تمييزًا، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠].

والثاني: مجموع، وهو مميز الثلاثة إلى العشرة، نحو: ثلاثة أثواب، وعشرة رجال، وقد جاء على خلاف القياس: ثلاث مائة إلى تسع مائة.

والمنصوب مميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين، لا يكون إلا منصوبًا مفردًا، نحو: أحد عشر درهمًا، وعشرون دينارًا، وتسعون رجلا.

فصل

ومميز الثلاثة إلى العشرة حقه أن يكون جمع قلة، إن كان للاسم جمع قلة، نحو: ثلاثة أفلس، وخمسة أثواب، وثمانية أجربة، وعشرة غلمة، فإن لم يكن له جمع قلة أضيف حينئذ إلى جمع الكثرة، نحو: ثلاثة شيوخ، وعشرة رجال، وقد يستعار جمع الكثرة لموضع جمع القلة، كقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]؛ أي: أقراء.

فصل

وتقول فيما جاوز العشرة من الأعداد المركبة: أحد عشر، واثنا عشر، وثلاثة عشر إلى تسعة عشر في المذكر تثبت التاء في الأول، وتحذفها في الثاني.

وفي المؤنث: إحدى عشرة امرأة، ﴿اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠]، وثلاثة عشرة إلى تسع عشرة، تحذف التاء من الأول، وتثبتها في الثاني، وتسكن الشين من عشر أو تكسرها، وأحد عشر إلى تسعة عشر مبني إلا اثنا عشر، فإنه معرب، تقول: جاءني اثنا عشر، ورأيت اثني عشر، ومررت باثني عشر.

فصل

وتقول في تعريف الأعداد[1]: ثلاثة الأثواب، وعشرة الغلمة، وأربع النسوة، وعشر الجواري، تدخل الألف واللام على المضاف إليه.

وكذلك: مائة الدرهم، ومائة الدينار، وثلاث مائة الدرهم، وألف الرجل.

وبعضهم يقول: الثلاثة الأثواب، والخمسة الدراهم، فيدخلون الألف واللام على المضاف، واستعمال الفصحاء على الوجه الأول، قال الفرزدق[2]: [الكامل]

ما زالَ مُـذْ عَقَـدَتْ يَـداهُ إزارَهُ ... فَـدَنا فَـأَدْرَكَ خَمسَـةَ الأشـبارِ

---

(١) الأعدادُ إِمَّا مُفْرَدَةٌ وَإِمَّا مُرَكَّبَةٌ. أما المفردة فلا شَكَّ في تعريفها باللام، وهي بمنزلة سائرِ الأسماء. وأمَّا المركبةُ فإما مضافةٌ، وإمَّا غيرُ مضافة، أما المضافةُ فتعريفها بتعريف المضاف بالمضاف إليه كما فِي سَائِرِ المواضع تقول: ثلاثة الأثواب ومائة الدراهم.

أما غير مضافة فمعطوفة إما صريحًا وإما ضِمنًا، إمَّا صريحًا فلا بُدَّ من اللام في المعطوفة كما في المعطوف عليه، كما في سائر المواضع، تقول: جاءني الأحد والعشرون كما تقول: جاءني الفاضل والفقيه.

وإما ضمنًا فتعريف الأول دون الثاني؛ لتزولهما منزلة اسم واحدٍ، تقول: أخذت الأحدَ عشرَ درهمًا والتسعة عشر دينارًا.

قَالَ الإمامُ عبدُ القاهر الجُرجاني: ولا يجوزُ الخمسة العشر. [التخمير ٢/٤١]

(٢) انظر: إصلاح المنطق ٣٠٣، والمقتضب ٢/١٧٦، ٤/١٤٤، والجُمل ١٢٩، والمخصص ١٧/١٠٠، ١٢٥وشرح المفصّل ٢/١٢٢، ٦/٣٣، واللّسان (خمس) ٦/٦٧، وتذكرة النُّحاة ٣٤٤، والهمع ٥/٣١٤، والدّرر ٦/٢٠١.

قال ذو الرمة[1]: [الطويل]

وَهَل يَرجِعُ التَسليمَ أَو يدفع البكاء ثَلاثُ الأَثـافي والـديار البَلاقِـعُ

وتقول في المركب: الأحد عشر درهما، والتسعة عشر دينارا، والإحدى عشرة امرأة، والتسع عشرة دارًا.

وتقول: الأحد والعشرون ثوبا إلى التسعة والتسعين، وفي المؤنث: الإحدى والعشرون.

فصل: وقالوا: الأول، والثاني، والثالث إلى العاشر في المذكر، والأولى، والثانية، والثالثة إلى العاشرة في المؤنث، فعادوا إلى أصل القياس في التذكير والتأنيث، تقول: الحادي عشر، والثاني عشر، بفتح الياء وسكونها.

وفي المؤنث: الحادية عشرة، والثانية عشرة، والحادي قلب الواحد تقول: الثالث عشر، والرابع عشر إلى التاسع عشر، تبني الاسمين على الفتح كما بنيتهما في أحد عشر، وثلاث عشر.

فصل

والعدد موقوف، تقول: واحد، واثنان، وثلاث؛ لأن موجب الإعراب مفقود، وهو الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وكذلك أسماء حروف الهجاء، نحو: ألف، ولام، وميم، وأشباه ذلك إذا عدَّدت تعديدًا، فإذا قلت: هذا واحد، ورأيت ثلاثة، ومررت بأربعة، فالإعراب كما ترى، وكذلك: هذا ألف، وكتبت ألفا، ونظرت إلى ميم فتعربها إذا دخلت عليها العوامل، وتقف عليها مجردا منها.

---

(١) **الشرح:** (الأثافي): جمع أثفية؛ وهي: الحجارة الّتي توضَع عليها القُدور. و(البلاقع): الخالية.

والشّاهدُ فيه: (ثلاث الأثافي) حيث أراد تعريف هذا العدد فأدخل الألِف واللام على الاسم الثّاني.

انظر: إصلاح المنطق ٣٠٣، والمقتضب ١٧٦/٢، ١٤٤/٤، والجُمل ١٢٩، والمخصّص ١٠٠/١٧، ١٢٥، وشرح شواهد الإيضاح ٣٠٨، وشرح المفصّل ١٢٢/٢، ٣٣/٦، واللّسان (خمس) ٦٧/٦، وتذكرة النُّحاة ٣٤٤، والهمع ٣١٤/٥، والدّرر ٢٠١/٦، والدّيوان ١٢٧٤/٢.

باب الأسماء المتصلة بالأفعال

وهي ثمانية أسماء: المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسما الزمان، والمكان، واسم الآلة.

فصل في المصدر(١)

هو الاسم الذي يشتق منه الفعل كالضرب، والقتل ونحوهما، ويعمل عمل الفعل، نحو: عجبت من ضرب زيد عمرا، ومن ضرب عمرا زيد، فالمرفوع هو الفاعل، والمنصوب هو المفعول، كما تقول: مِنْ أَنْ ضَرَبَ زيدٌ عمرًا، ويضاف إلى الفاعل، فيبقى المفعول منصوبًا، نحو: أعجبني ضرب الأمير اللص، وثبت خلق الله العالم، و ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ [مريم: ٢].

وإلى المفعول فيبقى الفاعل مرفوعًا، نحو: أعجبني ضربُ اللصِّ الأميرُ.

فصل

ويجوز ترك ذكر الفاعل، نحو: عجبتُ من ضربِ زيدًا، قال الله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤ - ١٥].

وترك ذكر المفعول أيضا، نحو: عجبتُ من ضربِ زيدٌ بالإضافة، فيحتمل وجهين: أحدهما: وأن تريد من أَنْ ضَرَبَ زيدٌ، أو من أن ضُرِبَ زيدٌ، ولا يتقدم عليه معموله، فلا يقال: زيدًا ضَرْبكَ خيرٌ له.

---

(١) المصدر: اسمٌ يقع على الأحداث، كـ(الضّرب) و(القتل) و(الإكرام)؛ وهو أصل الأفعال، وسُمِّيَ مصدرًا؛ لصدورها عنه، وهو المفعول المطلَق.

والمفاعيل خمسةٌ؛ لأنَّ الفاعل لا بُدَّ له من فِعْلٍ به صار فاعلا؛ وذلك أصله المصدر، كقولك: (ضربت زيدًا ضربًا) ولا بُدَّ لذلك من الوقوع بغيره؛ وهو المفعول به، وهو مقيّدٌ بالباء - كما تقدَّم -، ولا بُدَّ لوقوع ذلك من وَقْتٍ وَمَكَانٍ؛ وهو المفعول فيه، ولا بُدَّ لذلك الفاعل من غَرَض فَعَلَ الفِعْلَ لأجله؛ وهو المفعول له، ويحتمل مصاحبًا لِمَا يقتضيه الحال؛ وهو المفعول مَعَه؛ فكلٌّ منها مُقَيَّدٌ بشيء. [اللمحة في شرح الملحة ١/٣٤٧]

فصل في اسم الفاعل[١]

نحو: ضارب، ومكرم، ومنطلق.

يعمل عمل فعله إذا كان للحال أو الاستقبال، تقول: زيدٌ ضاربٌ غلامه عمرا اليوم أو غدًا.

كما تقول: زيدٌ يضرب غلامه عمرًا، ويتقدم عليه معموله، فيقال: هو عمرًا مُكرِمٌ زيد.

ويضاف إلى المفعول، فيقال: زيدٌ ضاربٌ عمرو.

ويضم، فيقال: هو ضاربُ زيدٍ وعمرًا؛ أي: ضاربٌ عمرًا.

وأما إذا كان للماضي فإنه لا يعمل، لا تقول: زيدٌ ضاربٌ عمرا أمس، ولا وحشيٌّ قاتلٌ حمزةَ يوم أحد؛ فإن أردت الماضي فالإضافة، نحو: زيد ضارب عمرو أمس، ووحشيٌّ قاتلُ حمزةَ، والله فاطر السموات.

فإن أردت حكاية الحال الماضية جاز أن تعمله، كقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨].

وكذلك إذا دخل عليه الألف واللام، كقولك: هو الضارب زيدا أمس.

فصل: والمثنى والمجموع من اسم الفاعل يعمل عمل المفرد، تقول: هما ضاربان زيدا، وهم ضاربون زيدا، وهم قُطّانُ مكة، وهنَّ حواجُّ بيت الله.

---

(١) هو: ما يشتقّ من فعل الفاعل؛ فإنْ كان اشتقاقه من لازمٍ كان ما بعده مرفوعًا، كقولك: (زيدٌ شريفٌ أبوه)؛ وإنْ كان من متعدٍّ عَمِلَ عَمَلَ الفعل المضارع؛ لشبهه به في عِدَّة الحروف، وهيئة الحركة والسّكون، فـ(ضارب) يُضَاهي (يَضْرِبْ) في كون كلٍّ منهما رُباعيّ الحروف، ثانيهما ساكن، وما عداه متحرّك؛ فلمَّا اشتبها من هذا الوجه أُعْرِبَ الفعل المضارع من بين الأفعال، وعمل هذا الاسم عمله في الحال والاستقبال؛ وهو لا يعمل إلا إذا كان معتمدًا على ما قبله من مبتدأ، كقولك: (هذا ضارب زيدًا).

أو يكون على موصوف، كقولك: (مَرَرت برجلٍ ضاربٍ زَيْدًا)؛ أو على صاحب الحال، كقولك: (هذا عمرٌ ضاربًا زيدًا)؛ أو على همزة الاستفهام، كقولك: (أضاربٌ صاحبك زيدًا؟)؛ أو على (ما) النّافية، كقولك: (ما ضاربٌ زيدٌ عمرًا. [اللمحة في شرح الملحة ١/٣٤٢]

قال تعالى: ﴿إِنَّا مُنْزِلُونَ عَلَى أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ رِجْزًا﴾ [العنكبوت: ٣٤]، و ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾ [الزمر: ٣٨]، و﴿هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾ [الزمر: ٣٨].

وقال الهذلي[1]: [الكامل]

مِمَّا حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ الثِّيابِ فَشَبَّ غَيرَ مُهَبَّلِ

فصل

ويشترط في إعمال اسم الفاعل أن يكون خبرا للمبتدأ، نحو: ﴿كَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، أو صفة، نحو: هذا رجل وافر فضله، أو حالا، نحو: جاءني زيد راكبًا جملا، أو داخلا عليه حرف الاستفهام، نحو: أقائم أخواك. أو حرف النفي: ما ذاهب غلاماك.

فإن كان غير معتمد على شيء من ذلك، وابتدأت به لم يجز أن تعمله، فتقول: قائم أخواك.

---

(١) **قائله**: أبو كبير الهذليّ، من قصيدة يمدح بها تأبّط شرًّا، وكان زوج أمّه.

الشرح: (مما حملن به) أي: هو ممّن حملت به النّساء. و(حُبُكَ الثياب): أطرافه، جمع: حِباك. و (المهبّل) من أهبله اللّحم وهبّله: إذا كثُرَ عليه وركّب بعضه بعضًا؛ ويقال هو: المعتوه الّذي لا يتماسك.

والمعنى: إنّ هذا الفتى من الفتيان الّذين حملت أمّهاتهم بهم وهُنّ غضاب غير متهيّآت لأزواجهنّ فشبّ محمودًا؛ وهذا من مزاعم العرب الباطلة.

والشّاهد فيه: (عواقد حبك الثياب) حيث نصب (عواقدُ)، (حبكَ الثّياب)؛ وفيه دليلٌ على إعمال اسم الفاعل مجموعًا جمع تكسير.

انظر: الكتاب ١٠٩/١، وديوان الهذليّين ٩٢/٢، وشرح أشعار الهذليّين ١٠٧٢/٣، وتحصيل عين الذّهب ١١٠، والإنصاف ٤٨٩/٢، وشرح المفصّل ٧٤/٦، وابن النّاظم ٤٣٠، والمقاصد النّحويّة ٥٥٨/٣، والأشمونيّ ٢٩٩/٢، والخزانة ١٩٢/٨، ١٩٣.

فصل في اسم المفعول(١)

هو: مضروبٌ، ومُكرمٌ، ومُستخرجٌ.

ويعمل على يُفْعَلُ، نحو: زيدٌ مضروبٌ غلامه، ومكرم جاره، ومستخرج متاعه، كما تقول: يُضْرَبُ غلامه، قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ﴾ [هود: ١٠٣]، وحكمه حكم اسم الفاعل في اشتراط الحال والاستقبال، وفي الحاجة إلى شيء ليعتمده حتى يعل.

فصل في الصفة المشبهة

هي نحو: كريم، وحسن.

شبهت باسم الفاعل من حيث تذكر وتؤنث، وتثنى وتجمع، نحو: كريم وكريمة وكريمان وكريمون وكريمتان، ولهذا تعمل عمل فعلها، نحو: زيد كريمٌ حسبه، وحسنٌ وجهه.

وتضاف إلى فاعلها، كقولك: كريمُ الحسب، وحسنُ الوجه، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ﴾ [الأعراف: ١٦٧]، و﴿شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الأنفال: ١٣].

والصفة التي لا تؤنث ولا تثنى ولا تجمع لا تعمل، لو قلت: مررت برجل خير منه أبو لم يجز.

---

(١) قَالَ جَارُ اللهِ: (اسمُ المفعولِ هُو الجاري عَلَى يُفْعَلَ من فعله نحو مضروب؛ لأنَّ أصله مَفْعُل).

قَالَ الخوارزمي: مَفْعُل - هَاهُنَا - بفتح الميم وضم العين. كَانَ القِيَاسُ أَنْ يكون اسم المفعول على أربعة؛ ليكون مساويًا لاسم الفاعل جَارِيًا على يُفْعَلُ، إلا أنهم لو اقتصروا على ذلك لكان يُشْبِهُ في التَّصغير مفعل، ومفعل، ومفعل، وفي التكسير أيضًا، فزاد فيه الواو. قَالَ الإمام عد القاهر الجرجاني: وإنما زيد؛ لأنهم قد رفضوا بناء مفعل في كلامهم، فلم يجيء إلا مكرم في جمع مكرمة كما قَالَ: [الرجز]

لِيَوْمِ رَوْعٍ أو فَعَالِ مَكْرُمِ

ومعون: جمع معونة، قَالَ: [الطويل]

عَلَى كَثْرَةِ الوَاشِيْنَ أيَّ مَعُوْنِ

فصل في اسم التفضيل

مثاله: أَفْعَلُ[1]، نحو: زيد فاضلٌ وعمرو أفضلُ منه، وكبيرٌ وأكبرُ منه.

وحقه: أن يكون من الثلاثي المجرد من الزوائد، مما ليس بلون ولا عيب، ولا يقال في نحو: أجاب، وانطلق، وسَمُرَ، وعَوِرَ هو أجوبُ منه، وأطلق منه، وأسمر منه، وأعور منه، ولكن إذا أريد التفضيل في مثل هذه الأفعال، فالوجه فيه أن يقال: هو أجود منه إجابة، وأسرع منه انطلاقًا، وأشد منه سمرةً، وأقبح منه عورًا، ونحو ذلك.

فصل

ويلزم التنكير عند مصاحبته (من) نحو: زيد هو أفضلُ من عمرو، زيد الأفضل من عمرو لم يجز، فلا بد عند مفارقتها من التعريف باللام أو بالإضافة، نحو: زيد الأفضل وأفضلهم، ولو قلت: زيد أفضل لم يجز، وقد يكون (من) محذوفة أو مقدرة، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧]؛ أي: أخفى من السر، ومنه قولك: الله أكبر، التقدير: الله أكبر من كل شيء.

وعلى ذلك قال الفرزدق[2]: [الكامل]

---

(١) قال الخوارزمي في التخمير ٨٢/٢: أفعل التفضيل أصله من باب فَعُلَ ولذلك تراه يسلس فيه التَّفضيل ولا سلسةَ في غيره من الأبواب تقول: فقه زيد فهو فقيه، وعمرو أفقه منه، وحلم فهو حليم، وعمرو أحلم منه، وكرم فهو كريم، وعمرو أكرم منه، نعم تقول: ضرب فهو ضارب وعمرو أضرب منه، إلا أن الأول أطيب منه في الذَّوق، ومن ثَمَّ قَالُوا: أفعل التفضيل لا يُبنى من الألوان والعيوب؛ لأن حقهما في الثلاثي المجرد أن يقعا في باب فَعِلَ يَفْعَل بكسر الأول وفتح الثاني، فلم يمكن نقلهما إلى فعل يَفْعُلُ بالضم، وهذا لأن أفعل التفضيل كان في الأصل بلفظ الكثرة، كقولك: زيدٌ أكثرُ جُودًا وأكثرُ ضَرْبًا منه وأكثرُ دَحْرَجةً، ومن ثم تراهم إلى هذا القياس يعدلون في الضرورة وفي السَّعة أيضًا، ولهذا قَالُوا في تفسير المثل: (العودُ أحمدُ) أي أكثرُ حمدًا، لكنه ألغى خصوص اللفظ، ولم يلغ خصوص الباب.

(٢) البيت للفرزدق يفتخر على جرير ويهجوه.

الشرح: (سَمَكَ): رفع. و (البيت) أراد به: المجد والشَّرف. و (الدَّعائم): جمع دِعامة؛ وهي العمود، أو ما يُسند به الحائط إذا مال ليمنعه من السّقوط.

إنَّ الَّذي سَمَكَ السَّماءَ بَنى لَنا بَيْتًا دَعائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

أي: أعز وأطول من كل شيء.

فصل

وأفعل التفضيل لا يضاف إلا إلى ما هو من جنسه، وكان واحدًا من جملته، نحو: زيد أفضل الرجال، وهند أفضل النساء، ولو قلت: زيد أفضل الحمير، وهند أفضل الرجال لم يجز.

وإذا جئت بـ (من) قلت: زيد أفضل من القوم كان خارجًا من جملتهم؛ ولهذا جاز أن تقول: الرجل أفضل من المرأة، والإنسان أفضل من البهائم، ولو أضفت كان محالا.

فصل

وما دام منكرا ومعه (من) استوى فيه المذكر والمؤنث(١)، والمثنى والمجموع، تقول: هو أفضل منه، وهما، وهم أفضل منهم، قال الله تعالى: ﴿كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً﴾ [غافر:٨٢]، وهي أفضل منها، وهما، وهنَّ أفضل منهن، فإذا عُرِّفَ باللام أُنِّثَ وثُنِّي وجُمِعَ، تقول: هو الأكبر، قال الله تعالى: ﴿لا يَصْلاهَا إِلا الأَشْقَى ﴿١٥﴾ الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾ [الليل: ١٥ - ١٦].

وهما الأكبران، قال الله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ﴾ [المائدة:١٠٧].

=

والشاهد فيه: (أعزّ وأطول) حيث استعمل صيغتي التّفضيل في غير التّفضيل؛ لأنّه لا يعترف بأنّ لجريرٍ بيتًا دعائمه عزيزة طويلة حتى تكون دعائم بيته أكثر عزّة وأشدّ طولا؛ ولو بقي (أعزّ وأطول) على معنى التّفْضيل لتضمّن اعترافُه بذلك.

انظر: الديوان ٧١٤/٢، وشرح ديوان المتنبي ١٨٨/١، ومنتهى الطلب من أشعار العرب ١٨٢/١، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه ٨٢/١، ومصارع العشاق ٣٨/١، والأمالي الشجرية ١٠٤/١، والجليس الصالح والأنيس الناصح ٥٣/١، وخزانة الأدب ٤٤٠/٢، ومعجم الأدباء ٥/١، والأغاني ٣٢٣/٢.

(١) قال الخوارزمي في التخمير ٨٨/٢: أما ما دام مصحوبًا بـ (من) فإنه تستوي فيه الأحوال، صَوْنًا لصيغةِ التَّفضيلِ عن التَّغْيير، كما في التَّعجب فإذا عُرِف باللام وَجَب تصريفه لتباعده عن الصيغة التي عليها التفضيل، وإذا أُضيف شاع فيه الأمران، لكونه حينئذٍ بين طرفين.

وهم الأكبرون أو الأكابر، قال الله تعالى: ﴿وَاتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء:١١١]، و﴿هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾ [هود: ٢٧]، وهي الكبرى، قال الله تعالى: ﴿فَأَرَاهُ الآيَةَ الْكُبْرَى﴾ [النازعات: ٢٠].

وهما الكبريان، وهنَّ الكبريات، والكبر، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهَا لإِحْدَى الْكُبَرِ﴾ [المدثر: ٣٥].

فإذا أضيف جاز فيه الأمران، نحو: هما أفضلهم وأفضلاهم، وهم أفضلهم وأفضلوهم، وأفاضلهم، قال الله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾ [البقرة: ٩٦].

وقال أيضا: ﴿أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، وهي أفضلهن أو فُضْلاهُنَّ.

فصل

واسم التفضيل لا يعمل عمل الفعل، لو قلت: مررتُ برجلٍ أفضلُ منه أبوه لم يجز، وإنما تقول: أفضل منه أبوه، بالرفع على الابتداء.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١١٧]، فـ(مَنْ) منصوب بفعل مضمر، تقديره: يعلم من يضل، فحذف لدلالة أعلم عليه، فلا يجوز أن يكون (أَعْلَمُ) مضافا إلى (مَنْ) لفساد المعنى.

فصل في اسم الزمان والمكان[1]

هو نحو: المَشْرَبُ، والمَلْبَسُ، والمصدر، والمقتل.

وحق هذه الأسماء أن تكون مفتوحة العين في جميع الأبواب إلا في باب (يَفْعِل) مكسور العين، فإنها تكون مكسورة العين، كالمَجْلِس والمَحْبِس، والمَبِيت، والمَضِيف، وقد جاء أحد عشر اسما من باب (يَفْعُلُ) مضمومة العين على خلاف القياس، وهي المنسك، فالمَجْزِرُ، والمَنْبِتُ، والمطلع، والمشرِقُ، والمغرِبُ، والمسجِدُ، والمرفِقُ، والمفرق، والمسقِطُ، والمسكِنُ.

والمعتل الفاء يكون مكسور الفاء أبدا، كالموضع، والمورِدُ، والموصل، والموجل من الوجل.

والمعتل اللام مفتوح العين أبدًا، كالمأتى، والمرسَى، والمأوَى، والمثوَى.

---

(١) قَالَ جَارُ اللهِ: (اسما المكان والزمان ما بني منهما من الثلاثي المجرد على ضربين: مفتوح العين ومكسورها، فالأولُ بناؤُهُ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ كانت عينُ مُضارعه مفتوحةً، كَالمَشْرَبِ، والمَلْبَسِ، وَالمَذْهَبِ، أو مَضْمُومَةً كالمَصْدَرِ والمَقْتَلِ وَالمَقَامِ إلا الأحَدَ عَشَرَ اسْمًا، وهي: المَنْسِكُ، والمَجْزِرُ، والمَنْبِتُ، وَالمَطْلِعُ، وَالمَشْرِقُ، وَالمَغْرِبُ، وَالمَفْرِقُ، والمَسْقِطُ، والمَسْكِنُ، وَالمَرْفِقُ، والمَسْجِدُ).

وقال الفراء: كل ما كان على فَعَلَ يَفْعُلُ نحو: دَخَلَ يَدْخُلُ. فالمفعل بالفتح اسمًا كان أو مصدرًا، ولا يقعُ فيه الفرق مثل: دَخَلَ يَدْخُلُ مَدْخَلا وَهَذَا مُدْخَلُه إلا أحرفًا من الأسماء أَلْزَمُوها كسرَ العَيْن من ذلك المَسْجِد، والمطلِع، والمغرِب، والمشرِق، والمسقِط، والمفرِق، والمجزِر، والمسكِن، والمرفِق، من رَفَقَ يَرْفُقُ والمنبِت، والمنسِك من نَسَكَ يَنْسُكُ، فجعلوا الكسرة علامة الاسم، وربما فتحه بعض العرب، فقد روى مسكِن ومسكَن، وسَمِعْنا المسجِدُ والمسجَدُ، والمطلِعُ والمطلَعُ، قَالَ الفَرَّاء: والفتحُ في كلّه جائزٌ - وإن لم نسمعه - وما كان من بابِ فعل يفعِل مثل جلس يجلس فالموضع بالكسر، والمصدر بالفتح، للفرق بينهما تقول: نزل منزَلا بفتح الزاي تريد: نَزَلَ نُزُوْلا، وهذا منزِله فتكسر؛ لأنك تعني الدَّار، وهو مذهب تفرد به في هذا الباب من بين أخواته وذلك أنَّ المواضع والمصادر في غير هذا الباب ترد كلها إلى فتح العين، ولا تقع فيها الفُرُوق، ولم يكسر شيءٌ مِنْهَا سوى المكسور إلا الأحرف التي ذكرناها.

وقال الخوارزمي: الكلامُ في هذه الأسامي المخالفة للقياس مبنيٌّ على حرفين:

أحدُهما: تعديل الكلمة.

والثاني: طلب المجانسة فيما بينها. [التخمير ١/٩٤]

فصل

وإذا كثر الشيء بالمكان قيل فيه: مَفْعَلَةٌ بالفتح، يقال: أرض مَسْبَعَةٌ وَمَأْسَدَةٌ، ومَذْأَبَةٌ، ومَحْيَأَةٌ، ومَفْعَاةٌ، ومَقْثَأَةٌ، ومَبْطَخَةٌ.

و لم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز الثلاثي، نحو: الثعلب، والضفدع كراهة النقل، ويقولون إذا أرادوا هذا المعنى كثيره الضفادع والثعالب.

فصل

ولا يعمل شيء من هذه الأسماء، وأما قول النابغة[1]: [الطويل]

كَأَنَّ مَجَرَّ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَهَا ... عَلَيْهِ قَضِيْمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ

وإنما نُصِبَ ذيولها بمجرّ؛ لأنه مصدر بمعنى الجر.

التقدير: كأن أثر جر الرامساتِ.

---

(١) **النابغة الذُبياني**: (١٨ ق. هـ / ٦٠٥ م): هو زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري، أبو أمامة. شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، من أهل الحجاز، كانت تضرب له قبة من جلد أحمر بسوق عكاظ فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها. وكان الأعشى وحسان والخنساء ممن يعرض شعره على النابغة. كان حظياً عند النعمان بن المنذر، حتى شبب في قصيدة له بالمتجردة (زوجة النعمان) فغضب منه النعمان، ففر النابغة ووفد على الغسانيين بالشام، وغاب زمناً. ثم رضي عنه النعمان فعاد إليه. شعره كثير وكان أحسن شعراء العرب ديباجة، لا تكلف في شعره ولا حشو. عاش عمراً طويلا.

الشاهد فيه: (كَأَنَّ مَوْضِعَ مَجَرِّ)، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَاف إليه مُقَامَهُ، وَهُوَ مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى (الرَّامِسَات)، وَهِيَ فَاعِلَةٌ فِي الْمَعْنَى.

و(ذُيُولَهَا): مُنْتَصِبَةٌ بِالْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ (مَجَرّ)، و(حَصِيرٌ): خَبَرَ (كَأَنَّ)، ولا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ الْمَصْدَرُ بِكَأَنَّ، و(حَصِيرٌ) خَبَرُهُ، مِنْ طَرِيقِ أَنَّ (مَجَرّ) عَرَضٌ و(الْحَصِيرُ) جَوْهَرٌ، وَالْجَوْهَرُ لا يَكُونُ خَبَرًا عَن الْعَرَضِ.

فَإِذَا أَرَدْتَ بِهِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ تَقْدِيرِ: الْمَوْضِعِ، وَالْمَوْضِعُ جَوْهَرٌ، اسْتَقَامَ تَشْبِيهُ الْجَوْهَرِ بِالْجَوْهَرِ، وَانْتِصَابُ (الذُّيُول) بِالْمَصْدَرِ.

وَيَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ (مَجَرَّ) ظَرْفًا، وَتَنْصِبُ (الذُّيُولَ) بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ، فَيَكُونُ التَّقْدِير: كَأَنَّ مَجَرَّ الرَّامِسَاتِ جَرَّتْ ذُيُولَهَا عَلَيْهِ حَصِيرٌ.

انظر: الديوان ١/ ٥٠، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٥٣٦، ومقاييس اللغة ٥/ ٨٢.

فصل في اسم الآلة[١]

هو اسم ما يُعَالَجُ به، ويُنْقَل ويجيء على ثلاثة أمثلة:

١ - مِفْعَل، كالمِقْبَض، والمِحْلَب.

٢ - ومِفْعَلَة، كالمِكْسَحَة[٢]، والمِصْفَاة[٣].

٣ - ومِفْعَال، كالمِقْرَاض، والمِفْتَاح.

وأما نحو: المُسْعُطُ، والمُنْخُل، والمُدُقّ، والمُدْهُن، والمُكْحُلَة، والمعرضة، فهي أسماء لهذه الأوعية.

---

(١) اسم يصاغ قياسًا من المصدر الأصلي للفعل الثلاثي المتصرف -لازمًا أو متعديًا- بقصد الدلالة على الأداة التي تستخدم في إيجاد معنى ذلك المصدر. وتحقيق مدلوله.

وليس الوصول إلى تلك الدلالة المعنوية مقصورًا على صيغة اسم الآلة القياسي، فمن الممكن الوصول إلى تلك الدلالة بأساليب مختلفة، ليس في واحد منها الصيغة القياسية التي تخص "اسم الآلة"، ولكن هذا الوصول يتطلب ألفاظًا، وكلمات متعددة لا يتطلبها صوغ اسم الآلة القياسي؛ فإنه يقوم بهذه الدلالة المعنوية بكلمة واحدة، فمزيته أن يؤدي باللفظة المنفردة ما لا يؤديه غيره إلا بالكلمات المتعددة.

صياغته القياسية لا تكون إلا من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف مطلقًا يصاغ من غيره.

وأوزان اسم الآلة ثلاثة قياسية: هي: مِفعَل. مِفعَال. مِفعَلة. وطريقة صوغها أن نجيء بذلك المصدر مهما كان وزنه، وندخل عليه من التغيير ما يجعله على وزن إحدى الصيغ الثلاث. [انظر: النحو الوافي ٣٣٣/٣]

(٢) المِكْسَحَةُ: هي المِكْنَسَةُ.

(٣) زاد ابن يعيش عليها: "المُنْخُل، والمُدْهُن، والمُدُقّ" (شرح المفصل ٦/ ١١٢)، وانظر: المقتضب ٢٠٣/١، ٢٠٩.

وزاد ابن الحاجب: "المُحْرُضة" (شرح الشافية ١/ ١٨٦). ونسبها إلى سيبويه (سيبويه ٤/ ٩١)، ومثلها: "مُنْصُل السيف ومُكْحُلَة". (أدب الكاتب ٥٥٧).

وذكر سيبويه ٤ / ٩١: "مِنخِر بكسرتين" وعلّق عليه السيرافي على هامش سيبويه (٢) . وانظر أدب الكاتب ٥٥٥. وذكر ابن الحاجب: "المَنْخِر والمِنْخِر" في أسماء الزمان والمكان (شرح الشافية ١٨١/١) .

القسم الثاني: قسم الأفعال

الفعل: (ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان مخصوص) [(١)].

وله علامات يعرف بها:

فمنها: صحة أن تدخله (قد)، نحو: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾ [المجادلة: ١]، و﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ﴾ [النور: ٦٣].

ومنها: أن تدخله السين أو سوف، نحو: سيفعل، وسوف يفعل.

ومنها: أن تدخله حروف الجزم، نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ﴾ [البينة: ١].

ومنها: أن تلحقه تاء الضمير نحو: فعلت، وألفه نحو: فعلا، وواوه نحو: فعلوا، ونونه نحو: فَعَلْن، وياؤه نحو: افعلي.

ومنها: أن تلحقه تاء التأنيث الساكنة[(٢)]، نحو: نَعِمَتْ، وبِئْسَتْ، هذه كلها من خصائص الفعل.

فصل

والفعل يتنوع أنواعًا كثيرة:

فمنها: الماضي، ومنها المضارع، ومنها الأمر، ومنها المتعدي وغير المتعدي، ومنها المبني للفاعل، ومنها المبني للمفعول، ومنها أفعال القلوب، ومنها أفعال الناقصة، ومنها أفعال المقاربة، ومنها فِعْلا المدح والذم، ومنها فِعْلا التعجب.

---

(١) قولنا: (ما دَلّ على معنى) ظاهر.

وقولنا: (في نفسه) لئلا ينتقض الحد بالحرفِ على ما يجيء في باب الحرف بيانه.

وقولنا: (مُقْتَرِنًا بزمان محصَّل) لئلا ينتقض بنحو الصَّبوح والغَبُوقُ على ما ذكر في قسم الأسماء. [التخمير: ١٣٢/٢]

(٢) تاء التأنيث على ضربين: ساكنة ومتحركة، فالساكنة لا تتصل إلا بالفعل، والمتحركة لا تتصل إلا بالاسم.

باب الماضي

هو ما دل على معنى وُجِدَ في الزمان الماضي، نحو: ضرب، وأكرم، وانطلق، وهو مبني على الفتح إلا إذا كان آخره معتلا، فإنه يكون ساكنًا، نحو: دعى، ورمى، وكذلك إذا لحقته تاء الضمير ونونه، نحو: فعلتُ، وفعلنا، وفعلن.

ويكون مضمومًا عند إلحاق واو الضمير نحو: ضربوا وتكبروا.

باب المضارع

هو ما يُعَاقَبُ في أوله الزوائد الأربع:

وهي (الهمزة)، نحو: أَفْعَل، وهو للمتكلم، و (النون) نحو: نَفْعَلُ، وهو للمتكلم إذا كان هو وغيره، و (التاء) نحو: تَفْعَل، وهو للمخاطب المذكر والمؤنث، وللمؤنث الغائبة والغائبتين، و (الياء) نحو: يَفْعَل، وهو للمذكر الغائب، سواء كان مفردًا أو مجموعًا، ولجمع المؤنث الغائب.

وهو يصلح للحال والاستقبال، وإن دخل عليه اللام، نحو: إن زيدا لَيَضْرِب، وإن زيدًا لَيَعْلَم خَلُصَ للحال.

فإذا أُدْخِلَ عليه السين أو سوف خَلُصَ للاستقبال، كما أن قولك: رجل يكون شائعًا في جنسه، فإذا أدخلت عليه الألف واللام، فقلت: الرجل، تعين للواحد، ولهذا سمي مضارعًا؛ أي: مشابهًا للاسم، ولهذه المضارعة استحق الإعراب، فأعرب بالرفع، والنصب والجزم، نحو: هو يضرب، ولن يضرب، و لم يضرب.

فصل

ويلحقه بعد ألف الضمير نون مكسورة، نحو: هما يفعلان، وأنتما تفعلان.

وبعد واو الضمير ويائه نون مفتوحة، نحو: هم يعلمون، وأنتم تعلمون وأنت تعلمين، ﴿فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾ [النمل: ٣٣]، فتكون علامة للرفع تثبت في حال الرفع كما رأيت، وتسقط في حال النصب والجزم، نحو: لن يفعلا، ولن يفعلوا، ولن تفعلي، و لم تفعلا، و لم تفعلوا، و لم تفعلي.

فصل

وإذا اتصلت به نون جماعه المؤنث صار مبنيًا، نحو: هُنَّ يَضْرِبْن، ولـــن يضـــربن، و لم يضربن.

وكذلك عن نون التأكيد، نحو: وليعلمن، ولنعرفنهم، ولتحسبن، ولتنفعلن، ولتضربن.

فصل

وإعراب الفعل على الرفع، والنصب، والجزم(١).

---

(١) إذا انتظم الفعل المضارع في الجملة، فهو إما مرفوع أو منصوب، أو مجزوم. وإعرابُه إما لفظي، وإما تقديري، وإما محلي.

وعلامة رفعه الضمةُ ظاهرةً، نحو (يفوزُ المتقون)، أو مقدَّرَة نحو "يعلو قدرُ من يقضي بالحق"، ونحو "يَخشى العاقل ربَّهُ".

وعلامة نصبه الفتحة ظاهرة، نحو "لن أقول إلا الحق"، أو مقدرة، نحو "لن أخشى إلا الله".

وعلامة جزمه السكون نحو "لم يَلدْ و لم يُولدْ".

وإنما يعرب المضارع بالضمة رفعاً، وبالفتحة نصباً، وبالسكون جزماً إن كان صحيح الآخـــر، و لم يتصل بآخره شيء.

فإن كان معتل الآخر غير متصل به شيء جزم بحذف آخره نحو "لم يَسعَ، و لم يـــرمِ، و لم يـــدعُ". وتكون علامة جزمه حذف الآخر.

وإن اتصل بآخره ضمير التثنية أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، فهو معربٌ بالحرف، بالنون رفعاً، نحو "يكتبان ويكتبون وتكتبين" وبحذفها جزماً ونصباً، نحو "إن يَلزَمُوا معصية الله، فلن يفوزوا برضاه".

وإن اتصلت به إحدى نوني التوكيد، أو نون النسوة، فهو مبني، مع الأوليَينِ على الفتح نحو "يكتُبَنْ ويكتَبنَّ"، ومع الثالثة على السكون نحوَ "الفتيات يكتُبنَ ويكون رفعه ونصبه وجزمه حينئذ محلياً.

وإن وقعتْ بعدَ ما يدُلُّ على ظنٍّ أو شبهه، جازَ أن تكون ناصبة للمضارعِ، وجازَ أن تكونَ مخفَّفةً من المشدَّدَة، فالفعلُ بعدَها مرفوعٌ. وقد قُرِئَتِ الآيةُ ﴿وحَسِبوا ألا تكونَ فتنةٌ﴾، بنصب "تكون"، على أنّ "أنْ" ناصبةٌ للمضارعِ، وبرفعه على أنها مخففةٌ من "أن". والنصب أرجح عندَ عَدمِ الفصلِ بينها وبين الفعلِ بلا، نحو ﴿أحسبَ الناسُ أن يُترَكوا﴾ والرفعُ والنصبُ سواءٌ عند الفصل بها، كالآية الأولى. فإن فُصِلَ بينهما بغيرِ "لا" كقَدْ والسين وسوفَ، تعيَّنَ الرفعُ، وأن تكونَ "أنْ" محففةً من المُشـــدَّدة، نحـــو "ظننت أنْ قد تقومُ، أو أن ستقومُ، أو أنْ سوفَ تقومُ".

فالجزم مختص بالأفعال، والجر مختص بالأسماء.

وارتفاعه بعامل معنوي، وهو وقوعه موقعًا يصح وقوع الاسم فيه، نحو: زيد يضرب، ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ﴾ [الرعد: ٤١]، ﴿وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ﴾ [هود: ٧٩]، ألا ترى أنه يصح أن تقول: زيدٌ ضاربٌ، والله حاكمٌ، وإنك لعالم، فهو نظير المبتدأ والخبر في أن العامل فيهما معنى لا لفظًا كما مضى، ولهذا المعنى استحق الرفع كما أن المبتدأ والخبر مرفوعان.

فصل [في نواصب الفعل المضارع]

وانتصابه بأربعة أحرف وهي:

١ - (أن)، نحو: أرجو أن يغفر الله لي، و﴿أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي﴾ [المائدة: ٢٩]، و(أن) تفيد الاستقبال.

٢ - و (لن)، نحو: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ﴾ [يوسف: ٨٠]، وهي للنفي.

٣ - و (كي)، نحو: جئتك كي تعطيني حقي، و ﴿كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾ [طه: ٤٠]، وهي الضرب من التعليل.

٤ - و (إذا)، نحو: إذًا أُكرِمَك، وهي جواب وجزاء، نحو: أن يقول لك إنسان: أنا آتيك، فتقول مجيبا: إذًا أُكرِمَك.

وإذا كان الفعل معتمدا على شيء قبلها لم يعمل، ويكون لغوًا، ومعنى الاعتماد: أن يكون ما قبل (إذا) مقتضيًا للرفع والجزم في الفعل الذي بعدها، بيان ذلك: أنك تقول: إن تأتني إذًا أكرمك، بالجزم لأنه وقع جزءا للشرط، والشرط يقتضي الجزم في الجزاء.

وتقول: أنا إذًا أكرمك بالرفع؛ لأنه وقع خبر المبتدأ.

=

واعلمْ أنَّ "أن" الناصبةَ للمضارع، لا تُستعملُ إلا في مقام الرجاء والطَّمعِ في حصولها بعدها، فجاز أن تقعَ بعد الظنّ وشِبهه، وبعد ما لا يدل على يقين أو ظن، وامتنع وقوعُها بعد أفعالِ اليقين والعلم الجازم، لأن هذه الأفعالَ إنما تتعلقُ بالمحقَّق، لا يناسبُها ما يدلُّ على غير محقّق، وإنما يناسبُها التوكيدُ، فلِذا وجب أن تكون "أن" الواقعةُ مُخففَّة من المُشدَّدة المفيدةِ للتوكيد.

وتقول: والله إذا لا أفعل بالرفع، قال كثير[1]: [الطويل]

لَئِن عادَ لي عَبدُ العَزيـزِ بِمِثلِها ... وَأَمكَنَني مِنها إِذاً لا أُقيلُها

فالحاصل: أن (إذا) إذا وقعت بعد شرط أو مبتدأ أو قسم كانت لغوا لم تعمل.

فصل

ويضمر (أن) بعد خمسة أحرف، فينتصب الفعل بعدها بإضمار (أن):

أحدهما: (حتى) بمعنى: (إلى أن):

نحو: سرت حتى أدخلها، بمعنى: إلى أن أدخلها، فإن جعلت الفعل الذي بعد (حتى) للحال قلت: سرت حتى أدخلها، بالرفع؛ أي: أدخلها الآن، ومنه قولهم: مرض فلان حتى لا يرجونه، وكذلك إذا حكيت الحال الماضية، نحو قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، وقرئ بالنصب.

والثاني: اللام، وهو على ضربين:

أحدهما: (اللام) بمعنى: (كي)، نحو: جئتك لِتُكْرِمَني، ودعوتك لتجيبني، ويجوز إظهار (أن) بعد هذه اللام، نحو: جئتك لأن تُكْرِمَني.

ويجب إظهارها مع (لا)، نحو: ﴿لِئَلا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩]، ولئلا تطيعني.

والثاني: لتأكيد النفي، نحو: ما كنت لأضربنك، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [التوبة: ٣٣]، ويلزم إضمار (أن) مع هذه اللام.

والثالث: (أو) بمعنى: (إلى أن):

---

(١) من قصيدة لكثير بن عبد الرحمن، صاحب عزة، في مدح عبد العزيز بن مروان واللام في قوله: لئن عاد واقعة في جواب القسم في قوله قبل هذا البيت:

حلفتُ بربِّ الرّاقصاتِ إلى منىً ... يَغُولُ البلادَ نَصُّها وَذَميلُها

والشاهد: عدم إعمال (إذن) فيه لأنها لم تتصدر جملتها.

انظر: ديوانه ص ٣٠٥. وكتاب سيبويه ١٥/٣ والجُمل للزجاجي ص ١٩٥ وشرح اللمع لابن برهان ٣٤٥/٢ وشرح المفصل ١٣/٩ وشرح الألفية لابن الناظم ٦٦٩ والمغني ص ٣٠ والعيني ٣٨٢/٤ والتصريح ٢٣٤/٢ والهمع ٧/٢ والأشموني ٢٨٨/٣.

نحو: لألزمنك أو تعطيني حقي، المعنى: إلى أن تعطيني حقي، وقرئ قوله تعالى: ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ [الحجرات: ١٦] بالنصب والرفع، فالنصب على معنى: تقاتلوهم إلى أن يسلموا.

والرفع على الاشتراك بين: (تقاتلوهم)، (أو يسلمون)، أو على الابتداء، وكأنه قيل: أو هم يسلمون.

قال امرؤ القيس[1]: [الطويل]

فَقُلتُ لَهُ لا تَبكِ عَينُكَ إِنَّما ... نُحاوِلُ مُلكاً أَو نَموتَ فَنُعذَرا

قال سيبويه: ولو رفعت قوله: نموت لكان عربيًا جائزًا، على الاشتراك بين الفعلين، أو على الابتداء كما مر.

الرابع: (واو الجمع):

نحو: لا تأكلِ السَّمكَ وتشربَ اللبن؛ أي: لا تجمع بينهما، وتقول: زُرْني وأزورك بالنصب؛ يعني: ليجمعَ الزيارتان.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢] يجوز أن (تكتموا) منصوبًا بإضمار (أن)، ومجزومًا بالعطف على النهي، وقوله تعالى: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الأَرْحَامِ مَا﴾ [الحج: ٥].

قال كعب الغنوي[2]: [الطويل]

وَما أَنا لِلشَيءِ الَّذي لَيسَ نافِعي ... وَيَغضَبُ مِنهُ صاحِبي بِقَؤُولِ

---

(١) انظر: الديوان ٦٦/١. والمراد بصاحبه: عمرو بن محيئة الشاعر وهو الذي صحبه في رحلته إلى ملك الروم.

(٢) كعب بن سعد الغَنوي: (٥ ق. هـ / ٦١٧ م): هو كعب بن سعد بن عمرو الغنوي، من بني غني من قيس بن عيلان. شاعر مخضرم مجيد من أهل الطبقة الثانية وشعره يحتج به عند أهل اللغة وكان له أخ يدعى أبا المغوار قتل في حرب ذي قار، رثاه فصارت من المراثي المعدودة عند العرب واشتهر بها وقد قال عنه الأصمعي بين أصحاب المراثي: ليس في الدنيا مثله. وكان يكثر من اقتباس الأمثال في شعره، فعرف بـ(كعب الأمثال). وكان منزله في موضع يسمى رملة إنسان في شرقي الرجام (وهو جبل نزل بسفحه جيش أبي بكر في زحفه من المدينة إلى عُمان لحرب أهل الردة).

انظر: الخزانة ٥٧٠/٨، ولباب الآداب ١٤٣/١.

ذكر في (يغضب) النصب والرفع.

والخامس: (الفاء)، ويكون في جواب الأشياء الستة:

أحدها: الأمر، نحو: آتني فأكرمك.

والثاني: النهي، نحو: ﴿لا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١].

والثالث: النفي، نحو: ما تأتينا فتحدثنا، وفي قوله تعالى: ﴿لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦].

ويجوز أن تقول: ما تأتينا فيما تحدثنا، بالرفع على معنيين:

أحدهما: أن تعني: ما تأتينا فيما تحدثنا، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦]؛ أي: ولا يؤذن، ولا يعتذرون.

والثاني: على الابتداء بمعنى: ما تأتينا فأنت تحدثنا.

والرابع: الاستفهام، نحو: هل أسألك فتُجيبُني، ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف: ٥٣].

والخامس: التمني، نحو: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣].

والسادس: العرض، نحو: ألا تنزل فتُصيبَ خيرًا.

فصل [في جوازم الفعل المضارع]

وانجزامه بخمسة أحرف: (لم، ولمَّا، ولا في النهي، ولام الأمر، وإن)، نحو: لَمْ يضرب، ولَمَّا يضرب، ولا تَفْعَل، وليُكرِم، وإن تخرج أخرج، وتسعة أسماء متضمن لمعنى: أن، وهي:

(مَنْ)، نحو: مَنْ يُكرِمني أكرمه، و﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣].

و **(ما)**، نحو: ما تصنع أصنع.

و **(أي)**، نحو: أيُّهم تضرب أضرب.

و **(أَيْنَ)**، نحو: أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ.

و **(متى)**، نحو: متى تخرج أخرج.

ويلحقهما (ما)، فيقال: أينما، قال الله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨].

و **(حيثما)**، نحو: حيثما تجلس أجلس.

و (إذ ما)، نحو: إِذْ ما تَفْعَلُ أَفْعَل.

و (أنّى)، نحو: أنّى تصنع أصنع.

و (مهما)، نحو: مهما تذهب أذهب.

فصل

ويجزم الفعل بـ (أن) مضمرة إذا وقع جوابًا لأمر، نحو: ائتني أكرمك، ﴿ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ﴾ [البقرة: ٦٨].

أو نهي، نحو: لا تفعل يكن خيرا لك.

أو استفهام، نحو: أين بيتك أزرك، وإلا ماء أشربه، و﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ﴾ [الصف: ١٠]، إلى أن قال: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٢].

أو تمني، نحو: ليته عندنا يحدثنا.

أو عرض، نحو: ألا تنزل تصب خيرا.

وإن لم تقصد الجزاء في هذه المواضع رفعتَ الفعلَ، نحو: قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴿٥﴾ يَرِثُنِي﴾ [مريم: ٥ - ٦] بالرفع، لأنه وقع صفة؛ أي: وليًا وارثًا ولم يقع جوابًا، ومن قرأ بالجزم جعله جوابًا، ونحو: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١].

وقال أيضا: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠] وقع حالا؛ أي: عامهين.

وكذلك قول الحطيئة[١]: [الطويل]

---

(١) الحُطَيئَة: (٤٥ هـ / ٦٦٥ م): هو جرول بن أوس بن مالك العبسي، أبو ملكية. شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام. كان هجاءاً عنيفاً، لم يكد يسلم من لسانه أحد، وهجا أمه وأباه ونفسه. وأكثر من هجاء الزبرقان بن بدر، فشكاه إلى عمر بن الخطاب، فسجنه عمر بالمدينة، فاستعطفه بأبيات، فأخرجه ونهاه عن هجاء الناس.

انظر: الكتاب ٨٦/٣، وإصلاح المنطق ١٩٨، والمقتضب ٦٥/٢، ومجالس ثعلب ٣٩٩/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ١١٦، وجمهرة اللّغة (شعو) ٨٧١/٢، والجُمل ٢١٤، وأمالي ابن الشّجريّ ١٢/٣، وشرح المفصّل ٤٥/٧، وشرح الكافية الشّافية ١٦٠٨/٣، والدّيوان ٨١.

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ

قوله: (تعشو) وقع حالا.

وتقول: لا تَذْهَبْ به تُغْلَبُ عليه، نرفع الفعل على الابتداء؛ أي: أنك تُغْلَبُ عليه، ومنه قولك: قُمْ يدعوك؛ أي: أنه يدعوك ترفع الفعل إذا لم تُرِدْ الجواب.

ومنه قول القائل(١): [البسيط]

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوا نُزَاوِلُهَا فَكُلُّ حَتْفِ امْرِيءٍ يَجْرِي بِمِقْدَارِ

وأما قوله تعالى: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لا تَخَافُ دَرَكًا وَلا تَخْشَى﴾ [طه: ٧٧]؛ فيحتمل أن يكون قوله: ﴿لا تَخَافُ﴾ حالا عن الضمير في قوله تعالى: ﴿فَاضْرِبْ﴾؛ أي: غير خائف.

وأن يكون ابتداءً واستئنافًا؛ أي: أنك أَمْنٌ مِنْ أن يُدْرِكَكَ فرعون، ولا تخاف ذلك ولا تخشى.

فصل

وإن عطفت على الجزاء فعلا جاز في المعطوف الجزم على العطف، والرفع على الابتداء، تقول: إن تَأْتني آتكَ فأحدِّثْكَ أو فأحدِّثُك، وكذلك العطف بالواو، وثم قال الله تعالى: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، وقرئ: ﴿ويذرْهم﴾ بالجزم على محل، ﴿فَلا هَادِيَ﴾، وقال: ﴿وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨].

---

(١) **قائله**: الأخطل، كذا ذكره سيبويه، وليس في ديوانه.

الشرح: الرائد: المرسل في طلب الكلأ. وأرسلوا بقطع الهمزة، من رست السفينة ترسو رسولا ورسواً إذا وقفت على الأنجر معرب لنكر، وهو مرساة السفينة، وهي خشبة يفرغ بينها الرصاص المذاب فتصير كصخرة إذا رست رست السفينة، أو هو من رست أقدامهم في الحرب، أي ثبتت، ونزاولها: من المزاولة وهي المحاولة والمعالجة في تحصيل الشيء، والضمير للسفينة، وقيل: للحرب، وقيل: للخمر وهو لا يناسب ظاهر البيت الذي بعده.

والشاهد: في قوله (نزاولها) فإنه فصله عن قوله أرسوا لأن الأول أمر والثاني خبر، فامتنع العطف بينهما لاختلافهما خبراً وطلباً، لفظاً ومعنى.

انظر: خزانة الأدب ٩/ ٩٠، ومعاهد التنصيص ١/ ٩٠، والكتاب لسيبويه ١/ ٤٥٠.

وقال أيضا: ﴿وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الأَدْبَارَ ثُمَّ لا يُنْصَرُونَ﴾ [آل عمران: ١١] بالابتداء.

فصل

تقول: والله إن أتيتني لا أفعل بالرفع؛ لأنه جواب القسم لا جزاء الشرط وإن سد مسد الجزاء[١]، وتقول: إنا والله أن تأتني لآتيك، بالجزم؛ لأنه جزاء للشرط، ووقع (والله) في هذا الكلام لغوًا، والكلام الأول مبني على القسم، والثاني على الابتداء.

---

(١) قال ابن الحاجب في الإيضاح ٣٨٧/١: إِذَا اجْتَمَعَ الشَّرْطُ وَالْقَسَمُ، فَإِنْ تَقَدَّمَ الْقَسَمُ فِي أَوَّلِ الْكَلامِ كَانَ الْحُكْمُ فِي الْجَوَابِ لَهُ، وَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مَاضِيًا أَوْ فِي حُكْمِهِ كَمَسْأَلَةِ الْكِتَابِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَاللَّهِ إِنْ أَتَيْتَنِي لا أَفْعَلُ) بِالرَّفْعِ، أَمَّا كَوْنُ الْجَوَابِ لِلْقَسَمِ، فَلأَنَّهُ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْكَلامِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ الْمَقْصُودُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ، فَجَعَلَ آخِرَ الْكَلامِ لِمَا هُوَ الْمَقْصُودُ أَوْلَى، وَأَمَّا كَوْنُ الْفِعْلِ مَاضِيًا أَوْ فِي حُكْمِهِ، فَلأَنَّهُ لَمَّا امْتَنَعَ عَمَلُ الشَّرْطِ فِي الْجَزَاءِ بِجَعْلِهِ لِلْقَسَمِ أَرَادُوا أَنْ يَكُونَ الشَّرْطُ غَيْرَ مَعْمُولٍ فِي اللَّفْظِ؛ لِيَتَنَاسَبَ مَعَ أَخِيهِ.

فَإِنْ تَوَسَّطَ الْقَسَمُ وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى الشَّرْطِ أَيْضًا فَلا يَخْلُو إِمَّا أَنْ تَجْعَلَهُ مُعْتَرِضًا، أَوْ تَجْعَلَهُ مُعْتَبَرًا، فَإِنْ جَعَلْتَهُ مُعْتَرِضًا كَانَ مَا بَعْدَهُ لِمَا قَبْلَهُ، إِذْ وُجُودُ الْمُعْتَرِضِ وَعَدَمُهُ فِي أَحْكَامِ مَا مَعَهُ سَوَاءٌ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْكِتَابِ، كَقَوْلِكَ: (أَنَا وَاللَّهِ إِنْ تَأْتِنِي لا آتِكَ)، وَإِنْ جَعَلْتَ الْقَسَمَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُعْتَبَرًا كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْمَسْأَلَةِ الأُولَى عَلَى السَّوَاءِ، فَإِنْ تَقَدَّمَ الشَّرْطُ عَلَى الْقَسَمِ كَانَ الْكَلامُ فِي كَوْنِهِ مُعْتَرِضًا وَغَيْرَ مُعْتَرِضٍ كَذَلِكَ، فَإِنْ جَعَلْتَهُ مُعْتَرِضًا، قُلْتَ: (إِنْ تَأْتِنِي وَاللَّهِ لا آتِكَ) بِالْجَزْمِ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ مُعْتَبَرًا، قُلْتَ: (إِنْ تَأْتِنِي فَوَاللَّهِ لا آتِيكَ)، وَلا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْقَسَمُ فِي الْمَسْأَلَةِ الأُولَى مُرَادًا أَوْ مَلْفُوظًا بِهِ، أَوْ مَلْفُوظًا بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، فَمِثَالُ الْمَلْفُوظِ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: (لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ) [الأحزاب: ٦٠] وَشِبْهُهُ، وَمِثَالُ مَا هُوَ مُرَادٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي اللَّفْظِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) [الأنعام: ١٢١]، فَلَوْلا تَقْدِيرُ الْقَسَمِ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ: (إِنْ أَكْرَمْتَنِي إِنِّي أُكْرِمُكَ)، وَإِذَا قُدِّرَ الْقَسَمُ وَجَبَ ذَلِكَ؛ لأَنَّ الْمُعَامَلَةَ لَهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: التَّقْدِيرُ: (فَإِنَّكُمْ) فَحُذِفَتِ الْفَاءُ، مَرْدُودٌ بِأَنَّ ذَلِكَ ضَعِيفٌ، وَبِأَنَّهُ لا يَكُونُ إِلا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ.

باب الأمر

أمر الفاعل المخاطب يكون مشتقًا من الفعل المضارع[(١)].

وطريقه هو: أن تحذف الزائدة من المضارع، ويسكن آخره، ولا يغير من البناء شيئا كقولك في تضع: ضع، وفي تجرب: جرب، وفي تضارب: ضارب، وفي تدحرج: دحرج.

هذا إذا كان الحرف الذي يلي الزائدة متحركًا، فأما إذا كان ساكنًا نحو: تضرب، وتنطلق، وتمنع زِدتَ في أوله همزة مكسورة، فقلت: إِضرب، وإمنع، وإنطلق، بكسر الهمزة في جميع المواضع إلا فيما كان ما بعد حرف الساكن مضمومًا، نحو: تقتل وتقرب.

فإنك تضم الهمزة فتقول: أُقتل، وأُقرب، وتقول في تكرم: أكرم؛ لأن أصله تأكرم، فهو على أصل القياس.

فصل

وأما أمر الفاعل الغائب فإنه يكون باللام الجازمة[(٢)]، نحو: ليضرب زيد، ولتَمَنّع هند، وكذلك المفعول يؤمر باللام، تقول في المخاطب: لتُضرَبْ أنت، ولتُمنَع أنت، وفي المتكلم: لأضْرَبْ أنا، وفي الغائب: لِيُضْرَبْ هو.

---

(١) مثال الأمر أبدًا على طريق المضارِع من الفعل الذي تصوغه منه؛ تفسير ذلك أنك تجد فاء الفعل وعينه فيه على ما هما عليه في المضارع، تقول: اضرب. فتجد الضاد ساكنة والراء مكسورة كما تجدها كذلك في يضرب، وتقول: اذهب فتجد الفاء ساكنة والعين مفتوحة كما أنهما كذلك في يذهب، وعلى هذا القياس أبدًا، هذه ألفاظ الإمام عد القاهر الجرجاني رحمه الله. [التخمير: ١/١٦٤]

(٢) قال الأخفش: إدخالُ اللام في أمرِ المُخاطب لغةٌ رديئةٌ؛ لأن هذه اللام إنما تدخل في الموضع الذي لا تقدر فيه على (أفعل) إذا خاطبت قلتَ قُم لأنك قد استغنيت عنها، والأمر كما ذكره الأخفش، إلا أنَّ من المواضع ما يحسن فيه الأمر باللام للفاعل المخاطب، وذلك إذَا كَانَ المأمور جماعة بَعْضُهَا غايبٌ وبعضُها مُخاطَبٌ، كقوله صلى الله عليه وسلم: "لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُم" فالخطاب يُفيدُ الخطاب واللام تفيد الغيبة، فمجموع الأمرين مُستفاد العموم ولو قُلْتَ: خُذوا مصافكم لأوهم خصوص الجماعة المخاطبة، وعليه قراءة النبي صلى الله عليه وسلم: (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا) الفاء في (فلتفرحوا) مزيدة كما في (فَاجْزَعِيْ) من قوله: لا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُه. [التخمير ٢/١٧٦]

وقد يجيء أمر المخاطب الفاعل باللام، ومنه قراءة النبي صلى الله عليه وعلى آله[1]: (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا).

فصل: وهو مبني على الوقف[2] كما رأيت إلا إذا لحقته الضمائر، فإنه يكون عند الألف مفتوحًا، نحو: أضربا، وكذلك عند نون التأكيد نحو: أَضْرِبنَّ وأَضْرِبنْ، وعند الواو مضمومًا نحو: أَضْرِبُوا، وعند الياء مكسورًا نحو: أَضْرِبي، وكذلك إذا لقيته ساكن كان مكسورًا، نحو: أضرب الغلام، وأركب الفرس.

---

(١) هذه قراءة النبي صلى الله عليه وسلم، وعثمان بن عفان، وأبي بن كعب، والحسن، وأبي رجاء، ومحمد بن سيرين، والأعمش، وعباس بن الفضل، وعمرو بن فائد، والجمهور بالياء على أ مر الغائب.

انظر: المحتسب ٣١٣/١، وشواذ القرآن ٦٢، والحجة لابن خالويه ١٨٢، وأسرار العربية ٣١٨، والإنصاف ٥٢٤/٢، وشرح الكافية للرضي ١٢٤/٤، والبحر المحيط ٧٦/٦، والدر المصون ٢٢٤/٦.

(٢) احتج الكوفيون في المسألة بشيئين:

أحدهما: أن اللام مِمَّا يضمر كَمَا فِي قوله: [الوافر]

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ

فتضمره هَاهُنَا؛ لأنَّ الأصل فِي المضارع الإعراب.

وثانيهما: أَنَّ الفِعْلَ المَنْهِيَ عَنْهُ مُعْرَبٌ مَجزُومٌ نحو: لا تقم ولا تقعد، فكذلك فعل الأمر نحو قُمْ واقْعُدْ إِذِ النهي ضدُّ الأمرِ والأشياء تُجرى على نقائضها، كَمَا تُجرى على نظائرها.

حُجَّةُ البصريين: أن الإضمار على خلاف الأصل فلا يُصار إليه إلا بدليلٍ. [التخمير ١٧٦/٢]

باب المتعدي[1] وغير المتعدي

المتعدي: ما تعدى بنفسه من الفاعل إلى المفعول به، وهو ثلاثة أضرب:

أحدهما: متعدٍ إلى مفعول واحد، نحو: ضربتُ زيدا، وقتلتُ عمرا.

والثاني: متعدٍّ إلى مفعولين ثانيهما هو الأول في المعنى، نحو: عَلِمْتُ زيدًا منطلقًا، وحَسِبتُ زيدًا فاضلا.

أو يكون ثانيهما غير الأول في المعنى، نحو: أعطيت زيدًا درهمًا، وكسوته ثوبًا، ويجوز لك فيما كان ثانيهما غير الأول أن تقتصر على أحدهما في الذكر، تقول: أعطيت زيدًا، ولا تذكر ما أعطيت، وأعطيت درهمًا، ولا تذكر مَنْ أعطيتَ.

ولا يجوز ذلك فيما كان ثانيهما هو الأول، لو قلتَ: حسبتُ زيدا، وحسبتُ منطلقًا، وسَكَتّ، لم يجز.

والثالث: متعدٍّ إلى ثلاثة مفاعيل، نحو: أعلمتُ زيدًا عمرًا فاضلا.

وكذلك: رأيت، وأنبأتُ وتبَّأت، وأخبرتُ وخبَّرت، وحدَّثتُ إذا كان بمعنى أعلمتُ.

فصل

وغير المتعدي ما اقتصر على الفاعل، ولم يتجاوز إلى المفعول به، نحو: ذهب زيد، ومكث، وخرج، وانطلق.

وما سوى المفعول به من المنصوبات كالمصدر، والمفعول فيه، وغيرهما يستوي في المتعدي إليها جميع الأفعال.

---

(١) الفعل المتعدّي هو ما يتعدَّى أثرُهُ فاعلَه، ويتجاوزه إلى المفعول به، مثل "فتحَ طارقٌ الأندلسَ".

وهو يحتاج إلى فاعل يفعله ومفعولٍ به يقَع عليه.

ويسمى أيضاً، "الفعلَ الواقعَ" لوقوعه على المفعول به، و "الفعلَ المجاوزَ" لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به.

وعلامته أنْ يقبلَ هاء الضمير التي تعود إلى المفعول به، مثل "إجتهد الطالب فأكرمه أُستاذه".

(أما هاء الضمير التي تعود إلى الظرف، أو المصدر، فلا تكون دلالة على تعدي الفعل إن لحقته.

فصل

وللتعدية ثلاثة أسباب: الهمزة، وتثقيلُ الحَشْوِ، وحرف الجر، فتقول في ذهب: أذْهَبْتُهُ، وفي فَرِحَ: فَرَّحتُه، وفي خرج: خرجتُ به، يصير غير المتعدي بهذه الأسباب متعديًا كما رأيت، ويصير المتعدي إلى مفعول واحد متعديًا بها إلى مفعولين، نحو: أحفرتُه بئرًا، وعلَّمتُه القرآن، وعَصَبْتُ عليه العصابة.

ويصير المتعدي إلى مفعولين متعدّيًا بها إلى ثلاثة مفاعيل، نحو: أعلمت عمرا زيدا خير الناس.

باب المبني للمفعول

وهو ما استغنى عن الفاعل[1]، فأُقيمَ المفعول مقامه وأُسْنِدَ إليه، وعُدِلَ به عن صيغة فَعَلَ إلى صيغة فُعِلَ، نحو: ضُرِبَ زيد، وأُكرِمَ زيد.

ويسمى فعل ما لم يسمَّ فاعله، ويُسْنَدُ إلى مفعول به، فيصير فاعلا كما رأيت، وإلى المصدر، نحو: سيرَ سَيْرٌ شديدٌ.

وإلى مفعول فيه، نحو: سيرَ يومُ الجمعة، وسير فرسخان.

وإلى الجار والمجرور في نحو: ذُهِبَ بزيد، ومُرَّ بعمرو، فالجار والمجرور في موضع الرفع لقيامه مقام الفاعل.

ولا يسند إلى المفعول الثاني في باب علمتُ، فلا يقال: عُلِمَ منطلق زيدا، ولا إلى المفعول له، ولا إلى المفعول معه، ولا إلى غيرهما من المنصوبات.

---

(١) قال ابن الحاجب: قَد اعْتُرِضَ عَلَى قَوْلِه: (هُوَ مَا اسْتُغْنِيَ عَنْ فَاعِله)؛ لأنَّ الْمَرْفُوعَ عِنْدَهُ هَاهُنَا فَاعِلٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ مَذْهَبِه فِي أَنَّ مَفْعُولَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ فَاعِلٌ، وَلِذَلِكَ حَدَّ الْفَاعِلَ بِمَا يُدْخِلُهُ فِي حَدِّه، وَإِذَا كَانَ عِنْدَهُ فَاعِلا، فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ أَنْ يَقُولَ: (مَا اسْتُغْنِيَ عَنْ فَاعِلِه، وَأُقِيمَ الْمَفْعُولُ مُقَامَهُ؟ وَهَلْ هَذَا إلا تَصْرِيحٌ مِنْهُ بِأَنَّ الْمَرْفُوعَ هُنَا غَيْرُ فَاعِلٍ؟

وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ أَرَادَ أَنَّ الْفَاعِلَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: فَاعِلٍ قَامَ بِه الْفِعْلُ، وَفَاعِلٍ أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ مِنْ غَيْرِ قِيَامٍ بِه، فَقَوْلُهُ: (مَا اسْتُغْنِيَ عَنْ فَاعِله) أَرَادَ بِهِ فَاعِلَهُ الَّذِي يَقُومُ بِه الْفِعْلُ، فَعَلَى هَذَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ هَذَا فَاعِلا أَيْضًا؛ لأَنَّهُ دَاخِلٌ تَحْتَ حَدِّ الْفَاعِلِ الَّذِي ذَكَرَهُ، وَلا يُخْرِجُهُ كَوْنُهُ فَاعِلا بِذَلِكَ الاعْتِبَارِ عَنْ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولا فِي الْمَعْنَى؛ لأَنَّ الْجِهَةَ الَّتِي كَانَ بِهَا مَفْعُولا فِي الْمَعْنَى غَيْرُ الْجِهَةِ الَّتِي كَانَ بِهَا فَاعِلا.

وَقَوْلُهُ: (مَعْدُولا عَنْ صِيغَة فَعَلَ إِلَى فُعِلَ).

يُرِيدُ بِصِيغَةِ (فَعَلَ) صِيغَةَ كُلِّ فِعْلٍ أُسْنِدَتْ صِيغَتُهُ عَلَى جِهَةِ قِيَامِهَا بِمَحَلِّهَا، وَبِقَوْلِه: (فُعِلَ) كُلَّ صِيغَة أُسْنِدَتْ لا عَلَى جِهَةِ قِيَامِهَا، وَلَمْ يُرِدْ وَزْنَ (فَعَلَ) الَّذِي هُوَ مَفْتُوحُ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ، وَلا (فُعِلَ) الَّذِي هُوَ مَضْمُومُ الْفَاءِ مَكْسُورُ الْعَيْنِ؛ لأَنَّ عَلِمَ وَاسْتَخْرَجَ مُنْدَرِجٌ تَحْتَ (فَعَلَ)، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى وَزْنِه، وَاسْتُخْرِجَ وَانْطُلِقَ مُنْدَرِجٌ تَحْتَ (فُعِلَ)، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى وَزْنِه؛ لأَنَّ الْمَقْصُودَ مَا ذَكَرْنَاهُ، فَإِذَنْ صِيغَةُ (فَعَلَ) عَلَمٌ عَلَى كُلِّ فِعْلٍ أُسْنِدَ عَلَى جِهَةِ قِيَامِه بِه، و(فُعِلَ) عَلَمٌ لِكُلِّ صِيغَةٍ أُسْنِدَتْ لا عَلَى جِهَةِ قِيَامِه بِه، فَانْدَرَجَ تَحْتَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا كَانَ عَلَى وَزْنِه، وَمَا لَيْسَ عَلَى وَزْنِه. [الإيضاح ١/ ٢٧٧]

فصل

وإذا كان الفعل متعديًا إلى مفعولين، فأُسنِدَ إلى أحدهما بقي الثاني منصوبا على حاله، تقول: عُلِمَ زيد منطلقًا، فأُعطِي عمرو درهما.

ويجوز أن تقول: أُعطِي الدرهم زيدا، والمختار هو الأول.

وإذا كان متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل أُسْنِدَ إلى أحدهما، وبقي الآخران على حالهما، نحو: أُعْلِمَ زيد عمرا خير الناس.

فصل

وإذا كان الفعل متعديا إلى مفعول به فإنه لا يجوز أن يُسْنَد إلى غيره من المنصوبات، فلا يقال: ضُرِبَ زيد ضَرْبٌ شديد، ولا ضُرِبَ زيدا يوم الجمعة، ولا ضُرِبَ زيدا أعلم الأمير، ولا دُفِعَ إلى زيد المال.

وإنما يُسنَد إلى مفعول به، فيقام مقام الفاعل، ويبقى ما عداه بحاله فيقال: ضُرِب زيد ضَربًا شديدًا يوم الجمعة أمام الأمير، ودُفِعَ المال إلى زيد، وما عدا المفعول به مستوية في جواز إسناد الفعل إليهما، فلك أن تُسنِد إلى أيِّها شئت وتترك الباقي على حالها، تقول: ذُهِبَ بزيد يوم الجمعة، فتسند إلى الجار والمجرور، وتنصب الظرف.

ولك أن تقول: ذُهِبَ يوم الجمعة بزيد، فتسنده إلى الظرف، وعليه فَقِس.

باب أفعال القلوب

[بَابُ ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا]

وهي سبعة: (ظننتُ، وحَسِبتُ، وخِلْتُ، وزعمتُ، وعلمتُ، ورأيتُ، ووجدتُ) إذا كُنَّ بمعنى معرفة الشيء على صفة، تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما على المفعول به، تقول: علمت زيدًا فاضلا، ورأيت أخاك جوادًا، ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلا﴾ [الضحى: ٨]، ﴿وَلا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلا﴾ [إبراهيم: ٤٢].

وظننته كريمًا، وخِلته عاقلا، وزعمته لبيبًا.

فصل: وتدخل بين مفعوليها الضمير المنفصل كدخوله بين المبتدأ والخبر، نحو: علمتُ زيدًا هو الأفضل، ﴿وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٠]، ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالا وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩].

فصل

و **(حسبتُ، وخلتُ)** يتعديان أبدًا إلى مفعولين، وقد يكون ما عداهما متعديًا إلى مفعول واحد لا يتجاوزه، تقول: ظننت زيدا؛ أي: اتهمته، وعلمته؛ أي: عرفته، ورأيته؛ أي: أبصرته، وزعمت ذلك؛ أي: قلته، ووجدت الضالة؛ أي: صادفتها.

فصل

ولهذه الأفعال خصائص:

منها: أنها تعمل ما دامت متقدمة على المفعولين كما رأيت؛ فإن توسَّطَتْ بينهما أو تأخرت يجوز إلقاؤها، تقول: زيد ظننت مقيم، وزيد مقيم ظننت.

قال الشاعر[1]: [البسيط]

(١) هَذَا البَيْتُ للعينِ المُنْقَرِي، وَاسْمُهُ: مُنَازِل بن رَبِيعَة. وَقَالَ صَاحِبُ " زهر الآداب ": اسْمُهُ: الحُسَيْن بن إبْرَاهِيم. يَهْجُو رُؤْبَة بن العَجَّاج، وَقِيلَ: يَهْجُو العَجَّاج.

الشرح: (تُوعِدُني): تُهَدِّدُني، يُقَالُ: أَوْعَدْتُهُ بِكَذَا إيعَادًا فِي الشَّرِّ. و(اللُّؤْمُ): البُخْلُ وَدَنَاءَةُ الخُلُقِ، يُقَالُ: لَؤُمَ، يَلْؤُمُ، لُؤْمًا، وَأَلأَمَ: إذَا أَتَى بِوَلَدٍ لَئِيمٍ، أَوْ بِفِعْلٍ. و(خِلْتُ) مَعْنَاهُ: ظَنَنْتُ، يُقَالُ: خَالَ الشَّيْءَ، خَيْلا وَخَيَلانًا، وَخَالَ المَالَ، وَعَلَى الشَّيْءِ خَوْلا: تَعَهَّدَهُ وَأَصْلَحَهُ. و(الخَوَرُ): الضَّعْفُ وَالجُبْنُ، يُقَالُ:

أَبَا الأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي   وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ وَالخَوَرُ

توسَّطَتْ (خِلتُ) بين مفعوليها، وهما: الأراجيز واللؤم؛ فإلغاؤها وإعمالها جائز.

ومنها: أنه يبطل عملها عند لام الابتداء، نحو: علمت لزيد منطلق، وعند الاستفهام، نحو: عَلِمْتُ أزيدٌ عندك أم عمرو؟ وعلمتَ أيُّهم في الدار؟ قال الله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾ [الكهف: ١٢].

وعند النفي، نحو: علمتُ ما زيد منطلق؛ فهي لا تعمل في هذه المواضع لفظا، وتعمل معنى وتقديرًا، ويسمى هذا تعليقًا.

ومنها: أنك تجمع فيها بين ضميري الفاعل والمفعول إذا كانا واحدا في المعنى، تقول: علمتني منطلقًا، ووجدتك خارجًا، ورآه عالمًا وعظيمًا، يعني: رأى نفسه.

ويجري: عدمتُ وفقدتُ مجراها، فيقال: عدمتني، وفقدتني.

قال جران العود[1]: [الطويل]

=

خَارَ خَوَرًا، وَخَارَ الثَّوْرُ خُوَارًا: صَاحَ. وَخَارَ البَرْدُ: انْكَسَرَ. وَخَارَ اللهُ لَكَ خَيْرًا: صَنَعَهُ. وَالاسْمُ: الخِيرَةُ، وَخِرْتُهُ: غَلَبْتُهُ فِي المُخَايَرَةِ.

المعنى: أَنَّهُ يُخَاطِبُ رُؤْبَةَ بن العَجَّاج، يَقُولُ لَهُ: أَنْتَ رَاجِزٌ، لا يُحْسِنُ التَّقْصِيدَ وَالتَّصَرُّفَ فِي أَنْوَاعِ الشِّعْرِ. جَعَلَ ذَلِكَ دَلالَةً عَلَى لُؤْمِ طَبْعِهِ، وَخَوَرِ نَفْسِهِ وَنُقْصَانِهِ.

الشاهدُ فيه: إِلْغَاءُ (خِلْتُ) لِتَوَسُّطِهَا، وَرَفْعُ (اللُّؤْمِ) بِالابْتِدَاءِ، (وَبِالأَرَاجِيزِ) مَوْضِعُهُ رَفْعٌ بِأَنَّهُ خَبَرُ المُبْتَدَأ.

انظر: الحيوان ٤/٢٧٦، وفرحة الأديب ١/١١٩، وهمع الهوامع ١/٥٥٢.

(١) **جران العود النميري:** (٦٨ هـ / ٦٨٧ م): هو عامر بن الحارث النميري. شاعر وصاف أدرك الإسلام، وسمع القرآن واقتبس منه كلمات وردت في شعره. وجران العَود معناه (مقدم عنق البعير المسن) وكان يلقب نفسه به في شعره.

قال الفراء في معاني القرآن ٢/ ١٠٦: "وقد تقول العرب في "ظننت" وأخواتها من رأيت وعلمت وحسبت "أظنني قائمًا" "ووجدتني صالحًا". لنقصانهما وحاجتهما إلى خبر سوى الاسم. وربما اضطر شاعر فقال: (عدمتني وفقدتني) فهو جائز وإن كان قليلا. قال الشاعر وهو جران العود: لقد كان بي عن ضرتين عدمتني....".

انظر: الديوان ١/٤٠، ومنتهى الطلب ١/٤٠، والمفصل ١/٣٤٨.

لَقَد كانَ لي عَن ضَرَّتَينِ عَـدِمتُني ... وَعَمّـا أُلاقـي مِنـهُما مُتَزَحـزَحُ

ولا يجوز ذلك في غير هذه الأفعال، لا تقول: ضربتي، ولا شـتمتي، ولا شـتمتك، وإنما يقال: ضربتُ نفسي، وشتمتُ نفسك.

باب الأفعال الناقصة

وهي: (كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، وما زال، وما برح، وما فتئ، وما انفك، وما دام، وليس).

تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، نحو: كان زيد منطلقًا، وصار عمرو فقيرًا، وليس بكر خارجًا.

ويسمى المرفوع اسما، والمنصوب خبرا، وسُميت ناقصة؛ لأنها لا تتم بالاسم، وتحتاج إلى الخبر في كونها كلاما بخلاف سائر الأفعال، ويلحق بهذه الأفعال: آض، وعاد، وغدا، وراح، فتستعمل استعمالها، تقول: عاد الغني فقيرًا، وغدا زيد كريمًا.

فصل

وحكم الاسم والخبر في هذا الباب حكم المبتدأ والخبر في أن الأصل أن يكون الاسم معرفة، والخبر نكرة كما رأيت، ويجيئان معرفتين ونكرتين، وقد يجيء الاسم نكرة ، والخبر معرفة في الشعر للاضطرار، نحو قول القطامي(1): [الوافر]

---

(١) **القطامي التغلبي:** (١٣٠ هـ / ٧٤٧ م): هو عُمير بن شُييم بن عمرو بن عبّاد، من بني جُشَم بن بكر، أبو سعيد، التغلبي الملقب بالقطامي. شاعر غزل فحل، كان من نصارى تغلب في العراق، وأسلم. وجعله ابن سلام في الطبقة الثانية من الإسلاميين، وقال: الأخطل أبعد منه ذكراً وأمتن شعراً.

وأورَد العباسي (في معاهد التنصيص) طائفة حسنة من أخباره يفهم منها أنه كان صغيراً في أيام شهرة الأخطل، وأن الأخطل حسده على أبيات من شعره. ونقل أن القطامي أول من لُقب (صريع الغواني) بقوله:

صريع غوانٍ راقهنّ ورقنه لدن شبَّ حتى شاب سود الذوائب

من شعره البيت المشهور:

قد يدرك المتأني بعض حاجته وقد يكون مع المستعجل الزلل

له (ديوان شعر– خ). والقطامي بضم القاف وفتحها. قال الزبيدي: الفتح لقيس، وسائر العرب يضمون.

الشرح: (ضباعا): ترخيم ضُباعة: اسم امرأة؛ وهي: ضُباعة بنت زفر بن الحارث الكلابيّ.

والشاهد فيه: (ولا يكُ موقفٌ منك الوداعا) حيث جعل اسم (يَكُ) نكرة وهو (موقف) وخبرُها معرفة وهو (الوداعا)؛ وهذا يجوز في ضرورة الشّعر فقط، وحسّن ذلك وصف (الموقف) بالجارّ والمجرور

قِفي قَبلَ التَفَرُّقِ يا ضُباعَا ... فلا يَكُ مَوقِفٌ مِنك الوَداعا

فصل

و(كان) على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون ناقصة كما ذكرنا.

والثاني: أن تكون تامة، بمعنى: وقع وحدث، نحو: كانت الكائنة؛ أي: حدثت الحادثة، والمقدور كائن، وقوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]، وأيضا: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

والثالث: أن تكون زائدة، نحو قولهم: إن مِنْ أفضلهم كان زيدا.

وقولهم: ما كان أحسن زيدا وجها.

قال الشاعر(١): [الوافر]

جِيادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى ... عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ العِرَابِ

=

الّذي هو (منك)؛ والتّقدير: موقفٌ كائنٌ منك؛ والنّكرة إذا وصفت قربت من المعرفة.

انظر: الكتاب ٢/٢٤٣، والمقتضب ٤/٩٤، والأصول ١/٨٣، والجمل ٤٦، واللّمع ٨٧، وشرح المفصّل ٧/٩١، وشرح التّسهيل ١/٣٥٦؛ والمغني ٥٩١، والهمع ٢/٩٦، والخزانة ٩/٢٨٤، والدّيوان ١/٣٧.

(١) لم أقف على قائله.

الشرح: (سراة) جمع سري: الماجد الشّريف. و (تسامى): أصلُه تتسامى، والمسوّمة: الخيل الّتي جعلت لها علامة ثم تُركت في المرعى. و (العِراب): هي خلاف البراذين والبخاتي.

والمعنى: إنّ سادات بني أبي بكر ليركبون الخيول العربيّة الّتي جُعلت لها علامة تتميّز بها عمّا عداها من الخيول.

والشّاهد فيه: (على كان المسوّمة) حيث زاد (كان) بين الجارّ والمجرور.

انظر: اللّمع ٨٩، والأزهيّة ١٨٧، وأسرار العربيّة ١٣٦، وشرح المفصّل ٧/٩٨، وشرح الكافية الشّافية ١/٤١٢، وابن النّاظم ١٤٠، ورصف المباني ٢١٨، واللّسان (كون) ١٣/٣٧٠، وتخليص الشّواهد ٢٥٢، والخزانة ٩/٢٠٧.

والرابع: أن يكون مضمرًا فيها ضمير الشأن، والقصة، نحو: كان زيد منطلق؛ أي: كان الشأن زيد منطلق.

و(كان) في قوله تعالى: ﴿لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧] يحتمل الأوجه الأربعة.

فصل

فيضمر (كان)، فيقال: الناس مَجْزِيُّونَ بأعمالهم إن خيرًا فخير، وإن شرًّا فشر؛ أي: إن كان العمل خيرا فالجزاء خير، وإن كان العمل شرا فالجزاء شر، ومنهم من يقول: إن خيرا فخيرا؛ أي: إن كان العمل خيرا كان الجزاء خيرا، كان الجزاء خيرا.

قال الشاعر[1]: [البسيط]

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبا فَمَا اعتِذَارُكَ مِنْ شَيءٍ إِذَا قِيلا

ومنه قولهم: أطعمني ولو تمرة، وآتيني بدابة ولو حمارا.

فصل

ومعنى صار: الانتقال من حال إلى حال، وهو في ذلك على استعمالين:

أحدهما: قولك: صار الغني فقيرا، والطين خزفا.

والثاني: قولك: صار زيد إلى عمرو، ومنه: كُلُّ حَيٍّ صائرٌ إلى الزوال.

فصل

و (أصبح، وأمسى، وأضحى) على ثلاثة معان:

أحدها: تفيد أن ما تضمنه الجملة حصل في وقت الصباح والمساء والضحى، تقول: أصبح زيد فقيرًا، وأمسى زيد غنيًا؛ أي: حصل فقره وقت الصباح، وغناؤه وقت المساء.

---

(١) من أبيات قالها النعمان بن المنذر يجيب بها على أبيات الربيع بن زياد العبسي، والخطاب في اعتذارك للربيع.

والقول الذي قيل هو ما زعمه لبيد بن ربيعة من أن في است الربيع برص -في رجز قاله لينفر النعمان من مؤاكلة الربيع-.

انظر: الخزانة ٢/ ٧٨، والمستقصى في أمثال العرب ٢/١٩٢، وجمهرة الأمثال ٢/١١٨، ومجمع الأمثال ٢/١٠٢.

والثاني: أن تفيد الدخول في هذا الوقت، نحو: أصبح زيد، وأمسى؛ أي: دخلا في هذين الوقتين، ونظيره: أظهر، وأعتم.

وهي في هذا الوجه تامة يتم معناها بالاسم، قال عبد الواسع بن أسامه[1]: [الطويل]

وَمِنْ فَعَلاتِي أَنَّنِي حَسَنُ القِرَى ... إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا

والثالث: أن يكون بمعنى: صار، قال عدي[2]: [الخفيف]

ثُمَّ صَارُوا كَأَنَّهُم وَرَقٌ جَفَّ ... فَأَلْوَتْ بِهِ الصَّبا وَالدَّبورُ

و **(ظل، وبات) على معنيين:**

أحدهما: أن تفيد أن ما تضمنه الجملة كان في زمان النهار، أو في زمان الليل، تقول: ظل زيد صائمًا، وبات زيد قائمًا.

والثاني: أن يكون بمعنى: صار، نحو قوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ [النحل:٥٨].

فصل

والتي في أوائلها (ما)، نحو: (ما زال) معناها واحد، وهو استمرار مضمون الجملة مستغرقًا للزمان، نحو: ما زال زيد كريما، وما برح زيد قائمًا.

ويحذف منها (ما)، قالت امرأة سالم[3]: [الطويل]

---

(١) انظر: المفصل ٣٥٢/١، وهمع الهوامع ٤٢٥/١.

(٢) عدي بن زيد: (٣٦ ق. هـ / ٥٨٧ م): هو عدي بن زيد بن حمّاد بن زيد العبادي التميمي. شاعر من دهاة الجاهليين، كان قروياً من أهل الحيرة، فصيحاً، يحسن العربية والفارسية، والرمي بالنشاب. وهو أول من كتب بالعربية في ديوان كسرى، الذي جعله ترجماناً بينه وبين العرب، فسكن المدائن ولما مات كسرى وولي الحكم هرمز أعلى شأنه ووجهه رسولا إلى ملك الروم طيباريوس الثاني في القسطنطينية، فزار بلاد الشام، ثم تزوج هنداً بنت النعمان. وشى به أعداء له إلى النعمان بما أوغر صدره فسجنه وقتله في سجنه بالحيرة.

انظر: العقد الفريد ٣٢٣/١، ومعجم الأدباء ٤٥٤/١.

(٣) كان شاعر اسمه سالم بن قحفان، كريما، جاءه أحد أقاربه فأعطاه بعيرا وقال لامرأته هاتي حبلا يقرن به ما أعطيته ففعلت، وتكرر هذا الأمر حتى قالت له: ما بقي عندي حبل، فقال لها: علي الجمال وعليك الحبال ثم قال أبياتا منها:

فلا تعذليني في العطاء ويسري ... لكل بعير جاء طالبه حبلا

تزال حبـــالٌ محصـــداتٌ أُعـــدُّها لَها ما مَشى مِنها على خُفّه جَمَـــل

قال امرؤ القيس(١): [الطويل]

فَقُلتُ لهـــا تـــاللهِ أبـــرَحُ قاعِـــدا وَلَو قَطَعوا رَأسي لَدَيكِ وَأَوصـــالي

وقال(٢): [مجزوء الكامل]

تَنفَـــكُّ تَسْـــمَعُ مَـــا حَيِيْـــ ـــتَ بِهَالِـــكٍ حَتَّـــى تَكُونَـــهُ

وَالْمَـــرْءُ قَـــدْ يَرْجُـــو الحيـــا ةَ مُـــؤَمِّلا وَالْمَـــوْتُ دُونَـــهُ

وفي القرآن: ﴿تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥].

فصل

و(ما دام) تكون في معنى ظرف الزمان، فإذا قلت: اجلس ما دام زيد جالسًا كـــان المعنى: اجلس مدة دوام جلوسه، ولذلك تفتقر في تمام معناها إلى كلام آخر، لـــو قلـــت ابتداء: ما دام زيد جالسًا وتسكت لم يكن كلامًا.

=

فألقت إليه بخمارها، وقالت: اجعله حبلا ثم قالت:

حلفت يمينا يا ابن قحفان بالـــــذي تكفل بالأرزاق في السهل والجبـــــل

تزال حبال........... ....

أي لا تزال، وبهذا يتحقق شرط تقدم القسم، وهو قولها حلفت يمينا.

انظر: الخزانة ٢٤٥/٩، وشرح ديوان الحماسة ٣٠/٢.

(١) انظر: الديوان ٣٢، وكتاب سيبويه ٥٠٤/٣، والخصائص ٢٨٤/٢،وشرح المفصـــل ١١٠/٧ وخزانة الأدب ٤٨/١٠، والدرر ٢١٢/٤. والمقتضب ٣٦٢/٢، ومغني اللبيب ٨٣٤.

(٢) نسبهما أبو عبيد: القاسم بن سلام لشاعر اسمه خليفة بن براز وهو شاعر جاهلي، وكان سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه يتمثل بهما. و(هالك): ميّت.

والمعنى: لا تزال تسمع مات فلان وفلان، حتى تكون أنت الميّت.

والشّاهد فيه: (تنفكّ) حيث حذف النّافي فيه؛ إذْ أصلُه: لا تنفكّ.

انظر: المفصّل ٣٥٥، والإنصاف ٨٢٤/٢، وشرح المفصّل١٠٩/٧، ١١٠، وشرح عمدة الحـــافظ ١٩٨/١، وشرح الرّضيّ ٢٩٥/٢، وابن النّاظم ١٣٠، وتخليص الشّواهد ٢٣٣، والمقاصـــد النّحويّـــة ٧٥/٢، والهمع ٦٦/٢، والخزانة ٢٤٢/٩.

فصل

و(ليس) معناها نفي مضمون الجملة في الحال[1]، تقول: ليس زيد قائمًا الآن، ولا تقول: ليس زيد قائمًا غدًا.

والذي يدل على أنه (فَعِلَ)[2]: لحوق الضمائر، وتاء التأنيث الساكنة.

قال سيبويه: ليس كصيد ونحوه.

فصل

ويجوز تقديم الخبر على الاسم في هذا الباب، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وما زال قائما زيد، وما برح قاعدًا عمرو، وليس منطلقًا بكر.

وأما تقديم الخبر على نفس الأفعال فجائز فيما ليس في أوله (ما)، تقول: منطلقًا كان زيد، وصائمًا ظلّ بكر، وقائمًا بات عمرو، وخارجًا ليس عمرو.

والتي في أوائلها (ما) لا يجوز تقديم خبرها عليها، لو قلت: قائمًا ما زال زيد لم يجز.

---

(١) قال ابن الحاجب في الإيضاح ٤٣٨/١: هَذَا مَذْهَبُ الأَكْثَرِينَ، وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ لِلنَّفْيِ مُطْلَقًا حَالا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، وَلا بُعْدَ فِي ذَلِكَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: (أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) [هود:٨]، وَهَذَا نَفْيٌ؛ لِكَوْنِ الْعَذَابِ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَة، فَهُوَ نَفْيٌ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَهُوَ عَيْنُ مَا زَعَمُوا خِلافَهُ؛ لأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: لَوْ قُلْتَ: (لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا غَدًا) لَمْ يَسْتَقِمْ، وَهَذَا لَيْسَ الْعَذَابُ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَة، وَقَدْ صَرَّحَ فِي قَوْلِه: وَلا تَقُولُ: (لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا غَدًا)، وَهُوَ خِلافُ الْوَارِدِ فِي الْقُرْآنِ، إلا أَنْ يُرَادَ بِه الْحَالُ الْمُسْتَقْبَلَةُ.

(٢) الدليل على أن وزنه (فَعِلَ) بكسر العين إذ لو كان بفتحها لما احتاجوا فيه إلى التخفيف، إذ الفتح خفيف ألا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي فخذ فخذ، وفي عضد عضد، ولا تقول في جمل جمل. صَيِدَ البعيرُ أصابه الصيد، وهو: دَاءٌ فِي عُنُقِ البَعِيرِ. [التخمير ٢٠٤/٢]

باب أفعال المقاربة

وهي: (عسى، وكاد، وكرب، وأوشك). ومعناها المقاربة. ولها مذاهب في الاستعمال:

فـ(لعسى) [١] **مذهبان:**

أحدهما: أن يكون لها اسم وخبر، وخبرها أن مع الفعل المضارع، نحو: عسى زيد أن يخرج؛ أي: قارب زيد الخروج، و﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢].

والثاني: أن يكون أسمها أن مع الفعل المضارع، ولا يحتاج إلى خبر، نحو: عسى أن يخرج زيد؛ أي: قَرُبَ خروجه، ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة:٢١٦].

فصل

وفي استعمال عسى ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن يقال: عسيتَ أن تفعلَ، وعسيتما إلى عسيتن.

قال الله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ﴾ [محمد: ٢٢] وعسى أن يفعل، وعسيا، وعسوا إلى عسين، وعسيت، وعسينا.

والثاني: أن يقال: عسى أن تفعل، وعسى أن تفعلا، وعسى أن تفعلوا إلى عسى أن يفعلن، وعسى أن أفعل، وعسى أن تفعل.

والثالث: أن يقال: عساك أن تفعل، وعساكما إلى عساكن.

قال الشاعر[٢]: [الرجز]

---

(١) قال الخوارزمي في التخمير ١٩٨/٢: (عسى) موضوعة لفعْل يُتَوَهَّمُ كونه في الاستقبال وهو على لفظ المضي، ولذلك احتاج إلى ذكر (أن) بعده؛ لأنَّه لا مُستَقْبل له، وَهُو عَلَى معنيين:

فإذا قلتَ: عسى زيدٌ أن يخرجَ فهو هَاهُنَا بمعنى قارب.

وإذا قلتَ: عسى أن يَخرج زيدٌ فمعناه: قَرُبَ خروجُ زيدٍ.

(٢) قائله: هو رؤبة بن العجاج.

اللغة: "قد أنى أناكا" قد حان وقتك وزمانك.

المعنى: تقول بنتي: يا أبتي قد جاء زمان سفرك، علك تجد رزقا.

تَقُــولُ بِنْتِــي قَــدْ أَنَــى أَنَاكَــا ... يَــا أَبَتَــا عَلَّــكَ أَوْ عَسَــاكَا

وعساي، وعسانا، وعساه أن يفعل إلى عساهن.

فصل

و (كاد) **معناها معنى عسى**، إلا أن (كاد) أشد تقريبًا من عسى، وخبرهــا الفعــل المضارع من غير (أن)، نحو: كاد زيد يخرج، وقد يُشبه كاد بعس، فيدخل في خبرها (أن)، قال الشاعر[1]: [الرجز]

رسم عفا من بعد ما قــد انمحــا ... قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلا أَنْ يَمْصَــحَا

ويشبه عسى بكاد، فيقال: عسى زيد يخرج، قال[2]: [الوافر]

عَسَى الكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيــهِ ... يَكُــونُ وَرَاءَهُ فَــرَجٌ قَرِيــبٌ

=

الإعراب: "تقول" فعل ماض، "بنتي" فاعل والياء مضاف إليه، "قد" حرف تحقيق، "أنى" فعل ماض، "أناكا" فاعل والكاف مضاف إليه، "يا" حرف نداء، "أبت" منادى مضاف إلى ياء المتكلم، "علك" لغة في لعلك، والكاف اسم لعل وخبره محذوف تقديره: لعلك تجد رزقا، "أو" عاطفة، "عساكا" الكــاف اسم عسى وخبره محذوف، أي: أو عساك تجده.

الشاهد فيه: "أبتا"، حيث جمع بين التاء والألف.

انظر: سيبويه ٢٩٩/ ٢، وفي المغني ٢/٢٠٢، والإنصاف ١٣٦/ ١.

(١) انظر: أخبار الزجاجي ١/٣٥، والتخمير ١/٢٠٨.

(٢) **قائله**: هدبة بن خشرم العذري، قاله وهو سجين من أجل قتيل قتله. وهو من قصيدة يائية من الوافر.

الشاهد فيه: اسْتِعْمَالُ (عَسَى) بِغَيْرِ (أَنْ) ضَرُورَةً، وَرَفْعُ الفِعْلِ.

انظر: ابن الناظم ص٦٢، ابن عقيل ١/ ١٧٨، والأشموني ١/ ١٢٩، المكودي ص٣٨، وابن هشام ١/ ٢٢٤، وأيضا ذكره في المغني ١/ ١٢٣، والسيوطي ص٣٥، وأيضا ذكره في همع الهوامع ١/ ١٣٠، والشاهد رقم ١٥٠ في خزانة الأدب، وابن يعيش في شرح المفصل ٧/ ١١٧، وسيبويه ج١ ص٤٧٨، والمقتضب للمبرد ٣/ ٧٠.

فصل

و(أوشك) يستعمل استعمال (عسى)، نحو: أوشك زيد أن يخرج، وأوشك أن يخرج زيد.

ويستعمل استعمال (كاد) [١]، تقول: يوشك يخرج.

و (كرب) يستعمل استعمال كاد، تقول: كرب زيد يخرج.

و (جعل، وطفق) يستعمل استعمال كاد، تقول: جعل زيد يقول، وطفق كذا، وأخذ بفعل كذا، ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا﴾ [طه: ١٢١].

---

(١) يَعْنِي: نَاقِصَةً، كَمَا تَقُولُ: (عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ)، وَتَامَّةً كَمَا تَقُولُ: (أَوْشَكَ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ).

وَلَمْ يُرِدْ أَنَّهَا بِمَعْنَى: عَسَى، وَبِمَعْنَى: كَادَ؛ لأَنَّ (أَوْشَكَ) لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى رَجَاءٍ وَلا إِنْشَاءٍ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهَا مَعْنَى (كَادَ) فِي إِثْبَاتِ قُرْبِ الْحُصُولِ، وَإِنَّمَا اسْتُعْمِلَتْ لَفْظًا اسْتِعْمَالَ الْبَابَيْنِ لِمُشَارَكَتِهَا لَهُمَا فِي أَصْلِ الْبَابِ، فَأُجْرِيَتْ مُجْرَاهُمَا جَمِيعًا فِي الاسْتِعْمَالِ، وَالْقِيَاسُ اسْتِعْمَالُهَا اسْتِعْمَالَ (كَادَ) لِمُوَافَقَتِهَا لَهَا فِي الْمَعْنَى لِوُجُودِ الْمُقَارَبَةِ.

وَمِنْهَا (جَعَلَ) وَأَخَوَاتُهَا، وَهَذِهِ مَعْنَاهَا: دُنُوُّ خَبَرِهَا عَلَى مَعْنَى الأَخْذِ فِيهِ وَالشُّرُوعِ، فَهِيَ مُخَالِفَةٌ لِـ (عَسَى) لانْتِفَاءِ مَعْنَى الإِنْشَاءِ وَالرَّجَاءِ، وَمُخَالِفَةٌ لِـ (كَادَ) لِحُصُولِ الشُّرُوعِ فِيمَا أَخْبَرْتَ بِهِ مَعَهَا، وَلَيْسَ فِي (كَادَ) شُرُوعٌ، وَالْجَمِيعُ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ بِاعْتِبَارِ أَصْلِ الْمُقَارَبَةِ، وَلَمْ تُسْتَعْمَلْ هَذِهِ الأَفْعَالُ إِلا بِالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ مُجَرَّدًا عَنْ (أَنْ)؛ لأَنَّ خَبَرَهَا مُحَقَّقٌ فِي الْحَالِ أَكْثَرَ مِنَ الْخَبَرِ فِي (كَادَ)، وَإِذَا كَانَ اسْتِعْمَالُ (كَادَ) بِفِعْلِ الْحَالِ فَهَذَا أَجْدَرُ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزِ الإِتْيَانُ بِـ (أَنْ) عَلَى حَالٍ بِخِلافِ (كَادَ)؛ لأَنَّهُ فِي (كَادَ) يَصِحُّ تَقْدِيرُهُ مُسْتَقْبَلا عَلَى وَجْهٍ، فَصَحَّ دُخُولُ (أَنْ) لِذَلِكَ، وَهَاهُنَا لا وَجْهَ لِتَقْدِيرِهِ مُسْتَقْبَلا؛ لِكَوْنِهِ مَشْرُوعًا فِيهِ، فَقَدْ تَحَقَّقَ فِيهِ مَعْنَى الْحَالِ، فَلَمْ يَكُنْ لِدُخُولِ (أَنْ) وَجْهٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. [الإيضاح ١/٤٥٣]

باب فعلي المدح والذم

هما: (نِعْمَ، وبِئْسَ) [(١)]، فنعم وضع للمدح العام، وبئس للذم العام.

يدخلان على اسمين مرفوعين؛ أولهما يسمى الفاعل، والثاني يسمى المخصوص بالمدح أو الذم، نحو: نِعْمَ الرجل زيد، وبِئْسَ الغلام عمرو.

وحق الأول: أن يكون معرَّفًا للجنس كما رأيت، أو مضافًا إلى ما فيه بالألف واللام، نحو: نعم صاحب القوم زيد، وبئس غلام الرجل عمرو.

فصل

وقد يضمر الاسم الأول المعرف باللام، ويُؤتَى بنكرة منصوبة تقريرًا له، نحو: نعم رجلا زيد، وبئس غلامًا عمرو.

---

(١) نِعْمَ وبِئسَ فعلان ماضيان كان أصلهما نَعِمَ وبَئِسَ فكسرت الفاءان منهما من أجل حرفي الحلق وهما: العين في (نَعِم) والهمزة في (بَئِس) فصار: نِعِمَ وبِئِسَ كما تقول: شهد فتكسر الشين من أجل إنكسار الهاء ثم أسكنوا لها العين من (نَعْمَ) والهمزة من (بئس) كما يسكنون الهاء من شهد فيقولون شهْد فقالوا: نِعْمَ وبِئسَ ولذكر حروف الحلق إذا كن عينات مكسورات وكسر الفاء لها والتسكين لعين الفعل موضع آخر ففي نعم أربع لغات: نَعِمَ ونِعِمَ ونِعْمَ ونَعْمَ فنعم وبئسَ وما كان في معناهما إنما يقع للجنس ويجيئان لحمد وذم وهما يشبهان التعجب في المعنى وترك التصرف وهما يجيئان على ضربين:

فضرب: يرفع الأسماء الظاهرة المعرفة بالألف واللام على معنى الجنس ثم يذكر بعد ذلك الاسم المحمود أو المذموم.

الضرب الثاني: أن تضمر فيها المرفوع وهو اسم الفاعل وتفسره بنكرة منصوبة.

، أما الظاهر فنحو قولك: نعم الرجل زيداً وبئس الرجل عبد الله ونعم الدار دارك فارتفع الرجل والدار بنعم وبئس لأنهما فعلان يرتفع بهما فاعلاهما.

أما زيد: فإن رفعه على ضربين:

أحدهما: أنك لما قلت: نِعم الرجل فكأن معناه محمود في الرجال وقلت: زيد ليعلم من الذي أثنى عليه فكأنه قيل لك: من هذا المحمود قلت: هو زيد.

والوجه الآخر: أن تكون أردت التقديم فأخرته فيكون حينئذ مرفوعاً بالإبتداء ويكون (نعم) وما عملت فيه خبره وليس الرجل في هذا الباب واحداً بعينه إنما هو كما تقول: أنا أفرق الأسد والذئب لست تريد واحداً منهما بعينه إنما تريد: هذين الجنسين. [الأصول ١٠٢/١]

وقد يُجْمَعُ بينهما، فيقال: نعم الرجلُ رجلا زيد.

قال جرير[1]: [الوافر]

تَـزَوَّدْ مِثْـلَ زَادِ أَبِيـكَ فِينَـا فَـنِعْمَ الـزَّادُ زَادُ أَبِيـكَ زَادَا

فصل: وقد يحذف المخصوص بالمدح والذم إذا كانا معلومًا، كقوله تعالى: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٣٠]؛ أي: نعم العبد أيوب.

وفي قوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨]؛ أي: فنعم الماهدون نحن.

فصل

و (حبَّذَا، وساء) يجريان مجرى: نعم، وبئس؛ تقول: حبذا الرجل زيد، وحبذا رجلا زيد، وساء الغلام عمرو، وساء غلامًا عمرو.

---

(١) هَذَا البَيْتُ لِجَرِير، يَمْدَحُ عُمر بن عبد العزيز.

الشاهد فيه: اجْتِمَاعُ التَّمْيِيزِ وَالْمُمَيَّزِ عَلَى جِهَةِ التَّأْكِيد.

وَأَجَازَهُ أَبُو بَكْرِ بْن السَّرَّاج، وَأَبُو العَبَّاس الْمُبَرِّد، وَجَمَاعَة مِن النَّحْوِيِّين، عَلَى جِهَةِ التَّأْكِيد، وَكُلُّهُمْ احْتَجَّ بِبَيْتِ جَرِيرٍ هَذَا، وَمَنَعَهُ جَمَاعَة.

وَسِيبَوَيْه رحمه الله، لا يَجُوزُ عِنْدَهُ إِظْهَارُ هَذَا الْمُضْمَرِ؛ لأنَّ الْمُفَسِّرَ يُغْنِي عَنْ إِظْهَارِه، فَإِذَا لَمْ يَـذْكُر الْمُفَسِّرُ أُظْهِرَ الفَاعِلُ.

قَالَ أَبُو عَلِيّ الفَارِسِيّ: إِذَا قُلْتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلا، فَقَوْلُكَ: رَجُلا، تَوْكِيدٌ؛ لأَنَّهُ مُسْتَغْنًى عَنْهُ بِذِكْرِ الرَّجُلِ أَوَّلا، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِك: عِنْدِي مِن الدَّرَاهِمِ عِشْرُونَ دِرْهَمًا، وَقِيلَ: إِنَّ هَذَا مِنْ ضَرُورَةِ الشِّعْرِ.

وَالسِّيرَافِيّ لا يُجِيزُ الجَمْعَ بَيْنَهُمَا، وَقَالَ أَبُو الفَتْح ابن جِنِّي: (الرَّجُل) فِي قَوْلِك: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْـدٌ، غَيْرَ الرَّجُلِ الْمُضْمَرِ فِي (نِعْمَ) مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ: نِعْمَ رَجُلا زَيْدٌ؛ لأنَّ الْمُضْمَرَ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِير، لا يَظْهَرُ وَلا يُسْتَعْمَلُ مَلْفُوظًا بِه، وَلِذَلِكَ قَالَ سِيبَوَيْه: هَذَا بَابُ مَا لا يَعْمَلُ فِي الْمَعْرُوف إِلا مُضْـمَرًا؛ أي: إِذَا فُسِّرَ بِالنَّكِرَة، فِي نَحْو: نِعْمَ رَجُلا زَيْدٌ، فَإِنَّهُ لا يَظْهَرُ أَبَدًا، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، عَلِمْتَ زِيَادَةَ (الزَّاد) فِي بَيْت جَرِير، وَذَلِكَ أَنَّ فَاعِلَ (نِعْمَ) مُظْهَرٌ، فَلا حَاجَةَ بِه إِلَى التَّفْسِير، وَمِثْلُه اللام فِي قَوْلِنَا: الآنَ حَـدُّ الزَّمَانَيْن، غَيْر اللامِ فِي قَوْلِه سُبْحَانَهُ: (قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ) [البقرة: ٧١]؛ لأَنَّ (الآنَ) مِنْ قَوْلِهِمْ: الآنَ حَدُّ الزَّمَانَيْن بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ أَفْضَلُ مِنْ الْمَرْأَة، وَالْمَلَكُ أَفْضَلُ مِنَ الإِنْسَان؛ أي: هَذَا الجِنْسُ أَفْضَلُ مِنْ هَذَا، وَهِيَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ)، زائدة.

انظر: الأشموني ٣٧٦/ ٢، والمكودي ص١٠٩. وذكر في المفصل ١٣٢/ ٧، والمغني ٩٠/ ٢.

ومن حق المخصوص بالمدح والذم أن يكون من جنس الفاعل[1] لو قلت: نعم الرجل حمارا، كان محالا، وأما قوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ [الأعراف: ١٧٧] فالتقدير: ساء المثلُ مثلا مثل القوم، فحذف المضاف.

(١) قال الجرجاني في المقتصد ٤٢٣/١: اعْلَمْ أنّ المخصوصَ بالمدح ينبغي أن يكونَ مُجانسًا لفاعلِ نِعْمَ، فلا تقولُ: نِعْمَ الرجلُ فَرَسُ زَيْدٍ؛ لأنّ الفرسَ لَيْسَ من جنسِ الرجالِ، والغرضُ أنْ يُفضَّلَ الشيءُ عَلَى جنسِهِ لا عَلَى غيرِ جِنْسِهِ، ويؤدي ذَلكَ إِلَى قولك: فرسُ زَيْدٍ واحدٌ محمودٌ مِنَ الرِّجَالِ. وَهَذَا ظاهرُ الإحالةِ، وكذلك المخصوصُ بالذمِّ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ حَمْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: (سَاءَ مَثَلا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا) عَلَى ظَاهِرِهِ.

لأنّ سَاءَ هَاهُنَا بِمَنْزِلَةِ بِئْسَ فِي أَنَّهُ يُذَمُّ بِهِ، وَفَاعِلُهُ من جِنْسِ المنصوبِ الَّذِي هُوَ مَثَلا.

فكأَنَّهُ قَالَ: سَاءَ المثلُ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: بِئْسَ رَجُلا، كَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: بِئْسَ الرَّجُلُ، فلو أجريتَ عَلَى الظاهرِ جعلتَ المخصوصَ بالذمِّ من غيرِ جنسِ فاعلِ سَاءَ؛ أَلا تَرَى أن القومَ لا مُجَانَسَةَ بينهم وبينَ المَثَلِ، فيجبُ تقديرُ مُضَافٍ محذوفٍ كَأَنَّهُ سَاءَ المثلُ مَثَلا مثلُ القومِ الذين، ثُمَّ أَضْمَرَ فاعلَ سَاءَ لِدَلِيلِ النكرةِ عَلَيْهِ.

فهو كَقَوْلِهِ: بئسَ غُلامًا غُلامُ زَيْدٍ؛ فقولك: مَثَلُ القومِ، هُوَ المخصوصُ بالذَّمِّ كَمَا كَانَ غُلامُ زَيْدٍ كَذَلِكَ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) [يوسف: ٨٢] فِي حذفِ المضافِ.

باب فعلي التعجب[1]

أحدهما: (ما أَفْعَلَهُ)، نحو: ما أحسن زيدا، ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة:١٧٥].

والثاني: أَفْعِلْ به، نحو: أَحْسِنْ بزيد، وأَسْمِعْ به، وأَبْصِرْ به.

ولا يبنيان إلا من الثلاثي المجرد من الزوائد، مما ليس بعيب ولون، كما في اسم التفضيل.

فلا يقال: ما أَسْمَرَه، وما أَعْوَرَه، ولا أَسْمِرْ به، ولا أَعْوِر به.

ويتوصل به إلى التفضيل، فيقال: ما أشدّ سُمْرَتَهُ، وما أَقْبَحُ عَوْرَه، وأشدد بسمرته، وأقبح بعوره.

فصل

ومعنى (ما أَحْسَنَ زيدا): شيء جعله حسنا.

فـ (ما): مبتدأ، و (أحسن): خبره وهو فعل ماض، وزيدا مفعوله، ويزاد فيه كان، فيقال: ما كان أحسن زيدا لدلالة على المعنى، فأما: أحسن بزيد، فمعناه: الأمر لكل أحد أن يصفه بالحسن مبالغة، والباء في (بزيد) مزيدة، التقدير: أحسن زيدا؛ أي: صفة بالحسن، وأكرم بزيد، تقديره: أكرم زيدا؛ أي: صفة بالكرم، وكذا الباب كله.

---

(١) التَّعَجُّبُ الَّذي يَعْنِيه النَّحْوِيُّونَ هِيَ الأَلْفَاظُ الَّتي تَدُلُّ عَلَى إِنْشَاءِ التَّعَجُّبِ، لا مَا يَدُلُّ عَلَى التَّعَجُّبِ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (تَعَجَّبْتُ مِنْ زَيْدٍ)، وَأَشْبَاهَهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ بَابِ التَّعَجُّبِ الَّذي يُبَوِّبُ لَهُ النَّحْوِيُّونَ، وَلَمْ يَحُدَّهُ اسْتِغْنَاءً بِذِكْرِ الصِّيغَةِ وَحَصْرِهَا فِي (مَا أَفْعَلَهُ) و(أَفْعِلْ بِهِ)، إِذ الْمَقْصُودُ إِنَّمَا هُوَ الصِّيغَةُ، فَإِذَا انْحَصَرَتْ حَصَلَ الْمَقْصُودُ، إِلا أَنَّ ذِكْرَهَا بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى أَوَّلا هُوَ الأَوْلَى، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يُذْكَرُ مَا هُوَ شَرْطٌ لَهَا بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ كَمَا يُفْعَلُ فِي سَائِرِ الْحُدُودِ النَّحْوِيَّةِ.

قَالَ: (وَهُمَا صِيغَتَانِ: مَا أَفْعَلَهُ، وَأَفْعِلْ بِهِ).

فَكَنَى بِأَفْعَلَ وَأَفْعِلْ عَنْ كُلِّ مَا يَصِحُّ أَنْ يُبْنَى عَلَيْهِمَا، وَكَنَى بِالضَّمِيرَيْنِ فِي الْمِثَالَيْنِ عَنْ كُلِّ مَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ فِعْلُ التَّعَجُّبِ. [الإيضاح: ٢٧٧/١]

القسم الثالث: وهو قسم الحروف[1]

الحرف: (ما دل على معنى في غيره)[2].

ولهذا لم ينفك من مصاحبته اسم وفعل، نحو: (من) في قولك: خرجت من البلد، و (قد) في قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾ [المجادلة:١].

إلا في مواضع مخصوصة حُذِفَ فيها الفعل واقْتُصِرَ على الحرف، فجرى مجرى النائب عن الفعل، نحو قولك في جواب من يقول: هل فعلت؟ قلت: نعم أو لا، أو إي.

وفي جواب من يقول: ألم تفعل؟ قلت: بلى.

ونحو جواب (قد) في قولك: كأن قد؛ أي: كأن قد كان، ونحوه.

فصل

والحروف تتنوع أنواعًا كثيرة، فمنها: حروف الإضافة، والحروف المشبهة بالفعل، وحروف العطف، وحروف النفي، وحروف التنبيه، وحروف النداء، وحروف التصديق، وحروف الاستثناء، وحرفا الخطاب، وحروف الصلة، وحروف التفسير، والحرفان المصدريان، وحروف التحضيض، وحروف التقريب، وحروف الاستقبال، وحرفا الاستفهام، وحرف الشرط، وحرف التعليل، وحرف الردع، واللامات، وتاء التأنيث الساكنة، والتنوين، والنون المؤكدة، وهاء السكت، ويأتيك بيان تفصيلها إن شاء الله تعالى.

---

(١) الْحُرُوفُ: جَمْعُ حَرْفٍ، كالظروفِ: جَمْعُ ظَرْفٍ، والسيوف: جمع سَيف، ويُراد بالحرف شيئان:

أحدهما: بعض الكلمة، كالجيم من جَعْفر، والضاد من ضرب، والفاء من (في).

والثَّانِي: أنْ يُرَاد بِهِ النَّوع الثَّانِي مِنَ الكَلِمِ، وَذَلِكَ نَحْو: (مِنْ)، و (فِي)، و (قَدْ)، و(سوف).

(٢) المعنى بذلك: أَنَّهُ دَلَّ عَلَىَ مَعْنًى لا يُتصور إلا فِي تَصور معنيين آخرين. أي: فِي ضمن تصورهما، وَهَذا لأنَّ الحروفَ نَسَبٌ وروابط، إلا أنَّ جهَة النِّسْبَة ممَّا يتفاوت في كُلِّ حرف، والنِّسْبة لا يُتصور معناها إلا بتَصور معنيين آخرين، وَهُمَا: الْمَنْسوب، والْمَنْسُوب إليه.

باب حروف الإضافة

هي الحروف الجارة، سُمِّيتْ حروف الإضافة لأنها وضعت على أن تفضي لمعاني الأفعال إلى الأسماء.

وهي سبعة عشر حرفا؛ تسعة منها لازمة للحرفية، لا يكون إلا حرفا، وخمسة تكون حروفا وتكون أسماء، وثلاثة تكون حروفا وتكون أفعالا.

فصل

أما التي لا تكون إلا حرفا فهي: (من، إلى، حتى، في، الباء، اللام، ورب، وواو القسم، وتاؤه).

فـ (من) معناها: ابتداء الغاية، نحو: سِرْتُ من البصرة، ﴿وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩٥].

ويكون للتبعيض، نحو: أخذت من الدراهم.

وتكون للتبيين، نحو: عشرون من الدراهم، ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠].

وتكون مزيدة، نحو: ما جاءني من أحد، وأما: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١].

ولا تزاد إلا في النفي، وهي في هذه الوجوه الثلاثة راجعة إلى المعنى الأول، وهو ابتداء الغاية.

فصل

و (إلى) معناها: انتهاء الغاية، نحو: سرت إلى البصرة، وإلى الله ترجعون، وهي معارضة لِمَنْ.

وتكون بمعنى: المصاحبة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢]. وقال أيضا: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ﴾ [ص: ٢٤].

ويقال: إنها بمعنى: مع.

فصل

و (**حتى**) معناها: معنى: إلى، إلا أن ما بعدها يجب أن يكون آخر جزء من الشيء داخلا في حكمه، كقولك: أكلت السمكة حتى رأسها، ونمتُ البارحة حتى الصباح، ولو قلت: حتى ثلثيها ونصفيها لم يجز، والرأس داخل في الحكم الذي قبلها، وهو الأكل والصباح داخل في النوم، ومنه قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر:٥]، وتكون عاطفة كالواو، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها.

ومبتدأ ما بعدها، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها؛ أي: ورأسها مأكول.

و (**في**) معناها الظرفية، كقولك: زيد في الدار، والركض في الميدان.

وكذلك: نظرت في الكتاب، وسعى في حاجته، وقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، يزعم، فمن نظر في الظاهر أنها بمعنى: على، وليس كذلك بل المراد تمكن المصلوب في الجذوع كتمكن الكائن في الظرف فيه مبالغة.

فصل

و (**الباء**) معناه الإلصاق، كقولك: به داء؛ أي: التصق به داء، وكذلك: مررت بزيد؛ أي: التصق به مروري بموضع يقرب منه زيد، ويكون للاستعانة، نحو: كتبت بالقلم، وبتوفيق الله فعلت، وبالله قرأت.

وتكون بمعنى المصاحبة، نحو: خرج بأهله، واشترى الفرس بلجامه.

وتكون مزيدة، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، و﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]، التقدير: ولا تلقوا بأيدكم، وكفى الله شهيدا، ومثله: بحسبك زيد؛ أي: حسبك[1]: [الطويل]

---

(١) **قائله**: المتنبي: (٣٠٣ - ٣٥٤ هـ / ٩١٥ - ٩٦٥ م): هو أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي، أبو الطيب. الشاعر الحكيم، وأحد مفاخر الأدب العربي، له الأمثال السائرة والحكم البالغة المعاني المبتكرة. ولد بالكوفة في محلة تسمى كندة وإليها نسبته، ونشأ بالشام، ثم تنقل في البادية يطلب الأدب وعلم العربية وأيام الناس. قال الشعر صبياً، وتنبأ في بادية السماوة (بين الكوفة والشام) فتبعه كثيرون، وقبل أن يستفحلَ أمره خرج إليه لؤلؤ أمير حمص ونائب الإخشيد فأسره وسجنه حتى تاب ورجع عن دعواه. وفد على سيف الدولة ابن حمدان صاحب حلب فمدحه وحظي

بحسبك داءً أنْ ترَى الموْتَ شافِيَا وَحَسْبُ المَنَايَا أنْ يكُنَّ أمانِيَا

فصل

و(اللام) معناها الاختصاص، كقولك: المال لزيد، والجُل للفرس، وهو ابن له، وأخ له.

وتكون مزيدة، نحو قوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢]؛ أي: ردفكم.

فصل

و(رُبَّ) معناها: التعليل.

ولا تدخل إلا على النكرة الموصوفة، كقولك: رُبَّ رجلٍ جوادٍ، ورُبَّ رجل جاءني، وفعلُها لا يكون إلا ماضيًا.

وتدخل عليها (ما)، فتكفها عن العمل، وتدخل (حينئذ) على الفعل والاسم، تقول: ربما ضُرِبَ زيد، وربما زيد في الدار، ويقال: (رُبَّ) بالتخفيف، و (رُبَّت، ورُبَت) بالتخفيف والتشديد.

=

عنده. ومضى إلى مصر فمدح كافور الإخشيدي وطلب منه أن يوليه، فلم يوله كافور، فغضب أبو الطيب وانصرف يهجوه. قصد العراق وفارس، فمدح عضد الدولة ابن بويه الديلمي في شيراز. عاد يريد بغداد فالكوفة، فعرض له فاتك بن أبي جهل الأسدي في الطريق بجماعة من أصحابه، ومع المتنبي جماعة أيضاً، فاقتتل الفريقان، فقتل أبو الطيب وابنه محسّد وغلامه مفلح بالنعمانية بالقرب من دير العاقول في الجانب الغربي من سواد بغداد. وفاتك هذا هوُ خال ضبة بن يزيد الأسدي العيني، الذي هجاه المتنبي بقصيدته البائية المعروفة، وهي من سقطات المتنبي.

معنى البيت: كفى بما تلقاه من شدة الزمن، وتناهي المكروه، حتى أدى لك إلى تمني الموت، واعتدادك به شافياً يعظم بذلك مئونة ما يلقاه. ومن العَجَب أن يُلاقي الإنسان بلية، تجعلُ المنية من أجلها أمنية.

انظر: شرح ديوان المتنبي ١/ ٣، وشرح ديوان المتنبي ١/ ٣١٠، والوساطة بين المتنبي وخصومه ٤٦/١، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه ١/ ٧٣، وغرر الخصائص الواضحة ١/ ١٢٦، والكشكول ١٥٥/١، ونهاية الأرب في فنون الأدب ٢/ ٣٠٦.

فصل

و **(واو القسم)**، نحو: والله، وهي مبدلة عن الباء التي للإلصاق في: أقسمت بالله، ثم التاء مبدلة عن الواو، نحو: تالله.

و **(الباء)** تدخل على المضمر كما تدخل على المظهر، نحو: به وبك لأفعلن.

وأما **(الواو)** فلا تدخل إلا على المظهر لنقصانها عن الباء، فلا يقال: وك لأفعلن، كما يقال: بك.

و **(التاء)** لا تدخل إلا على اسم واحد لنقصانها عن الواو، فلا يقال: ترب الكعبة، كما يقال: ورب الكعبة.

فصل

وأما الخمسة التي كانت حرفا مرة، واسما أخرى فهي: على، وعن، والكاف، ومنذ، ومذ.

فـ**(على)** معناها الاستعلاء، نحو: زيد على السطح، وعليه دين، وهو اسم في نحو قولك: أتيت من عليه؛ أي: من فوقه.

و**(عن)** معناها البعد والمجاوزة، كقولك: رميت عن القوس؛ لأن السهم تجاوز عن القوس وتبعد عنها، ومنه قولهم: أطعمهم عن الجوع، وكساهم عن العرى؛ لأنه يجعل الجوع والعرى متباعد عنه.

وهو اسم في قولك: جلست من عن يمينه إلى من جانب يمينه.

و **(الكاف)** معناها التشبيه، نحو: الذي كزيد أخوك.

وهو اسم في نحو قولك[١]: [الرجز]

---

(١) هذا البيتُ للعجّاج.

و(البَرَد): حبُّ الغمام. و (المنهمّ): الذائب.

والشّاهد فيه: (عن كالبَرَد) حيث جاءت (الكاف) اسمًا بمعنى (مثل)؛ بدليل دخول حرف الجرّ عليها.

انظر: أسرار العربيّة ٢٥٨، وشرح المفصّل ٤٢/٨، ٤٤، وابن النّاظم ٣٧٠، وشرح الرّضيّ ٣٤٣/٢، والمغني ٢٣٩، والهمع ١٩٧/٤، والأشموني ٢٢٥/٢، والخزانة ١٦٦/١٠.

بَيْضٌ ثَلاثٌ كَنِعَاجٍ جُمٍّ يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ

أي: عن مثل البرد.

و (منذ، ومذ) لابتداء الغاية في الزمان، كقولك: ما رأيته مذ يوم الجمعة، ومنذ يوم الجمعة.

وأما (عدا، وخلا) فتقدم الكلام فيهما في باب الاستثناء.

فصل

ويحذف حرف الجر فيتعدى الفعل بنفسه، كقوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥]؛ أي: من قومه، وقال الشاعر[1]: [الطويل]

وهذا الذي اختِيرَ الرِّجالَ سَماحَةً وخيرًا إذا هَبَّ الرِّياحُ الزَّعازِعُ

وَمِنّا الّذي قادَ الجِيادَ عَلى الوَجا لنَجْرانَ حَتى صَبَّحَتْها النَّزائعُ

أي: اختير من الرجال.

وقال آخر[2]: [البسيط]

---

(١) للفرزدق، انظر: ديوانه ١/١٣٨، والكامل ١/٤٨، والمقتضب ٤/٣٣٠، والأصول في النحو ١/١٨٠، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٨٢، وتحصيل عين الذهب ١/٦٩، وشرح المفصل ٨/٥١، والدرر اللوامع ٢/٢٩١، وبلا نسبة في همع الهوامع: ١/٥٢٠.

(٢) يُنسب إلى عمرو بن معدي كرب، وإلى العبّاس بن مرداس، وإلى زُرعة بن السّائب، وإلى خفاف بن ندبة، وإلى أعشى طرود - واسمه: إياس بن عامر -.

والشّاهد فيه: (أمرتك الخير)، و (أمرت به) فإنّ العبارة الأولى قد تعدّى فيها الفعل الّذي هو (أمر) إلى مفعولين بنفسه؛ وفي العبارة الثّانية قد تعدّى إلى الأوّل منهما بنفسه، وهو النّائبُ عن الفاعل، وإلى الثّاني بحرف الجرّ.

والّذي في كلام سيبويه والأعلم - رحمهما الله - يدلّ على أنّهما يعتبران الأصل في هذا الفعل أنّه يتعدّى إلى ثاني مفعوليه بحرف الجرّ؛ ثمّ قد يحذف خرف الجرّ فيصل الفعل إلى المفعول الثّاني بنفسه؛ ويدلّ ذلك على أنّ النّصب عندهما على نزع الخافض، وأنّه يقتصر فيهما على المسموع.

انظر: الكتاب ١/٣٧، والمقتضب ٢/٣٦، ٨٦، ٣٢١، والمؤتلف والمختلف ١٧، والمحتسب ١/٥١، ٢٧٢، وتحصيل عين الذّهب ٧٢، ٧٣، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/١٣٣، ٥٥٨، وشرح المفصّل ٨/٥٠، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ١/٥٠١، وشرح شذور الذّهب ٣٤٦، والهمع ٥/١٨، والخزانة ١/٣٣٩،

أَمَرْتُكَ الْخَيرَ فَافعَلْ مَا أُمِرْتَ بِــهِ   فَقَدْ تركتُــكَ ذَا مــالٍ وذا نَشَــبِ

وتقول: استغفر الله ذنبا، ومنه: دخلت الدار؛ وتحذف مع أن وأن كثيرًا مستمرًا.

فصل

ويضمر قليلا، يقال لك: كيف أصبحت؟ فتقول: خير، بإضمار البــاء، ويقــال: الله لأفعلن بإضمار باء القسم.

ويقال: لاه أبوك[1] بإضمار اللامِ، وإضمار (رُبَّ) بعد الواو كثير في الكلام.

=

وديوان عمرو بن معدي كرب ٦٣، وديوان خفاف بن ندبة ١٢٦، وديوان العبّاس بن مــرداس ٤٦، والصّبح المنير ٢٨٤.

(١) قال العرب: لاه أَبوكَ، يُرِيدُون: لله أَبوكَ، حَذَفَ لام الجر و(أل)، وهو شاذ لا يُقاس عليه، ثم قالوا: لَهى أَبوكَ، قَلَبوا وأَبْدَلُوا من الألف ياء، كما قالوا في قَلْب (قَفَا): قَوْف، و(وَجْه): جَاه، والفتح للبناء كــ (أَيْنَ)، فصَارَت اللام في (لَهى) لام الكلمة، ولا يلزم في القَلْب أن يكون المَقْلُوب على مثال المقلوب منه.

وزعم ابن ولاد: أنّ قولهم: (لاهِ أَبوكَ) محذوف من (إلاهٍ)، ثُمَّ قالوا: لَهْيَ أَبوكَ، قُلِب وشُبِّهَت الألِف الزَّائِدَة بالْمُنقَلِبَة عن الأصل.

وزعم المبرد: أنّ المحذوف لام التعريف ولام الأصل، والباقية لام الجر، وقد نَصَّ سيبويه على أنّ هذه اللام الباقية هي الأصلية، وأنّ المحذوف لام الجر ولام التعريف، وقد استدلّ سيبويه ببناء (لَهْيَ).

وإنَّما بُنِيَ لتَضَمُّنه معنى حرف الجر، ولا يجوز الفصل بَيْنَ حَرْف الجر ومجروره، وقد سُمِعَ شيءٌ من الفصل، وذلك في ضَرُورَة الشِّعر. [الارتشاف ٢٧٨/٢]

باب الحروف المشبهة بالفعل

[باب: (إنَّ) وأَخَواتها][1]

وهي: (إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، وليتَ، ولعلَّ).

تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ، وترفع الخبر، تقول: إن زيدًا منطلق، وبلغني أن زيدًا حاضر؛ وكأن زيدا الأسد، ولكن عمرا ذاهب، وليت زيدا خارج، ولعل زيدا حاضر.

---

(١) اعلم: أن (إنّ واخواتها) قد يجوز أن تفصل بينها وبين أخبارها بما يدخل لتوكيد الشيء أو لرفعه لأنه بمترلة الصفة في الفائدة يوضح عن الشيء ويؤكده وذلك قولك: إن زيداً فافهم ما أقول رجل صالح وإن عمراً والله ظالم وإن زيدا هو المسكين مرجوم لأن هذا في الرفع يجري مجرى المدح والذم في النصب وعلى ذلك يتأول قوله تعالى: (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا أولئك لهم جنات عدن) فأولئك هو الخبر ومذهب الكوفيين والبغداديين في (إن) التي تجاب باللام يقولون: هي بمترلة (ما) وإلا وقد قال الفراء: إنها بمترلة (قد) وتدخل أبداً على آخر الكلام نحو قولك: إن زيداً لقائم تريد: ما زيد إلا قائم وقد قيل: إنه يريد: قد قام زيد وكذلك: إن ضرب زيد لعمراً وإن أكل زيد لطعامك وكان الكسائي يقول: هي مع الأسماء والصفات يعني بالصفات والظروف إن المثقلة خففت ومع الأفعال بمعنى ما وإلا وقال الفراء: كلام العرب أن يولوها الماضي قالوا: وقد حكى: إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه وقد حُكي مع الأسماء وأنشدوا:

فقلت إن القوم الذي أنا منهم ... لأهل مَقَامَات وشَاء وجامِلِ

وكل ما كان من صلة الثاني لم تدخل اللام عليه وكل ما كان من صلة الأول أدخلت اللام عليه نحو قولك: إن ظننت زيداً لفي الدار قائماً فإن كان في الدار من صلة الظن دخل عليها وإن كان من صلة (قائم) دخلت اللام على (قائم) يعنون أن اللام إنما تدخل على ما هو في الأصل خبر المبتدأ ألا ترى أنه لو خلا الكلام من (ظننت): كان زيد في الدار قائماً فزيد مبتدأ وفي الدار خبره وقائم حال والعامل فيه (في الدار) فهو من صلة (في الدار) فاستقبحوا أن يدخلوا اللام على (قائم) لأنه من صلة الثاني وهو الخبر وقالوا كل أخوات الظن وكان على هذا المذهب وكذلك صلة الثاني في قولك: إن ضربت رجلا لقائماً لا يدخلون عليها اللام و (قائماً) صلة رجل هذا خطأ عندهم وعند غيرهم ولا يجوز: إن زال زيد قائماً لأنه لا يجوز زال زيدٌ لقائماً وتقول: إن كان زيدٌ لقائماً. [الأصول ٢٢٢/١]

فصل

فـ (إن، وأن) لتأكيد الجملة وتحقيقها إلا أن الجملة مع (إن) المكسورة تكون كلامًا تامًا، تقول: إنِ زيدًا منطلق، وتسكت، كما تقول: زيد منطلق.

والجملة مع المفتوحة تكون في حكم المفرد، فإذا قلت: بلغني أن زيدا منطلق وحق أنك ذاهب، وكان المعنى: بلغني انطلاق زيد، وحقٌّ ذهابك، فتقع الجملة موقع المصدر، ولهذا تحتاج إلى شيء يعتمد عليه فعلا كان أو اسمًا، ولو قلت ابتداء: أن زيدا منطلق لم يجز فلم يكن كلامًا، وإنما يقع الابتداء بالمكسورة.

وتكون (أن) المفتوحة بمعنى: لعلَّ، تقول: آت السوق أنك تشتري لحما، بمعنى: لعلك.

فصل

وتدخل (اللام) على خبر (إن) المكسورة لزيادة التأكيد، نحو: إن زيدا لمنطلق، و﴿إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: ١٨]، وتدخل على اسمها إذا كان الخبر ظرفا مقدمًا عليه، نحو: إن في الدار لعمرا، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣].

وتدخل أيضا على ما يتعلق بالخبر إذا كان مقدما على الخبر، نحو: إن زيدا لفي الدار جالس، فقولك: في الدار متعلق بجالس، قال الله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢].

قال الشاعر[١]: [البسيط]

---

(١) قائله: أبو زبيد يمدح الوليد بن عقبة ويصف نعمة أنعمها عليه مع بعده عنه الديوان ص٧٨.

جاء في اللسان: خصه بالشيء يخصه خصا وخصوصا.. أفرده به دون غيره.

ثم قال صاحب اللسان: أما قول أبي زبيد: إن امرأ..... فإنه أراد: خصني بمودته فحذف الحرف وأوصل الفعل.

ويجوز أن يكون أراد الشاعر: خصني لمودته إياي فيكون كقول الشاعر:

وأغفر عوراء الكريم ادخاره ....

وهذا هو رأي ابن سيده.

انظر: الأصول في النحو ٢٤٨/١، والكتاب ١١٩/١، والمحكم ٤٩٨/٤.

إِنَّ امرءً خَصَّني عَمدًا مَوَدَّتَهُ   عَلى التَنائي لِعِندي غَيرُ مَكفورِ

ولو أخرته على الخبر فقلت: إن زيدا جالس لفي الدار، لم يجز.

وتدخل أيضا على الضمير المنفصل الذي يتوسط بين الاسم والخبر، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ٦٢]، و﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ﴾ [الصافات:١٧٢].

و﴿إِنَّكَ لأَنْتَ الْحَلِيمُ﴾ [هود: ٨٧]، وتسمى لام الابتداء.

فصل

تقول: علمت أن زيدا قائم، بفتح الهمزة، فإذا أدخلت اللام على الخبر كسرتها، فقلت: علمت إن زيدا لقائم، قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١].

فصل

وإن عطفت على اسم (إن) جاز في المعطوف وجهان:

النصب؛ حملا على اللفظ.

والرفع؛ حملا على المعنى، تقول: إن زيدا قائم وعمرو، وعمرا، وإن بشرا راكبٌ وسعيدٌ وسعيدًا، قال الله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٢].

وإنما يجوز إذا كان العطف بعد مضي الجملة، فأما قبل مضيها فلا يجوز في المعطوف إلا النصب، نحو: إن زيدا وعمرا قائمان، قال جرير[1]: [الكامل]

إِنَّ الخِلافَةَ والنُّبوَّةَ فِيهِمُ   والمُكْرَماتُ وسَادَةٌ أطْهَارُ

فصل

ويخفف (إن، وأن)، فيبطل عملهما لبطلان الشبه بينهما وبين الفعل.

ومن العرب مَنْ يعملهما نظرًا إلى أصلها، ويقع بعدهما الاسم والفعل حينئذ، إلا أن (إنَّ) المكسورة لا بد من أن تدخل اللام على خبرها لئلا يلتبس بإن النافية، نحو: إن زيد قائم بمعنى: ما زيد قائم، نحو: إن زيد لمنطلق.

---

(١) انظر: المفصل ٣٩٣/١، والكتاب لسيبويه ٢٦٩/١.

التقدير: أنه زيد لمنطلق؛ أي: إن الشأن والقصة.

قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢].

والفعل الذي يقع بعدها يجب أن يكون من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، وهي الأفعال الناقصة، وأفعال القلوب.

قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [يوسف: ٣]، و ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]، ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢].

فصل

وتقول في المفتوحة: علمت أن زيد لمنطلق، التقدير: أنه زيد منطلق.

قال الله تعالى: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].

قال الشاعر[١]: [البسيط]

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا ... أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

ولا بد لها إذا وقع بعدها الفعل من أحد الحروف الأربعة:

أحدها: (حرف النفي)، نحو: علمت أن لا يخرج زيد؛ أي: أنه لا يخرج زيد، قال الله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧]، ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١].

والثاني: (قد)، نحو: علمت أن قد خرج زيد.

والثالث، والرابع: (السين، وسوف)، نحو: علمت أن سيخرج زيد، وأن سوف يخرج زيد، قال الله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ [المزمل: ٢٠].

---

(١) للأعشى الكبير.

والمعنى: هم بين فتية كالسّيوف الهنديّة في مضائهم وحدّتهم، وأنّهم موطّنون أنفسهم على الموت موقنون به؛ لأنّهم قد علموا أنّ الإنسان هالكٌ سواءٌ كان غنيا أو فقيرًا.

والشّاهد فيه: (أنْ هالكٌ) حيث خفّفت (أنّ) وحذف اسمها، والتّقدير: أنه هالك؛ وجاء خبرها جملة اسميّة (كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ هَالِكٌ)، فـ(هَالِكٌ) خبر مقدّم لـ(كُلُّ).

انظر: الكتاب ١٣٧/٢، والمقتضب ٩/٣، والخصائص ٤٤١/٢، وأمالي ابن الشّجريّ ١٧٨/٢، والإنصاف ١٩٩/١، وشرح المفصّل ٧١/٨، وشرح الكافية الشّافية ٤٩٧/١، وابن النّاظم ١٨١، وتخليص الشّواهد ٣٨٢، والمقاصد النّحويّة ٢٨٧/٢، والخزانة ٣٩٠/٨، والدّيوان ٥٩.

فصل

و (**كأن**) للتشبيه، نحو: كأن زيدا الأسد، الأصل: إن زيدا كالأسد، فركبت الكاف مع (إن)، وفتحت الهمزة.

ويخفف أيضا فيبطل عملها، قال الشاعر[1]: [الهزج]

وَنَحْـــرٍ مُشْـــرِقِ اللَّـــوْنِ كَـــأَنْ ثَـــدْيَاهُ حُقَّـــانِ

وقد يقع بعدها الفعل، نحو: كأن قد؛ أي: قد كان.

فصل

و(**لكن**) للاستدراك، فيجيء بعد تمام الكلام المنفي فتدركه بالإيجاب، نحو: ما جاءني زيد لكن عمرا جاءني.

وبعد الكلام الموجب فتدركه بالنفي، نحو: جاءني زيد لكن غلامه لم يجيء، وقد يخفف فيبطل عملها أيضًا، ويقع في حروف العطف.

فصل

و(**لَيْتَ**) للتمني، و(**لعل**) للترجي، نحو: ليت زيدا خارج.

و ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ﴾ [الأنعام: ٢٧]، ولعل عمرا حاضر، و﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]، ومجيئها في كلام علام الغيوب على معنى الترجي في حق العباد، نحو: قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الجمعة: ١٠].

ويقال: علَّكَ أن تفعل كذا، بحذف اللام.

---

(١) احتجّ به سيبويه في كتابه، ولم ينسبه لأحد؛ ولم أقف على قائله.

والشّاهدُ فيه: (كَأَنْ ثدياه حُقّان) حيث خفّفت (كأنّ) وبطل عملها، وحذف اسمها، ووقع خبرها جملة اسميّة؛ وأصلُه: كأنه ثدياه حقّان؛ ويُروى: (كأن ثدييه حُقّان) على الإعمال.

انظر: الكتاب ١٣٥/٢، والأصول ٢٤٦/١، والمنصف ١٢٨/٣، وأمالي ابن الشّجريّ ٣٦٢/١، والإنصاف ١٩٧/١، والتّبيين ٣٤٩، وشرح المفصّل ٨٢/٨، والجنى الدّاني ٥٧٥، وابن النّاظم ١٨٤، وتخليص الشّواهد ٣٨٩، والخزانة ٣٩٨/١٠.

فصل

ولا يجوز تقديم الخبر على الاسم في هذا الباب، فلا يقال: إن منطلق زيدا، ولعل حاضر عمرا.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ [الغاشية:٢٥ - ٢٦]

فصل

وتلحق بهذه الحروف (ما)، فتكفها من العمل، ويقع بعدها الاسم والفعل، نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، و﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ﴾ [الممتحنة: ٩]، ﴿أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنفال: ٤١]، و﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [الحديد: ٢٠].

وكذلك البواقي، تقول: لعلما زيد خارج، ولعلما زيد يخرج.

فصل

ويحذف الخبر في هذا الباب كما في قولهم: إن مالا وإن ولدا؛ أي: إن لهم مالا وولدًا.

قال الأعشى[1]: [المنسرح]

---

(١) البيت من قصيدة قالها الأعشى الأكبر، وهو ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل، ينتهي نسبه لنزار، وهو رابع فحول الشعر الجاهلي، وأمدحهم للملوك وأوصفهم للخمر وأغزرهم شعرًا، وقد عمي الأعشى وطال عمره حتى أدرك الإسلام ولكنه لم يسلم.

قال القصيدة يمدح بها سلامة ذا فايش، واسمه: سلامة بن يزيد اليحصبي، وكان يظهر للناس في العام مرة مبرقعاً.

حدث سماك بن حرب قال: قال الأعشى: أتيت سلامة ذا فايش، فأطلت المقام ببابه حتى وصلت إليه بعد مدة طويلة، فأنشده هذه القصيدة.

انظر: الديوان ٢٣٢/١، والخصائص ٣٧٣/٢، وفقه اللغة ٣١/١، والمقتضب ١٣٠/٤، ومفتاح تلخيص المفتاح ٢٢٧/١، وتاج العروس ٣٣٨/٢٨، ولسان العرب ١٦٣/١١، ومختصر المعاني ٧٧/١، ومغني اللبيب ١١٤/١، وهمع الهوامع ٤٩٤/١، والأصول في النحو ٢٤٧/١، والكتاب لسيبويه ١٤١/٢، والإيضاح في علوم البلاغة ٨٢/١، وخزانة الأدب ٢٣٠/٩، ودلائل الإعجاز ٢٤٧/١، ومعاهد التنصيص ١٩٤/١.

إنَّ مَحَــــلا وإِنَّ مُــــرتَحِلا وَإِنَّ في السَّــفرِ إذا مَضــى مَهَــلا

أي: إن لنا محلا.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحج: ٢٥].

والخبر محذوف تقديره: نذيقهم من عذاب أليم؛ فحذف لدلالة جواب الشرط عليـه، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٥].

قال الشاعر: [الرجز]

يا ليـت أيـام الصـبار واجعـا إذْ كُنْتُ في وادِي العَقِيـقِ راتِعـا

أي: يا ليت لنا، وقد التزم حذفه في نحو قولهم: ليت شعري!

باب حروف العطف(١)

والعطف على ضربين: عطف مفرد على مفرد، وعطف جملة على جملة.

وحروف العطف عشرة(٢):

أولها: (**الواو**)، وهي للجمع المطلق واشتراك المعطوف، والمعطوف عليه في الحكم من غير أن تدل على ترتيب أو جمع في وقت واحد، تقول: جاءني زيد وعمرو، واختصم بكر وخالد، وسواء قعودك وقيامك، قال الله تعالى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٨٥]، وقال: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف: ١٦١]، والقصة واحدة، وقد يجيء على معنى البدل، نحو قوله تعالى: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء: ٣] كأنه قيل: وثلاث، بدلا من مثنى.

فصل

والثاني، والثالث، والرابع: (الفاء، وثم، وحتى)، وهي تقتضي الترتيب، إلا أن (الفاء) توجبه على سبيل التعقيب، وهو أن يكون وجود الثاني بعد الأول بغير مهلة، نحو: جاءني زيد فعمرو، ونظرت إليه فرأيته.

وأما قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا﴾ [الأعراف: ٤] فهو محمول على أنه لما أهلكها حكم بأن البأس جاءها.

---

(١) حروف العطف على ضربين:

أحدهما: ما يعطَف مطلَقًا، أي: يُشرك في الإعراب والمعنى؛ وهو (الواو) و(ثُمّ) و(الفاء) و(حتّى) و(أمْ) و(أو) و(إمّا).

والثّاني: ما يُعطَف لفظًا فحسب، أي: يُشرك في الإعراب وحده؛ وهو (بل) و(لا) و(لكن).

انظر: شرح الكافية الشّافية ٣/١٢٠٢، وابن النّاظم ٥١٩، والأشمونيّ ٣/٩٠.

(٢) مذهب أكثر النُّحاة أنها عشرة.

وذهب قومٌ إلى أنّها تسعة، وأسقطوا منها (إمّا)؛ وهو رأيُ أبي عليّ الفارسيّ.

وذهب آخرون إلى أنّها ثمانية، وأسقطوا منها (حتّى) و (إمّا).

وذهب ابن درستويه إلى أنّ حروف العطف ثلاثة لا غير: (الواو) و (الفاء) و (ثُمَّ).

انظر: الأصول ٢/٥٥، والإيضاح ٢٢١، وشرح المفصّل ٨/٨٩، وابن النّاظم ٥١٩، والملخّص ٥٧٠، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ١/٧٧٣، ٧٧٤.

و(ثم) توجبه بمهلة وتراخ، نحو: رأيت زيدا ثم عمرا، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ﴾ [الشعراء: ١٨١]، وقال أيضا: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾ [طه: ٨٢]، محمول على دوام الاهتداء وثباته.

و(حتى) توجبه، إلا أنه يجب فيها أن يكون المعطوف بها غاية للمعطوف عليه وجزء منه، كقولك: مات الناس جملة حتى الأنبياء، وقدم الحاج حتى المشاة.

فصل

والخامس، والسادس، والسابع: (أو، وإما، وأم)، وهي لإثبات الحكم لأحد المذكورين إلا أن (أو، وأما) تقعان في الخبر، وتكونان حينئذ للشك، نحو: جاءني زيد أو عمرو، ولقيت إما زيد، أو إما عمرا.

وتقعان في الأمر فتكونان للتخيير، نحو: اضرب زيدا أو عمرا، وخذ هذا وإما ذاك.

وللإباحة، نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين، وتعلم إما الفقه وإما النحو، وتقعان في الاستفهام، نحو: أرأيت عبد الله أو أخاه.

وألقيت إما عبد الله وإما أخاه، وبعضهم لا يعدون (إما) من حروف العطف.

وقد تكون (أو) للإبهام في الخبر، نحو: ضربت زيدا أو عمرا؛ أي: أحدهما وأنت تعلم المضروب بعينه إلا أنك أبهمته و لم توضحه لغرض لك في ذلك، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل: ٧٧]، وقوله تعالى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤]، وقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]، وإنما جاء الإيهام في كلام العليم الحكيم جريًا على ما عليه عادتهم في كلامهم.

وأما (أم) فإنها لا تقع إلا على استفهام، وهي في ذلك على ضربين متصلة بمعنى: أيّ؛ نحو: أزيد عندك أم عمرو؛ أي: أيهما عندك.

ومنقطعة، وهي التي تكون المراد بها استفهامًا مستأنفًا، نحو: أزيد عندك أم عندك عمرو، وأردت أولا أن تستفهم عن زيد ثم بدا لك أن تترك الاستفهام عنه وتستفهم عن عمرو، وقلت: أم عندك عمرو، التقدير: بل عندك عمرو، وقد تقع المنقطعة في الخبر أيضا،

نحو: إنها لإبل أم شاء؛ أي: بل أهي شاء كان القائل رأى شخصا فسبق وهمه إلى أنها إبل، فقال: أنها إبل ثم وقع له الشك فاستفهم.

فصل

والفرق بين (أو، وأم) في قولك: أزيد عندك أو عمرو، وأزيد عندك أم عمرو، فإنك في الأول لا تعلم كون أحدهما عنده فأنت تسأل عنه، ولهذا يكون جوابه: نعم أو لا؛ أي: عندي أحدهما، أو ليس عندي أحدهما.

وفي (أم) تعلم أن كون أحدهما عنده، إلا أنك لا تعلم بعينه وأنت تطالبه بالتعيين، ولهذا يكون جوابه: زيد أم عمرو، ولو أجبت بنعم أو لا كان خطأ.

فصل

والثامن، والتاسع، والعاشر: (لا، وبل، ولكن)، وهي مشتركه في أن المعطوف بها مخالف للمعطوف عليه في الحكم.

فلا لنفي ما وجب للأول، كقولك: جاءني زيد لا عمرو.

و(بل) للإضراب عن الأول، والتحقيق للثاني منفيًا كان الأول أو موجبا، فإذا جاءت بعد الكلام الموجب كان معناها على وجهين:

أحدهما: إبطال الأول على أن المتكلم غلط فيه ثم تدارك غلطه، كقولك: جاءني رجل بل حمار، ورأيت رجلا بل امرأة.

والثاني: أن لا يكون غلطًا، بل يكون الثاني أولى بالذكر من الأول، كقولك: كان كذا وكذا، بل كذا وكذا.

فإذا جاء بعد الكلام المنفي كان المعنى على وجهين:

أحدهما: الإضراب عن الأول، والاعتماد في النفي على الثاني، كقولك: ما جاءني عمرو بل خالد، على تقدير: بل ما جاءني خالد.

والثاني: أن يكون بمعنى: لكن، على تقدير: بل جاءني خالد، ولكن للاستدراك، وإذا عطف بها مفرد على مفرد وقعت بعد النفي خاصة، كقولكم: ما رأيت زيدا لكن عمرا.

وإن عطفت بها جملة على جملة كان حكمها حكم (بل) في مجيئها بعد النفي وبعد الإيجاب، تقول: جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء، وما جاءني بكر لكن خالد قد جاء.

باب حروف النفي

هي: (ما، ولا، وإن، ولم، ولما، ولن).

فـ (ما) لنفي الحال في قولك: ما أفعل، ولنفي الماضي الذي يقرب في الحال، نحو: ما فعل.

و **(لا)** النفي المستقبل في الخبر، نحو: لا يفعل، وفي النهي، نحو: لا تفعل، ولنفي الماضي مكررًا، نحو قوله تعالى: ﴿فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١]، وغير مكرر في قوله: أي أمر سيء لا أفعله، وفي الدعاء: لا رعاه الله.

فصل

وتكون (ما، ولا) بمعنى: ليس، فتدخلان على الاسم والخبر فترفعان الاسم وتنصبان الخبر، نحو: ما زيد منطلقا، ولا رجل ذاهبا، وهي اللغة الحجازية، قال الله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١].

وبنو تميم لا يعملونها، ويرفعون ما بعدها على الابتداء.

و**(ما)** تدخل على المعرفة والنكرة، فيقال: ما زيد منطلقًا، وما أحد قائما.

و**(لا)** لا تدخل إلا على النكرة، تقول: لا رجل خارجًا، ولا أحدا أفضل منك.

وإذا انتفى النفي بـ (إلا)، أو تقدم الخبر على الاسم يبطل عملها، تقول: ما أحد إلا قائم، وما منطلق زيد، قال الله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، و﴿مَا هَذَا إِلا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [المؤمنون: ٢٤].

فصل

وقد يدخلون الباء في خبر (ما)، نحو: ما زيد بمنطلق، ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤].

فصل: ويلحقون التاء بـ (لا) إذا كان المنصوب (حينا)، قال الله تعالى: ﴿وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]؛ أي: تأخر، قال الشاعر[1]: [الكامل]

---

(١) انظر: ابن الناظم ص٣٢، والأشموني ١/ ٦٦، وداود وابن هشام في المغني ٢/ ١٥٠، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٧٨، والشاهد رقم ٢٨٣ في خزانة الأدب.

حَنَّت نَـــوارُ وَلاتَ هَنّــا حَنَّـــتِ ... وَبَدا الَّذي كانَــت نَــوارُ أَجَنَّــتِ

فصل

ويكون (لا) لنفي الجنس، تنصب الاسم وترفع الخبر، وإنما تنصب إذا كان مضـــافا، نحو: لا غلام رجل أفضل منه، ولا صاحب صدقٍ موجودٌ.

أو كان مضارعا للمضاف، نحو: لا خيرًا منه قائم، ولا حافظًا للقـــرآن عنـــدك ولا عشرين درهما لك.

وإذا كان الاسم مفردا فهو مبني على الفتح، نحو: لا رجل خير منـــك، و﴿لا رَيْـــبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، ﴿وَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، ولا إله غيرك.

وحقه: أن يكون نكرة كما ترى، وإذا كان مكررًا جاز رفعه، قال الله تعالى: ﴿فَـــلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقـــرة: ١٩٧]، ﴿لا بَيْـــعٌ فِيـــهِ وَلا خُلَّـــةٌ﴾ [البقرة:٢٥٤]، ولا كلام في جواز البناء على الفتح.

فصل: وإن فصلت بين (لا) لم يكن في الاسم إلا الرفع، نحو: في الدار رجل، وعندك غلام، قال الله تعالى: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧].

فصل

وإذا وصفت المفرد بصفة جاز في الصفة وجهان:

أحدهما: أن تُبنَى على الفتح، نحو: لا رجل ظريف في الدار.

والثاني: أن تعرب بالنصب حملا على اللفظ، نحو: لا رجل ظريفًا فيهمـــا، وبـــالرفع حملا على الموضوع، نحو: لا رجل ظريف فيها.

فإن فصل بينه وبين الصفة لم يكن في الصفة إلا الإعراب، تقول: لا رجل في الـــدار ظريفًا، وظريف.

وكذلك إذا جئت بصفة ثانية لم يجز في الثانية إلا الإعراب، تقول: لا رجل ظريـــف كريمًا وكريم.

فصل

وحكم المعطوف حكم الصفة في الحمل على اللفظ والمعنى، وأما في البناء فلا، قال الشاعر(١): [الطويل]

فَلا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَـرْوَانَ وَابْنِـهِ   إِذَا هُوَ بِالْمَجْـدِ ارْتَـدَى وَتَـأَزَّرَا

قال آخر(١): [الكامل]

---

(١) **قائله**: قال العيني: رجل من بني عبد مناة فيما زعمه أبو عبيد البكري وأنشده سيبويه في كتابه ولم يعزه إلى أحد ج١ ص٣٤٩، ولم ينسبه أحد من شراحه. وهو من الخمسين المجهولة القائل.

الشرح: "مروان" هو ابن الحكم بن العاص بن أمية "وابنه" هو: عبد الملك بن مروان لأنه يمدحهما، "المجد" العز والشرف وكرم النجار، ورجل ماجد: شريف كريم المحتد، "ارتدى" لبس الرداء، "تـأزرا" لبس الإزار والارتداء والاتزار بالمجد كناية عن غاية الكرم ونهاية الجود، فكأنهما متلبسان به لا يفارقانه، "مثل" يحتمل أن يكون خبرا مرفوعا فلا حذف. وأن يكون صفة بالرفع على المحل، وبالنصب على اللفظ والخبر محذوف.

الإعراب: "لا" نافية للجنس "أب" اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح في محل نصب "وابنا" معطوف على محل اسم لا "مثل" بالنصب على أنه صفة لاسم لا وما عطف عليه، وعلى هذا خبر لا محذوف، والتقدير: لا أب وابنا مماثلين لمروان وابنه موجودان، والرفع على أن يكون خبر لا، "مروان" مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، "وابنه" معطوف على مروان وضمير الغائب على مروان مضاف إليه، "إذا" ظرف تضمن معنى الشرط، "هو" فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، "بالمجد" متعلق بالفعل المحذوف، "ارتدى" فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة، "وتأزرا" فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه والألف للإطلاق، والجملة لا محل لها معطوفة على الجملة التفسيرية.

الشاهد: في "لا أب وابنا" حيث عطف على اسم "لا" النافية للجنس، ولم يكرر "لا" وجاء المعطوف منصوبا، ويجوز فيه الرفع، وذلك أن "لا" إذا لم تكرر وعطف على اسمها، وجب فتح الأول، وجاز في الثاني النصب والرفع.

انظر: ابن الناظم ص٧٦، وابن هشام ١/ ٢٨٩، والأشموني ١/ ١٥٣، والمكودي ص٤٥، والسيوطي ص٤١، وأيضا ذكره في همع الهوامع ١/ ١٤٣، وابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ١٠١، والشاهد رقم ٢٦٣ في خزانة الأدب وكتاب سيبويه ج١ ص٣٤٩.

هَـذَا لَعَمْـرُكُمُ الصَّـغَارُ بِعَيْنِـهِ   لا أُمَّ لِـي إِنْ كَـانَ ذَاكَ وَلا أَبُ

وإن كان المعطوف معرفة لم يكن فيه إلا الحمل على المحل، كقولك: لا غلام لك ولا العباس.

فصل

ويحذف الخبر كثيرًا، كقولهم: لا أهل، ولا مال، ولا بأس، قال الله تعالى: ﴿قَالُوا لا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، وكذلك قول النبي صلى الله عليه وآله: **"لا فتى إلا علي"**[٢] و**"لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب "**[٣]؛ التقدير: لا أهل موجود، ولا صلاة كاملة.

ومنه قوله: "**لا إله إلا الله** "؛ أي: لا إله موجود إلا الله.

وكذلك: " **لا حول ولا قوة إلا بالله** "؛ أي: لا حول ولا قوة موجودان، وحذف المنفي فيقال: لا عليك؛ أي: لا بأس عليك.

فصل

و(**لم، ولما**) لنفي المضارع، وتقلبان معناه إلى معنى الماضي، نحو: لم يخرج، ولما يركب، إلا أن فيه زيادة معنى، وهو أنها تدل على نفي فعل كان يتوقع وينتظر، وأن هذا النفي مستمر إلى الحال إذا كان الناس يتوقعون ركوب الأمير لما يركب، قال الله تعالى: ﴿كَلا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾ [عبس: ٢٣]؛ أي: لم يقض الإنسان ما كُلِّف.

=

(١) اختلف في نسبته فقيل: لرجل من مذحج، وقيل: لهمّام بن مرّة، وقيل: لرجلٍ من بني عبد مناة، وقيل: لهُنَى بن أحمر، وقيل: لضمرة بن ضمرة، وقيل: لزرافة الباهليّ.

والشّاهد فيه: (ولا أبُ) حيث جاء مرفوعًا؛ ورفعه على أحد الوجهين اللذين ذكرهما الشارح؛ ويجوز فيه وجهٌ ثالثٌ، وهو أن تكون (لا) الثانية عاملة عمل (ليس)، و(أب) اسمها، وخبرها محذوف.

انظر: الكتاب ٢/٢٩٢، ومعاني القرآن للفرّاء ١/١٢١، والمقتضب ٤/٣٧١، والأصول ١/٣٨٦، والجمل ٢٣٩، واللّمع ٩٩، والمقتصد ٢/٨٠٤، وشرح المفصّل ٢/١١٠، وابن النّاظم ١٨٩، وتخليص الشّواهد ٤٠٥، ٤٠٨.

(٢) انظر: النهاية في غريب الأثر ٢/٦٢١، والأسرار المرفوعة ١/٣٨٤، واللؤلؤ المرصوع ١/٢٢٢.

(٣) أخرجه البيهقى فى القراءة خلف الإمام (ص ٢٦، رقم ٣٦). وأخرجه أيضًا: الدارقطنى (١/٣٦٥).

فصل

و(لن) لتأكيد النفي، تقول: لا أفعل؛ فإذا أكدت هذا النفي قلت: لن أفعل، وفي القرآن: ﴿لا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾ [الكهف: ٦٠]، وقال: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾ [يوسف: ٨٠].

فصل

و(إن) لنفي الحال[1]، فهي بمنزله ما يدخل على الجملتين؛ الفعلية، والأسمية، قال الله تعالى: ﴿إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلا الظَّنَّ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، و﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلا لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٤٠].

---

(١) قال الخوارزمي ٢/٣٢٥: (إن) أصلها المجازاة إلا أن الجزاء المعلق بالشرط لما كان عدمًا قبل وجود الشرط خرجت (أن) إلى معنى النفي.

وزعم الْمُبَرِّد أنّه يجوز إن زيدٌ قائمًا؛ لأنّه لا فَرْق بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى، وهو مذهب الكوفيين، وحُجَّة سِيبَوَيْه ما ذكرته في قسم الأسماء.

وحروف النفي ستة يشترك اثنان في نفي الحال، وهما: (ما) و (إن)، واثنان في نفي المستقبل، وهما: (لا)، و (لن)، واثنان في نفي الماضي، وهما: (لم) و (لما).

باب حروف التَّنْبيه

مباحث حروف التَّنْبيه، وهي ثلاثة: (ها[1]، وألا، وأما) [2]، وتقول: ها إن عمرا بالباب، وها أفعل ما أريد، قال النابغة: [البسيط]

ها إن تا عذرة إن لم تكن نفعت ... فإن صاحبها قد تاه في البلد

وأكثر ما يدخل على أسماء الإشارة والضمائر، نحو: (هذا، وهؤلاء، وها، أناذا، وها هوذا، وها أنتم أولاء، وها هي ذي، وها أنتن أولاء).

فصل

وتقول: ألا إن زيدا قائم، ﴿أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢]، وأما إنك قائم، وأما والله لأفعلن.

ويحذفون الألف عن (أما) فيقولون: أم والله.

---

(١) (ها) معناها: تَنْبيه المخاطب إِذَا أردت أن تنبه على ما بعدها من الأسماء الْمُبْهَمة عنده بمنزلة الأسماء المظهرة كزيد وشبهه فيكون أفهم، وَلِذَلِك لا تدخل إلا على الأسماء المبهمة، وما أتى بعدها من الأسماء المضمرة المنفصلة في أكثر الكلام، ولو أدخلت على المضمرة وحدها لم يمتنع أَيْضًا تقول: ها هو قاعد لشبهها بها من جهة وقوعها على كلِّ شيء من الحيوان وغيره، مِنْ غير أن تفصل شيئًا من شيء مع حاجتها في البيان عن معناها إلى غيرها كحاجة الْمُبْهَمة، ومن ثَمَّ قال الْمُبَرِّدُ: علامات الإضمار كُلها مُبْهمة، وقال عَلِيُّ بن عِيْسَى: الْمُبْهَم من الأسماء ما يصلح بعد حاضر، ويَفْتَقِر في البيان عن معناه إلى غيره.[التخمير: ٢/٢٩٧].

(٢) قال الرضي: اعلم أن (ألا) و (أما)، حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام، وفائدتهما المعنوية: توكيد مضمون الجملة، وكأنهما مركبتان من همزة الأنكار وحرف النفي، والأنكار نفي، ونفي النفي إثبات، ركب الحرفان لأفادة الأثبات والتحقيق، فصارا بمعنى (إن)، الا أنهما غير عاملين، يدخلان على الجملة، خبرية كانت أو طلبية، سواء كانت الطلبية أمرا أو نهيا، أو استفهاما، أو تمنيا، أو غير ذلك، وتختصان بالجملة بخلاف (ها)، وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدأ به، وقد نسب التنبيه إليهما، كما هو مذهب المصنف في هذا الكتاب، وتدخل (ألا) كثيرا على النداء، و (أما) كثيرا على القسم، وقد تبدل همزة (أما) هاء، وعينا، نحو: هما، وعما، وقد تحذف ألفها في الأحوال الثلاث، نحو: أم، وهم، وعم، وقد تجئ (ألا) عند الخليل حرف تحضيض. [شرح الرضي على الكافية ٤/٤٢١]

بابُ حُرُوفِ النِّدَاءِ

هي: (يا، وأيا، وهيا، وأي، والهمزة، ووا) [(١)].

وأما الثلاثة الأولى: لنداء البعيد، أو من هو بمترله البعيد، كالنائم والساهي ونحوهما؛ فإذا نودي بها القريب المتفطن فلحرص المنادي على أنه يقبل به عليه المنادى ويتفطن بما يدعوه إليه[(٢)].

وأما قول الداعي: يا رب، ويا الله، وهو على الاستبعاد منه القبول تهضمًا لنفسه وتصغيرًا لشأنها، وترغيبًا إلى زيادة الجوار.

فصل

وأما (أي، والهمزة) فهما النداء القريب، كقولك: أي عبد الله، واعبد الله، وهو عندك.

وأما (وا) فهو للندبة[(٣)] خاصة، تقول: واحسناه، وافطماه، وامحمداه.

---

(١) قال الخوارزمي في التخمير ٢/٣٠٠: مَعَاني هذه الْحُروف التَّنْبيه ودعاءُ المنادي بوصل اسمه الظاهر بحرف من هذه الحروف تَنْبيْهًا له وتصويتًا به ليقبل على الْمنادي، وهي لا تدخلُ إلا على الأسماءِ، فإن كانت الْمَسافة بين المنادي والْمُنَادَى أطول كان الحرف الذي ينادى به أطول.

(٢) قد يستعملُ البليغ أدوات النداء الّتي للقريب فينادي بها البعيد، لمعنًى يُريدُ الإشارة إليه، كأن يُريدَ الإشارَة إِلَى أنّ هذا البعيد في جَسَده هو قريب إلى قبله ونفسه حاضر في تصوّره المستمر، وكأن يريد الإشارة إلى أنّه لشدّة سمعه وانتباهه وسرعة استجابته، كأنّه قريب، فهو لا يحتاج أن ينادى بأدوات نداء البعيد.

وقد يَستَعْمِلُ البليغ أدوات النداء الّتي للبعيد فينادي بها القريب، لمعنى يُريدُ الإشارة إليه، كأنْ يُريدَ أنّه رفيع المترلة عالي المقام، فهو لارتفاع مترلته وبعد مقامه بمثابة البعيد إلى الأعلى في جسده، فاللائق به أنْ يُنَادَى بأدوات النداء التي للبعيد. وكأنْ يريد أنّه مُنحَطُّ المترلة جداً، فهو لانحطاط مترلته بمثابة البعيد إلى الأسفل في حسده، فاللائق به أن يُنَادى بأدَوات النّداءِ الّتي للبعيد.

وكأن يُريدَ التعبيرَ عن حَالةِ تَلَهُّفِه وشدّةِ طلَبه، فهو بمثابة المستغيث الذي يمدُّ صوته في النداء، فيستعمل أدوات النداء التي للبعيد لما فيها من مدِّ الصَّوْت وَطُول النفس معه. فيستعمل أدوات النداء التي للبعيد لما فيها من مدِّ الصَّوْت وَطُول النفس معه.

(٣) النُّدبة: وجعٌ وغمٌّ يَلْحَقُ الباكي على الميت فيدعوه وإن كان يعلمُ أنه لا يجيبه إلى إزالة ما لحقه من الأمر الفظيع.

باب حروف التَّصديق

هي: (نَعَمْ، وبَلَى، وأَجَلْ، وجَيْرَ، وإي، وإنَّه).

وأما (نعم) [١]، فهو لتصديق الكلام السابق المثبت، أو المنفي، يقال: قام زيد أو لم يقم، فتقول: نعم، تصديقًا لهذا.

وكذلك في الاستفهام إذا قيل: أقام زيد؟ فتقول: نعم؛ أي: قام، وإذا قيل: ألم يقم زيد، فتقول: نعم؛ أي: لم يقم فتحقق ما بعد حروف الاستفهام، قال الله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾ [الأعراف: ٤٤].

وبعضهم يكسرون العين فيقولون: نعم، وفي قراءه عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود، قالوا: (نَعِمْ).

وحُكِيَ: (أن عمر بن الخطاب سأل قوما عن شيء، فقالوا: نَعَم، وقال عمر: إن النَّعَمَ: الإبل؛ فقولوا: نَعِمْ).

---

(١) هي لتصديق مخبر، أو إعلام مستخبر، أو وعد طالب. فالأول، كقولك:"نعم" لمن قال: قام زيد. والثانى كقولك: "نعم" لمن قال: هل جاء زيد؟، والثالث: كقولك "نعم" لمن قال: اضرب زيدا. أى: نعم أضربه.

والنفى كالموجب، والسؤال عن النفى، كالنفى. ففى الموجب والسؤال عنه، تصديق الثبوت. وفى النفى والسؤال عنه تصديق النفى.

وقال الرضى ـــ متحدثا عن "نعم": " مثبتة لما سبقها من كلام خبرى، سواء كان موجبا، نحو:"نعم" فى جواب من قال: قام زيد. أى: نعم قام. أو منفيا نحو:"نعم" فى جواب من قال ما قام زيد. أى: نعم ما قام وكذا تقرر ما بعد حرف الاستفهام، مثبتا كان، نحو: "نعم" فى جواب من قال: أقام زيد؟ أى: نعم قام، أو منفيا نحو: "نعم" فى جواب من قال: ألم يقم زيد؟ أى نعم لم يقم."

هذا. وذهب بعض النحويين إلى أن "نعم" لا تقع جوابا للنفى، كالزجاجى، فقال:" ولا تقع جوابا للنفيِ" وهو ظاهر كلام المبرد، حيث قال:" "نعم" تكون جوابا لكل كلام لا نفى فيه."

وهذا مخالف لما سبق من تصريح النحويين،من أنها تقع جوابا للمثبت والمنفى.

فصل

و(بلى) [١] لإيجاب ما بعد النفي وإثبات له، يقال: ألم يقم زيد، فتقول: بلى؛ أي: قد قام، قال الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى﴾ [البقرة: ٢٦٠]؛ أي: قد آمنت، وقال الله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الإِنسَانُ أَلَّن نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴿٣﴾ بَلَى قَادِرِينَ﴾ [القيامة: ٣ - ٤]؛ أي: نجمعها.

فصل

و(أجل) [٢] لا يصدق بها إلا في الخبر خاصة، ولا يستعمل في جواب الاستفهام، يقال: قد أتاك زيد، فتقول: أجل؛ أي: قد أتاني.

وكذلك (جير) [٣] بمعنى: أَجَلْ، ويقال: جَيْرِ لأفْعَلَنَّ، بمعنى: حقا، وقد يفتح، ويقال: جَيْرَ، قال الشاعر[٤]: [الطويل]

---

(١) ذهب طائفة من النحويين إلى أنها حرف ثلاثي الوضع، والألف من أصل الكلمة. واختاره الرضى، والمرادى، والسيوطى ذهب الفراء إلى أن أصلها "بل" فزادوا فيها ألفا، يصلح فيها الوقوف عليه، ويكون رجوعا عن الجحد فقط، وإقرارا بالفعل الذى بعد الجحد.

ويرى السهيلى أنها مركبة من "بل" التى للاضراب، و"لا" التى للنفى.

هذا. و"بلى" حرف يوجب به بعد النفى، قال سيبويه:" وأما بلى " فتوجب به بعد النفي.

(٢) أصل (أَجَلْ) مِنَ الْخَبَرِ؛ لأنَّه انقيادٌ إلى ما الخبر إليه وهو يُستَعمل في جواب الخبرِ، يُقَال: قَدْ أتاك زيد أو يأتيك، فتقول: أجل وتصدقه، ولا يصلح أن يُقَال: هَلْ خَرَجَ أَوْ يخرجُ، فتقول: أجل.

(٣) قال أبو سَعيدِ السِّيرافي: ويجوز أن يكون جيرِ إنَّما يكسر؛ لأنه يحلف به، فيقال: جير لأفعلنَّ تقع موقع الاسمِ المحلوف به وهو مفتوحٌ نحو: يمين الله لأفعلان فَيُبْنَى على الكسر دلالةً أنَّه مَبْني معرف، كما بني قبلُ وبعدُ على الضمِّ لذلك.

(٤) **قائله:** هو مضرس بن ربعي.

اللغة: "الفردوس" -بكسر الفاء وسكون الراء- البستان، وأراد به هنا روضة دون اليمامة وقيل: لبني يربوع، "أجل" حرف مثل نعم في الوزن، "جير" -بفتح الجيم وسكون الياء وكسر الراء-على ما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وربما فتحوا الراء وجعلوها مثل أين وكيف وقصدوا بذلك التخفيف، "دعاثره" جمع دعثور -بضم الدال وسكون العين وضم الثاء- وهو الحوض الذي لم يتأنق صاحبه في صنعه.

وقُلن على الفِردَوسِ أوَّلُ مُشـرَبٍ أجل جَير إن كانت أُبيحَت دَعـاثِرُه

فصل

و(إنَّه) مثل: أجل، قال(١): [مجزوء الكامل]

بَكَـرَ العـواذلُ في الصَّـباح يَلُمْنَنِـي وأَلُومُهُنَّـهْ

ويَقُلْـنَ شـيبٌ قـد عـلاكَ وقـد كَبِـرْتَ فقلـتُ إنَّـهْ

وقال الشاعر(٢):

فقَلت سـلام قلـن إنـه ومثلـه عليك وقد غاب اللـذون تراقـب

وقال رجل لعبد الله بن الزبير: لعن الله ناقة حملتني إليك. فقـال: إن وراكبـها؛ أي: أجل.

=

الشاهد فيه: "أجل جير" لأن كلتيهما بمعنى الإيجاب، فأكد "أجل" توكيدا لفظيا بقوله: "جـير"، وذلك من قبيل إعادة الأول بلفظ مرادف له في المعنى.

انظر: الخزانة ٤/ ٣٥، شواهد مغني اللبيب ١٢٥، النوادر لأبي على القالي ٢١١.

(١) **قائله:** عبيد الله بن قيس الرّقيّات: (٨٥ هـ / ٧٠٤ م): هو عبيد الله بن قيس بن شريح بـن مالك، من بني عامر بن لؤي، ابن قيس الرقيات. شاعر قريش في العصر الأموي. كان مقيماً في المدينة. خرج مع مصعب بن الزبير على عبد الملك بن مروان، ثم انصرف إلى الكوفة بعد مقتل ابني الـزبير (مصعب وعبد الله) فأقام سنة وقصد الشام فلجأ إلى عبد الله بن جعفر بن أبي طالب فسأل عبد الملك في أمره، فأمّنه، فأقام إلى أن توفي. أكثر شعره الغزل والنسيب، وله مدح وفخر. ولقب بـابن قـيس الرقيات لأنه كان يتغزل بثلاث نسوة، اسم كل واحدة منهن رقية

والشّاهدُ فيه: (إنّهْ) حيث جاءتْ (إنّ) بمعنى (نعم).

انظر: الكتاب ١٥١/٣، والأصول ٣٨٣/٢، وسرّ صناعة الإعـراب ٤٩٢/٢، ٥١٦، والأزهيّـة ٢٥٨، وأمالي ابن الشّجريّ ٦٥/٢، وشرح المفصّل ٦/٨، ٧٨، ورصف المباني ٢٠٠، ٢٠٤، والجـنى الدّاني ٣٩٩، والمغني ٥٧، ٨٥١، والخزانة ٢١٣/١١، ٢١٦، والدّيوان ٦٦.

(٢) انظر: أساس البلاغة ١٢/١.

فصل

و(إي) [1] لا يستعمل إلا مع القسم، يقال: هل كان كذا، فتقول: إي والله؛ أي: قد كان والله، قال الله: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣].

---

(١) قال الخوارزمي في التخمير ٣٠٤/٢: (إي) إيجاب وتصديق، ونظيره: ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن:٧] إلا أنَّ معنى (بلى) إثبات ما نُفِيَ فقط. يجوز إيْ والله بالنصب، وها الله لا يجوزُ إلا بِالْخَفْضِ؛ لأن (إيْ) ليست بعوض عن حرف القسم إِنَّمَا هو جوابٌ لمن سألك عن الخبر فقلت: أي والله لَقَدْ كَانَ كَذَا بخلافِ ها، فإنه عِوَضٌ عن الواو.

وقَالَ ابنُ جِني: أَلا تَرَى أنهَا لا تجتمع معها، وهآلله بِمَدّ الألف وحذف ألف الوصل بمنزلة آلله، ويجوز قصرها مع حذف ألف الوصل على ما يجيء في المشترك إن شاء الله تعالى.

قَالَ عَلِيُّ بنُ عِيْسَى: وَإِنَّما جَازَ دُخولها في القسم؛ لأن (هاء) حرف تَنْبِيه يُحتَاج إليها في المواضع التي يُحَال فِي بَيَانِهَا على غيرها كَمَا احتيج إليه في الْمُبْهَم لما ذكرنا قبل، والقسم من تلك المواضع؛ لأنه يُحال فِي بَيَانِهِ على غيره مِنَ الفعل المحذوف منه وهو أحلف ونحوه، فاحتيج فِيْهِ إِلى هاء كذلك، وقدَّمها على اسم الله، كَمَا قَدَّم قومٌ ها هوذا.

باب حروف الاستثناء

وهي: (إلا، وحاشا، وعدا، وخلا)، نحو: جاءني القوم إلا زيدا، وقد مر ذكرها.

باب حرفي الخطاب

هما: (الكاف، والتاء) اللاحقتان علامة للخطاب.

فالكاف[١] **في نحو**: ذلك، وذانك، وهناك، وهنالك، ورويدك، وإياك، وأراتيك.

والتاء[٢] **في نحو**: أنت، وأنت، وتلحقها التثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ [يوسف: ٣٧]، و﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [النور:٢٧]، و﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]، ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ﴾ [الأعراف: ٢٢]، و﴿وَنُودُوا أَنْ تِلْكُمُ الْجَنَّةُ﴾ [الأعراف: ٤٣]، و﴿وَأُولَئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ﴾ [النساء: ٩١]، وتقول: أنت، أنتما، أنتم، وأنتن.

---

(١) قال الخوارزمي في التخمير ٣٠٦/٢: الكافُ في هذه المواضع لا حظّ له من الإعراب، استدل النحويون بثلاثة أشياء:

أحدها: دخول اللام في النحاك.

الثاني: ثُبوت النُّون في ذانك.

الثَّالث: عدمُ جوازِ الإبدال من الكافِ ذاك نفسك زيد، ولكن ذاك نفسك زيد، على توكيد ذواتها.

واعلم أنَّ هذه الكاف لِمُخاطبة الواحد، وَقَدْ يُخاطب بهَا الْجَمْعُ كَمَا فِي قَوْله: ﴿ذَلِكَ أَدْنَى أَلا تَعُولُوا﴾ [النساء: ٣]، وقال: ﴿ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣٢].

(٢) أمَّا التَّاء الَّتِي تلحق آخر الكلمة فهي أيضًا للخِطَاب، لا حظَّ لَهَا مِنَ الإعراب، فـ (أنت) ضمير، والخطاب فيه للمفرد، و (أنتما) ضمير، والخطاب فيهما فيه لاثنين، و (أنتم) ضمير، والخطاب فيه للجمع المذكر، و (أنتن) ضمير، والخطاب فيه للجمع المؤنث.

باب حروف الصلة

وهي ستة:

الأول، والثاني: (إن، وأن)، تقول: ما إن رأيت زيدا، الأصل: ما رأيت، ودخول (إن) صلة أكدت معنى النفي، قال الشاعر[1]: [مجزوء الكامل]

مـا إنْ جَزِعْـتُ ولا هَلِعْـتُ ... وَلا يَـرُدُّ بُكـايَ زَنْـدَا

ويقال: أنتظرك ما إن جلس القاضي؛ أي: ما جلس بمعنى: مدة جلوسه، وكذلك تقول: لما أن جاء زيد أكرمته، وأما والله أن لو قمتَ لقمتُ، وقال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٣٣].

فصل

والثالث: (ما)، تقول: غضبت من غير ما جُرْم، الأصل: من غير جُرْمٍ، ودخول (ما) صلة تفيد التأكيد، قال الشاعر[2]: [الرجز]

يـا طعنَـةَ مـا شـيخٍ ... كـبيرٍ يَفَـنٍ بـال

تقـيم المـأتم الأعلـى ... علـى جهـد وأعـوال

يريد: يا طعنه شيخ، وكذلك تقول: جئت لأمر ما، وإنما زيدا منطلق، وأينما تجلس أجلس، وقال الله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وقال: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، وقال: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، و﴿أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨]، و﴿وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ﴾ [التوبة: ١٢٤]، و﴿مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣].

فصل

والرابع: (لا)، نحو: جئتك لئلا تكرمني؛ أي: لتكرمني، قال الله تعالى: ﴿لِئَلا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩]؛ أي: ليعلم، وقال الله تعالى: ﴿فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥]؛ أي: أقسم، و(لا) مزيدة للتأكيد، قال العجاج[1]: [الرجز]

---

(١) من أبيات لعمرو بن معد يكرب، أوردها أبو تمام في الحماسة ٥١/١.

(٢) انظر: شرح ديوان الحماسة ١٦٢/١، والاشتقاق ٣٤٤/١.

في بِئرِ لا حُـورٍ سَرى وَما شَعَرْ

ومن ذلك قولك: ما جاءني زيد ولا عمرو، قال الله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلا لِيَهْدِيَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]، و﴿وَلا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلا السَّيِّئَةُ﴾ [فصلت: ٣٤].

فصل

والخامس: (من)، تقول: ما جاءني من أحد؛ أي: ما جاءني أحد، ولا تزاد (من) إلا في النفي لتأكيده وعمومه، قال الله تعالى: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلا نَذِيرٍ﴾ [المائدة:١٩].

والاستفهام كالنفي، قال الله تعالى: ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠]، و﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

وعند بعضهم تزاد في الإيجاب أيضا، ويقولون: هي مزيدة في قوله تعالى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [إبراهيم: ١٠].

فصل

والسادس: الباء، تقول: ما زيد بقائم، وبحسبك زيد، ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء:٧٩]، الأصل: ما زيد قائما، وحسبك زيد، وكفى بالله شهيدا.

=

(١) هذا من أرجوزة طويلة للعجاج في مدح عمر بن عبيد الله، وكان قد وجهه عبد الملك بن مروان لقتال بعض لمتمردين من الخوارج، أولها: قد جبر الدين الإله فجبر.

والفعل: جبر، الثاني، لازم، مطلوع للأول المتعدي، أي جبره فانجبر، والحور: المهلكة التي يهلك فيها السائر.

انظر: الخزانة ٤/٤٧، والجمل في النحو ١/٣١٩، وشرح الرضي على الكافية ٢/١٦٤.

باب حرفي التفسير

أحدهما: (أي) [١]، تقول: رَقَى؛ أي: صعد، وتقول في مثل قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾ [الأعراف]؛ أي: من قومه، كأنك قلت: تفسيره من قومه، وقال الشاعر[٢]: [الطويل]

وتَرْمِينِي بالطَّرْف أي أنتَ مُذْنِبٌ وتَقْلِينَنِي لكنَّ إيَّاكِ لا أَقْلِي

والثاني: (أن) [٣]، ولا يجيء إلا بعد فعل في معنى القول، كقولك: ناديته أن قم. وأمرته أن أقعد، وكتبت إليه أن أرجع، قال الله تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [الصافات: ١٠٤]، و﴿وَانْطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾ [ص: ٦]، قيل: هي (أن) المفسرة، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي﴾ [المائدة: ١١١].

---

(١) قال الخوارزمي في التخمير ٣١٧/٢: إِنَّمَا صلحت (أي) للتَّفسير؛ لأنه حرف تَنْبيه، وتفسيرُ الشَّيْءِ تَنْبيهٌ عَلَى مَعْنَاه، كأَنَّه قال: تفسير رَميته بالطَّرف؛ أي: أنت مذنب، لكن إِيَّاك: أي لَكنِّي.

(٢) انظر: الخزانة ٢٣٨/١١، وشرح الرضي على الكافية ٤٣٨/٤، ومغني اللبيب ١٠٦/١.

(٣) قال أَبو سَعِيْد السِّيْرَافِيُّ: و (أن) الَّتِي بِمَعْنَى (أي) تحتاج إلى ثلاثة أشياء:

أولها: أَنْ يكون الفِعْلُ الذي تفسره فيه معنى القول، وليس بقول.

وَالثَّاني: أَنْ لا يَتَّصل بِهَا شَيْءٌ مِنْ صلة الفعل الذي تفسره؛ لأَنَّه إِذَا اتَّصل به شيء صارَ مِنْ جُمْلَته، وَلَمْ يكن تفسيرًا له، وذلك قولك: أوعزت إليه بأَنْ افعل؛ لأنَّ الباء تصل الثاني بالأول وصل الناقص بِمَا يتممه، وتَفْسير الكلام لا يكون إلا بعد تمامه.

والثَّالثُ: أَنْ يكون ما قبلها كلامًا تامًّا؛ لأَنَّها وَمَا بعدها جملة تفسر جملة قبلها، ومن أجل ذَلكَ قوله: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] ونحوه بِمَعْنَى (إنه) وَلَمْ يصلح أَنْ يكون بمعنى (أي)؛ لأنَّ ما قبلها غَيْرُ تامٍّ، وَهُوَ مُبْتَدأ لا خبرَ مَعَه فافهم ذلك.

وَمَعْنَى قول أَبِي سَعِيد: وَلَيْسَ يقول احترازًا عَمَّا لو قلت له: أَنْ قُمْ لم يجز؛ لأنَّ القول يحكي ما بعده ويؤتي باللَّفظ الذي يَصْلح في ابتداء وقوعه. [التخمير ٣١٨/٢]

باب الحرفين المصدرين

أحدهما: (ما) [1]، نحو: أعجبني ما صنعت، وما تصنع؛ أي: صنعك، قال الله تعالى: ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ١١٨]؛ أي: برحبها.

والثاني: (أن) [2]، نحو: بلغني أن جاء عمرو؛ أي: مجيئه، وأريد أن تفعل؛ أي: فعلك، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلا أَنْ قَالُوا﴾ [الأعراف: ٨٢]؛ أي: إلا قولهم.

---

(١) قال الخوارزمي في التخمير ٢/٣٢٠: أَمَّا مَعْنَى (ما) التي هي مع الفعل بمنزلة المصدر فدلالتها مَعَ الْمَاضِي عَلَى مَعْنَى الْمُضِي، ومع المضارع على معنى الحاضر أو المستقبل من ذلك الفعل، وَذَلِكَ: سَرَّنِي مَا صنعت أمس، و " مَا نَفَعَنِي مَالٌ مَا نَفَعَنِي مَالُ أَبِي بَكْرٍ "، ويسرني ما تصنعه الآن أو غدًا؛ أي: ما تريد صنعه غدًا.

وقال عَلِي بن عيسى: إِنَّمَا أعملت (أن) في الفعل المضارع وَلَمْ تُعْمَل (ما)؛ لأن (أن) نقلته نقلين إلى معنى المصدر والاستقبال، و (ما) لم تنقله إلا نقلا واحدًا إلى معنى المصدر فقط، وكلُّ مَا كان أقوى على تغيير معنى الشيء كان أقوى على تغيير لفظه.

(٢) أَمَّا مَعْنَى (أن) المفتوحة الَّتِي هي مع الفعل بمنزلة المصدر فدلالتها مَعَ الْمُضِي على معنى الاستقبال؛ لأَنَّهَا يدخل عليها، ولا تقع الحال، ولا تَعْمَل إلا فِي باب المستقبل، ويُدل على إيجابها المستقبل أَنَّك إذا قلت: أن تَأْتِي خَيْرٌ لَكَ لم تقصد إلا إتيانًا يقع في زمان. ذكره الإمامُ عَبْد القَاهر الْجُرْجَانِي في " شرح المائة ". قوله: وَإِنَّه أهلٌ أن يفعل - بالتَّنوين - أي أهلٌ لِذَلِكَ، وإِنْ شئت أصفت بمعنى أهل ذلك ونحوه أتيته مخافةً أو مخافةَ أن يفعل، والأول هو الْمَرْوِيُّ عن الشَّيْخ رَحِمَهُ اللهُ.

تَخْمِيرٌ: الفَرْقُ بَيْنَ ذكر (أَنْ) مَعَ الفعل بِمَعْنَى المصدر وبين الإفصاح بذكر المصدر من وجهين:

أحدُهما: - فِيمَا ذَكَرَهُ عَلِيُّ بن عِيسَى - أَنَّ ذكر المصدر بمنزلة الْمُجْمَل؛ لأنه يحتمل الفعل الذي نُسبَ إلى فاعله، والْمَفعول الذي فعل به والفاعل الذي فَعَلَه، وَإِذَا ذكرت (أن) مع الفعل، فقد أفصحت بالمعنى الذي أردت منْ ذلك، مثال ذلك: أعجبني ضربُ زيدٍ وأَنْ ضُرِبَ زَيْدٌ، وأَنْ يُضْرب زَيدٌ.

والآخر: أَنَّ ذِكْر الْمَصْدر لا يدلُّ عَلَى زمانٍ بعينه، وذكر (أن) مع الفعل تدل عَلَى أَنَّ الفعلَ وقع مع فاعله فِيمَا مَضَى، أَوْ يقع فيما يأتي نحو ما ذكرنا. [التخمير: ٢/٣٢١].

باب حروف التحضيض

وهي أربعة[1]:

أحدها: (لولا)، نحو: لولا فعلت كذا، قال الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الواقعة: ٨٦ - ٨٧] التقدير: فلولا ترجعونها إن كنتم غير مدينين، وقال: ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا﴾ [الأنعام: ٤٣] التقدير: فلولا تضرعوا.

والثاني: (لو ما)، نحو: لو ما ضربت زيدا، قال الله تعالى: ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ﴾ [الحجر: ٧]، ويحذف الفعل، كقولك لمن ضرب قوما: لو ما زيدا؛ أي: لو ما ضربته.

والثالث: (هَلا)، نحو: هَلا فعلت كذا.

والرابع: (ألا)، نحو: ألا جلست.

ولا تدخل هذه الحروف إلا على فعل ماض أو مضارع كما رأيت.

فصل

و(لولا، ولو ما) **يكون** لهما معنى، وهو امتناع الثاني لوجود الأول، ويدخلان في هذا الوجه على الاسم، نحو: لولا زيد لأكرمته؛ أي: امتنع الإكرام لوجود لولا علي لهلك عمر؛ أي: امتنع هلاك عمر لوجود علي عليه السلام، وفي القرآن: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١].

---

(١) قال سِيبَوَيْه (لولا)، و (لَوْ مَا)، و (هلا)، و (ألا) معناها واحدٌ وهو التحضيض، وقال الفَرَّاءُ: معناها لَوْمٌ على ما كان، وحثٌّ على ما يكون، وقال غيرهما: مَعْنَى (لولا) و (لو ما) للتحضيض أو التأنيب، وذلك: قولك في التحضيض: لولا تزورني، وفي التأنيب: لولا زرتني، أي: لم تزرن، قال الله تَعَالَى: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ١٣]، وقال: ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ﴾ [الحجر: ٧].
و حكم هذه الْحُروف أن يليها الفِعل لا غير؛ لأنَّ الحضَّ على الشيء مَعْنَاه: تَوكيد الأمر بفعله، وَمَتَى وليها اسمٌ كقولك: لولا زيدٌ أضمرت بعدها الفعل، ويجوز فيه النصب نحو: لولا زيدًا؛ أي: لولا ضربت زيدًا، وَإِنَّما حُسن إضمار الفِعل فيها، وتأخيره دون غيرها من الحروف التي يليها الفعل نحو: (قَدْ) و (لم) وشبههما؛ لأنَّ هذه الحروف لما جُعلَ فِيْهَا معنى التخصص واستدعاء الفعل صارت كأنها أفعال، فجاز إيلاء الاسم إِيَّاها تَشْبِيْهًا لَهَا بالفعل، وحذف الفعل معها لذلك. [التخمير: ٣٢٣/١]

باب حرف التقريب

هو (قد) [(١)]: وهو تقريب الماضي إلى الحال، نحو قول المؤذن: قد قامت الصلاة، ولا بد فيه من معنى التوقع، ولهذا قيل: أنه جواب هل فعل.

ويكون للتحقيق، قال الله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ﴾ [المجادلة:١]، ويكون للتقليل إذا دخل على المضارع، نحو: إن الكذوب قد يصدق.

فصل

ويفصل بينه وبين الفعل بالقسم، نحو: قد والله أحسنت.

ويجوز طرح الفعل بعدها إذا فُهِمَ، كقوله[(٢)]: [الكامل]

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا   لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِهَا وكَأَنْ قَدِ

أي: وكأن قد زالت بها.

---

(١) (قَدْ) تَدْخل على الأفعال خاصة، ومَعْنَاها على ثلاثة أوجه:

الأوَّل: وَهُوَ فيها الأصل: تقريب الْمَاضِي مِنَ الحال في الإخبار كقولك: رَأَيْت زَيْدًا قَدْ عزم عَلَى الخروج، أيْ: عَازِمًا عليه، وكَذَلِكَ: كنت أَتَمَنَّى لقاءَ زيد وَقَدْ لَقَيْته، أي: فيما قرُب مِنَ الحال.

الثَّانِي: الإخبار عن فعل مُتوقع فِي الْحَال، ومسئول عنه كقولك: قَدْ ركب الأميرُ، وَقَدْ جاءَ زَيْدٌ لِمَنْ يقدر أنه يتوقع ذلك، وهذا يرجع إِلى مَعْنَى التَّقريب، لِمَا فِيْه من تقريب الفعل من الحال في الإخبار؛ لأنه إنَّمَا يتوقع ما قرب من الحال.

الثَّالثُ: تَقْلِيْلُ الفعل فِي الإخبار بمعنَ تقريبه منَ الحال، كقولك: قَدْ يَصدق الكَاذِبُ، وَقَدْ يَعْثُرُ الْجَوادُ، وَذَلِكَ لما بين التقريب والتقليل مِنَ الْمُقَارَبَةِ، أَلا تَرَى أَنَّ التَّقريب فِي الْحَقِيقةِ تَقْلِيلُ الْمَسَافَةِ. [التخمير: ٢/٣٢٦]

(٢) هذا من قصيدة النابغة الذبياني التي وصف فيها المتجردة امرأة النعمان بن المنذر وبالغ في وصف محاسنها حتى أغضب النعمان، وأول هذه القصيدة:

أمن آلِ ميَّةَ رَائِحٌ أو مُغْتَدِى   عَجْلانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُزَوَّدِ

والاستشهاد به هنا في قوله " وكأن قد " حيث خففت " كأن " وحذف اسمها وأخبر عنها بجملة فعلية مصدرة بقد، والتقدير: وكأنه (أي الحال والشأن) قد زالت، ثم حذفت جملة الخبر، لأنه قد تقدم في الكلام ما يرشد إليها ويدل عليها، وهو قوله " لما تزل برحالنا ".

انظر: الديوان ١/٢٣، والخزانة ٧/١٨٣، والبيان والتبيين ١/٣٥١.

باب حروف الاستقبال

هي (سوف، والسين)، نحو: سيعلم، أو سوف يعلم، وفي (سوف) زيادة التراخ، و(أن) نحو: أن تخرج.

و(لا، ولن)، وهما النفي المستقبل كما ذكرنا.

باب حرفي الاستفهام

أحدهما: (الهمزة)، تقول: أزيد قائم؟ وأقام زيد؟

والثاني: (هل) [١]، هل زيد خارج؟ وهل خرج زيد؟

و(الهمزة) [٢] أعم تصرفًا من هل؛ أي: تستعمل في مواضع لا يستعمل فيها (هل)، تقول: أزيد عندك أم عمرو؟ وأتضرب زيدا وهو أخوك؟ وأزيد أضربت؟

وتقول لمن قال لك: مررت بزيد، أبزيد مررت؟

وتقع الهمزة قبل الواو والفاء، وثم، نحو قوله تعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾ [البقرة: ١٠٠]، وقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا﴾ [السجدة: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ﴾ [يونس: ٥١].

ولا يقع (هل) في جميع هذه المواضع.

---

(١) الفَرْق بين (هل) في الاستفهام وبين الهمزة أنَّ الهمزة تَقَعُ مواقعَ الاستفهام كلِّهَا، ولا تقع كذلك (هل)، تقول: أزيد عندك أم عمرو بمعنى: أيهما عندك، ولا يجوز أن تقع (هل) في هذا المعنى؛ لأنَّ الاستفهام بـ (هل) يدور على وُجُودِ الفعل وُعدمه، كقولك: هل تضرب زيدًا، فمعناه: أم لم تضربه، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلت: هَلْ عِنْدَك زيدٌ؟ فَمَعْنَاه: أم ليس عندك، وفرق بين أن تقول: أي الشيئين وجد، وبين أن تقول: هل وجد هذا الشيء أَمْ لَمْ يوجد؟ وتقول: أزيدًا ضربت، ولا تقول: هَلْ زيدًا ضَرَبت؛ لأنَّ قولنا: أزيدًا ضربت، مَعْنَاه: أم عمرًا، وقد ذكرت أن (هل) لا تقع هذا الموقع.

وتقول: أتضربُ زيدًا، وهو أخوك؛ لأنَّكَ في الأول تَدَّعِي أنَّ الضَّرْبَ واقِعٌ به لتوبيخه، ولا كذلك فِي الثَّانِي؛ لأنَّ موضع (هَلْ) لاستقبال الاستفهام فلا يجاوزه.

(٢) الهمزة لنقل الْجُملة من معنى الخبر إلى معنى الاستخبار، وهي نظيرة الميم في أنهما ظرفان. الميم مِنْ أول مَخَارِج الحروف، والهمزة من آخرها، وَهَل لَهَا مَعْنَيَان: أحدهما الاستفهام.

فصل

ويحذف (الهمزة) إذا دل عليه الدليل، نحو: زيد عندك أم عمرو، قال الشاعر[1]: [الطويل]

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا ... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ؟

أي: بسبع رمين؟

فصل

والاستفهام لا بد من أن يكون لها صدر الكلام، فلا يجوز تقديم شيء عما هو داخل في جملته عليه، ولا يجوز أن تقول: ضربت أزيد، وما أشبهه.

---

(١) البيت في "الكتاب" نسبه سيبويه إلى عمر بن أبي ربيعة. انظر: الكتاب ٣٥١/٤.
وهو في ديوانه، ورواية الدِّيوان: "فوالله ما أدري، وإني لَحاسِبٌ". ابن أبي ربيعة، الدِّيوان ص٢٥٧.

باب حرفي الشرط

هما: (إن، ولو) تدخلان على جملتين فتجعلان الأولى شرطا، والثانية جزاء، كقولك: إن تنصرني أنصرك، ولو جئتني لأكرمتك.

و (إن)[1] تجعل الفعل للاستقبال وإن كان ماضيًا، قال الله تعالى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢].

و(لو) تجعله للماضي وإن كان مستقبلا، قال الله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات: ٧].

فصل

ولا يدخلان على فعل ماضي أو مضارع، وأما قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠]، وقوله تعالى: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]، التقدير: إن هلك امرء هلك، وهو بإضمار فعل يفسره هذا الظاهر، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥]؛ أي: لو ثبت أنهم صبروا؛ أي: لو ثبت صبرهم.

وكذلك: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾ [النساء: ٦٦]، ونحو ذلك.

ويقال في معنى (لو) امتناع الثاني لامتناع الأول، ألا ترى أنك إذا قلت: لو جئتني لأكرمتك كان المعنى: أمتنع الإكرام لامتناع المجيء.

---

(١) قال الخوارزمي في التخمير ٣٣٣/٢: (إنّ) الْجَزَائِيَّة إذا دخلت على جُمْلتين أخرجت كل واحدةٍ منهما عن كونها كلامًا، كَمَا أن (أن) المصدرية إِذَا دَخَلت على جملة جعلتها مفردًا فأخرجتها عن كونها كلامًا تقول: يأتيني زيدٌ فيكون كلامًا، فإذا أدخلت عليه (أن) فقلت: أَنْ يَأْتِينِي زَيْدٌ صَارَ فِي مَعْنَى إتيان زيدٍ، فَلا يكون له فائدة؛ حَتَّى تأتي باسمٍ فتقول: إنْ يأتني زَيْد خَيْرٌ لَهُ فَعَلَى، وتقول: يسرني أن يأتني زَيْدٌ.

قال أَبو سَعِيْدِ السِّيْرَافِيُّ: أصلُ جوابِ الشَّرْطِ أَنْ يكونَ فِعْلا مُسْتقبلا، وأَنْ يَكُونَ مَحْذُوفًا مُلْتَبِسًا بِالشَّرْطِ.

وَنظير هَذه الْمَسْألة أَنَّ الأصلَ فِي عَدَد القِلَّة أَنْ يُضاف إِلى جَمْع القِلَّة، فَإِنْ وَلِيَهُ فِعْلٌ مَاضٍ نحو: إِنْ قُمْتَ أَحَالَ مَعْنَاه إِلى الاستقبال.

فصل

ويجيء فعلا الشرط والجزاء مضارعين وماضيين، أو أحدهما ماضيا والآخر مضارعا.

فإن كانا مضارعين فليس فيهما إلا الجزم، نحو: قوله تعالى: ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

وإذا كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا لم يكن في الشرط إلا الجزم، نحو: إن تكرمني أكرمتك.

وإذا كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جاز في الجزاء الجزم والرفع، تقول: إن ضربتني أضربك.

قال زهير[1]: [البسيط]

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ ... يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالِي وَلا حَرِمُ

فصل

وتدخل **(الفاء)** في الجزاء إذا كان أمرا، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا﴾ [المائدة: ٩٢]، أو كان نهيا، نحو: إن ضربك فلا تضربه، أو كان ماضيًا ليس فيه معنى

---

(١) الخليل: الفقير المحتاج.

والشّاهدُ فيه: (يقول) حيث جاء الجواب مرفوعًا (يقول)؛ لأنّ فعل الشّرط ماض؛ وهو (أتاه).

فأمّا سيبويه فيرى أنّ هذا المضارِع ليس هو جوابُ الشّرط، بل الجواب محذوف، والمذكور دليلٌ عليه؛ وهو على نيّة التّقديم وإنْ كان متأخّرًا في اللّفظ، فكأنّه قال: (يقول: لا غائبٌ مالي ولا حرم إنْ أتاه خليل).

وأمّا عند الكوفيّين والمبرّد فالمضارِع هو نفس الجواب؛ وهو على تقدير الفاء، وكأنّ الشّاعر قد قال: (إنْ أتاه خليلٌ يوم مسألة فيقول: لا غائبٌ مالي...).

وأمّا عند الشّارح فإنّه ليس على التّقديم والتّأخير، ولا على حذف الفاء، بل لَمّا لَم يظهر لأداة الشّرط تأثيرٌ في فعل الشّرط؛ لكونه ماضيًا ضعفت عن العمل في الجواب. فمجموع الأقوال ثلاثة.

انظر: الكتاب ٦٦/٣، والمقتضب ٧٠/٢، والمحتسب ٦٥/٢، والإنصاف ٦٢٥/٢، وشرح المفصّل ١٥٧/٨، وشرح الكافية الشّافية ١٥٨٩/٣، وابن النّاظم ٦٩٩، ورصف المباني ١٨٧، والمغني ٥٥٢، والدّيوان ١٠٥.

المستقبل، نحو: إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ﴾ [الأنفال: ٧١].

أو كان مبتدأ وخبرا، نحو: إن جئتني فأنت مكرم، قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ يَصْبِرُوا فَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ﴾ [فصلت: ٢٤]، ﴿وَإِنْ تَنْتَهُوا فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ١٩].

ويقام (إذا) مقام الفاء، كما مر في باب الظروف.

فصل

ويزاد عليها (ما) للتأكيد، قال الله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى﴾ [طه: ١٢٣]، و﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ﴾ [مريم: ٢٦]، قال[1]: [الطويل]

إذا ما تريني اليوم أزجي ظعينتي ... أطوف سيرًا في البلاد وأفرع

فَإِنِّي مِنْ قَوْمٍ سِوَاكُمْ وَإِنَّمَا ... رِجَالِي فَهُمٌ بِالْحِجَازِ وَأَشْجَعُ

فصل

ولا يتقدم على الشرط ما كان داخلا في جملته كما في الاستفهام.

وأما نحو قولك: أتيتك إن تأتيني، وقد سألتك لو أعطيتني، فليس قولك: أتيتك، وقد سألتك جزاء للشرط مقدما، وإنما الجزاء محذوف، وحذف الجزاء كثير في الكلام، نحو: ﴿كَلا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٥].

فصل

ويجيء (لو) في معنى التمني، كقولك: لو تأتيني فتحدثني، قال الله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩]، ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا﴾ [البقرة: ١٦٧].

فصل

و(أما) **فيهما معنى الشرط**، تقول: أما زيد فمنطلق، قال سيبويه: كأنك قلت منها يكن من شيء، فزيد منطلق، ولهذا كانت (الفاء) لازمة لها، قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩].

---

(١) انظر: الخزانة ٩/٣٤.

فصل

و(إذن) [١] جواب وجزاء، يقال: أنا آتيك، فتقول: إذ، أكرمك، تجعل: أكرمك جزاء لإتيانه، فقد مر الكلام فيه.

---

(١) (إذن) تَجيء مع الفعلِ الْمُضَارعِ عَلَى ثلاثةِ أَوْجُهٍ:

- وَجْهٌ تعمل فيه لا غيرُ.
- ووجهٌ يجوز أن تعملَ فيه وأن لا تَعْمَل.
- وَوَجهٌ لا يجوزُ أنْ تعمل فيه.

أمَّا الوجهُ الذي فيه تَعْمَلُ، ففيه أربعةُ شرائطٍ:

- أنْ تَكون جوابًا.
- وأنْ تكون مبتدأةً.
- وأنْ تكون داخلةً على المستقبل.
- وأنْ يكون ما بعدها غيرُ معتَمدٍ على ما قبلها.

قال عليُّ بن عِيْسَى: وَإِنَّما عملتْ (إذن) إذا كانت على هذه الأوجه؛ لقوتها فيها؛ لأنَّ كونَها جَوَابًا قوةٌ لَهَا؛ لأنَّها على أصلها، وحق الجواب أن يتقدمه كلام، وكونها مبتدأة قوة لها؛ لبناءِ الكلام عليها، وكونها داخلةً على المستقبل قوة لها؛ لدخولها في جملة أشكالها؛ لأنَّ أخواتها (أن) و (لن) لا تعمل إلا في المستقبل، وكون ما بعدها يجيء غيرَ معتمدٍ على ما قبلها قوة لها؛ لأنَّه يخرجها عَنْ أن تكون بمنزلة الحشو في وسط الكلام، فكلُّ وَاحدةٍ من هذه الأسباب يقتضي لها هذا الْحُكم مِنَ العمل، فَلمَّا اجتمعت وَجَبَ أن تعمل، وذلك قولُك: إذن أُسر بِكَ لِمَنْ قال لك: أجيئُك ونحوه.

وأمَّا الوجهُ الذي لا تَعْملُ فيه، فَإن يكون الفِعْلُ للحال. [التخمير ٢/٣٤١]

باب حرف التعليل

هي: (كي) [1] تدخل على (ما) الاستفهامية كما تدخل عليها حروف الجر، ويلحقها (هاء) السكت، كقول القائل: قصدتُ زيدا، فتقول: كَيْمَه، كما تقول: (لِمَه)، فتقول: كي يحسن إليّ.

فصل

وانتصاب الفعل بعد (كي) إما أن يكون بها نفسها، أو بإضمار (أن)، وإذا دخلت عليها اللام فقلت: لكي يفعل، وهي العاملة، كأنك قلت: لأن يفعل، وقد جاءت (كي) مظهره بعدها، قال جميل[2]: [الطويل]

فَقالَت أَكُلَّ الناسِ أَصبَحتَ مانِحًا ... لِسانَكَ كَيما أَن تَغُرَّ وَتَخدَعا

---

(١) (كَيْ): معناها الغرض الذي من أجله يقع فعل يطلب به وقوع فعلٍ آخر، وَالفِعْلُ الّذي قبل (كي) يجوز أَنْ يكونَ أي نوع كان من أنواع الفعلِ، ويجوز أَنْ لا يكون الّذِي بَعْده إلا مستقبلا مُنْتصِبًا.

قال سِيبَوَيْه: وَأَمَّا (كَي) فجواب قول القائل: كيمه مثل لمه، فتقول: كي يكون كَذَا وكَذَا.

وقَالَ عليُّ بن عيسى: مَعْنَى (كي) كمعنى لِكَذا، نحو: صَلَّيْتُ كَيْ أدخلَ الْجَنَّةَ، ويكون في جواب (لِمَ) كقول القائل: لِمَ فعل، فتقول: كي يكونَ كَذَا وَكَذَا، والأصل أن يقول: ليكون كَذَا وكَذَا، فأتى باللام في الْجَوَاب كَمَا أَتى بِهَا فِي السُّؤال، وَمعناهما واحدٌ. الهاءُ فِي كيمَه، ولِمَه، وفِيْمَه مزيدةٌ فِي الوقف عِوَضًا مِمَّا حُذِفَ. [التخمير: ٢/٣٤٥]

(٢) الصحيح أن هذا البيت لجميل بن معمر، صاحب بثينة (الديوان ١/٤١) من قصيدة أولها:

عرفت مصيف الحي والمتربعا ... كما خطت الكف الكتاب المرجعا

وخطأ البغدادي والزمخشري من نسبه إلى حسان بن ثابت وليس في ديوانه.

انظر: شرح المفصل ٩/١٤، ١٦، وشرح التصريح ٢/٣، وخزانة الأدب ٨/٤٨١، والدرر ٤/٦٧. وبلا نسبة في: شرح عمدة الحافظ ١/٢٦٧، ورصف المباني ٢١٧، والجنى الداني ٢٦٢، ومغني اللبيب ٢٤٢، همع الهوامع ٢/٢١٩.

باب حرف الردع

هو: (كلا)[1]. قال سيبويه: هو ردعٌ وَزَجْرٌ.

قال الزجاج: هو ردعٌ وَتَنْبِيهٌ، تقول لمن قال شيئا تكرهه: (كلا)؛ أي: ارتدع عن هذا، وتنبه على الخطأ فيه، قال الله تعالى بعد قوله: ﴿فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ ﴿١٦﴾ كَلا﴾ [الفجر: ١٦- ١٧]؛ أي: لَيْسَ الأمرُ كَذَلك؛ [لأنه قد يُوسِّع فِي الدُّنْيا على من لا يُكرمه مِنَ الكُفَّارِ، وَقَدْ يُضَيِّقُ عَلَى الأنبياء والصَّالحين للاستِصْلاح].

---

(١) قال أبو حاتم: (كَلا فِي القرآن على وجهين:
- على مَعْنَى الردِّ للأول وَبِمَعْنَى (لا) كَمَا وصفنا.
- وعَلَى معنى (ألا) التي للتنبيه، ويستفتح بها الكلام نحو: ﴿كَلا إِنَّ الإِنْسَانَ لَيَطْغَى﴾ [العلق: ٦].
وقال بَعض الْمُفسرين: (كلا) معناها حقًّا، وهو يقرب من معنى (ألا)، وعن الفَرَّاء: (كلا) حرفُ ردعٍ بِمَعْنَى (نَعَمْ) و (لا) في الاكتفاء، وتكون صلة لِمَا بعدها كقولك: كلا وَرَبِّ الكعبة، بمنزلة: إي وَرَبِّ الكعبة، وَقالَ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كَلا وَالْقَمَرِ﴾ [المدثر:٣٢]، كَمَا قال: ﴿إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣].
وعن أبي بكر بن الأنباري، عن أبي العَبَّاس أحمد بن يحيى يقول: لا يُوقف على (كلا) فِي جَمِيع القُرآن؛ لأنَّها جواب، والفائدة فيما بعدها، وقال بعضهم: يوقف على (كلا) فِي جميع القرآن؛ لأنها بمعنى انتبه، إلا في موضعٍ واحدٍ وهو قوله: ﴿كَلا وَالْقَمَرِ﴾.
ابن الدهان: والذي عليه أكثر العلماء أن (كلا) يحسن الوقف عليها، إذَا كانت ردًّا للأول، بمعنى: ليس الأمرُ كذلك، ويكون ما بعدها مستأنفًا، ويحسن الابتداء بها إذا كانت بمعنى (ألا) وحقًّا كقوله عَزَّ وجلَّ: ﴿كَلا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين:١٥] [التخمير: ٢/٣٤٨]

باب اللامات

وهي أنواع:

لام التعريف، ولام جواب القسم، ولام التوطئة للقسم، ولام جواب (لو) و(لولا)، ولام الأمر، واللام التي بمعنى (كي)، ولام التأكيد لمعنى النفي، ولام الابتداء، واللام الفارقة بين (أن) المخففة من الثقيلة، و(إن) النافية.

فصل

وأما لام التعريف، فهي لام الساكنة التي تدخل على الاسم النكرة فتعرفه، فهي في ذلك على ضربين[1]:

أحدهما: لتعريف الجنس، كقولك: أهلك الناس الدينار والدرهم لا تريد دينارا، ولا درهما بعينهما؛ وإنما تشير إلى هذين الجنسين، وكذلك قولهم: المرء بأصغريه، وهما القلب واللسان، والرجل خير من المرأة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر:٢].

والثانية: لتعريف العهد، تقول: ما فعل الرجل، وأنفقت الدرهم، تريد: رجلا معهودا، أو درهما معهودا بينك وبين المخاطب.

واللام وحدها هي حرف التعريف عند سيبويه، والهمزة همزة الوصل، وعند الخليل حرف التعريف (أل)، كهل وبل.

فصل

و(لام جواب القسم)، نحو: والله لأفعلن.

وتدخل على الماضي في نحو قولك: والله لكذب فلان، وقال امرؤ القيس[2]: [الطويل]

---

(١) قال الخوارزمي في التخمير ٣٤٩/٢: اعلم أن اللام لنفسِ الإشارة، لكن الإشارة تقع إلى فردٍ لمخاطبك به عهد، وَهَذا هُو المراد بتعريف العَهْد، وأُخْرَى تقع إلى الجنس، وَهَذا هُوَ الْمُراد بتعريف الْجِنس، فَمَعْنَى اللام واحدٌ على كل حالٍ، لكن إنْ دخل على المعهود فهو لتعريف العهد، وَإِنْ دخل على الجنس فَهُوَ لتعريف الجنس، فاعرفه، فإن غلط الناس فيه عظيم، وهي فائدة مذهبية.

(٢) الصّالي: الّذي يصطلي بالنّار.

والمعنى: لَمّا خوّفتني من السّمّار أقسمتُ لها كاذبًا أنْ ليس منهم أحدٌ إلا نائمًا.

حَلَفتُ لَهاَ بِاللَّـهِ حِلفَـةَ فـاجِرٍ لَناموا فَما إِن مِن حَديثٍ وَلا صـالِ

والأكثر أن يكون مع (قد)، نحو: والله لقد خرج، و ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّـهُ عَلَيْنَـا﴾ [يوسف: ٩١].

ويحذف القسم فيقال: النداء: لنفعلن، التقدير: والله لنفعلن.

قال الله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٦].

فصل

اللام الموطئة للقسم التي في قولك: والله لئن أكرمتني لأكرمتك.

و﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، والتوطئة التأكيد.

فصل

ولام جواب (لو، ولولا) هي التي في نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللَّـهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، و﴿وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَـيْكُمْ وَرَحْمَتُـهُ لاتَّبَعْـتُمُ الشَّـيْطَانَ﴾ [النساء:٨٣]، ويجوز حذفها كما في قولـه تعـالى: ﴿لَـوْ نَشَـاءُ جَعَلْنَـاهُ أُجَاجًـا﴾ [الواقعة:٧٠].

ويحذف الجواب أصلا، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً﴾ [هود: ٨٠].

فصل

و**(لام الأمر)**، نحو قولك: ليفعل زيد.

ويجوز تسكينها عند واو العطف وفائه، قال الله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ [البقرة: ١٨٦].

وجاز حذفها في ضرورة الشعر، قال الشاعر[1]: [الوافر]

=

والشاهد فيه: (لناموا) حيث أدخل اللام في الجواب وهو فعل ماض، بدون قد.

انظر: الأصول ١/٢٤٢، وسرّ صناعة الإعراب ١/٣٧٤، والتّبصرة ١/٧٧، ٥٢٤، والأزهيّة ٥٢، ٤٥٢، وشرح المفصّل ٩/٩٧، والمقرّب ١/٢٠٥، وشرح ألفيّة ابن معط ١/٤٣١، والمغني ٢٢٩.

(١) يُنسب إلى حسّان بن ثابت – رضي الله عنه –، وإلى أبي طالب، وإلى الأعشى؛ وليس في ديوان واحدٍ منهم على ما ذكر الشّيخ عبد السّلام هارون في حواشي الكتاب ٣/٨.

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذا ما خِفْتَ مِنْ شَيءٍ تَبالا

أي: لتفد نفسك.

فصل

و(اللام) التي بمعنى: كي، نحو: ﴿يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ﴾ [إبراهيم: ١٠].

والتي لتأكيد معنى النفي، نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء:١٣٧].

وقد مر بيانها في باب الأفعال.

فصل

و(لام الابتداء) هي اللام المفتوحة من قولك: لزيد منطلق.

قال الله تعالى: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ [الحشر: ١٣]، وتدخل في الفعل المضارع، نحو: قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ﴾ [النمل: ٧٤]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤].

فصل

و(اللام الفارقة) هي الداخلة في خبر (إن) المخففة، فتفرق بينها وبين إن النافية، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾ [الأنعام: ١٥٦]، و﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]، ﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [آل عمران:١٦٤].

=

وأثبته المستشرق رودلف جاير في ديوان الأعشى (الصّبح المنير) ٢٥٢ بيتًا مفردًا في زيادات ديوان الأعشى.

والشّاهدُ فيه: (تفد) يريد: لِتَفْدِ، فحذف لام الأمر للمخاطب؛ وهذا من أقبح الضّرورات؛ لأنّ الجازِم أضعف من حرف الجرّ، وحرف الجرّ لا يُضمَر.

انظر: الكتاب ٣/٨، والمقتضب ٢/١٣٢، واللامات للزّجّاجيّ ٩٦، وسرّ صناعة الإعراب ١/٣٩١، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/١٥٠، وأسرار العربيّة ٣٢١،٣١٩، وشرح المفصّل ٧/٣٥، وضرائرُ الشّعر ١٤٩، والخزانة ٩/١١.

باب تاء التأنيث الساكنة[1]

هي التي تدخل على الماضي لتدل على أن الفاعل مؤنث، نحو: ضَـرَبَتْ وقاسـت، وحقه السكون إلا إذا لقيها ساكن، نحو: قد قامت الصلاة، وضربتا.

باب التنوين[2]

هي النون الساكنة تلحق آخر الكلمة، وهو على خمسة أضرب:

أحدها: الدال على التمكن في الاسم، نحو: زيد، ورجل.

والثاني: الفاصل بين المعرفة والنكرة، نحو: صَهٍ، ومَهٍ، وإيهٍ.

والثالث: العوض من المضاف إليه في (إذ)، نحو: حينئذٍ، ويومئذٍ، ومررت بكلٍّ قائما، و﴿كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٣]، وهذه الثلاثة تعاقب لام التعريف، فلا يجوز اجتماعها مع اللام في اسم واحد، كراهة اجتماع الزيادتين في كلمة واحدة.

والرابع: النائب مناب حرف الإطلاق، نحو: الألف في قول الشاعر[3]: [الوافر]

أَقِلِّي اللَّـوْمَ عَـاذِلَ وَالْعِتَـابَنْ ... وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَـدْ أَصَـابَنْ

---

(١) إنَّمَا حقها السكون؛ لأنَّها حرف، والأصل في الحروف البناء، والأصل في البناء السكون، الألف في رمت سقوطها للهرب من التقاء الساكنين، وكذلك رمتا؛ لأنَّ التاء وَإِنْ تَحَرَّكت إلا أنَّ تحركها عارض لم يعتد به. [التخمير: ٢/٣٥٥]

(٢) التَّنْوِينُ غُنَّةٌ فِي الْخَيْشُوم تلحق آخر الاسم الخفيف.

(٣) البيت لجرير بن عطية بن الخطفي، أحد الشعراء المجيدين وهو شاعر أموي. وهو مطلع قصيدة يهجو بها الراعي النميري الشاعر.

الشرح: أقلي: خففي -اللوم: العذل- العتاب: التعنيف.

المعنى: خففي يا عاذلة من لومي وتعنيفي، وإن رأيت مني صوابا فلا تنكريه عليّ وقولي: والله لقد أصابن، ومن قال أصبت -بكسر التاء- أراد إن قصدت النطق بالصواب بدل اللوم.

الشاهد: "العتابن" فإن التنوين فيه بدل ألف الإطلاق لترك الترنم، وهو اسم مقترن بأل.

انظر: ابن هشام في أوضح المسالك ١/ ٤، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ١٥٧، وابن عقيل في شرحه للألفية ١/ ٦، والأشموني ١/ ١٢، وسيبويه ج٢ ص٢٢٩، والخصائص لابن جني ٢/ ٩٦، والإنصاف لابن الأنباري ٢/ ٣٨٥.

ومنه قوله تعالى: ﴿كَانَتْ قَوَارِيرَا﴾ [الإنسان: ١٥]، و ﴿سَلَاسِلَا﴾، ونحوها.

والخامس: التنوين الذي يلحق القافية منفيًا على الوزن، نحو: قول رؤبة[1]: [الرجز]

وقاتِم الأعْماقِ خـاوِي المُخْتَـرَقْن مُشْـتَبِه الأعْـلامِ لَمّـاعِ الخَفَقْـن

ويسمى التنوين الغالي.

فصل

والتنوين ساكن أبدا إلا أن يلاقي ساكنا آخر، فإنه يكسر أو يضم، نحو قوله تعـالى: ﴿وَعَذَابٍ ﴿٤١﴾ ارْكُضْ﴾ [ص: ٤١ - ٤٢]، وقرئ بالضم.

وقد يحذف كما في قراءة من قرأ: ﴿قُلْ هُـوَ اللَّـهُ أَحَـدٌ ﴿١﴾ اللَّـهُ الصَّـمَدُ﴾ [الإخلاص: ١ - ٢]، كما قال الشاعر[2]: [المتقارب]

وألفيتـــه غـــير مُســـتعْتَبٍ ولا ذاكـــرًا الله إلا قلـــيلا

---

(١) **الشرح**: "القاتم" الذي تعلوه القتمة وهو لون فيه غبرة وحمرة "الأعماق" جمع عمق-بفتح العين وتضم- وهو ما بَعُدَ أن أطراف الصحراء. "الخاوي" بالخاء المعجمة مـن خـوى البيـت إذا خـلا. "المخترق" الممر الواسع المتخلل للرياح لأن المار يخترقه مفتعل من الخرق وهي المفازة.

الشاهد: أن النون الساكنة في قوله "المخترقن" هي التنوين الغالي والغرض من إلحاقها الدلالة علـى الوقف.

انظر: ابن الناظم ص٥، وابن عقيل ١/ ٧، والأشموني ١/ ١٢، وابن هشام في المغني ٢/ ٣٥. وقـد ذكره ابن يعيش في المفصل ٢/ ١١٨، والسيوطي في الهمع ٢/ ٨٠، والشاهد الخامس في خزانة الأدب ج٢ ص٣٠١.

(٢) انظر: الموشح للمرزباني ١/ ٣٠.

باب النون المؤكدة

وهي على ضربين:

ثقيلة، نحو: اضربنَّ، وخفيفة، نحو: اضربنَ.

والخفيفة(١) تقع في جميع مواضع الثقيلة إلا في فعل الاثنين، وفعل جماعة النساء، تقول: اضربانِّ واضربنانِّ، ولا تقول: اضربانْ واضربنانْ، لاجتماع الساكنين على غير حده، وحده أن يكون الأول من الساكنين حرف لين، والثاني حرفًا مدغمًا، كما في: ﴿وَلا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿مَا مِنْ دَابَّةٍ﴾ [هود: ٥٦]، ونحوها.

وعند يونس: يجوز وقوعها في فعل الاثنين، وجماعة المؤنث، قال: لأن في الألف مدا، والمد يقوم مقام الحركية.

فصل

ولا يؤكد بها إلا الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب وهو ما كان قسما، نحو: بالله لأفعلنَّ، ﴿وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، و﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾ [ص: ٨٨]، و﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥].

أو كان أمرا، نحو: اضربَنَّ، واضربُنَّ، واضربِنَّ.

أو نهيا، نحو: لا يفعلَنَّ، ﴿لا وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ﴾ [الكهف: ٢٣].

أو كان استفهامًا، نحو: هل يضربَنَّ، و ﴿هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج: ١٥].

أو كان عرضا، نحو: إلا تنزلَنَّ.

---

(١) إِذَا أَتيت بالنُّون الخفيفة فأنت مؤكِّد، قال الخليلُ: فإذا أتيت بالثَّقيلة فأنت أَشَدُّ تَوكيدًا، وإِنَّمَا فتحت ما قبل هذه النون في فعل الواحد المذكر مَجْزُومًا كان أو مَرْفُوعًا؛ لأنَّك أبطلت إعراب الفعلِ فأسكنته، ثُمَّ بَنَيته على الفَتْحِ لاجتماع أمرين:

أحدُهُمَا: اجتماعُ الساكنين؛ لأن النون الخفيفة ساكنة، والشَّديدة نونان الأولى منهما ساكنة.

والأمرُ الآخرُ: وقوعُ الالتباس، إذ لو كُسرَ لوقع الالتباس بفعل المؤَنَّث في لا تضربن زيدًا، ولو ضمَّ لالتبس بفعل جماعة الرِّجَالِ في لا تَضربُنَّ زَيْدًا؛ لأنَّ الأصل لا تضربِي يا امرأة، ولا تضربُوا يا رجال فالكَسْرُ والضَمُّ فِيهِمَا يدلان على الياء والواو المحذوفين. [التخمير: ٢/٣٦٠]

أو تمنيًا، نحو: ليتك لتخرجنَّ، وأما قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم:٢٦]، وقوله: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾ [الزخرف: ٤١]، ونحو فقد يشبه (ما) بلام القسم في كونها مؤكدة، وكذلك قولهم: حيثما تكونن آتك، ويجهد ما تبلغن وبعين ما أرينك.

فصل

والخفيفة إذا لقيها ساكن حذفت و لم تحرك كما يحرك التنوين، تقول: لا تضرب ابنك، قال[1]: [المنسرح]

لا تُهينَ الفَقيرَ عَلَّك أن ... تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَه

(١) قائله: هو الأضبط بن قريع السعدي. وهو شاعر جاهلي قديم، أساء قومه إليه، فانتقل عنهم إلى آخرين ففعلوا كالأولين، فقال: بكل واد بنو سعد)يعني قومه).

اللغة: "تمين" فعل مضارع من الإهانة "علك" لغة من لعلك "تركع" تخضع وتنقاد، والمراد انحطاط الحال.

المعنى: لا تحتقر الفقير ولا تمنه وتستخف به فربما يتبدل الحال -والدهر قلب- فيخفضك الزمان ويرفعه عليك.

الشاهد: قوله: "لا تمين" -بكسر الهاء وسكون الياء- حيث حذفت نون التوكيد الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين، وهما النون واللام في الفقير، وأصله "لا تمينن" -نونين- أولهما مفتوحة فحذف النون الخفيفة لما استقبلها ساكن.

انظر: الأشموني ٥٠٤/ ٢، وابن هشام ٣١٨/ ٣، وابن عقيل ٢٣٥/ ٢، وابن الناظم، والمكودي ص١٣٧، والسيوطي ص١١٠، وفي همعه ١١١/ ١، وفي خزانة الأدب الشاهد ٩٥٤، وشرح المفصل ٤٣/ ٩، والإنصاف ١٣٦/ ١، والمغني ١٣٥/ ١، ١٧٣/ ٢.

باب هاء السكت[1]

هي التي في نحو قوله تعالى: ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]، و﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨ - ٢٩]، ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ﴾ [القارعة: ١٠]، وهي مختصة بحال الوقف، ولا تكون إلا ساكنة، وتحريكها لحن، وإذا وقعت في الدرج سقطت، تقول: مالي هلك عني سلطاني خذوه، ما أدراك ما هي نار حامية.

فصل

وتزاد في كل متحرك ليست حركته إعرابية للوقف، نحو: ثمة، وكيمة، وكيفة، وحيهلة، وما أشبه ذلك.

[هذا آخر القسم الثالث بعون الله

تم الكتاب بحمد الله وحسن توفيقه]

الحمد لله على التمام، وعلى رسوله الصلاة والسلام.

---

(١) هي هاءٌ ساكنةٌ تلحقُ طائفةً من الكلمات عندَ الوقفِ، نحو ﴿ مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ (٢٨) هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾، ونحو "لِمَهْ؟ كَيمَهْ؟ كيفَهْ؟" ونحوها. فإن وصَلتَ ولم تَقِفْ لم تُثبتِ الهاءَ، نحو "لِمَ جئتَ، كيمَ عصَيتَ أمري؟ كيف كان ذلك؟".
ولا تزادُ "هاءُ السكت"، للوقف عليها، إلا في المضارع المعتلّ الآخر، المجزومِ بحذف آخره، وفي الأمر المبنيِّ على حذف آخره، وفي "ما" الاستفهاميَّة، وفي الحرف المبنيِّ على حركةٍ، وفي الاسم المبنيِّ على حركةٍ بناءً أصليّاً. ولا يوقفُ بهاء السكت في غير ذلك، إلا شذوذاً. [جامع الدروس العربية: ٩٨/١]

فهرس